الموفور من شرح ابن عصفور

لأبي حيان الأندلسي ت ٧٤٥هـ

تحقيق ودراسة

د. أحمد محمد الجندي
أستاذ اللغويات المساعد بجامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بالمنوفية

د. عبد الملك أحمد شتيوي
أستاذ اللغويات المساعد بجامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بالمنصورة

١٤٣٨هـ _ ٢٠١٧م

البحث مدعوم من تمويل المشروعات البحثية
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

ض

ض

المقدمة

الحمد لله رَبِّ العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد ،،،،

فإن أبا إسحاق الزجاجيَّ يُعدُّ أحد الأئمة الذين أسسوا المدرسة البغدادية في النحو العربي، وقد حظي كتابه (الجُمَل) بشهرة كبيرة لدى النحويين المشارقة والمغاربة، فشرحوه، وعلقوا عليه، حتى قيل: إن شروحه بلغت عند المغاربة مائة وعشرين شرحًا، ومنهم من ألَّفَ في شرح شواهده ، ومنهم من تعقبه.

وقد اهتم ابن عصفور بكتاب (الجمل)، فشرحه شروحًا متعددة، منها شرحه المُسمى (شرح الجمل الكبير)، وقد اختصر أبو حيان هذا الشرح، وسمى هذا المختصر (الموفور من شرح ابن عصفور).

ويتناول هذا البحث تحقيق هذا الكتاب ودراسته على نسخة خطية مودعة في دار الكتب المصرية، وهي بخط أبي حيان نفسه، وتقع في إحدى وستين لوحة.

ومن هنا تبدو أهمية تحقيق هذا المخطوط الفريد؛ لأنه لعالم مُبَرِّزٍ، هو أبو حيان، ولأنه اختصار لكتاب لعالم مُبَرِّزٍ آخَرَ، هو ابن عصفور، فكان هذا وذاك من أهم الأسباب التي دفعتنا إلى تحقيق هذا المخطوط، ولكن أكبر الصعاب التي واجهتنا في تحقيقه تمثلت في وجود نسخة وحيدة له، تعرضت في عدة مواضع للرطوبة أو الطمس، وهي قليلة جدًّا، وقد بذلنا جهدنا لإخراج هذا الأثر النفيس على الصورة التي أرادها مؤلف الكتاب أبو حيان–رحمه الله–.

وبعد البحث تبين لنا عدم تحقيق هذا المخطوط من قبل، كما أن أحدًا لم يتناول هذا المخطوط على أي وجه من الوجوه في دراسات سابقة.

وقد قسَّمنا كتاب "الموفور" فيما بيننا نصفين، فحقق الباحث الأول الدكتور/ أحمد محمد الجندي نصفه من أول الكتاب إلى نهاية باب الإضافة، وحقق الباحث الثاني الدكتور/ عبد الملك أحمد شتيوي النصف الثاني من أول باب التوابع إلى نهاية الكتاب، وأما الدراسة والفهارس فهي مشتركة بيننا.

هذا وقد جاء تحقيق الكتاب في مقدمة، وتمهيد، وقسمين، وفهارس فنية:

- التمهيد وفيه ثلاثة مباحث:
- المبحث الأول: ابن عصفور حياته، وآثاره.
- المبحث الثاني : الجمل وشروحه.
- المبحث الثالث : أبو حيان حياته ، وآثاره.
- القسم الأول: (دراسة المخطوط) وفيه ثلاثة مباحث:
- المبحث الأول : شرح الجمل الكبير لابن عصفور.
- المبحث الثاني: منهج أبي حيان في الموفور: (الغرض من تأليف الكتاب، منهجه في تقسيم الكتاب، مصادره، من تأثروا به أو نقلوا عنه، موقفه من ابن عصفور، والنحويين قبله).
- المبحث الثالث: أصول النحو عند أبي حيان من خلال (الموفور).
- أولاً: استدلاله بالسماع.
- ثانياً: استدلاله بالقياس.
- ثالثاً: استدلاله ببيان العلة.
- رابعاً: الاستقراء.
- القسم الثاني: التحقيق، واشتمل على ما يأتي:

- منهج التحقيق.
- وصف النسخة المحققة.
- صور من المخطوط المحقق.
- النص المحقق للكتاب.
- الفهارس الفنية.

واللَّـهَ ندعو أن نكون قد وُفِّقْنَا فيما قمنا به من تحقيق لهذا الكتاب وإخراجه على الصورة التي أرادها مؤلفه، ونسأله – سبحانه – أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، إنه على ما يشاء قديرٌ، وبالإجابة جديرٌ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المحققان

ض

التمهيد

المبحث الأول : ابن عصفور حياته، وآثاره .

المبحث الثاني : الجمل وشروحه.

المبحث الثالث : أبو حيان حياته، وآثاره.

المبحث الأول

ابن عصفور حياته، وآثاره[1]

- **اسمه ونسبه[2]:**

هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمر بن عبد الله بن عصفور الحضرمي الإشبيلي حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس.

وقيل[3]: علي بن أبي الحسين بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر بن عبد الله بن منظور بن عصفور الحضرمي.

- **مولده:**

ولد ابن عصفور في إشبيلية سنة ٥٩٧هـ خلال عصر دولة الموحدين بالأندلس[4]،

---

(١) انظر: الوافي بالوفيات للصفدي ١٦٥/٢٢، وتاريخ الإسلام للذهبي ٢٨٩/٤٩، وعنوان الدراية للغبريني ص ٣١٨، وإشارة التعيين لليماني ص ٢٣٦، وفوات الوفيات ١٠٩/٣، والذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ٣٤٨/٣، وصلة الصلة لأبي جعفر الغرناطي ٣٠٥/٣، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢١٨، وبغية الوعاة ٢١٠/٢، وشذرات الذهب ٥٧٥/٧، وروضات الجنات ٢٧١/٥، والأعلام ٢٧/٥، ومعجم المؤلفين ٢٥١/٧.

(٢) انظر: الوافي بالوفيات للصفدي ١٦٥/٢٢، وفوات الوفيات ١٠٩/٣، وصلة الصلة ٣٠٥/٣، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢١٨، وبغية الوعاة ٢١٠/٢، وشذرات الذهب ٥٧٥/٧.

(٣) انظر: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ٣٤٨/٣.

(٤) انظر: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ٣٤٩/٣، وبغية الوعاة ٢١٠/٢.

وقيل[١]: ولد سنة ٥٩٠هـ.

- صفاته[٢]:

وَصَفَهُ مَنْ ترجموا له بأنه حامل لواء العربية في الأندلس في زمانه، وأنه كان شهير الذكر، رفيع القدر، أصبر الناس على المطالعة، لا يمل من ذلك، وأنه كان ماهرا في علم العربية، رَيَّانَ من الأدب، حَسَنَ التصرف، من أبرع من تخرج على أبي علي الشلوبين، وأحسنهم تصنيفًا في علوم اللسان.

- رحلاته واتصاله بالأمراء:

طاف المغرب كله، وأقام بتونس شاغلا للطلبة، وكان يملي من صدره، وكان له اختصاص بالأمير أبي عبد الله بن زكريا بن أبي حفص، وكان يخدم الأمير أبا عبد الله محمد بن أبي بكر الهنتاني[٣].

- شيوخه[٤]:

أخذ العربية والأدب عن خلق كثير، ولكن المصادر لم تذكر منهم إلا اثنين، وهما:

---

(١) ينظر: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص ٢٣٦.

(٢) انظر: الذيل والتكملة ٣٤٩/٣، والوافي بالوفيات ١٦٥/٢٢، وفوات الوفيات ١٠٩/٣، وبغية الوعاة ٢١٠/٢، وشذرات الذهب ٥٧٥/٧، ٥٧٦.

(٣) انظر: فوات الوفيات ١١٠/٣، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢١٩.

(٤) انظر: الوافي بالوفيات للصفدي ١٦٥/٢٢، وفوات الوفيات ١١٠/٣، والبلغة ص ٢١٩، وشذرات الذهب ٥٧٦/٧، وغيرها من المصادر السابق ذكرها في أول الترجمة.

١. أبو علي الشلوبين عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي (ت ٦٤٥هـ)، واختص به كثيرا، لازمه عشر سنين إلى أن ختم عليه كتاب سيبويه في نحو السبعين طالبا، وكان من أبرع من تخرج على الشلوبين، وكان أحسنهم تصنيفا في علوم اللسان، ثم كانت بينهما منافرة ومقاطعة.

٢. أبو الحسن الدَّبَّاجُ علي بن جابر بن علي بن يحيى اللخمي المقرئ (ت ٦٤٦هـ).

- تلاميذه[١]:

أقرأ النحو بإِشْبِيلِيَّةَ، وشَرِيشَ، ومَالَقَةَ، ولُورَقَةَ، ومُرْسِيَّةَ، وأقبل عليه الطلبة، وعلا ذكره، وصار له مجلسُ عِلْمٍ يختلف إليه الطلاب والعلماء يأخذون عنه، ويفيدون منه، فقد روى عنه الحسن بن عبد الرحمن بن عُذْرَةَ، وكان ماهرًا في علم العربية، وحدث عنه أبو عبد اللَّهِ بن أُبَيٍّ، وأبو محمد مولى سعيد بن حكم[٢].

ومن تلاميذه-أيضًا-:

- أبو الحسن علي بن موسى بن سعيد العنسي[٣].

- أبو زكرياء يحيى اليفريني[٤].

- الشلوبين الصغير أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد الأنصاري المالقي[٥].

---

(١) انظر: الذيل والتكملة ٣٤٩/٣.

(٢) انظر: الذيل والتكملة ٣٤٩/٣.

(٣) انظر: نفح الطيب ٢٧١/٢.

(٤) انظر: عنوان الدراية للغبريني ص ٣١٨.

(٥) انظر: إشارة التعيين ٢٣٦، وروضات الجنات ٣٠٢/٥.

- مؤلفاته[١]:

لابن عصفور كتب في مختلف الأجناس الأدبية وكل ما يتعلق باللغة، فهو لم يقتصر على مجال واحد، فتراه يكتب في النحو والصرف ويشرح دواوين شعرية، كديوان المتنبي، وشرح الأشعار الستة الجاهلية.

كما تدل تآليفه النحوية على أن له مشاركة في علم المنطق، ولأجل ذلك حسن إيراده فيها تقسيما وحدودا، باستعمال حجة ثابتة ودامغة، فيليق كلامه مقدما على كلام غيره من المعبرين من النحاة، وقال الغبريني في ترجمة ابن عصفور[٢]: "وأخبرني بعض أصحابنا أنه شرح جزءًا من كتاب الله العزيز، وسلك فيه مسلكا لم يسبق إليه من الإيراد والإصدار والإعذار بما يتعلق باللفاظ ثم بالمعاني، ثم بإيراد الأمثلة الأدبية على أنحاء مستحسنة، وقال: لو أعانني الوقت، وأمدني الله بالمعونة منه، وأكمل هذا الشرح على هذا المنزع لكان ذخيرة العالم، وهو اولى الناس بشرح كتاب الله-تعالى-".

وهذه بعض مؤلفاته مرتبة ألفبائيًّا:

- سرقات الشعراء، ولم يكمله.

- شرح أبيات الإيضاح.

---

(١) انظر: الوافي بالوفيات للصفدي ١٦٦/٢٢، وعنوان الدراية للغبريني ص ٣١٨، ٣١٩، وإشارة التعيين لليماني ص ٢٣٦، وفوات الوفيات ١١٠/٣، وصلة الصلة لأبي جعفر الغرناطي ٣٠٥/٣، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢١٩، وبغية الوعاة ٢١٠/٢، وشذرات الذهب ٥٧٦/٧، وروضات الجنات ٢٧١/٥، والأعلام ٢٧/٥، ومعجم المؤلفين ٢٥١/٧، ومقدمة تحقيق شرح الجمل لابن عصفور ٣٧/١ وما بعدها.

(٢) عنوان الدراية للغبريني ص ٣١٨، ٣١٩.

- شرح الأشعار الستة الجاهلية، ولم يكمله.
- شرح الإيضاح للفارسي، ولم يكمله.
- شرح الجمل للزجاجي: وقد ذكر من ترجموا له أن ثلاثة شروح للجمل، والذي وصل إلينا شرحان فقط، وهما محققان ومنشوران.
- شرح ديوان المتنبي، ولم يكمله.
- شرح كتاب سيبويه.
- شرح المقدمة الجزولية، ولم يكمله.
- ضرائر الشعر، وهو محقق ومنشور.
- مختصر الغرة.
- مختصر المحتسب لابن جني.
- المقرب في النحو، وهو محقق ومنشور، وله عليه شرحان.
- الممتع في التصريف، وهو محقق ومنشور.
- أقوال العلماء فيه:

ذكر بعض المؤرخين أن ابن عصفور لم يبرع في غير علوم العربية، فقد قال ابن الزبير[1]: "لم يكن عنده ما يؤخذ عنه سوى ما ذُكر، ولا تأهل لغير ذلك".

ولكن نص الغبريني السابق عن أنه شرح جزءًا من كتاب الله العزيز ، وما ذكره من أن تآليفه النحوية تدل على أن له مشاركةً في علم المنطق، كل هذا يدحض هذا الزعم.

(١) صلة الصلة ٣/٣٠٥.

وقال عنه المراكشي[١]: "وكان ماهرًا في علم العربية، ريان من الأدب، حسن التصرف، من أبرع من تخرج على أبي علي بن الشلوبين وأحسنِهم تصنيفًا في علوم اللسان".

وقال عنه الذهبي[٢]: "وكان إماما بالنحو لا يُشَقُّ غُباره، ولا يُجارى"، وقال-أيضًا-[٣]: "كان بحرًا في العربيّة يُقرِئ الكُتُب الكبار فيها ولا يطالع عليها، وكان في خدمة أمير، أقرأ بعدّة مدائن".

ولكنه قال-أيضًا-[٤]: "ولا تَعَلُّقَ له بعلم القراءات ولا بالفقه ولا رواية الحديث".

- وفاته:

تضاربت الروايات في تحديد السنة التي توفي فيها، واختلف الرواة في تحديدها، حتى وصلت إلى خمس روايات:

١-قيل: سنة ٦٥٩هـ، فقد قال المراكشي[٥]: "وتوفي بدار سكناه من قصبة تونس، بعد ظهر يوم السبت، لست بقين من ذي قعدةِ تسعِ وخمسين وستمائة، ودفن عقب العصر من يوم وفاته".

٢-قيل[٦]: في عشر السبعين، دون تحديد السنة.

---

(١) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة للمراكشي ص ٣٤٩.

(٢) انظر: تاريخ الإسلام ٢٩٠/٤٩.

(٣) انظر: السابق ٢٩٠/٤٩، ٢٩١.

(٤) انظر: السابق ٢٩١/٤٩.

(٥) الذيل والصلة لكتابي الموصول والصلة ٣٤٩/٣.

(٦) قاله الغبريني في عنوان الدراية ص ٣١٩، وابن الزبير في صلة الصلة ٣٠٥/٣.

٣-قيل: في الرابع والعشرين من ذي القعدة سنة ٦٦٣هـ، قاله الصفدي[١].

٤-نقل الزركلي عن وفيات ابن قنفذ أن ابن عصفور توفي سنة ٦٦٧هـ[٢].

٥-أغلب المصادر تذكر أنه توفي سنة ٦٦٩هـ[٣].

(١) انظر: الوافي بالوفيات للصفدي ١٦٦/٢٢، وينظر-أيضًا-: بغية الوعاة ٢١٠/٢، وكشف الظنون ١٨٠٥/٣، وروضات الجنات ٢٧١/٥.

(٢) انظر: الأعلام ٢٧/٥ الحاشية.

(٣) انظر: تاريخ الإسلام ٢٨٨/٤٩، والوافي بالوفيات للصفدي ١٦٦/٢٢، وإشارة التعيين ص ٢٣٧، والعبر في خبر من غبر ٣٢٠/٣، وفوات الوفيات ١١٠/٣، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢١٩، وبغية الوعاة ٢١٠/٢، وشذرات الذهب ٥٧٥/٧، وكشف الظنون ٦٠٣/١، ١٦١٢/٢، ١٨٠١، ١٨٢٢، وروضات الجنات ٢٧١/٥.

المبحث الثانـي

الجمل وشروحه

كتاب الجمل طارت شهرته في الآفاق، وتعددت طبعاته ، وكثرت شروحه، صنَّفه أبو القاسم الزجاجي بمكة[١]، ويعد كتاب الجمل من كتب النحو الجامعة مع يسر وسهولة في منهجه، وقدر جيد من الشواهد ، والأمثلة التوضيحية، وهو على رأس مؤلفات الزجاجي النحوية، ومن أهميته أنه كان كتابًا اشتغل به أهل مصر والمغرب والحجاز واليمن والشام، فهو كتاب عظم النفع به؛ لوضوح عبارته، وكثرة أمثلته[٢].

والحق أنه كانت لهذا الكتاب قيمة علمية كبيرة في عصره حتى انشغل به الناس، وجعلوا حِفْظَهُ هَمَّهُمْ، وطار في الآفاق كل مطار، وقيمة الكتاب هذه هي التي تفسر لنا ازدحامهم على الكتابة عنه، وإن كان كتاب سيبويه وأمثاله يصلح للشيوخ المتعمقين في العلم، الواقفين على دقائقه وأسراره، فإن كتاب الزجاجي نافع للمبتدئين في النحو، والمتطلعين إلى تعلمه، وذلك لأن طريقته متوسطة، وتصانيفه يقصد بها الإفادة[٣].

- مادته العلمية:

---

(١) انظر: إنباه الرواة ١٦١/٢.

(٢) انظر: إنباه الرواة ١٦١/٢، وكتاب الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه (الإيضاح) للدكتور/ مازن المبارك-دار الفكر – دمشق- سوريا-الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م ص ٢٤، ومقدمة تحقيق الجمل.

(٣) انظر: الزجاجي حياته وآثاره ص ٢٤.

١- هو كتاب لغة بما تضمنه من نقول عن قبائل العرب، وعلماء اللغة، فقد نقل عن ست لهجات عربية، وهي: "أزد السراة[١]، وأسد[٢]، وبنو تميم[٣]، والحجازيون[٤]، وبنو سليم[٥]، وطيئ[٦]"، وعن خمسة من علماء اللغة، وهم "الأصمعي[٧]، وأبو حاتم السجستاني[٨]، وابن دريد[٩]، وأبو زيد الأنصاري[١٠]، وأبو عمرو بن العلاء[١١]".

كما تضمن الكتاب أبوابًا وثيقة الصلة بعلم اللغة والأصوات كـ"باب ألف الوصل وألف القطع، والهجاء وأحكام الهمزة، والمقصور والممدود، والإدغام، والحروف المهموزة والمجهورة".

٢-وهو كتاب نحو وصرف من أهم المختصرات بما احتواه من نقول عن نحويين هم أئمة الفن، وأبواب ومسائل خلافية، وشواهد متنوعة، فقد نقل عن تسعة من أئمة النحو، وهم: الأخفش الأكبر[١٢]، والخليل[١٣]،

---

(١) انظر: الجمل ص ٣٠٩.
(٢) انظر: الجمل ص ٢٢٤.
(٣) انظر: الجمل ص ١٠٥، ٢٢٤، ٢٢٥، ٣٣٠، ٣٣٢، ٤١٧.
(٤) انظر: الجمل ص ١٠٥، ٣٣٢، ٤١٧.
(٥) انظر: الجمل ص ٣٢٨.
(٦) انظر: الجمل ص ٢٢٤.
(٧) انظر: الجمل ص١٦٤.
(٨) انظر: الجمل ص ٣٣٧.
(٩) انظر: الجمل ص ٣٣٧.
(١٠) انظر: الجمل ص٣٣٧.
(١١) انظر: الجمل ص١٥١، ١٥٤، ١٥٥.
(١٢) انظر: الجمل ص٣٢٨.
(١٣) انظر: الجمل ص١٥١، ١٥٥، ٢٤٥.

وسيبويه(١)، والأخفش الأوسط(٢)، والجرمي(٣)، وأبو عثمان المازني(٤)، والفراء(٥)، والكسائي(٦).

٣-ضم الكتاب خمسةً وأربعين ومائةَ بابٍ، هي أبواب نحو وتصريف ولغة، كما ضم سبعًا وعشرين ومائةَ آيَةٍ، وواحدًا وستين ومائةَ بيتٍ من الشعر والرجز، وعشرة من الأقوال والأمثال العربية، أما الحديث النبوي الشريف فلم يكثر أبو القاسم الزجاجي-رحمه الله-في الاستشهاد به، فلم يرد في جمله إلا حديثان.

- منهجه(٧):

لمنهج أبي القاسم-رحمه الله-في جمله خصائص عدة يمكن إيجازها فيما يلي:

١-أن الزجاجي لم يقدم بمقدمة لجمله، متبعا في ذلك نهج أسلافه كسيبويه في الكتاب، والمبرد في المقتضب، فقد بدأوا كتبهم بعرض أبوابها

---

(١) انظر: الجمل ص ٣٧، ٥٥، ٧٣، وغيرها.

(٢) انظر: الجمل ص ٢٨١.

(٣) انظر: الجمل ص ٣٤١.

(٤) انظر: الجمل ص ٣٩٩.

(٥) انظر: الجمل ص ٧٤، ١١٣، ١٦٥، ١٧٨.

(٦) انظر: الجمل ص ٨٤، ١١٣.

(٧) أكثر ما أوردناه هنا اعتمدنا فيه على مقدمة تحقيق كتاب الجمل للدكتور علي توفيق الحمد ص ٢٠، وما بعدها، وأضفنا إليه ما استقيناه من نص الجمل مباشرة.

مباشرة دون مقدمة، فقد بدأ الزجاجي كتابه مباشرة بتقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف جاء لمعنى[1].

٢- أن الكتاب جاء موجزًا بالنسبة للمعلومات التي تناولها، وقد جاء بلغة عربية فصيحة واضحة حتى إن القارئ لا يرى فيه من الكلمات التي لا يقوى على فهمها إلا ما ندر.

٣- أن الزجاجي قسم كتابه إلى مجموعة من الأبواب النحوية التي تعالج قضية العامل، ثم عرض مجموعة من الأبواب الصرفية، ثم مجموعة أبواب تناول فيها موضوعاتٍ لغويةً، ثم عاد مرة ثانية إلى الأبواب النحوية، ثم عاد ثانية إلى الأبواب الصرفية، ثم عرج على بعض الأبواب اللغوية التي تدور حول الإدغام، والحروف المهموسة والمجهورة، وما إلى ذلك.

فقد سار في ترتيب كتابه على أساس تناول مجاميع أو طوائف نحوية وصرفية وصوتية، وخلط بين المجاميع النحوية والصرفية، وأخر الموضوعات الصوتية، وجمعها في آخر الكتاب، لكنه كان يدخل بين الموضوعات اللغوية المختلفة "الأصوات والصرف والنحو"؛ لتوضيح موضوعه الرئيس الذي يكون بصدد عرضه، وليس بين أيدينا من كتب النحويين الذين سبقوه ما يمكن أن نعده نموذجًا تأثر به.

٤- أن الأسلوب التعليمي واضحٌ في الكتاب؛ إذ ينهي الزجاجي كل باب تقريبًا بما يفيد ذلك، كقوله: "فافهم تُصِبْ إن شاء الله"[2]، وقوله: "فقس

(١) انظر: الجمل ص ١.

(٢) انظر: الجمل ص ٦ في آخر باب معرفة علامات الإعراب، ص ٨ في آخر باب الأفعال، ص ١٦ في آخر باب النعت، وغيرها.

عليه إن شاء الله"[١]، وقوله[٢]: "فعلى هذا فقس تصب إن شاء الله"، وغيرها من العبارات.

٥-من مظاهر الأسلوب التعليمي في الجمل-أيضًا-: كثرة الأمثلة المصنوعة، فقد كان يكثر منها بقصد التعليم، وبقصد الاختصار للشرح، ومن ذلك أنه في باب العطف أورد واحدًا وعشرين مثالًا[٣]، رغم أنه جاء في ثلاثِ صفحات ونَيِّفٍ، كما أنه في باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة أورد سبعة عشر مثالًا، بخلاف الشواهد من القرآن والشعر، رغم أن صفحات هذا الباب ثلاثٌ فقط[٤].

٦-أنه أورد آراءً لنحويين مشهورين من أعلام المدرستين: البصرية والكوفية، وأسندها إلى أصحابها، وكان يناقشها، فيوافق بعضها، ويخالف بعضها الآخر.

٧-أنه سلك منهج غيره من المصنفين في الاستشهاد، فقد يستشهد من القرآن بالآية، أو بعضها حسب ما يقتضيه الشاهد، ومن الآيات المستشهد بها خمسٌ وعشرون قراءةً، ما بين منسوب وغير منسوب، ومتواتر وشاذٍّ، وموجَّهٍ وغيرِ موجَّهٍ، ويستشهد من الشعر بالبيت، والشطر منه، ونَسَبَ كثيرًا من الأبيات المستشهد بها إلى أصحابها، فعدد الأبيات

---

(١) انظر: الجمل ص ١١ في آخر باب الفاعل والمفعول به.

(٢) انظر: الجمل ص ٢٢ في آخر باب التوكيد، ص ١٥٨ (باختلاف يسير) في آخر باب الاسمين اللذين لفظهما واحد، والآخر مضاف منهما، ص ٢٢٧ في آخر باب أسماء القبائل والأحياء والسور والبلدان.

(٣) انظر: الجمل ص ١٧: ٢٠ في آخر باب معرفة علامات الإعراب، ص ٨ في آخر باب الأفعال.

(٤) انظر: الجمل ص ١٨٢: ١٨٤.

المستشهد بها واحد وستون ومائة بيت، نسب منها ثلاثةً وسبعين بيتًا، وأما الأقوال والأمثال فقد اشتمل الكتاب على ثلاثة من أقوال العرب، وسبعة من أمثالهم، نَبَّهَ على شذوذ واحد منها، وهو قولهم: "عليه رجلًا ليسني"(١)، وعلى مورد آخر، وهو: "يا لله ويا للمسلمين"(٢)، كما بين أن الأمثال يمكن أن تجري على الأصل، وذلك فيما جاء في المثل: "هالك في الهوا لك"(٣).

وأما الحديث فلم يرد في الكتاب إلا حديثان: أحدهما: لإثبات قاعدة نحوية، وهي أمر المخاطب باللام، وهو قوله-ﷺ-: (لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ)(٤)، والثاني: استشهد به على معنى لغوي، حيث قال(٥): "ومعنى الإعراب هو البيان، يقال: أعرب الرجل: إذا أبان عن حاجته، ومنه الحديث: (البكر تستأمر، والثيب تعرب عن نفسها)".

- شروح الجمل:

تنوعت شروح الجمل في الطريقة، والمادة، والحجم فمنها ما زاد على مجلدين، أو ثلاثة، ومنها ما كان شرحاً قصيراً، ومنها ما كان تعليقات، وتعقيبات على الكتاب، وإصلاح ما وقع فيه من الخلل، ومنها ما كان

---

(١) انظر: الجمل ص ٢٤٤.

(٢) انظر: الجمل ص ١٦٧، قال الزجاجي: "وفي الخبر لما طعن العلج أو العبد عمر بن الخطاب-رحمه الله، ورضي عنه-صاح: يا لله للمسلمين، مستغيثا بهما".

(٣) انظر: الجمل ص ٣٧٦.

(٤) انظر: الجمل ص ٢٠٨.

(٥) انظر: الجمل ص ٢٦١.

شرحًا لشواهده الشعرية، وقد ذكر من ترجم لأبي القاسم الزجاجي أن لجمله شروحًا تصل إلى مائة وعشرين شرحًا.

وقد ذكر الدكتور علي توفيق الحمد[١] في مقدمة تحقيقه لكتاب الجمل واحدًا وأربعين شرحًا له، وثمانية عشر شرحًا لشواهده، كما ذكر الدكتور عياد الثبيتي[٢] منها تسعة وسبعين شرحًا إجمالًا.

فمن هذه الشروح:

١. شرح الجمل لابن العريف: وهو أبو القاسم الحسين بن الوليد بن نصر الأديب النحوي الشاعر (ت ٣٩٠هـ)، وهذا الشرح حققه/ مرتضى محمد تقي الأيرواني في رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم جامعة القاهرة سنة (١٤٠٤هـ=١٩٨٣م).

٢. شرح الجمل لأبي العلاء المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان (ت ٤٤٩هـ): وله شرحان على الجمل، أحدهما: تعليق الخُلَسِ، ويقال: تعليق الجليس، والثاني: إسعاف الصديق[٣].

٣. شرح الجمل لابن بابشاذ: وهو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن داود بن سليمان بن إبراهيم المصري الجوهري (ت ٤٦٩هـ)، وله على الجمل ثلاثة شروح[٤]، أحدها: صغير، وقد حققه مصطفى إمام في رسالة دكتوراه بكلية

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق كتاب الجمل ص ٢٥: ٣٣.

(٢) انظر: مقدمة تحقيق البسيط ٧٩/١: ٨٨.

(٣) انظر: إنباه الرواة ٩٩/١، ومعجم الأدباء لياقوت ٣٣٢/١، وتاريخ الإسلام للذهبي ٢١٧/٣٠، ٢١٩، والوافي بالوفيات ٦٩/٧.

(٤) انظر: البلغة ص ١٦١، وتاريخ الأدب العربي ١٧٤/٢، ومقدمة تحقيق البسيط لابن أبي الربيع ٨٠/١.

اللغة العربية بالقاهرة جامعة الأزهر بالقاهرة عام ١٩٧٣م، والثاني: كبير، والثالث: فيه إكمال ما بين الشرحين، وهذا الشرحان مفقودان.

٤. إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ): حققه الدكتور/ حمزة النشرتي، ونشرته دار المريخ بالرياض سنة ١٩٧٩م.

٥. شرح الجمل لابن خروف: وهو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي الأندلسي الإشبيلي (ت ٦٠٩هـ): حققته الدكتورة/ سلوى محمد عمر عرب، طبع في جامعة أم القرى عام ١٤١٨هـ في مجلدين، من أول الكتاب إلى نهاية باب "المخاطبة"، وحققتْ بقيته في جزأين بمركز النشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة عام ١٤٢٧هـ.

٦. شرح الجمل لابن بزيزة: وهو أبو محمد عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد القرشي التميمي التونسي (ت ٦٦٢هـ)، واسم كتابه "غاية الأمل في شرح الجمل"، وقد حققه محمد غالب عبد الرحمن في رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم جامعة القاهرة عام ١٤٠٥هـ=١٩٨٥ م).

٧. شرح الجمل لابن عصفور: وهو أبو الحسن علي بن مؤمن بن علي الخضراوي الإشبيلي المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، ولابن عصفور ثلاثة شروح على الجمل: صغير، وأوسط، وكبير.

فأما الصغير فحققته/ قمر أحمد القصاص في رسالة دكتوراه في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بجامعة الأزهر سنة ١٩٨٦م، بعنوان: (شرح ابن عصفور الصغير على جمل الزجاجي-تحقيق ودراسة).

وأما الشرح الأوسط فهو مفقود، لم يصل إلينا.

وأما الشرح الكبير فحقَّقه الدكتور/ صاحب أبو جناح ، ونشر في مجلدين، وشرح فيه ابن عصفور كتاب الجمل من أوله وحتى باب "الإمالة"، ويبدوا

أنه لم يتمه، فقد ترك منه باب "أبنية الأفعال"، والتصريف، وبابًا منه آخرَ، والإدغام، وهذا الشرح هو الذي اختصره أبو حيان في كتابه (الموفور) الذي نقدمه محققًا.

قال المحقق(١): "والذي وصل إلينا من شروح الجمل اثنان، أحدهما: يقع في مائة وستين ورقة، ومنه نسخة في المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية تحت رقم/٣٣٢، وهي مكتوبة سنة ٧٤٧هـ، ومنه-أيضًا-نسخة أخرى في ليدن بهولندا تحت رقم/ ٤٣، وقد استحصلت منها مصورة فوجدتها مطابقة للنسخة التيمورية".

ويعد الكتاب من أهم شروح الجمل؛ لِمَا تضمَّنَهُ من شواهدَ نحويةٍ متنوعةٍ، فقد ضَمَّ هذا الكتاب من الشواهد القرآنية تسعًا وستين وثلاثَمائةِ آيةٍ، تضمنت ثلاثًا وأربعين قراءةً، ما بين متواتر وشاذ، وثمانيةَ أحاديثَ نبويةٍ، وستةً وستين وتسعَمائةِ بيتٍ من الشعر، وقد انتهج فيه ابن عصفور منهجا يجعل القارئ يقول حين يتجاوز الأبواب الأولى منه: إنه لا يقرأ شرحًا على كتاب الجمل، بل يظن أن أمامه مؤلفًا في النحو مبتكرًا، وليس شرحًا لكتاب الجمل.

وليس هذا في طريقة العرض فقط، بل تجاوزه إلى تصنيف الأبواب والفصول، فقد سار ابن عصفور في ترتيب أبوابه على نهج ترتيب أبواب كتاب الجمل غير أنه زاد فيها أبواب عطف البيان، وما رخمت الشعراء في غير النداء اضطراراً، والاستثناء المقدم، وفصلاً في شواذ النسب، كما أورد في باب "ما ينصرف وما لا ينصرف" طائفة من المسائل تتعلق بالتسمية التي تمنع الصرف في الاسم، وأحكامها، كما وَحَّدَ أبواب جمع التكسير-

(١) انظر: مقدمة شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٣٨/١ .

وهي في كتاب الجمل ثمانية أبواب-تحت عنوان واحد، وهو "باب جمع المكسر"، وأهمل أبوابًا، فلم يشرحها، وهي: "أبنية المصدر، واشتقاق اسم المصدر والمكان، وأبنية الأسماء"، ولإسهاب ابن عصفور في شرحه قسم أبواب الجمل إلى فصول، تناول في كل فصل منها جانبًا من جوانب الباب، علمًا بأنه لم يعمد إلى وضع فواصل أو عناوين بين هذه الفصول[١].

٨. شرح الجمل لابن أبي الربيع: وهو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد اللَّهِ بن محمد العثماني الإشبيلي الأموي ت ٦٨٨هـ، وله عدة شروح على الجمل[٢]، والذي وصل إلينا جزء من شرحه الكبير على الجمل المسمى بـ"البسيط"، وقد حققه الدكتور عياد الثبيتي، وطبعته دار الغرب الإسلامي، ونشر سنة ١٤٠٧هـ= ١٩٨٦م)، وهذا الجزء قَدَّرَهُ المحقق بربع الكتاب[٣]؛ إذْ يبدأ بأول كتاب الجمل، وينتهي بباب "الصفة المشبهة باسم الفاعل".

٩. شرح الجمل لابن الفخار وهو أبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد الخولاني الإلبيري (ت ٧٥٤هـ): وهو ينتهي بباب التصريف، وأظنه آخر ما وقف عنده هذا الشرح، وقد حققه خليفة محمد خليفة بديري في كلية دار العلوم بالقاهرة، سنة ١٩٩٨م، ونشرته دار الكتب العلمية ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م، بتحقيق الدكتورة/روعة محمد ناجي.

---

(١) انظر: مقدمة شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١/٤٧: ٥٠.

(٢) يقول ابن أبي الربيع: "ووضعت عليه [يعني جمل الزجاجي] تواليفَ عدَّةً، منها مختصر، ومنها ممتدة، فرأيت أن أضع كتابا مبسوطًا يضم ما فيها، ويجمع معانيها ويستوفيها"-البسيط ١/١٥٧.

(٣) البسيط-مقدمة المحقق ١/٩٠.

١٠. شرح الجمل المنسوب لابن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١هـ): وقد حققه الدكتور/ علي محسن عيسى المدرس بكلية الشريعة بجامعة بغداد، وقد قام بطباعته مكتبة النهضة العربية.

وأما شروح شواهد الجمل فهي كثيرة-أيضًا-، ومنها:

١. شرح شواهد الجمل لأبي العلاء المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان (ت ٤٤٩هـ)، وسماه عون الجمل، ولم يتمه[١].

٢. شرح أبيات الجمل لابن سيده (ت ٤٥٨هـ): حققه/ محمود أحمد العامودي في رسالة ماجستير في جامعة عين شمس سنة ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، عنوانها: (شروح الشواهد النحوية دراسة لغوية تحليلية، مع تحقيق شرح أبيات الجمل لابن سيده).

٣. الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ): حققه الدكتور/ مصطفى إمام، وطبعته مكتبة المتنبي بالقاهرة سنة ١٩٧٩م.

٤. الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل لابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧هـ): وقد حققه الدكتور/ عياد الثبيتي، ولَمَّا يُطْبَعْ بعدُ.

٥. وشي الحلل في شرح أبيات الجمل لأبي جعفر أحمد بن يوسف الفهري اللبلي (ت ٦٩١هـ)، حققه الدكتور/ أحمد محمد الجندي، ونشرته دار الضياء بالكويت عام ١٤٣٧هـ=٢٠١٦م.

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٣٣٤/١، وبغية الوعاة ٣١٧/١، وكشف الظنون ٦٠٤/١.

المبحث الثالث

أبو حيان: حياته وآثاره(١)

اسمه ونسبه(٢):

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين، أبو حيان الأندلسي الغرناطي النِّفْزِيُّ -نسبة إلى قبيلته البربرية نِفْزَةَ-، شيخ الديار المصرية، وشيخ المحدثين بالمدرسة المنصورية.

مولده: ولد أبو حيان في أواخر شوال سنة ٦٥٤هـ، وقيل: ٦٥٢هـ، وكان مولده بِمَطَخْشَارِشَ، وهي مدينة من حضرة غرناطة(٣).

---

(١) انظر في ترجمته: الوافي بالوفيات ١٧٥/٥: ١٨٦، ونكت الهميان في نكت العميان ص ٢٨٠: ٢٨٦، وذيل تذكرة الحفاظ للدمشقي ص ٢٣، وفوات الوفيات ٧١/٤: ٧٩، وطبقات الشافعية للسبكي ٢٧٦/٩: ٣٠٧، وأعيان العصر وأعوان النصر للصفدي ٣٢٥/٥: ٣٥٣، والإحاطة في أخبار غرناطة ٥٦١/٣: ٦٠٥، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٨٨/٣: ٩٢، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢٥٠: ٢٥٣، وبغية الوعاة ٢٨٠/١: ٢٨٥، ونفح الطيب ٥٣٥/٢: ٥٨٤، ودرة الحجال في أسماء الرجال لابن القاضي ١٢٢/٢: ١٢٤، وشذرات الذهب ٢٥١/٨: ٢٥٤، والبدر الطالع ٢٧٩/٢، وفهرس الفهارس ١٥٥/١: ١٥٧، والأعلام ١٥٢/٧، ومعجم المؤلفين ١٣٠/١٢، وللدكتورة خديجة الحديثي كتاب (أبو حيان النحوي).

(٢) انظر: الإحاطة في أخبار غرناطة ٥٦١/٣، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢٥٠، وبغية الوعاة ٢٨٠/١، والبدر الطالع ٢٧٩/٢، وغيرها من مصادر ترجمة أبي حيان السابق ذكرها.

(٣) انظر: طبقات الشافعية للسبكي ٢٧٧/٩، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٨٩/٣، وغيرها.

ولكن الراجح هو الأول؛ لأن أكثر من ترجموا له ذكروا ذلك، بل إن أبا حيان ذكر ذلك عن نفسه في إجازته التي أرسل بها إلى تلميذه الصفدي، وجاء في آخرها قوله(١): "قاله وكتبه أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، ومولدي بغرناطة في أخريات شوال سنة أربع وخمسين وستمائة".

حياته العلمية:

تلقى أبو حيان علومه في أول حياته في الأندلس، ثم لم يلبث أن تركها وارتحل عنها، واختلف في سبب رحلته، فيقال: كان سبب رحلته أنه حملته حدة الشبيبة على التعرض للأستاذ أبي جعفر بن الطَّبَّاعِ، وقد وقعت بينه وبين أستاذه أبي جعفر بن الزبير واقعة، فنال منه، وتصدى للتأليف في الرد عليه وتكذيب روايته، فرفع أمره إلى السلطان، فأمر بإحضاره وتنكيله فاختفى، ثم ركب البحر، ولحق بالمشرق(٢).

ونقل بعض المؤرخين عن أبي حيان أنه ذكر في كتاب النضار "أن مما قوى عزمه على الرحلة عن غرناطة أن بعض العلماء بالمنطق والفلسفة والرياضي والطبيعي قال للسلطان: إني قد كبرت، وأخاف أن أموت، فأرى أن ترتب لي طلبة أعلمهم هذه العلوم؛ لينفعوا السلطان من بعدي، قال أبو حيان: فأشير إلى أن أكون من أولئك"(٣).

---

(١) انظر: طبقات الشافعية للسبكي ٢٧٧/٩، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٨٩/٣، وغيرها.

(٢) انظر: طبقات المفسرين للداودي ٢٨٨/٢، ٢٨٩، وبغية الوعاة ٢٨١/١، والإحاطة ٥٦٧/٣، وشذرات الذهب ٢٥٢/٨.

(٣) انظر: بغية الوعاة ٢٨١/١، وطبقات المفسرين للداودي ٢٨٩/٢، والبدر الطالع ٢٨٩/٢.

فرحل عن غرناطة خوفًا من أن يكره على تعلم المنطق والفلسفة، وقد استقر به المقام في مصر، فألف كتبا كثيرة في مختلف العلوم، وتولى تدريس التفسير بالمنصورية والإقراء بجامع الأقمر(١).

شيوخه(٢):

كثر شيوخ أبي حيان، فبلغوا نحو أربعمائة وخمسين شيخًا، فقد أخذ بغرناطة عن أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الحافظ، والمقرئ أبي جعفر أحمد بن علي بن الطباع الرعيني وغيرهما، وقرأ القراءات بالإسكندرية، على عبد النصير المريوطي، صاحب الصفراوي، وبالقاهرة على أبي طاهر إسماعيل بن هبة الله المَلِيجِيِّ، صاحب أبي الجود.

وقرأ التيسير سنة إحدى وسبعين وستمائة على أبي عليٍّ الحسينِ بنِ أبي الأحوص، وقرأ الموطأ سنة ثلاث وسبعين على ابن الطباع، وأخذ علم الحديث عن الدمياطي وغيره، وسمع من عبد العزيز بن الصيقل، وغازي الحلاوي وطبقتهما، ومع براعته الكاملة في العربية، والإمام بهاء الدين محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر بن النحاس الشافعي، قرأ عليه جميع كتاب سيبويه في سنة ثمان وثمانين وستمائة ، وقال له عند ختمه، لم يقرأه علي أحد غيره.

---

(١) انظر: بغية الوعاة ٢٨١/١، وشذرات الذهب ٢٥٢/٨.

(٢) انظر: أعيان العصر ٣٣٠/٥، والوافي بالوفيات ١٨٢/٥، والإحاطة في أخبار غرناطة ٥٦٢/٣، ومعرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ص ٣٨٧، وطبقات الشافعية للسبكي ٢٧٧/٩، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٨٩/٢، والإحاطة في أخبار غرناطة ٥٦٢/٣، وبغية الوعاة ٢٨٠/١، وذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد للفاسي ٢٨٣/١، وشذرات الذهب ٢٥١/٨، وغيرها من المصادر السابق ذكرها.

تلاميذه[١]:

له يد طولى في الفقه والآثار، والقراءات، وله مصنفات في القراءات والنحو، وكان مفخرة أهل مصر في وقته في العلم، تخرج به عدة أئمة، وأخذ عَنهُ أَكَابِرُ عصره، وتقدموا فِي حَيَاته كالشيخ تَقِيِّ الدّين السُّبْكِيِّ، وولديه، وَالجمال الإِسْنَوِيِّ، وَابن قَاسم، وَابن عقيل، والسمين الحلبي، وناظر الجَيْشِ، والسفاقسي، وَابن مَكْتُوم، والصفدي، وخلائق.

أقوال العلماء فيه:

قال الصفدي[٢]: "لم أره قط إلا يُسْمِعُ، أو يشتغل، أو يكتب، أو ينظر في كتاب، ولم أره على غير ذلك، وكان له إقبال على أذكياء الطلبة يعظمهم، وينوه بقدرهم، وكان كثير النظم، ثبتا فيما ينقله عارفا باللغة، وأما النحو والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما، خدم هذا الفن أكثر عمره حتى صار لا يذكر أحد في أقطار الأرض فيها غيره، وله اليد الطولى في التفسير والحديث وتراجم الناس ومعرفة طبقاتهم خصوصا المغاربة، وله التصانيف التي سارت في آفاق الأرض، واشتهرت في حياته، وأخذ الناس عنه طبقة بعد طبقة حتى صار تلاميذه أئمة وأشياخا في حياته، وهو الذي رغب الناس إلى قراءة كتب ابن مالك، وشرح لهم غامضها، وكان يقول: إن مقدمة ابن الحاجب نحو الفقهاء، وألزم نفسه ألا يقرئ أحدا إلا في كتاب

---

(١) انظر: الوافي بالوفيات ١٧٦/٥، ومعرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ص ٣٨٧، وطبقات الشافعية للسبكي ٢٧٨/٩، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٩١/٢، وبغية الوعاة ٢٨٠/١، وذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد للفاسي ٢٨٣/١، وشذرات الذهب ٢٥٢/٨، وغيرها من المصادر السابق ذكرها.

(٢) انظر: الوافي بالوفيات ١٧٥/٥.

سيبويه، أو في التسهيل، أو في مصنفاته، وكان هذا دأبه في آخر أيامه".

وقال عنه السبكي[1]: "شيخ النحاة، العلم الفرد، والبحر الذي لم يعرف الجزر بل المد، سيبويه الزمان، والمبرد إذا حمي الوطيس بتشاجر الأقران، وإمام النحو الذي لِقَاصِدِهِ منه ما يشاء، ولسان العرب الذي لكل سمع لديه الإصغاء، كعبة علم تحج ولا تحج، ويقصد من كل فج، تضرب إليه الإبل آباطها، وتفد عليه كل طائفة سفرا لا يعرف إلا نمارق البيد بساطها".

- آثاره[2]: كثرت مصنفات أبي حيان في علوم اللغة والتفسير والقراءات والحديث والفقه، ولغات الفرس والحبش والترك، ومن هذه المصنفات:

البحر المحيط في التفسير، والنهر الماد في التفسير، وهو مختصر البحر المحيط، وغريب القرآن، والإسفار الملخص من شرح كتاب سيبويه للصفار، وشرح التسهيل، والتذكرة، والموفور، والمبدع، والتقريب، والتدريب، وغاية الإحسان، وشرحه المعروف بالنكت الحسان، وارتشاف الضرب من لسان العرب، والشذا في مسألة كذا، والوهاج مختصر المنهاج، والأنور الأجلى في اختصار المحلى، والإعلام بأركان الإسلام، وتحفة الندس في نحاة الأندلس، والإدراك للسان الأتراك، ومنطق الخرس

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٢٧٦/٩.

(٢) انظر: أعيان العصر ٣٤٦/٥، ونكت الهميان ص ٢٨٣، وفوات الوفيات ٧٨/٤، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢٧٩/٩، والبلغة ص ٢٥١، وبغية الوعاة ٢٨٢/١، والعقد المذهب في طبقات حملة المذهب لابن الملقن ص ٤٢٣، وطبقات المفسرين للداودي ٢٩٠/٢، والبدر الطالع ٢٨٠/٢.

في لسان الفرس، ونور الغبش في لسان الحبش، ومسلك الرشد في تجريد مسائل نهاية ابن رشد، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، وخلاصة البيان في علمي البديع والبيان، وغير ذلك كثير.

وفاته[١]:

توفي أبو حيان عشية يوم السبت الثامن والعشرين من صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة بمنزله بظاهر القاهرة، ودفن بمقابر الصوفية، وكانت جنازته حافلة.

(١) انظر: الوافي بالوفيات ١٨٥/٥، وأعيان العصر ٣٢٧/٥، ونكت الهميان ص ٢٨٤، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢٧٩/٩، وفوات الوفيات ٧٢/٤، والسلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي ٤٢٣/٣، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٩٢/٣، والبلغة ص ٢٥٢، وبغية الوعاة ٢٨٣/١، والإحاطة ٦٠٥/٣، وطبقات المفسرين للداودي ٢٩١/٢، وشذرات الذهب ٢٥٤/٨.

ض

القسم الأول
دراسة الموفور

المبحث الأول : شرح الجمل الكبير لابن عصفور.

المبحث الثاني : منهج أبي حيان في الموفور:

(الغرض من تأليف الكتاب ، منهجه في تقسيم الكتاب ، مصادره ، من تأثروا به أو نقلوا عنه ، موقفه من ابن عصفور، والنحويين قبله).

المبحث الثالث : أصول النحو عند أبي حيان من خلال (الموفور).

أولًا: استدلاله بالسماع.

ثانيًا: استدلاله بالقياس.

ثالثًا: استدلاله ببيان العلة.

رابعًا: الاستقراء.

المبحث الأول

شرح الجمل الكبير لابن عصفور

يُعدُّ كتاب (الجمل في النحو) للزجاجي من أهم المتون التي حظيت باهتمام العلماء حتى صار كتاباً للمصريين، وأهل المغرب، والحجاز، واليمن، والشام ، وقام عدد كبير من العلماء بشرحه، والتعليق عليه.

ومن بين أهم الشروح عليه شرح ابن عصفور ، كما أنه أشهر كتب ابن عصفور.

وقد سار فيه ابن عصفور وفق منهج الزجاجي ، فقد أخذ يشرح أبواب الجمل وفق النسق الذي ألفه صاحبه، حيث قسم الزجاجي كتابه إلى مجاميع أو طوائف نحوية وصرفية ولغوية، بادئًا بالأبواب النحوية التي يظهر فيها العامل في الأسماء والأفعال، وما يحدثه فيها من رفع أو نصب أو جزم أو خفض، ومنتهيًا بمسائلَ تدور حول الإدغام، والحروف المهموسة والمجهورة ونحوها.

وقد سار ابن عصفور وفق هذا الترتيب، بلا تقديم ولا تأخير، لكنه زاد بعض المسائل، وحذف بعضها الآخر، وأدمج في شرحه بعضَ أبواب الجمل، وذلك على النحو الآتي[1]:

١- فأما الأبواب التي زادها على الجمل فهي:

- باب عطف البيان.
- باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضرارا.
- باب الاستثناء المقدم.

(١) انظر: مقدمة تحقيق شرح الجمل د/ صاحب أبو جناح ٤٧/١ ، ٤٨.

– أورد طائفة من المسائل التي تتعلق بالتسمية التي تمنع من الصرف في الاسم .

٢– وأما الأبواب التي حذفها، ولم يشرحها فهي:

– باب أبنية المصادر.

– باب اشتقاق اسم المصدر.

– باب اشتقاق اسم المكان.

– أبنية الأسماء.

– أبنية الأفعال .

– التصريف

– الإدغام.

– الحروف المهموسة والحروف المجهورة، وحروف الإطباق

– باب من شواذ الإدغام(١).

٣– وأما الأبواب التي أدمجها فهي:

– أبواب جمع التكسير جاءت عنده تحت عنوان واحد، وهي في الجمل في ثمانية أبواب.

– عرض الموصولات في باب واحد، وهي عند الزجاجي في موضعين.

هذا وقد تمتع ابن عصفور بقدر كبير من القدرة على التقسيم والعرض والتبويب في مؤلفاته جميعها، ومنها شرحه على الجمل فقد قسم الجمل إلى فصول أو أقسام كلما تراءى له ذلك، فقد قسم التثنية إلى ثلاثة أقسام: تثنية في اللفظ والمعنى، وتثنية في اللفظ لا في المعنى، وتثنية في المعنى لا في اللفظ، مع التمثيل لكل منها بمثال.

---

(١) وقد أفرد لها كتاب (الممتع في التصريف).

كما قسم المثنى قسمين: منقوص، وغير منقوص، ممثلاً ومستشهدًا، وقسم الجمع إلى أربعة أقسام: جمع السلامة، وجمع التكسير، واسم الجنس، واسم الجمع، ثم عرض للجمع السالم بنوعيه: المذكر والمؤنث.

وقد كانت طبيعة ابن عصفور أنه لم يكن يعرض كلام الزجاجي ثم يتبعه بالشرح كعادة شراح المتنون فيما عدا الأبواب الثلاثة الأولى، وإنما أهمل عبارة الزجاجي، ولم يوردها إلا في معرض مخالفته له في رأي أو مسألة، ومن يطالعْ شرحه يجدْ أنه جعله مصنفًا مبتكرًا، وليس شرحًا لمتن الزجاجي[1].

(١) انظر: مقدمة تحقيق شرح الجمل د/ صاحب أبو جناح ١/٥٠ بتصرف.

المبحث الثاني

منهج الموفور

١-الغرض من تأليف الكتاب:

نالت مؤلفات ابن عصفور اهتمامًا كبيرا عند أبي حيان، فقد لخص بعضها، وهَذَّبَ مسائلَ بعضِها الآخرِ، وأوضح ما فيها من غموض، وكان ذلك في أكثر من مؤلف.

فقد اختصر المقرب والممتع، وذكر ذلك في مقدمة الموفور، فقال(١): "فإني لَمَّا اختصرت المُقَرِّبَ للأستاذ أبي الحسن بن عصفور في كتاب سميته بالتقريب، وأردفته بشرح لطيف، وسميته بالتدريب، واختصرتُ في التصريف المُمْتِعَ في كتابٍ سَمَّيْتُهُ المُبْدِعَ، رأيتُ أَنْ أَخْتَصِرَ كتابه المُسَمَّى عند الناس بالشرح الكبير".

ثم جاء أبو حيان إلى شرح الجمل الكبير لابن عصفور، فرغب في أن يختصره دون المبالغة في الإيجاز؛ نظرا لما حواه من معارفَ وعلومٍ متنوعةٍ، وصرح بذلك في مقدمة الكتاب قائلا(٢): "رأيتُ أَنْ أَخْتَصِرَ كتابه المُسَمَّى عند الناس بالشرح الكبير، وكان قد حَوَى من الفن العربِيِّ قَوَاعِدَ مُحَرَّرَةً، وفوائدَ مُحَبَّرَةً، يستفيد منها البادي، ويتذكر الشادي، فاختصرته مِنْ غَيْرِ تَنْبِيهٍ على ما فيه من النُّقُودِ، ولا خُرُوجٍ في اختصاره بالاعتراض عن المقصود، ولَمْ أُبَالِغْ في إِيجَازِهِ فَأُخِلَّ، ولا أَسْهَبْتُ فيه فَيُمَلَّ، بل أَبْرَزْتُهُ بين عبارة مُلَخَّصَةٍ، وإشارةٍ مُخَلَّصَةٍ، وتَقْسِيمٍ قَسِيمٍ، وتَرْسِيمٍ وَسِيمٍ".

٢-منهجه في تقسيم الكتاب:

---

(١) النص المحقق ص ٦٣.

(٢) السابق: نفسه.

كان لأبي حيان منهج ذو خصائص عدة يمكن إيجازها فيما يلي:

١-أنه بدأ كتابه بمقدمة وضَّح فيها سبب تأليفه له، فقال[١]: "فإني لَمَّا اختصرت المُقَرَّبَ للأستاذ أبي الحسن بن عصفور .....، رأيتُ أَنْ أَخْتَصِرَ كتابه المُسَمَّى عند الناس بالشرح الكبير، وكان قد حَوَى من الفن العربِيِّ قَوَاعِدَ مُحَرَّرَةً، وفوائدَ مُحَبَّرَةً، يستفيد منها البادي، ويتذكر الشادي".

٢-أنه قَسَّمَ كتابه إلى عدد من الأبواب النحوية، وسار في ترتيب كتابه على منهاج المقرب لابن عصفور، وذكر هذا الأمر في مقدمته بقوله: "ولَمَّا كان كتاب المُقَرِّبِ مِنْ أحسن الموضوعات ترتيبًا، وأَكْمَلِهَا تقسيمًا وتهذيبًا، رَتَّبْتُ هذا المُخْتَصَرَ تَرْتِيبَهُ، وهَذَّبْتُهُ تَهْذِيبَهُ، وما كان في الشرح من أبوابٍ عَرِيَ عنها المُقَرِّبُ وَضَعْتُهَا في المكان الذي يليق بها ويَقْرُبُ".

وكتاب المقرب أصاب شهرة واسعة وصيتا بعيدا، فعُنِيَ به كثير من النحاة، وتناولوه بالشرح والتعليق والنقد والتهذيب، ومنهم-كما تقدم-: أبو حيان الذي وضع له شروحًا ومختصراتٍ، منها: تقريب المقرب، والتدريب في تمثيل التقريب.

ويمتاز منهج المقرب بأنه يخالف ما اعتاده النحاة، فبدأ بعد أقسام الكلم بذكر أحكامها حين التركيب، وأرجأ الكلام على أحكامها مفردة، وأول الأحكام الإعراب، وأول ألقابه الرفع وأول المرفوعات الفاعل، ويتميز الكتاب بالبراعة والدقة في التعاريف، وغلبة المنطق عليه، وتتبع المعاني اللغوية للأدوات واستعمالاتها.

---

(١) السابق: نفسه.

ومن أهم مزاياه: أنه لا يجعل الإعراب ديدنه بل إنه يحتكم إلى المعنى والاستعمال، ويستقصي وجوه الاستعمال ولو لم تدخل في باب الإعراب، ويتميز أيضا بابتكار العلل(١).

٣-أنه ذكر في مقدمة الكتاب سبب تسميته له بهذا الاسم بقوله(٢): "ولَمَّا تَكَمَّلَ هذا المُخْتَصَرُ في سماء العُلُومِ بَدْرًا، وشَرُفَ ما بين الموضوعات قَدْرًا، وكان قد وُفِرَ حَظَّهُ من علم اللسان، وجُمِعَ فيه ما تَشَتَّتَ من الإحسان، سَمَّيْتُهُ بالموفور من شرح ابن عصفور".

٤-أنه لم يتابع ابن عصفور في كل شيء، بل كان يخالفه أحيانا، ومن ذلك ما ورد في باب المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، حيث قال أبو حيان(٣): "وأحسنها: يا غلامِ، ثم: يا غلامَا، ثم: يا غلامِيَ، ثم: يا غلامِيْ، ثم: يا غلامُ".

بينما ترتيبها مختلف عند ابن عصفور، حيث قال(٤): "وهذه اللغات المتقدمة على مراتب في الفصاحة، فأفصحها: يا غلام، لأنَّ المنادى كثير الاستعمال فهو في موضع الحذف، وهذه الياء-أيضًا-معاقبة للتنوين، فجاز حذفها مع أنَّ ثَمَّ ما يدلُّ عليها، ويليه في الفصاحة: يا غلامِي؛ لأنَّه متوسط، ألا ترى أنّه قد خَفّف ما يستثقل لدوره، ولم يحذف شيئًا، ثم يليه: يا غُلامَا ويا غُلامِيَ، وأقلُّها: يا غلامُ، لأنَّه ليس على الياء دليل، فهذا حكم إضافة المنادى إلى المتكلم".

---

(١) انظر: مقدمة المقرب ص ٢٢.

(٢) النص المحقق ص ٦٣.

(٣) انظر: النص المحقق ص ١٥٦.

(٤) شرح الجمل ١٠٢/٢.

٥-أنه لم يقتصر على اختصار شرح الجمل لابن عصفور، بل زاد عليه مسائل ليست فيه، ومن ذلك: مسألة الخلاف في"ايمن" في القسم، حيث قال[١]: "ومذهب (س) أن "ايمن" مفرد، همزته وصل، مشتق من اليُمْنِ، ومذهب الفراء أنه جمع يمين، وهمزته قطع، وُصِلَتْ شذوذًا".

٦-أننا رأينا في هذا المختصر على صغر حجمه أبا حيان-كعادته في مصنفاته-قد حشد فيه آراءً لأعلام المدرستين: البصرية والكوفية، وكثير من المتأخرين، وأسندها إلى أصحابها، وكان يناقشها، فيوافق بعضها، ويخالف بعضها الآخر.

٧-أنه سار على نهج المصنفين في الاستشهاد، فقد يستشهد من القرآن بالآية، أو بعضها حسب ما يقتضيه الشاهد، ويستشهد من الشعر بالبيت، أو شطر منه، ونسب كثيرًا من الأبيات المستشهد بها إلى أصحابها، وأما الأقوال والأمثال فقد اشتمل الكتاب على مجموعة من أقوال العرب وأمثالهم، وقد نَبَّهَ على شذوذ بعضها، ومنها قولهم: عليه رجلًا ليسني، وقولهم: لا نَوْلَكَ أن تفعل، وقولهم: قضية ولا أبا حسن لها.

وأما الحديث فقد استشهد بجملة من حديث، وهي "لا ها اللَّـهِ ذا"، وذلك في باب القسم، حيث قال[٢]: "ولهذا جعل (س) "لا ها اللَّـهِ ذا" خَبَرَ مبتدأٍ مُضْمَرٍ، ولَمْ يجعل "ذا" صلةً كما ذهب إليه الأخفش".

٣-مصادره:

تنوعت مصادر أبي حيان في الموفور، فأفاد من كتب النحو، لكنه لم يصرح بذكرها إلا نادرًا، وإنما أورد أقوالًا وآراءَ معزوةً إلى بعض أئمة النحو

(١) انظر: النص المحقق ص ١٧٤.
(٢) انظر: النص المحقق ص ١٧٣.

كسيبويه، والخليل، والكسائي، والأخفش، والفراء، والمبرد، وغيرهم، وتارة يورد هذه الأقوال دون أن يعزوها إلى أحد بعينه، بل يكتفي بقوله: "ومنهم".

ويمكننا أن نذكر هنا أهم المصادر التي اعتمدها أبو حيان في الموفور، فمنها:

- <u>الكتاب</u>: عَوَّلَ أبو حيان كثيرًا على كتاب سيبويه وإن لم يصرح باسم الكتاب إلا أنه أَكْثَرَ من النقل عن سيبويه ومن ذلك: "قوله: والمصدر أَصْلٌ، والفعل مأخوذ منه"(١).

وهذا معنى قول سيبويه: "وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء"، وأحداث الأسماء المصادر(٢).

- <u>معاني القرآن للفراء:</u>

أفاد أبو حيان منه-أيضا-، فمن ذلك قوله(٣): "نعم وبئس فِعْلَانِ عند البصريين، واسمان عند الفراء(٤)وكثيرٍ من الكوفيين".

- <u>الكبير للأخفش:</u>

صرح أبو حيان بنقله من هذا الكتاب بقوله(٥): "وحكى الأخفش في الكبير له أن من العرب من يقول: نعما ونعموا".

- <u>المقتضب للمبرد:</u>

---

(١) انظر: النص المحقق ص ٦٥.
(٢) انظر: الكتاب ١٢/١.
(٣) انظر: النص المحقق ص ٩٤.
(٤) انظر: معاني القرآن ١٤١/٢.
(٥) انظر: النص المحقق ص ٩٥.

نقل عنه أبو حيان في قوله[١]: "وعند (س) : ابن أَوْبَرَ معرفةٌ، وعند المبرد[٢] نكرةٌ".

- <u>الإيضاح للفارسي:</u>

نقل أبو حيان عن الفارسي وإن لَمْ يصرح بالنقل عنه في بعض المواضع، ومن ذلك قوله في تعريف الإعراب اصطلاحا[٣]: "تغيير أواخر الكَلِمِ؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا".

وهذا هو حد الإعراب عند الفارسي في الإيضاح[٤].

- <u>الحجة للقراء السبعة للفارسي:</u>

نقل عنه أبو حيان قوله: "وعند الفارسي[٥]: من قبيل ما عُرِّفَ بعهد الصلة"[٦].

- <u>شرح الجمل لابن خروف:</u>

أفاد منه أبو حيان، ومن ذلك قوله[٧]: "قلب الإعراب لا يجوز إلا حيث يفهم المعنى".

---

(١) انظر: النص المحقق ص ٧٤.
(٢)انظر: المقتضب ٤٨/٤، ٤٩.
(٣) انظر: النص المحقق ص ٦٥.
(٤) انظر: الإيضاح ص ٧٣.
(٥) انظر: الحجة ١٥٢/١.
(٦) انظر: النص المحقق ص ٦٨.
(٧) انظر: النص المحقق ص ٨١.

أخذه من قول ابن خروف[١]: "المفعول المحمول على المعنى من باب الاتساع والمجاز؛ لفهم المعني، وهو كثير جدا؛ ومنه: خرق الثوبُ المسمارَ، وأدخلت القلنسوة في رأسي".

٤-من تأثروا به أو نقلوا عنه:

لم أقف على نقلٍ عن الموفور في كتب النحويين الذين جاءوا بعد أبي حيان، ولعل هذا راجعٌ إلى وجود الأصل الذي اختصره أبو حيان، وهو شرح الجمل لابن عصفور، ولكن هذا لا يغمط الموفور حقه؛ إذْ إن أبا حيان لم يقتصر على اختصار شرح الجمل، بل كانت له شخصيته البارزة في هذا المختصر، وخاصة في ترتيب أبواب الكتاب، وهذا ما تكلمنا عنه في بداية هذا المبحث عند حديثنا عن منهج الموفور.

٥-موقفه من ابن عصفور:

- لم نقف في الموفور إلا على موضعين خالف فيهما أبو حيان ابنَ عصفورٍ، وهما:

أ- أحدهما: في باب المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، حيث قال أبو حيان[٢]: "وأحسنها: يا غلامِ، ثم: يا غلامَا، ثم: يا غلامِيَ، ثم: يا غلامِيْ، ثم: يا غلامُ".

بينما جاء ترتيبها مختلفًا عند ابن عصفور، على نحو ما أشرنا إليه في ذاك الموضع.

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن خروف ٨٤٣/١.

(٢) انظر: النص المحقق ص ١٥٦.

ب-والثاني في باب التعجب، حيث أجاز أبو حيان التعجب مما كان على وزن "أفعل" إذا كانت همزته لغير النقل، حيث قال[1]: "فلا يتعجب من جامد، ولا ناقص، ولا مزيد، إلا إن كان موازن "أَفْعَلَ"، فمانعٌ، ومجيزٌ، ومُفَصِّلٌ بين أن تكون الهمزة للنقل فيمنع، أو لغيره فيجيز، وهو الصحيح". أما ابن عصفور فمنعه، ولم يجز التعجب منه إلا فيما شذ[2].

كما أن أبا حيان-كما أسلفنا-لم يلتزم ترتيب ابن عصفور في شرح الجمل، بل التزم ترتيب المقرب، وهذا ما أشار إليه في مقدمته، حيث قال[3]: "ولَمَّا كان كتاب المُقَرَّبِ مِنْ أحسن الموضوعات ترتيبًا، وأَكْمَلِهَا تقسيمًا وتهذيبًا، رَتَّبْتُ هذا المُخْتَصَرَ تَرْتِيبَهُ، وهَذَّبْتُهُ تَهْذِيبَهُ، وما كان في الشرح من أبوابٍ عَرِيَ عنها المُقَرِّبُ وَضَعْتُهَا في المكان الذي يليق بها ويَقْرُبُ، ولَمَّا تَكَمَّلَ هذا المُخْتَصَرُ في سماء العُلُومِ بَدْرًا، وشَرُفَ ما بين الموضوعات قَدْرًا، وكان قد وُفِرَ حَظَّهُ من علم اللسان، وجُمِعَ فيه ما تَشَتَّتَ من الإحسان، سَمَّيْتُهُ بـ(الموفور من شرح ابن عصفور)".

٦-موقفه من النحويين قبل ابن عصفور:

جاء أبو حيان وقد أُرسيت قواعد النحو، وأحكمت معاييره، وتوطدت أركانه، ووضحت معالمه، فكان من السهل عليه أن يعرض المذاهب والآراء النحوية على بساط البحث والنقد، وأن يعرض القواعد والأصول التي قامت عليها هذه المذاهب ليتعرف مقدار هذه القواعد من الصحة والضعف، ولذلك فإنه لم يخرج في اتجاهه النحوي عن منهج النحويين الذين جاءوا

(١) انظر: النص المحقق ص ٩٨.
(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٠/١.
(٣) النص المحقق ص ٦٣.

من بعد القرن الرابع، والذين قامت مذاهبهم على الاختيار من المذهبين: البصري والكوفي.

- مع البصريين:

بصرية أبي حيان تبدو واضحة في اتجاهه النحوي، فقد سلك سبيل البصريين في آرائه النحوية، وتتجلى هذه النزعة فيما يلي:

١. أنه صرح بمذهب البصريين أكثر من مرة.

٢. أنه دأب على تقديم مذهب البصريين على مذهب الكوفيين، سواء صرح بنسبة الرأي إليهم أم لا، وفي هذا إشارة إلى أن مذهبهم هو الأصل عنده.

٣. أنه وافق جمهور البصريين في جل آرائهم في المسائل المختلفة.

- موقفه من أعلام المدرسة البصرية:

- سيبويه:

لهج أبو حيان به كثيرا، فوافق سيبويه في جلِّ ما ذهب إليه، ومن ذلك:

١- قوله[١]: "واختلف في الياء من "تَفْعَلِينَ"، هل هي ضمير؟، وهو مذهب (س)، أو علامة تأنيث؟، وهو مذهب الأخفش، والصحيح الأول".

٢- قوله في أفعال المقاربة[٢]: "وإذا اتصل بها ضمير نصب فالأخفش يقول: هي في موضع رفع، و"أن يقوم" في موضع نصب، و(س) يعكس، وهو الصحيح".

- الأخفش:

---

١) انظر: النص المحقق ص ٧١.

٢) انظر: النص المحقق ص ١٢٢.

وافق أبو حيان الأخفش في مواضع، وخالفه أحيانًا في مواضع، وسكت عنه في مواضع أخرى، ومن ذلك:

- قوله[1]: "ومذهب أبي الحسن أن الموصول من قبيل ما عُرِّفَ بـ"أل"، وهو الأصح".

- وقوله في الكلام على شروط جملة الخبر اسمية كانت أم فعلية[2]: "وشرطهما: أن يكون فيهما ضمير المبتدأ، أو تكراره بلفظه لا بمعناه؛ خلافًا للأخفش، أو إشارة إليه، أو عموم، إلا أن تكون نفس المبتدأ في المعنى، فلا يحتاج إلى رابط.

- وقوله[3]: "وحكى الأخفش في الكبير له أن من العرب من يقول: نعما ونعموا".

- <u>المازني:</u>

أغلب المواضع التي صرح فيها أبو حيان بالمازني خالفه فيها، ومن ذلك:

- قوله[4]: "وبنيابة "أَنَّ" و"أَنْ" وصلتيهما مناب مفعولي الناسخ، والثاني والثالث في "أَعْلَمَ"، لا بنيابة ذاك مناب مفعولي الناسخ، خلافا للمازني".

- وقوله[5]: "وانفرد فعل القلب و"سأل" و"أَنْظِرْهُ من غيره"، لا "رأيت" البصرية-خلافا للمازني-بالتعليق".

---

١) انظر: النص المحقق ص ٦٨.

٢) انظر: النص المحقق ص ١٠٥.

٣) انظر: النص المحقق ص ٩٥.

٤) انظر: النص المحقق ص ١٣١.

٥) انظر: النص المحقق ص ١٣٢.

- وقوله في الاستثناء المنقطع[١]: "والمنقطع يجب نصبه، فإن أمكن اتصاله مجازًا وَجَبَ عند الحجازيين، وجاز عند التميميين هو والبَدَلُ، وليس من تغليب العاقل على غيره، خلافا للمازني".

- وقوله[٢]: "والمنادى إن كان مضافا أو نكرةً مُطَوَّلَةً-وليس منها الموصوفةُ خلافًا لبعضهم، أو غَيْرَ مُقْبَلٍ عليها عند الجمهور، خلافًا لمن نَفَى ذلك، وهو المازني-منصوبٌ، أو غَيْرَ ذلك مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ".

- وقوله في المنادى[٣]: "أو مفردٌ، فهذان الوجهان، والأحسن على اللفظ، إلا أن تلزم الصفة، فالصحيح وجوب الرفع، والمازني يُجِيزُ الوجهين".

- <u>المبرد:</u>

صرح أبو حيان بمخالفته للمبرد في قوله[٤]: "وكل فعل ثلاثي يجوز أن يبنى على "فَعُلَ"، ويراد به معنى المدح أو الذم، وحكمه فاعلا وتمييزا ومخصوصا حكم "نِعْمَ"، ولا يكون فاعله كُلَّ اسْمٍ، خلافا للمبرد".

<u>ابن السراج:</u>

عارضه أبو حيان في موضعين، وسكت عنه في موضع واحد في هذا المختصر:

---

١) انظر: النص المحقق ص ١٤٩.

٢) انظر: النص المحقق ص ١٥١.

٣) انظر: النص المحقق ص ١٥٢.

٤) انظر: النص المحقق ص ٩٦.

– فالأول قوله[١]: "والخبر مفرد، هو الأول، أو مُنَزَّلٌ مَنْزِلَتَهُ، أو موضوعٌ مَوْضِعَ ما هو الأول، وهو الظرف والمجرور التامان، وهما من قبيل المفردات، لا من قبيل الجمل، على جهة الوجوب، ولا على جهة الجواز على حسب العامل؛ خلافا لزاعميهما، ولا هما قِسْمٌ برأسه؛ خلافا لابن السراج".

– والثاني قوله في الكلام على الخبر الجملة[٢]: "وجملة، ولا يشترط أن تكون خبريةً؛ خلافا لابن السراج".

– والثالث قوله[٣]: "وذهب ابن السراج إلى أن غيرا ومثلا وأخواتهما إذا كان المغاير والمماثل واحدا كانت الإضافة محضة".

– <u>مع الكوفيين:</u>

إذا كان أبو حيان قد وافق البصريين غالبًا، واحتج لهم، فإنه قد خالف الكوفيين غالبا، ومن ذلك:

– قوله[٤]: "والواو في "هو"، والياء في "هي" أصلٌ خلافًا للكوفيين، وما بعد الهاء في "هُمَا" وفرعه زوائد".

---

١) انظر: النص المحقق ص ١٠٤.

٢) انظر: النص المحقق ص ١٠٥.

٣) انظر: النص المحقق ص ١٧٥.

٤) انظر: النص المحقق ص ٧٠.

– وقوله[١]: "والألف في "أنا" زائدة خلافًا للكوفيين".

–وقوله[٢]: "ولا يتقدم الفاعل إلا ضرورةً، خلافا للكوفيين في جواز ذلك".

– وقوله في باب الاشتغال[٣]: "أو أداةٌ تختص بالفعل ظاهرًا أو مضمرًا، وهي أدوات الشرط وأدوات التحضيض؛ خلافا لبعض الكوفيين، فإنهم أجازوا بعدها المبتدأ والخبر".

– وقوله في "كان" الناقصة[٤]: "إِنْ بَقِيَ بعدها مرفوعان ففيها ضمير الأمر أو القصة اسمًا لها، والجملة في موضع الخبر، وتلحق علامة التأنيث للقصة، ويستوي في الضميرين المذكرُ والمؤنثُ؛ خلافًا للكوفيين؛ إِذْ طابَقُوا بين الضمير والمخبر عنه لزومًا".

– وقوله[٥]: "واسم "كان" وأخواتها مرفوع بها، لا بالابتداء خلافًا للكوفيين".

– <u>موقفه من أعلام مدرسة الكوفة:</u>

– الكسائي:

الغالب على موقف أبي حيان من الكسائي هو مخالفته، ولكنه قد يحكي قوله دون مخالفة له أو تأييد، ومن ذلك:

---

١) انظر: النص المحقق ص ٧١.

٢) انظر: النص المحقق ص ٧٩.

٣) انظر: النص المحقق ص ١١٠.

٤) انظر: النص المحقق ص ١١٨.

٥) انظر: النص المحقق ص ١٢٠.

– قوله[١]: "الضمير البَعْدِيُّ تفسره الجملة إن كان ضميرَ أَمْرٍ أو قصة، خلافًا للكسائي في إجازة تفسيره بمفرد".

– وقوله[٢]: "ولا يجوز: الذي ضربتُ زيدًا أنا؛ خلافًا للكسائي".

– وقوله[٣]: "وإذا عُطِفَ على الخبر أو الاسم قبل ذكر الخبر فالمطابقة في الإعراب، إلا فيما شذ من اعتبار موضع اسم "إنَّ"، وقاسه الكسائي في اسم "إن" و"لَكِنَّ" خاصةً مطلقًا، والفراءُ يشترط خفاءَ إعرابه".

– وقوله[٤]: "ولا تكون "رُبَّ" اسمًا، خلافًا للكسائي".

– الفراء:

كذلك الغالب على موقف أبي حيان من الفراء مخالفته، ومن ذلك:

– قوله[٥]: "فإن تقدم الخبر على الاسم، والمعمول بعد الخبر فالأمر عندهم على ما كان عليه لو لم يكن له معمول، أو قَبْلَهُ فكذلك، إلا أنه لا يجوز أن يكون خلفًا عند الكسائي، كان المعمول ظرفًا أو غيره، والفراء يُفَصِّلُ، فإن كان معموله ظرفًا أو مجرورًا جاز أن يكون خلفًا، أو غَيْرَهُمَا فلا، والصحيح عند البصريين في جميع ذلك أنه خبر مقدم لم يخلف موصوفًا".

---

١) انظر: النص المحقق ص ٧٢.

٢) انظر: النص المحقق ص ٩٢.

٣) انظر: النص المحقق ص ١٢٥.

٤) انظر: النص المحقق ص ١٦٤.

٥) انظر: النص المحقق ص ١١٣.

– وقوله[١]: "إن كان الاستثناء من معدود، نحو: عندي عشرةٌ إلا واحدًا إلا ثلاثةً، فالصحيح أنها مستثناة من العدد الأول، ومذهب الفراء أن الأول مستثنى من العدد الأول، وليس الثاني كذلك".

– وقوله[٢]: "ولا يرخم إلا ما بُنِيَ في النداء، فإن كان نكرةً مُقْبَلًا عليها بهاء التأنيث فتحذفها، أو دونها لم ترخم إلا صاحبًا أو شاذًّا، ولا ينقاس، أو عَلَمًا مركبًا، فتحذف ثانيهما، أو غَيْرَهُ على أَقَلَّ من ثلاثةٍ لم يرخم، أو ثلاثيًّا بالهاء فتحذفها، أو عاريًا عنها ساكِنَ الوسط لم يرخم، أو مُتَحَرِّكَهُ فكذلك خلافًا للفراء فيه".

– وقوله[٣]: "ومذهب (س) أن "ايمن" مفرد، همزته وصل، مشتق من اليُمْنِ، ومذهب الفراء أنه جمع يمين، وهمزته قطع، وُصِلَتْ شذوذًا".

وقد يذكر رأي الفراء ولا يعقب عليه بقبول أو رد، ومن ذلك:

– قوله[٤]: "نعم وبئس فعلان عند البصريين، واسمان عند الفراء وكثير من الكوفيين".

– وقوله في العطف على اسم "إنَّ"[٥]:"وإذا عُطِفَ على الخبر أو الاسم قبل ذكر الخبر فالمطابقة في الإعراب، إلا فيما شذ من اعتبار موضع اسم

---

١) انظر: النص المحقق ص ١٤٧.

٢) انظر: النص المحقق ص ١٥٩.

٣) انظر: النص المحقق ص ١٧٤.

٤) انظر: النص المحقق ص ٩٤.

٥) انظر: النص المحقق ص ١٢٥.

"إِنَّ"، وقاسه الكسائي في اسم "إن" و"لَكِنَّ" خاصةً مطلقًا، والفراءُ يشترط خفاءَ إعرابه".

- <u>موقفه من المتأخرين:</u>

اخْتُلِفَ في تحديد المتأخرين، وإن كان بعض العلماء يرى أن السيرافي والفارسي وابن خالويه من متقدمي المتأخرين[١].

ويؤيد هذا قول ابن عطية[٢]: "ومن المبرزين في المتأخرين: أبو إسحاق الزجاج وأبو علي الفارسي"، فهؤلاء متأخرون بالنسبة لزمن ابن عطية.

- الفارسي:

لم يرتض أبو حيان قول الفارسي في تعريف الموصول بأنه من قبيل ما عُرِّفَ بعهد الصلة، فقد قال[٣]: "ومذهب أبي الحسن أن الموصول من قبيل ما عُرِّفَ بـ"أل"، وهو الأصح، وعند الفارسي: من قبيل ما عُرِّفَ بعهد الصلة".

- كذلك عارضه في بناء "كان" للمفعول، فقال[٤]: "والفعل الذي يُبْنَى شرطه أن يكون متصرفا، واختلف في "كان" وأخواتها، فالفارسي مَنَعَ، والفراء أجاز على حذف الاسم وإقامة الخبر، والسيرافي أجاز على حذفهما، وإقامة ضمير المصدر، و(س) أجاز، ولم يبين على أي وجه،

---

١) ينظر: نشأة النحو ١٩١، ١٩٢.

٢) المحرر الوجيز ٤٢/١.

٣) انظر: النص المحقق ص ٦٨، ٦٩.

٤) انظر: النص المحقق ص ١٠٢.

والصحيح الجواز على إقامة ظرف أو مجرور-إن كان في الكلام-مُقَامَ المحذوف، وإلا لَمْ يَجُزْ".

- وقال-أيضًا-[١]: "ويجوز دخول "إِلَّا" على خبر ما نُفِيَ جوازًا، أو كان معناه النفيَ، إن أوجبت، إلا إن كان الخبر لا يستعمل إلا منفيًّا فلا ، ويبقى منصوبًا، إلا مع "لَيْسَ"، ولغة الحجاز النصب كَحَالِهِ لو كان مثبتًا، ولغة تميم الرفع، ومن كلامهم: لَيْسَ الطِّيبُ إِلَّا المِسْكُ، ولا الْتِفَاتَ لِتَأْوِيلَاتِ الفَارِسِيِّ؛ لثبوت ذلك لغة".

- ابن الطراوة:

لم يرد ذكر ابن الطراوة كثيرًا في الموفور، وقد خالفه أبو حيان دائمًا، ومن ذلك:

-قوله في باب "كان" وأخواتها[٢]: "وإذا اجتمع معرفتان فالاسم المقدر للمخاطب عرفانه، والخبر ما قُدِّرَ جَهْلُهُ، وزعم ابن الطراوة أن المثبت الخبر، وغير المثبت الاسم".

- وقوله[٣]: "و"كَأَنَّ" للتشبيه، لا للتأكيد، ولا للتقريب؛ خلافا لزاعميهما، ولا بمعنى الظن؛ خلافا لابن الطراوة".

- ابن خروف:

ذكر أبو حيان أبا الحسن بن خروف في موضعين فقط في الموفور، وخالفه فيهما:

---

١) انظر: النص المحقق ص ١١٤، ١١٥.

٢) انظر: النص المحقق ص ١١٥.

٣) انظر: النص المحقق ص ١٢٥.

– فالموضع الأول قوله[1]: "ويعمل القول عمل الظن بلا شرط عند سليم، وبشرط المضارعة، والخطاب، وتَقَدُّمِ أَدَاةِ الاستفهامِ، وعَدَمِ الفَصْلِ بينهما بغير ظرف أو مجرور، عند غيرهم، وإذا أُعْمِلَ عَمَلَهُ فمعناه معناه؛ خلافًا لابن خروف؛ إِذْ زَعَمَ أن معناه معنى القول لا معنى الظن".

– والموضع الثاني قوله[2]: "والأمثلة كاسم الفاعل في جميع أحكامه، إلا ما ذهب إليه ابن خروف من جواز إعمالها ماضية مطلقًا".

– <u>عرضه للخلاف دون ترجيح:</u>

سبق في كلامنا على موقف أبي حيان من نحاة المدرستين: البصرية والكوفية، ومن المتأخرين أن بعض المواضع كان أبو حيان يحكي فيها بعض الأقوال دون ترجيح أو رَدٍّ، وهذه سمة بارزة عنده في الموفور، وربما كان السبب في هذا أن الكتاب اختصار لشرح الجمل لابن عصفور. وسنذكر فيما يأتي أمثلة أخرى من هذه المواضع التي كان أبو حيان يذكر فيها أقوال العلماء دون ترجيح.

١. قوله[3]: "ثم الضمير –كما تقدم– مرفوع ومنصوب ومجرور، وكلها متصلة إلا ما حُكِيَ شاذًّا من المخفوض: ما أنا كَأَنْتَ، ولا أنت كأنا، وإلا أن يَفْصِلَ بين المرفوع أو المنصوب وبين عامليهما حَرْفُ عَطْفٍ، أو "إلاَّ"، أو ما في معناه، على خلاف في هذا، (س) جعله ضرورة، والزَّجَّاجُ قَاسَهُ".

---

١) انظر: النص المحقق ص ١٢٧.

٢) انظر: النص المحقق ص ١٣٦.

٣) انظر: النص المحقق ص ٧٢، ٧٣.

٢. وقوله[١]: "وعند (س) : ابن أَوْبَرَ معرفةٌ، وعند المبرد نكرة".

٣. وقوله[٢]: "و"ما" المصدرية لا توصل إلا بالفعل عند (س) ، ومذهب طائفة-منهم الأعلم-أنها توصل-أيضًا-بالجملة الاسمية".

٤. وقوله[٣]: "نعم وبئس فعلان عند البصريين، واسمان عند الفراء وكثير من الكوفيين".

٥. وقوله[٤]: "والفعل الذي يُبْنَى شرطه أن يكون متصرفًا، واختلف في "كان" وأخواتها، فالفارسي مَنَعَ، والفراء أجاز على حذف الاسم وإقامة الخبر، والسيرافي أجاز على حذفهما، وإقامة ضمير المصدر، و(س) أجاز، ولم يبين على أي وجه".

٦. وقوله[٥]: "إلا كيف، فمذهب (س) انتصابها ظرفًا، ومذهب الأخفش أنها اسم في موضع نصب على الحال".

٧. وقوله[٦]: "و"كان" تامة وناقصة وزائدة بين المتلازمين، كالعامل والمعمول، والصلة والموصول، ولا تزاد أولا ولا آخرا، ومذهب السيرافي: أن فيها ضمير المصدر فاعلا بها، ومذهب الفارسي أنها فارغة".

---

١) انظر: النص المحقق ص ٧٤.

٢) انظر: النص المحقق ص ٨٥.

٣) انظر: النص المحقق ص ٩٤.

٤) انظر: النص المحقق ص ١٠٢.

٥) انظر: النص المحقق ص ١٠٧.

٦) انظر: النص المحقق ص ١١٧.

٨. وقوله[١]: "وإذا عُطِفَ على الخبر أو الاسم قبل ذكر الخبر فالمطابقة في الإعراب، إلا فيما شذ من اعتبار موضع اسم "إنَّ"، وقاسه الكسائي في اسم "إن" و"لَكِنَّ" خاصةً مطلقًا، والفراءُ يشترط خفاءَ إعرابه".

٩. وقوله[٢]: "يجوز في "أَوَّلُ ما أقول أَنِّي أحمد الله" الفتحُ على أن "ما" مصدرية، والمصدر المنسبك من "أَنَّ" وصِلَتِهَا خَبَرُ لـ"أَوَّلُ"، والكَسْرُ على أن "ما" موصولة، و"إِنِّي أَحْمَدُ اللهَ" خَبَرٌ، وهو بعيد، أو معمول لـ"أَقُولُ"، و"ما" مصدرية، ولا خبر للمبتدأ؛ لأنه جرى مجرى "أَقَائِمٌ زَيْدٌ"؟، أو ثَمَّ خَبَرٌ، لكنه لا يمكن تقديره، أو يمكن، وهو "ثابت" أو "موجود"، وهذا مذهب الفارسي، وحكي عن عضد الدولة أنه أجاز أن يكون "إِنِّي أحمد الله" معمولا لقول مضمر".

١٠. وقوله[٣]: "فكذلك يجوز حذفهما وحذف أحدهما، أو من باب "ظن" جاز حذفهما اختصارا أو اقتصارا، خلافا للأخفش في منعه حذفهما اقتصارا مطلقا، وللأعلم في منعه في "علمت" وما في معناها، لا في "ظننت" وما في معناها".

---

١) انظر: النص المحقق ص ١٢٥.

٢) انظر: النص المحقق ص ١٢٧، ١٢٨.

٣) انظر: النص المحقق ص ١٣٠، ١٣١.

المبحث الثالث

أصول النحو عند أبي حيان من خلال (الموفور)

أولاً : استدلاله بالسماع .

ثانياً : استدلاله بالقياس .

ثالثاً : استدلاله ببيان العلة .

رابعاً : الاستقراء .

أولاً : استدلاله بالسماع:

لم يعتمد (أبو حيان) كثيرًا على السماع في كتابه (الموفور)، فقد استند إليه قليلًا، لكنه كان يقدمه على القياس، فقال في معرض حديثه عن المعدول في العدد[١]: "المعدول في العدد لا يكون إلا موازن (مَفْعَل أو فُعَال) والمسموع من (مَفْعل) مَوْحَد ومثنى، ومن (فُعَال) آحاد ، وثُناء ، وثُلاث ، ورُباع وعُشار، و(أُحاد وعُشار) قليل، والصحيح الوقوف مع مورد السماع".

ومن أمثلة اعتماده على السماع:

١. أنه ذهب إلى أنَّ من المصادر والصفات ما ينصب بفعل مضمر، ومنه قوله-تعالى-: ﴿ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴾[٢]، حيث قال[٣]: "و﴿ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴾ صفتان منصوبتان بفعل مضمر على أنهما حالان، فإذا قلت لمن هو في حال التنعم: هنيئًا لك ، فكأنك قلت: أدام الله لك من النعيم ما أنت فيه

---

١) انظر: النص المحقق ص ٢٢٣.

٢)سورة النساء من الآية : ٤.

٣) انظر: النص المحقق ص ١٩٦.

هنيئًا، وكذلك (مريئًا) إلا أنه لا يستعمل إلا بعد (هنيئًا)، وقيل يستعمل وحده ولا يحفظ ذلك".

٢. أنه استدل بقوله-تعالى-: ﴿ ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡۚ ﴾[١] **على أن من الأسماء التي تنصب بفعل مضمر ما لا يجوز إظهاره لدلالة ما قبله عليه، حيث قال[٢]: "كلُّ اسم ينتصب بمضمر على معنى الأمر قد تقدم النهي عن ضده، وهي: انْتَهِ أَمْرًا قاصدا، وائت أوسعَ لك من ورائك، و** ﴿ ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡۚ ﴾[٣]**، وأجاز الفراء[٤] أن يكون (خيرًا) صفة مصدر محذوف، أي انتهاءً خيراً لكم".**

٣. أنه استدل بقوله-تعالى-: ﴿ أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا ﴾[٥] **على أنّ (أفعل) إذا كان للمفاضلة، وكان مضافًا جاز فيه وجهان: الإفراد والتثنية والجمع، فقال[٦]: "وأفعل للمفاضلة إن كان بـ (مِنْ) لا يثنى ولا يجمع ، أو بـ (أل) فالأفاضل، أو مضافًا وجهان: أن يكون مفردًا، والتثنية والجمع، نحو قوله-تعالى-:** ﴿ أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا ﴾[٧].

---

(١)سورة النساء من الآية ١٧١.
(٢) انظر: النص المحقق ص ١٩٨.
(٣)سورة النساء من الآية ١٧١.
(٤)انظر: معاني القرآن ٢٩٥/١ ، ٢٩٦.
(٥) سورة الأنعام من الآية ١٢٣ .
(٦) انظر: النص المحقق ص ٣٠٥.
(٧) سورة الأنعام من الآية ١٢٣.

وأما عن استدلاله بالسماع الشعري فقليل-أيضاً-، ومن ذلك :

١-كلامه عن الترتيب بين (أكتع) و(أجمع)، حيث قال[١]: "وترتيبها إذا اجتمعت كهو في مفردها إلا أبصع وأبتع فمن زادها لا يبالي أيهما قدم فإن لم تأت بالنفس أتيت بالباقي على الترتيب وهكذا إلى أجمع، فإن لم تأت به لم تأت بما بعده وقوله:

تَرَى الثور فيها مُدخلَ الظل رأسَهُ وسائره بادٍ إلى الشَمسِ أكتَعُ

مؤول".

٢-ومن ذلك قوله في باب التنازع[٢]: "ويتصور في بعض المسائل عود الضمير على غير من هو له في المعنى، خلافًا لابن الطراوة في منعه ما أدى إلى ذلك، وقول امرئ القيس:

كفاني ولم أطلب قليل من المال

ليس من الإعمال خلافا لأبي إسحاق بن ملكون".

ثانيًا : استدلاله بالقياس:

استخدم أبو حيان القياس في إثبات الأحكام النحوية، لكنه كان دائمًا يقدم السماع، ومن ذلك:

١-قوله في ذلك في باب (ما ينصرف ومالا ينصرف)[٣]: "المعدول في العدد لا يكون إلا موازن (مَفْعَل أو فُعَال)، والمسموع من (مَفْعل): مَوْحَد

---

١) انظر: النص المحقق ص ١٨٦.

٢) انظر: النص المحقق ص ١٩٣.

٣) انظر: النص المحقق ص ٢٢٣، ٢٢٤.

ومثنى، ومن (فُعَال): آحاد وثُناء وثُلاث ورُباع وعُشار، وأُحادُ وعُشارُ قليل، والصحيح الوقوف مع مورد السماع".

٢-وقوله في باب جمع التكسير[١]: "سبق أن الجموع: جمع سلامة، وسبق حكمه، واسم جمع ولا يدرك بالقياس، إنما هو محفوظ".

- ومن استعماله للقياس:

١-قوله في تصغير جمع الكثرة الذي لا واحد له من لفظه[٢]: "والاسم إن كان مركبًا صُغِّر صدره، أو غيرَه مجموعًا غيرَ مكسر، أو مكسرًا لقلة فعلى لفظه، أو لكثرة ولا واحد من لفظه رُدَّ إلى واحده على القياس، وصُغِّر أوله".

- وكان يستخدم القياس للتدليل على صحة ما يقول متأثرًا في ذلك بابن عصفور، حيث قال في تصغير الاسم الذي فيه زيادتان[٣]: "وإن كان أحدهما لمعنى، والآخر لا لمعنى، ولم يَفْضُلْ أحدُهما الآخرَ، فبعض النحويين لا يحذف إلا ما ليس له معنى، وهو القياس، وتحذف أيهما شئت في مذهب (س)، نحو: حُبَارى، تقول: حُبَيِّر، وأبو عمرو يعوض تاءً، فيقول: حُبَيِّرة، وإن حذفت الأولى قلت: حُبَيْرَى".

- ثالثاً : استدلاله ببيان العلة:

---

١) انظر: النص المحقق ص ٢٨٨.

٢) انظر: النص المحقق ص ٢٨٢.

٣) انظر: النص المحقق ص ٢٨٣.

استخدم أبو حيان العلة، وجعلها أداةً لتصحيح ما يريد قوله وتأكيده، وكان ينطلق في تعليلاته من تعليل ابن عصفور، وقد وردت عنده أنواع عدة من العلل في كتابه (الموفور)، ومنها:

١- علة التسمية: ومن أمثلة ورودها عنده:

- في حديثه عن ألف التأنيث المانعة للاسم من الصرف، حيث قال[١]: "والتأنيث اللازم يمنع وحده مطلقًا، وسمي لازمًا؛ لأنا لو حذفنا العلامة لم تبق كلمة تامة، وقيل: لأنها بمنزلة حرف من نفس الكلمة، وهو الصحيح".

- وقوله-أيضا-في الجمع الذي لا نظير له في الآحاد[٢]: " والجمع سمي جمعًا لا نظير له في الآحاد لأنه ليس فيها ما يوافقه حركاتٍ وسكناتٍ وعددَ حروف، وسراويل أعجمي، وبتقدير أنه عربي فجمع سروالة، وقد نطق بها، وحَضاجِر جمع، وتغاز: تفاعل، ويمان ألفه بدل، وقيل: سمي بذلك لأن كل جمع يجمع، فيصير مفردا بالنظر إلى الجمع الثاني، وهذا لا يجمع، ولهذا سمي المتناهي، وقيل: لعدم جمعيتِه ونظيرِه في المفردات، فإن سميت به امتنع، فإن نكَّرته فخلاف (أحمر) ، هذا ما لم تعتل لامه، فإن تعرَّف باللام أو بالإضافة انصرف مطلقًا، فإن كان نكرة امتنع نصبًا، وانصرف رفعًا وجرًّا".

---

١) انظر: النص المحقق ص ٢٢٢.

٢) انظر: النص المحقق ص ٢٢٢.

- قوله في باب المقصور[1]: "المقصور سُمِي بذلك لأنه قصر عن الإعراب أو عن الغاية التي للمد".

٢- علة تسويغ الابتداء بالنكرة :

- ومن ذلك: حديثه عن (مَنْ) في باب حكاية الأسماء الأعلام بـ (مَنْ) حيث قال[2]: "ومَنْ في هذا الباب خبر مقدم والاسم العلم بعدها مبتدأ، وقد يجوز عكس ذلك".

٣- علة الاستغناء:

- ومن أمثلتها عنده: ما ورد في باب "نعم" و"بئس"، حيث قال[3]: "وإذا كان الفاعل ضميرا لم يثن ولم يجمع؛ استغناء بتثنية الممدوح أو المذموم وجمعه".

- رابعًا : الاستقراء:

استدل أبو حيان بالاستقراء في موضع واحد، وذلك في باب العلم، حينما تكلم عن أعرف الأعلام، حيث قال[4]: "العلم: ما عُلِّقَ في أول أحواله على مسمى بعينه، في جميع أحواله: من غيبة وتكلم وخطاب، وأَعْرَفُهُ: اسم الأماكن، ثم الأناسي، ثم اسم الجنس، ولا يعرف هذا إلا بالاستقراء".

---

١) انظر: النص المحقق ص ٣١٣.

٢) انظر: النص المحقق ص ٢٣٧.

٣) انظر: النص المحقق ص ٩٥.

٤) انظر: النص المحقق ص ٧٤.

القسم الثاني

التحقيق

- وصف النسخة المحققة.
- توثيق نسبة الموفور لأبي حيان.
- منهج التحقيق.
- صور من المخطوط المحقق.
- النص المحقق للكتاب.

- **وصف نسخة المخطوط:**

اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب على نسخة واحدة، وهي النسخة المحفوظة في دار الكتب المصرية ضمن مجموع فيه عدة رسائل، ورقم التصوير (١٠٠٣١٧ ف).

وقد نسخت بخط مؤلفها أبي حيان في القرن السابع الهجري، وخطها معتاد، وتقع في (٦١) ورقة، ومسطرتها تتراوح بين (٢٠ ، و ٢١) سطراً ، ومتوسط عدد الكلمات في السطر ١٢ كلمة ، وقياسها ١٧سم × ١٣ سم.

- **بدايتها:**

تبدأ هذه النسخة بقوله(١): "بسم الله الرحمن الرحيم، قال أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان: وبعد، فإني لَمَّا اختصرت المُقَرَّبَ للأستاذ أبي الحسن بن عصفور في كتاب سميته بالتقريب ، وأردفته بشرح لطيف، وسميته بالتدريب، واختصرتُ في التصريف المُمْتِعَ في كتابٍ سَمَّيْتُهُ المُبْدِعَ، رأيتُ أَنْ أَخْتَصِرَ كتابه المُسَمَّى عند الناس بالشرح الكبير" .

- **نهايتها:**

تنتهي المخطوطة بقوله في باب الإمالة(٢): "قيل: أو بثلاثة أولها ساكن وبذلك الشرط، ولانقلاب عن ياء، وللشبه بذلك، ولانقلاب عن واو وتطرفت ثالثة فصاعدًا، أو كانت عينًا مكسورةً في الأصل عن واو للإمالة، ويمنعها مستقل إن كانت الكسرة".

- **تاريخها:**

---

(١) انظر : الموفور لوحة (٢/أ).
(٢) انظر : الموفور لوحة (٥٦ / أ) .

ليس على هذه النسخة ما يشير إلى تاريخ تأليفها أو كتابتها، ولكن الدكتورة خديجة الحديثي ترجح أن أبا حيان ألَّف الموفور بعد انتهائه من تأليف المبدع الذي انتهى منه سنة ٦٩٩هـ[١].

- اسم الناسخ :

هذه النسخة كتبها أبو حيان بخطه، كما هو مثبت على الصفحة الأولى من المخطوط، ويلاحظ على هذه النسخة ما يلي:

١-أن عنوانات الأبواب كتبت بخط عريض.

٢-أنه ليس فيها نظام التعقيبة.

٣-بعض الفقرات والعبارات الساقطة كان يكتبها أبو حيان في الحواشي، ويشير إليها بـ(صح).

٤-يوجد بها ضبط لبعض الكلمات.

٥-كتب على الصفحة اليمنى من اللوحة الأولى بقلم مغاير لخط المخطوط: "كتاب الموفور من شرح ابن عصفور، المؤلف أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي (ت ٧٤٥هـ) بخط المؤلف".

٦-بعض صفحات المخطوط طمست فيها بعض الكلمات، وخاصة في المواضع التي استدرك فيها أبو حيان ما سقط من المتن في الحاشية.

٧-أن أبا حيان كان يرمز لسيبويه غالبا بـ(س).

- توثيق نسبة الموفور لأبي حيان:

كتاب الموفور لأبي حيان، ولا شك في ذلك، وقد ذكره أبو حيان مع جملة مؤلفاته في إجازته التي أرسل بها للصفدي حين أرسل إليه الصفدي

(١) أبو حيان النحوي ص ١٠٩.

يسأله الإجازة بما قرأه عليه، ومما جاء في هذه الإجازة قول أبي حيان(١): "وأما ما صنفتُ فمن ذلك: البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب ....، كتاب الموفور".

يضاف إلى ذلك قول أبي حيان في مقدمة الموفور(٢): "فإني لَمَّا اختصرت المُقَرِّبَ للأستاذ أبي الحسن بن عصفور في كتاب سميته بالتقريب، وأردفته بشرح لطيف، وسميته بالتدريب، واختصرتُ في التصريف المُمْتِعَ في كتابٍ سَمَّيْتُهُ المُبْدِعَ، رأيتُ أَنْ أَخْتَصِرَ كتابه المُسَمَّى عند الناس بالشرح الكبير ....، ولَمَّا كان كتاب المُقَرِّبِ مِنْ أحسن الموضوعات ترتيبًا، وأَكْمَلِهَا تقسيمًا وتهذيبًا، رَتَّبْتُ هذا المُخْتَصَرَ تَرْتِيبَهُ، وهَذَّبْتُهُ تَهْذِيبَهُ، وما كان في الشرح من أبوابٍ عَرِيَ عنها المُقَرِّبُ وَضَعْتُهَا في المكان الذي يليق بها ويَقْرُبُ، ولَمَّا تَكَمَّلَ هذا المُخْتَصَرُ في سماء العُلُومِ بَدْرًا، وشَرُفَ ما بين الموضوعات قَدْرًا، وكان قد وُفِرَ حَظُّهُ من علم اللسان، وجُمِعَ فيه ما تَشَتَّتَ من الإحسان، سَمَّيْتُهُ بـ(الموفور من شرح ابن عصفور)".

وبهذا العنوان الذي وضعه أبو حيان ذكره الفيروزابادي(٣).

---

(١) الوافي بالوفيات ٢٨٠/٥، وأعيان العصر وأعوان النصر ٣٤٦/٥.

(٢) انظر : الموفور لوحة (٢/أ).

(٣) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢٥١، وانظر: أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي.

كما أن عددا من الذين ترجموا لأبي حيان ذكروا الموفور ضمن مؤلفاته، ومنهم: الصفدي، وابن شاكر الكتبي، والمَقَّرِيُّ، والشوكاني[١].

ولكن الحاج خليفة ذكر عنوانه هكذا[٢]: "الموفور في تحرير أحكام ابن عصفور لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي"، وكذا ذكره إسماعيل باشا البغدادي[٣].

وقد اعتمدنا العنوان الذي نص عليه أبو حيان في مقدمته للكتاب، وهو (الموفور من شرح ابن عصفور).

- تنبيه:

وَهِمَ محقق شرح الجمل لابن عصفور، فظن أن الموفور اختصارٌ للمقرب، فقال[٤]: "والذي يظهر أن لابن عصفور شرحين على المقرب، أحدهما كبير، وهو الذي اختصره أبو حيان في كتاب سماه الموفور من شرح ابن عصفور".

وهذا غير صحيح؛ لأن الموفور اختصار لشرح الجمل، كما ذكر أبو حيان في مقدمته، وكما ذكر عدد من المترجمين له، وكما هو واضح من مادة الكتاب.

---

(١) انظر: الوافي بالوفيات ١٨٤/٥، وأعيان العصر ٣٤٦/٥، ونكت الهميان ص ٢٨٣، وفوات الوفيات ٧٨/٤، ونفح الطيب ٥٥٢/٢، والبدر الطالع ٢٨٠/٢، وأبو حيان النحوي ص ١٠٩.

(٢) كشف الظنون ١٩١٠/٢.

(٣) هدية العارفين ١٥٣/٢.

(٤) مقدمة تحقيق شرح الجمل ص ٣٨.

- **منهج التحقيق :**

من أهداف تحقيق المخطوطات إخراجها على الصورة التي أرادها مؤلفوها، ولا شك أن الوصول إلى هذه الغاية يحتاج إلى جهد مُضْنٍ، ووقت طويل، وحرصًا منا على إخراج هذا الكتاب (الموفور من شرح ابن عصفور) في صورة سليمة وجيدة، وعلى تسهيل الاطلاع عليه، والانتفاع به، اتبعنا الخطوات الآتية:

١-كتابة النص وفق القواعد الإملائية المتبعة اليوم، مع مراعاة علامات الترقيم، وذلك بعد نقل أصل الكتاب من النسخة الوحيدة، ثم مقابلته على هذه النسخة.

٢-تقويم النص وتصويب ما وقع فيه من تصحيفات وتحريفات وأخطاء، مع الإشارة إلى ذلك كله في الحاشية.

٣-اعتمدنا (شرح الجمل لابن عصفور) بتحقيق الدكتور/ صاحب أبي جناح في توضيح بعض النصوص، وإكمال ما انطمس من نسخة الموفور.

٤-وضعنا ما يحتاج إليه النص من زيادة بين هذين المعقوفين [ ]؛ وذلك حسبما يقتضي السياق، وقد تكون الزيادة من شرح الجمل لابن عصفور، أو من عندنا.

٥-عزونا الآيات القرآنية إلى سورها مع ذكر أرقامها، ووضعها بين قوسين مزهرين هكذا ﴿ ﴾ مع كتابتها بالرسم العثماني.

٦-خرَّجنا الشواهد الشعرية، وذلك بضبط ألفاظها، وذكر بحرها، ونسبتها إلى أصحابها ما أمكن، ثم الإحالة على دواوين أصحابها إن وجدت، مع ذكر عدد من كتب النحو واللغة والأدب والمعاجم، التي ورد فيها الشاهد، وإكمال البيت في التعليق إن كان ناقصًا في الأصل.

٧-وثَّقنا نقول أبي حيان عن الأعلام الذين ورد ذكرهم في الشرح بالرجوع إلى مؤلفاتهم إن وجدت، أو مؤلفات غيرهم إن لم يكن لهم كتب متداولة.

٨-علقنا على بعض المسائل التي تحتاج إلى التعليق، كاختلاف الآراء في المسألة، أو وجود أراءٍ أخرى مغايرة لرأي أبي حيان، حتى يتبين رأيه من الآراء الأخرى، وكي يتحدد موقفه واتجاهه النحوي، مع بيان ما نراه راجحًا ومختارًا باختصار.

٩-ترجمنا للأعلام الواردة في الشرح بإيجاز عند ورودها أول مرة.

١٠- أشرنا إلى نهاية كل لوحة من لوحات الأصل، وذلك بوضع خط مائل هكذا /، ثم وضع رقم اللوحة قبل هذا الخط، وذكر الوجه أو الظهر بعدهذا الخط، مع الإشارة إلى وجه الورقة بالحرف (أ)، وإلى ظهرها بالحرف (ب).

١١- استغنينا عن ذكر بيانات المصادر والمراجع في الحاشية اعتمادًا على ذكرها في قائمة المراجع.

١٢- ذيلنا التحقيق بفهارسَ فنيةٍ تفصيلية، تشمل: فهرسًا للآيات القرآنية، وللأشعار، وللأعلام، وللكتب، وللمصادر والمراجع، وللموضوعات.

وباللَّه التوفيق

صور من نسخة المخطوط

صورة الغلاف

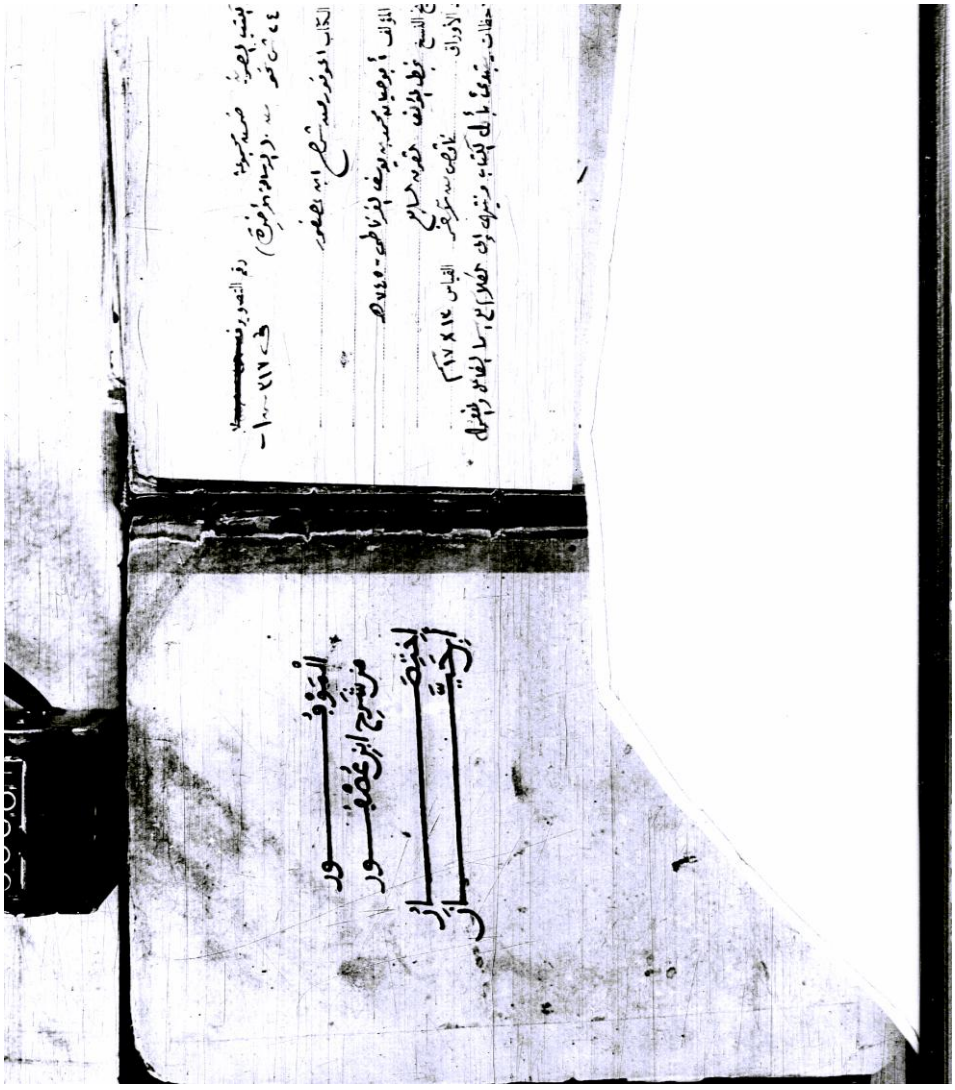

صورة اللوحة الأولى

صورة اللوحة الأخيرة

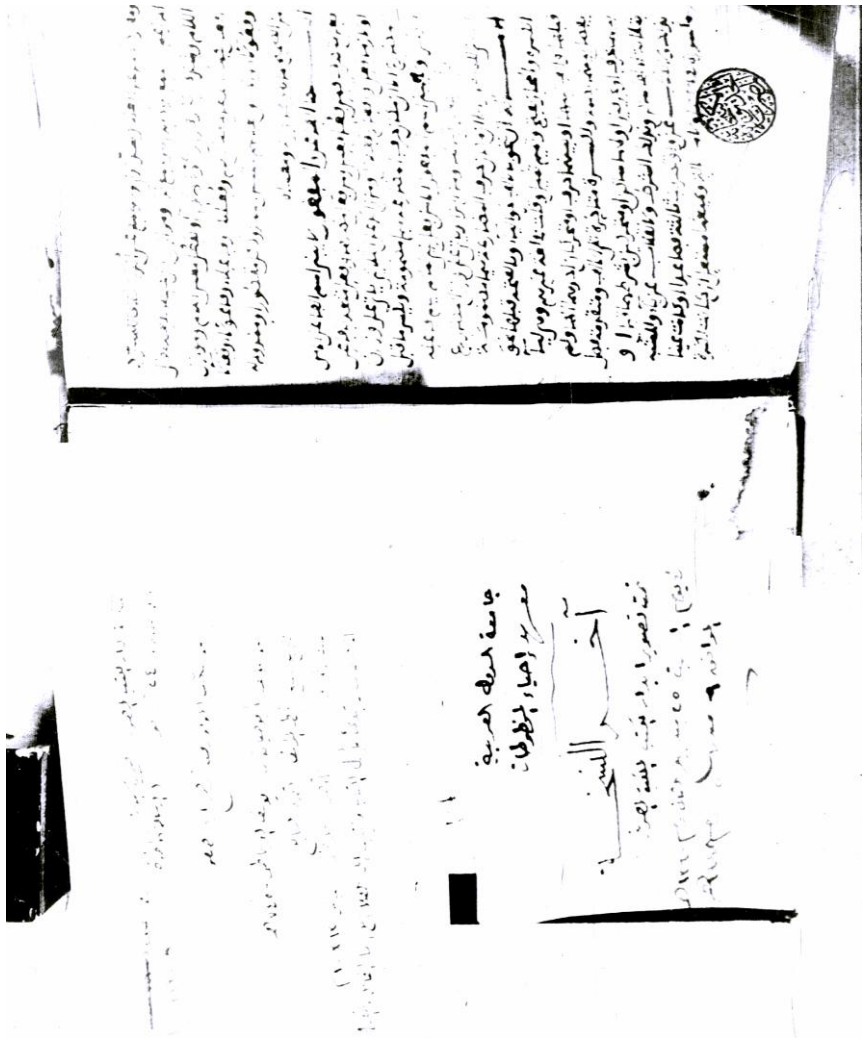

النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان:

وبعد، فإني لَمَّا اختصرت المُقَرِّبَ للأستاذ أبي الحسن بن عصفور في كتاب سميته بالتقريب[١]، وأردفته بشرح لطيف، وسميته بالتدريب[٢]، واختصرتُ في التصريف المُمْتِعَ في كتابٍ سَمَّيْتُهُ المُبْدِعَ[٣]، رأيتُ أَنْ أَخْتَصِرَ كتابه المُسَمَّى عند الناس بالشرح الكبير[٤]، وكان قد حَوَى من الفن العربِيِّ قَوَاعِدَ مُحَرَّرَةً، وفوائدَ مُحَبَّرَةً، يستفيد منها البادي، ويتذكر الشادي، فاختصرته مِنْ غَيْرِ تَنْبِيهٍ على ما فيه من النُّقُودِ، ولا خُرُوجٍ في اختصاره بالاعتراض عن المقصود، ولَمْ أُبَالِغْ في إِيجَازِهِ فَأُخِلَّ، ولا أَسْهَبْتُ فيه فَيُمَلَّ، بل أَبْرَزْتُهُ بين عبارة مُلَخَّصَةٍ، وإشارةٍ مُخَلَّصَةٍ، وتَقْسِيمٍ قَسِيمٍ، وتَرْسِيمٍ وَسِيمٍ.

ولَمَّا كان كتاب المُقَرِّبِ مِنْ أحسن الموضوعات ترتيبًا، وأَكْمَلِهَا تقسيمًا وتهذيبًا، رَتَّبْتُ هذا المُخْتَصَرَ تَرْتِيبَهُ، وهَذَّبْتُهُ تَهْذِيبَهُ، وما كان في الشرح من أبوابٍ عَرِيَ عنها المُقَرِّبُ وَضَعْتُهَا في المكان الذي يليق بها ويَقْرُبُ، ولَمَّا تَكَمَّلَ هذا المُخْتَصَرُ في سماء العُلُومِ بَدْرًا، وشَرُفَ ما بين

---

(١) تقريب المقرب، حققه الدكتور/عفيف عبد الرحمن، ونشرته دار المسيرة في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

(٢) التدريب في تمثيل التقريب –تحقيق د/ نهاد فليح حسن-مطبعة الإرشاد ببغداد-١٩٨٧م.

(٣) حققه الدكتور/ عبد الحميد السيد طلب، ونشرته مكتبة دار العروبة بالكويت-الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

(٤) شرح جمل الزجاجي الشرح الكبير، حققه الدكتور/ صاحب أبو جناح، ونشرته وزارة الأوقاف بالعراق سنة ١٩٨٢م.

الموضوعات قَدْرًا، وكان قد وُفِرَ حَظَّهُ من علم اللسان، وجُمِعَ فيه ما تَشَتَّتَ من الإحسان، سَمَّيْتُهُ بـ(الموفور من شرح ابن عصفور)، واللهَ- تعالى-أَرْجُو أن يُثِيبَنَا على ذلك، وأَنْ يَلْطُفَ بنا في الدارين هنا وهنالك بِمَنِّهِ ويُمْنِهِ [١/ب].

******

الكلام(١): مشترك بين الخط(٢)، والإشارة(٣)، والمعنى القائم بالنفس(٤)، وما يُفْهَمُ من حال الشيء(٥)، واللفظ المركب غَيْرُ المفيد(٦)، أو المفيدُ بغير

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٨٥/١، وشرح الجمل لابن الفخار ١٤/١ رسالة، وشرح الحدود للفاكهي صـ٥٧.

(٢) يقولون للرسوم التي بين الدفتين: هذا كلام الله، انظر: التذييل والتكميل ٢٥/١.

(٣) وأنشدوا على ذلك:

أرادت كلامـا فاتّقَـتْ مِـنْ رقيبهـا فَمـا يـك إلاّ وَمْؤُهَـا بِالْحَواجِـبِ

انظر: شرح الجمل لابن الفخار ص ١٤ (رسالة).

(٤) وأنشدوا على ذلك قول الأخطل:

إن الكـــلام لفـــي الفـــؤاد وإنمـــا جعل اللسـان علـى الفؤاد دليلا

انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢١/١، والتذييل والتكميل ٢٣/١، والمصباح المنير ٥٣٩/٢.

(٥) وأنشدوا على ذلك:

يـــا ليتنـــي أوتيـــت علـــم الحكـــل علـــم ســـليمان كـــلام النمـــل

انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٨٥/١، وشرح الجزولية للأبذي ٣/١ (رسالة).

(٦) يقال: تكلم، وإن لم يفد.

الوضع[١]، أو بالوضع وهذا هو الاصطلاحي[٢].

الاسم: كلمة أو ما قُوَّتُهُ قُوَّتُهَا، تدل على معنى في نفسها، ولا تتعرض ببنيتها للزمان، ولا يدل جزؤه[٣] على جزء معناه[٤].

والفعل كذلك بغير "لا" الأولى[٥].

والمصدر أَصْلٌ، والفعل مأخوذ منه، وعَكَسَ الكوفيون[٦].

---

(١) يقال: تكلم ساهيا و نائما، ومعلوم أن الساهي والنائم لم يضعا لفظهما للإفادة، ولا قصداها، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٨٧/١.

(٢) قال ابن عصفور: "ومنها: اللفظ المركب المفيد بالوضع، وهذا الأخير الذي أراد أبو القاسم بالكلام؛ لأن هذا الذي اصطلح النحويون على تسميته كلاما، شرح الجمل ٨٧/١، وانظر-أيضا-: شرح الحدود للفاكهي ص ٥٧، وشرح الحدود لابن قاسم ص ٢١.

(٣) في الأصل: "جزءه".

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٩٢/١: ٩٤، والتذييل والتكميل ٤٦/١، وشرح الحدود للفاكهي ص٩٢، قال الأنباري في أسرار العربية ص ٣٣: ٣٤: "وقد ذكر فيه النحويون حدودا كثيرة تنيف على سبعين حدا ....، ومنهم من قال: لا حَدَّ له، ولهذا لم يَحُدَّهُ سيبويهِ، وإنما اكتفى فيه بالمثال، فقال: الاسم: رجل وفرس، انظر: الكتاب١٢/١.

(٥) يعني في قوله: "ولا تتعرض ببنيتها للزمان"، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٩٦/١، وشرح الحدود لابن قاسم ٢٦.

(٦) الأول قول جمهور البصريين، وهذا معنى قول سيبويه: "وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء"-الكتاب ١٢/١، وفي المسألة قولان آخران، أحدهما: لأبي بكر بن طلحة، وهو أن كلا من الفعل والمصدر أصل بنفسه، وليس أحدهما أصلا للآخر، والثاني لبعض البصريين، وهو أن المصدر أصل للفعل، وأن الفعل أصل لبقية المشتقات، انظر: الإيضاح في علل النحو ٥٦، والخصائص ١١٣/١، ١٢١، والمفصل ص ٥٦،

والحرف: كلمة لا تدل على معنًى في نفسها، لَكِنْ في غيرهما(١).

الإعراب لغةً: الإبانة والتحسين والتغيير(٢).

واصطلاحا: تغيير أواخر الكَلِمِ؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا(٣).

فاللفظ من الاسم في الصحيح الآخر، وفي المعتل بالياء والواو وقبلهما ساكن في الأحوال الثلاثة فيهما، وفي المنقوص حال النصب، ومن الفعل في الصحيح-أيضًا-في أحواله الثلاثة، وفيما رُفِعَ بالنون تثبت رفعًا، وتسقط جزمًا ونصبًا، وفيما آخره ألف في الجزم وفيما آخره ياء أو واو نصبًا وجزمًا.

والإنصاف لابن الأنباري ٢٣٥/١، ومسائل خلافية في النحو للعكبري ص ٧٣، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ١٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٨/١، وتسهيل الفوائد ص ٨٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٨/٢، وارتشاف الضرب ١٣٥٣/٣، وشرح الجمل لابن الفخار٣٢/١، والمساعد ٤٦٤/١، وأوضح المسالك ٢٠٨/٢، والتصريح ٤٩٢/١، والهمع ٧٢/٢.

(١) انظر: الجمل ١٧، والبسيط لابن أبي الربيع ١٦٩/١، وشرح الحدود للفاكهي ص ١٠٢.

(٢) انظر: المحكم: عرب ١٢٦/٢، ولسان العرب: عرب ٥٩٠/١.

(٣) هذا حَدُّ الفارسي في الإيضاح ص ٧٣، وانظر شرحه في شرح الجمل لابن عصفور ١٠٢/١، قال ابن عصفور: "وهذا التغيير يكون لفظًا فيما آخره حرف صحيح، أو ياء أو واو ساكن ما قبلها، إذا لم يضف إلى ياء المتكلم، ويكون تقديرا فيما كان آخره ألفا في الأحوال الثلاثة، أعني الرفع والنصب والجر، وفيما آخره واو مضموم ما قبلها في الرفع خاصة، وفيما آخره ياء مكسور ما قبلها في الرفع والخفض".

والتقدير من الاسم في المقصور في أحواله الثلاثة، والمنقوص رفعًا وخفضًا، ومن الفعل فيما آخره ألف رفعًا ونصبًا، أو واو أو ياء رفعًا.

والأسماء معربة إلا ما يستثنى في باب البناء.

والإعراب أصل في الأسماء، فرع في الأفعال، وزعم الكوفيون أنه أصل فيهما[١].

والمعرب: الاسم المتمكن[٢]، والفعل المضارع بشرط عدم اتصال النونين[٣].

وألقاب الإعراب: الرفع والنصب والخفض والجزم[٤].

---

(١) والأول قول البصريين، ومما احتج به البصريون: أن الاسم يحتاج إلى الإعراب للتفريق بين المعاني التي تعتوره، كالفاعلية والمفعولية والحالية وغيرها، واحتجوا-أيضًا-بأن أكثر الأسماء معربة، وأن أكثر الأفعال مبنية، ومما احتج به الكوفيون: أن الفعل المضارع يحتاج-أيضًا-إلى الإعراب للتفريق بين المعاني التي تعتوره، انظر: الإيضاح في علل النحو ص ٧٨، وأسرار العربية ص ٤٦، والتبيين للعكبري ص ١٥٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣١/٢، وتسهيل الفوائد ص ٧، وشرحه لابن مالك ٣٥/١، والتذييل والتكميل ١٢٢/١.

(٢) انظر : الكتاب ١٣/١.

(٣) قال ابن أبي الربيع: "اعلم أن المعرب من الأفعال: الفعل المضارع إذا سلم من إحدى النونات الثلاث، وهي النون الخفيفة، والنون الشديدة، ونون جماعة الإناث .....، إنما أعرب لشبهه بالاسم النكرة". البسيط ٢٢٧/١.

(٤) قال أبو حيان: "قال المازني: الجزم ليس بإعراب، وقال الكسائي وأكثر الكوفيين: أواخر الكلم على ثلاثة أحرف على الرفع النصب والخفض فالرفع بالضمة والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة، والجزم عند من أثبته إعراب بالحذف"-ارتشاف الضرب ٨٣٥/٢، ٨٣٦.

علامات الرفع: الألف في المثنى، والواو في [٢/أ] مُسَلَّمِ المذكر، وفي سِتَّتِهَا[١]، والنون فيما اتصل به علامة الاثنين دليلا أو ضميرا، أو واوُ الجميع كذلك، أو ياءُ المخاطبة، والضمة فيما بقي من معرب الاسمِ والفعلِ.

فيُرْفَعُ الاسْمُ فاعلًا، ونائبًا، ومبتدأً وخبرًا، واسمَ "كان" وأخواتِهَا، واسمَ "ما"، وخَبَرَ "إنَّ" وأخواتِهَا، وتابعًا لِمَرْفُوعٍ.

ويُرْفَعُ الفعل إذا عَرِيَ من ناصب أو جازم[٢].

علامات النصب: الألف في سِتَّتِهَا[٣]، والياء في التثنية والجمع، والكسرة في مُسَلَّمِ المؤنث، وحَذْفُ النون فيما رُفِعَ بإثباتها، والفتحة فيما بَقِيَ من معربيهما.

فَيُنْصَبُ الاسمُ مفعولًا به، وفيه، ومعه، وله، ومطلقًا، وتمييزًا، وحالًا، ومستثنًى، وخَبَرَ "كانَ" وأخواتِهَا، وخَبَرَ "ما"، واسْمَ "إنَّ" وأخواتِهَا، واسْمَ "لا" للتبرئَةِ"، ومنادًى، وتابعًا لِمَنْصُوبٍ.

ويُنْصَبُ الفعلُ إذا دخل عليه ناصب، أو تَبِعَ منصوبًا.

علامات الخفض: الفتحة فيما لا ينصرف، والياء في سِتَّتِهَا[٤]، وفي التثنية والجمع، والكسرةُ فيما بَقِيَ من مُعْرَبِ الاسم، فيُخْفَضُ بِحَرْفٍ وبإضافة وتَبَعِيَّةٍ.

---

(١) يعني الأسماء الستة.

(٢) هذا قول الكوفيين، وذهب البصريون إلى أن الرافع للفعل وقوعه موقع الاسم، انظر: معاني القرآن للفراء ٥٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢/٧، والإنصاف ٥٥١/٢، والبسيط لابن أبي الربيع ٢٢٩/١.

(٣) يعني الأسماء الستة.

(٤) يعني الأسماء الستة.

وسِتَّةُ الأسماء الأَصَحُّ أنها معربة بحركات مقدرة في حروف العلة[١]، لا بالحروف[٢]، ولا بها وبالحركات[٣]، ولا بالحركات قبلها وهي إشباع[٤]، ولا بها وهي منقولة من الحروف[٥]، ولا بالتغيير والانقلاب[٦] خلافا لزاعمي ذلك.

والتثنية والجمع الأصح أنها معربة بالتغيير والانقلاب[٧]، لا بالحروف[٨]،

---

(١) هذا مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين، انظر: ارتشاف الضرب ٨٣٨/٢، والتذييل ١٧٨/١، وهمع الهوامع ١٢٦/١.

(٢) هذا قول قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين، وهو أحد قولين لهشام الكوفي، انظر: الجمل ص ١٩، وارتشاف الضرب ٨٣٧/٢، وتوضيح المقاصد ٣١٤/١، وهمع الهوامع ١٢٥/١.

(٣) هذا قول الكسائي والفراء، وهو معنى قولهم: إنه معرب من مكانين، انظر: الإنصاف ١٧/١، والتذييل ١٧٧/١، وهمع الهوامع ١٢٧/١.

(٤) هذا قول المازني وأصحابه، وهو اختيار الزجاج، انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١، وارتشاف الضرب ٨٣٧/٢، وهمع الهوامع ١٢٦/١.

(٥) هذا قول الربعي، انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١١٦/١، والتذييل ١٧٧/١، وهمع الهوامع ١٢٦/١.

(٦) هذا قول الجرمي، وهو القول الثاني لهشام الكوفي، انظر: رصف المباني ٢١، وارتشاف الضرب ٨٣٨/٢، وهمع الهوامع ١٢٧/١.

(٧) هذا قول الجرمي، ونسبه ابن عصفور إلى سيبويه، واختاره، ونسبه السهيلي إلى المازني، انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/١، وشرح الجمل ١٢٤/١، والمساعد ٤٧/١.

(٨) هذا قول الكوفيين وقطرب والزجاجي، وطائفة من المتأخرين، انظر: ارتشاف الضرب ٥٦٩/٢، وتوضيح المقاصد ٣٣٠/١.

ولا بالحركات المقدرة فيها[١]، خلافا لزاعميهما.

علامة الجزم: الحذف في المعتل، وفيما رُفِعَ بالنون، والسكونُ فيما رفع بالضمة الظاهرة، فيجزم إذا دخل عليه جازم، أو تبع مجزوما.

******

الباب الأول

باب النكرة والمعرفة

ما عُلِّق في أول أحواله على الشياع [٢/ب] في مدلوله نكرة[٢]، وكل نكرة يدخل تحتها غيرها ولا ينعكس فهي أنكر النكرات، وإن دخلت تحت غيرها وغيرها تحتها فهي بالإضافة إلى الأول أَخَصُّ، وإلى الثاني أَعَمُّ[٣].

وما عُلِّقَ في أول أحواله على أن يخص مسماه معرفة[٤].

والمعارف: مضمر، وعلم، واسم إشارة، ومعرف بـ"أل"، وما أضيف إلى واحد منها، إلا ما اسْتُثْنِيَ في باب الإضافة. ومذهب أبي الحسن[٥]

---

(١) هذا قول الخليل وسيبويه، واختاره الأعلم والسهيلي، انظر: الكتاب ١٧/١: ١٨، وارتشاف الضرب ٥٦٨/٢- ٥٦٩.

(٢) انظر: شرح الجمل ١٣٤/٢، والتذييل والتكميل ١٠٢/٢، وشرح الحدود للفاكهي ١٣٣.

(٣) انظر: شرح الجمل ١٣٥/٢، والتذييل والتكميل ١٠٣/٢، والكليات للكفوي ٨٩٦.

(٤)انظر: شرح الجمل ١٣٤/٢، وشرح الحدود للفاكهي ١٣٤.

(٥) وما ليست فيه نحو "مَنْ" و"ما" فتعرف لأنه في معنى ما هي فيه، إلا أَيًّا الموصولةَ، فتعرفت بالإضافة، انظر: ارتشاف الضرب ٩٠٩/٢، و المساعد ٧٧/١، وأبو الحسن هو: سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط، كان مولى بني مجاشع بن دارم من أهل بلخ سكن البصرة قرأ النحو على سيبويه وكان أسن منه صنف معاني القرآن والمقاييس في النحو والاشتقاق ومات سنة عشر - وقيل سنة خمس عشرة وقيل إحدى وعشرين – ومائتين انظر: بغية الوعاة ٥٩٠/١، ٥٩١.

أن الموصول من قبيل ما عُرِّفَ بـ"أل"، وهو الأصح.

وعند الفارسي[١]: من قبيل ما عُرِّفَ بعهد الصلة. ورُتَبُهَا في التعريف[٢] كَسَرْدِهَا إلا المضافَ، فرتبته رتبة ما أضيف إليه، إلا المضاف للمضمر فكالعلم[٣]، وقال المبرد[٤]: ما أضيف إلى واحد منها فهو أقل منه تعريفا؛ قياسا على المضاف للمضمر.

---

(١) انظر: الحجة ١٥٢/١، وشرح الجمل ١٣٥/٢، والتذييل والتكميل ١١١/٢، والفارسي هو: أبو عليٍّ الحسنُ بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام أبو علي واحد زمانه في علم العربية أخذ عن الزجاج وابن السراج ومبرمان وقال كثير من تلامذته: إنه أعلم من المبرد، من تصانيفه: الحجة، والتذكرة، وأبيات الإعراب، والتعليقة على كتاب سيبويه، توفي ببغداد سنة سبع وسبعين وثلاثمائة، انظر: بغية الوعاة ٤٩٦/١، ٤٩٧.

(٢) اختلف في أعرف المعارف، فمذهب سيبويه والجمهور أن المضمر أعرفها ، وقيل: العلم أعرفها، وعليه الصيمري، وعزي للكوفيين، ونسب لسيبويه، وقيل: أعرفها اسم الإشارة، ونسب لابن السراج ، وقيل: ذو "أل"، وذهب ابن مالك إلى أن أعرف المعارف ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم، ثم المشار به، ثم الموصول، ثم ذو "أل"، وقيل: ذو "أل" قبل الموصول، وعليه ابن كيسان، انظر: اللباب للعكبري ٤٦٤/١، والتذييل والتكميل ١١٢/٢، ١١٣، والمساعد ٧٧/١، وهمع الهوامع ١٨٧/١: ١٨٩.

(٣) هذا قول سيبويه في الكتاب ٦/٢، وبه قال الأندلسيون، انظر: التذييل ١١٧/٢، وهمع الهوامع ١٨٩/١.

(٤) انظر: المقتضب ٢٨٢/٤، وشرح الجمل ٢٠٥،٢/١ وقيل: هو في مرتبة ما أضيف إليه مطلقا، حتى المضمر؛ لأنه اكتسب التعريف منه، فصار مثله، وعليه ابن طاهر وابن خروف، وقيل: إنه دونه إلا المضاف لذي "أل"، انظر: همع الهوامع ١٨٩/١، والمبرد هو: محمد بن يزيد بن عبد

والمشار عند الفراء[١] أعرف من العلم.

******

المضمر[٢]: لمتكلم ومخاطب وغائب، وكُلٌّ مرفوعٌ ومنصوبٌ ومخفوضٌ.

المرفوع الغائب منفصل: هو، هي، هما، هم، هن، والواو في "هو"، والياء في "هي" أصلٌ[٣]؛ خلافا للكوفيين[٤]، وما بعد الهاء في "هُمَا" وفرعه زوائد[٥].

الأكبر الثمالي، إمام في العربية غزير الحفظ والمادة تصانيفه كثيرة مشهورة ومن أمثال أهل المغرب: من لم يقرأ الكامل فليس بكامل، توفي سنة ٢٨٥هـ، انظر: البلغة للفيرزآبادي ٧٣.

(١) ووافقه ابن السراج، انظر: الأصول ٣٢/٢، وانظر-أيضا-: شرح الجمل ٢٠٥/١، والإنصاف ٧٠٧/٢، وارتشاف الضرب ٩٠٨/٢، والفراء هو: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي، إمام العربية، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، أخذ عنه وعليه اعتمد، صنّف معاني القرآن والمقصور والممدود، مات سنة ٢٠٧هـ، انظر: البلغة للفيروزآبادي ٢٣٨، وبغية الوعاة ٣٣٣/٢.

(٢) هذه تسمية البصريين، والكوفيون يسمونه الكناية والمكنى، انظر: معاني القرآن للفراء ٥/١، ١٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٣، والتصريح ٩٧/١.

(٣) انظر: الكتاب ٣٥١/٢، والإنصاف ٦٧٧/٢، وشرح الكافية للرضي ٤١٨/٢.

(٤) وهو قول الزجاج وابن كيسان، واختاره السيوطي، انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٣، والمساعد ٩٩/١، وهمع الهوامع ٢٠٣/١.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٣/٢، وحكي عن الفارسي أن الضمير هو المجموع، انظر: التذييل والتكميل ٢٠٠/٢، وتوضيح المقاصد ٣٦٦/١، والتصريح ١٠٤/١.

ومُتَّصِلٌ مستتر في "فَعَلَ"، و"فَعَلَتْ"، والألف في "فَعَلاَ" و"فَعَلَتَا"، والواو والنون في "فَعَلُوا" و"فَعَلْنَ".

والمنصوب مُنْفَصِلٌ: إيَّاهُ، إيَّاهَا، إيَّاهُمَا، إيَّاهُمْ، إيَّاهُنَّ.

ومُتَّصِلٌ ما بعد الفعل في "ضَرَبَهُ"، "ضَرَبَهَا"، "ضَرَبَهُمَا"، "ضَرَبَهُمْ"، "ضَرَبَهُنَّ".

والمجرور كله مُتَّصِلٌ ما بعد الخافض في "بِهِ"، "بِهَا"، "بِهِمَا"، "بِهِمْ"، "بِهِنَّ".

المرفوع المخاطب منفصل: أَنْتَ، أَنْتِ، أَنْتُمَا، أَنْتُمْ، أَنْتُنَّ، والتاء حرف خطابٍ[1]، فليست أصلًا، وكذا ما بعدها في فروعه.

ومتصل ما بعد الفعل في "فَعَلْتَ"، "فَعَلْتِ"، "فَعَلْتُمَا"، "فَعَلْتُمْ"، "فَعَلْتُنَّ".

والمنصوب منفصل: إيَّاكَ، إيَّاكِ، إيَّاكُمَا، إيَّاكُمْ، إيَّاكُنَّ، و"إيَّا" هي الضمير، والكاف للخطاب[2]، لا مجموعهما[3]، خلافًا لزاعمي ذلك.

ومتصلٌ ما بعد الفعل في: "ضَرَبَكَ"، "ضَرَبَكِ"، "ضَرَبَكُمَا"، "ضَرَبَكُمْ"، "ضَرَبَكُنَّ".

والمجرور كله متصل، وهو ما بعد الخافض في: "بِكَ"، "بِكِ"، "بِكُمَا"، "بِكُمْ"، "بِكُنَّ".

---

(١) هذا قول البصريين، انظر: الكتاب ٣٤٥/١، ٣٥٠، والمساعد ٩٩/١، وذهب الفراء إلى أنه بكماله هو الاسم، وذهب ابن كيسان إلى أن التاء وما بعدها هي الاسم، انظر: ارتشاف الضرب ٩٢٧/٢، والجنى الداني ٥٨.

(٢) هذا قول البصريين، انظر: الكتاب ٣٥٦/٢، والمقتضب ٢٧٩/٤، وتوضيح المقاصد ٣٦٦/١.

(٣) هذا قول الكوفيين، انظر: شرح الكافية ٤٢٥/٢، وارتشاف الضرب ٩٣٠/٢، والجنى الداني ٥٣٧.

المرفوع المتكلم منفصلٌ: أَنَا، نَحْنُ، والأفصح في "أَنَا" حَذْفُ الألف وصلاً، وإثباتها وَقْفًا[١]، وقد تقلب هاءً وقفا، فيقال: أَنَهْ[٢]، والألف في "أنا" زائدة[٣] خلافًا للكوفيين[٤].

ومتصل ما بعد الفعل في "فعلتُ"، "فَعَلْنَا".

والمنصوب منفصلٌ: إِيَّايَ، إِيَّانَا، ومتصل ما بعد الفعل في: "ضَرَبَنِي"، "ضَرَبَنَا" [٣/أ].

والمجرور كله متصلٌ، وهو ما بعد الخافض في "بي" ونحوه[٥].

واختلف في الياء من "تَفْعَلِينَ"، هل هي ضمير؟، وهو مذهب (س)[٦]،

---

(١) وهي لغة أهل الحجاز، وأما تميم وبعض قيس وربيعة فيثبتونها وقفا ووصلا، انظر: دقائق التصريف ٥٣٨، وارتشاف الضرب ٩٢٧/٢.

(٢) ومن ذلك قول أبي حاتم: "هذا فزدي أَنَهْ"، ويروى: فصدي، انظر: المفصل ص ٥١٩، وتوضيح المقاصد ٣٦٥/١.

(٣) انظر: الكتاب ٣٥٠/٢، والمنصف ٩/١، ١٠، وشرح الجمل ٢٢/٢.

(٤) واختاره ابن مالك، انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٣، وشرح التسهيل ١٤١/١، والتصريح ١٠٣/١.

(٥) هذه العبارة تقدمت قبل قليل، وأعيدت هنا.

(٦) انظر: الكتاب ٢٠٤/٤- ٢١٣، وشرح الجمل ٢٠/٢، والبسيط لابن أبي الربيع١/ ٣٠٦، وسيبويه هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر الحارثي بالولاء إمام النحاة وأول من بسط النحو، ولد في شيراز وقَدِمَ البصرة فلزم الخليل بن أحمد، ورحل إلى بغداد، فناظر الكسائي، وأجازه الرشيد بعشرة آلاف درهم، وعاد إلى الأهواز، فمات بها شابا سنة ١٨٠هـ، انظر: إنباه الرواة ٣٤٦/٢: ٣٦٠، وبغية الوعاة ٢٢٩/٢، ٢٣٠.

أو علامة تأنيث؟، وهو مذهب الأخفش[١]، والصحيح الأول.

وأعرف المضمرات المتكلم ثم المخاطب، ولا يحتاجان إلى تفسير[٢]، وأما الغائب فمنه ما لا يحتاج إلى تفسير، ومنه ما يحتاجه، وهو قبلي وبعدي، البَعْدِيُّ تفسره الجملة إن كان ضميرَ أَمْرٍ أو قصة، خلافا للكسائي[٣] في إجازة تفسيره بمفرد.

والمفرد[٤] في "رُبَّ" و"نِعْمَ" و"بِئْسَ"، وفي باب الإعمال؛ وفاقا لـ(س)[٥]،

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٢٤/١، وارتشاف الضرب ٩١٤/٢، والمساعد ٨٥/١.

(٢) لأن المشاهدة تفسرهما، انظر: التذييل والتكميل ٢٥٢/٢، وشرح شذور الذهب ١٧٥.

(٣) وعزي إلى الكوفيين والأخفش، انظر: شرح التسهيل ١٦٤/١، والتذييل والتكميل ٢٧٤/٢، ٢٧٥، ومغني اللبيب ص ٦٣٧، والكسائي هو أبو الحسن عَلِيُّ بن حمزة بن عبد الله الكوفي الأسدي بالولاء، إمام في اللغة والنحو والقراءة، من الكوفة، ولد وتعلم بها وتنقل في البادية وأخذ عن الخليل وسكن بغداد وتوفي بالرِّيِّ سنة ١٨٩ هـ، أَلَّفَ معاني القرآن-القراءات، انظر: بغية الوعاة ١٦٢/٢: ١٦٤، والأعلام ٢٨٣/٤.

(٤) انظر: الأصول ٤١٩/١، والبحر المحيط ٢٨١/١، ومغني اللبيب ٦٣٥، وشرح شذور الذهب ١٧٧.

(٥) الكتاب ٧٦/١: ٧٨، وانظر-أيضا-: أوضح المسالك ٢٠٠/٢، والبحر المحيط ٢٨١/١، ١٦٠/٤.

وفي باب البدل؛ وفاقا للأخفش[١]، لا في باب الفاعل والمفعول إذا اتصل به، وتقدم ضمير المفعول؛ خلافا للكوفيين[٢].

والقَبْلِيُّ إما لفظا أو معنى أو كليهما، وهذا إما متقدم لفظا أو مرتبة أو كليهما، فلا بد من معرفة المراتب، فالاسمان متفقا الإعراب ومختلفاه، ومختلفاه يقدم فيه المرفوع على قسيمه، والمنصوب على المخفوض، ومتفقاه: مرفوعان مبتدأ أو متبوعا وخبرا أو تابعا، وهما قبلهما، ومنصوبان، ويقدم المبتدأ أصلا، والفاعل معنى، ومخفوضان، ويقدم منهما ما كان في موضع رفع، وإلا فمرتبة كل واحد منهما حيث وقع.

ثم الضمير -كما تقدم- مرفوع ومنصوب ومجرور، وكلها متصلة إلا ما حُكِيَ شاذًّا من المخفوض: ما أنا كَأَنْتَ، ولا أنت كأنا[٣]، وإلا أن يَفْصِلَ بين المرفوع أو المنصوب وبين عامليهما حَرْفُ عَطْفٍ، أو "إلاَّ"، أو ما في معناه، على خلاف في هذا، (س)[٤] جعله ضرورة، والزَّجَّاجُ قَاسَهُ[٥]، أو يُسْتَعْمَلَ المرفوع مبتدأً، أو خَبَرًا، أو اسْمَ "مَا"، أو خَبَرَ "إِنَّ"، أو تأكيدا، أو

---

(١) نحو: اللهم صَلِّ عليه الرؤوف الرحيم، وصححه ابن مالك وأبو حيان، انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٦٢/١، ومغنى اللبيب ٦٣٩.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٩٤٣/٢، وشرح شذور الذهب ١٧٧.

(٣) حكاه الأخفش، انظر: المقتضب ٧٣/٣، ومغني اللبيب ٣٦١.

(٤) انظر: الكتاب ٣٦١/٢، ٣٦٢.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٣، وشرح الجمل ١٧/٢، والتذييل والتكميل ٢١٥/٢، والزجاج هو: إبراهيم بن السَّرِيِّ بن إسحاق أبو إسحاق، نحوي لغوي، كان في فتوته يخرط الزجاج، أخذ النحو عن المبرد، وكانت له مناقشات كثيرة مع ثعلب وغيره، ولد ببغداد وتوفي بها سنة ٣١١ هـ، من كتبه:معاني القرآن وإعرابه، انظر: إنباه الرواة ١٩٤/١، ٢٠١، وبغية الوعاة ٤١١/١، ٤١٣.

بدلًا، أو فَاعِلَ مَصْدَرٍ مضافٍ للمفعول(١)، أو فَاعِلَ وَصْفٍ جارٍ على غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ(٢)، أو فَصْلًا، على خلافٍ فيهما.

ولا ينفصل في غير هذه المواضع خلافًا للكوفيين، أو يُسْتَعْمَلَ المَنْصُوبُ مُقَدَّمًا [٣/ب] منفصلا(٣)، أو خَبَرَ "ما"، أو معمولَ مَصْدَرٍ مضافٍ إلى الفاعل، أو أن يكون مفعولًا ثانيًا لـ"أعطيت"، أو ثالثًا لـ"أعلمت".

والذي يجيء متصلًا ومنفصلًا: ثاني "أعطيت"، واتصاله أحسن(٤)، وثاني "ظننت"، وخبر "كان"، ومفعول مصدر مضاف إلى فاعل مضمر، وانفصاله أحسن(٥).

---

(١) نحو: زيد عجبت من ضربك هو، مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين انظر: التصريح ١٠٨/١.

(٢) نحو: زيد هند ضاربها هو .

(٣) كقول ذي الإصبع العدواني:

كأنّـــا يَـــوْمَ قُـــرَّى إنّمَـــا نَقْتُـــلُ إيَّانَـــا

وفيه الخلاف السابق بين سيبويه والزجاج، انظر: الكتاب ٣٦٢/٢، وشرح الجمل ١٨/٢.

(٤) علل أبو حيان لذلك بأن الثاني مفعول في الأصل، وبأن اتصاله أكثر من انفصاله، انظر: منهج السالك ص ١٨، وارتشاف الضرب ٩٣٤/٢، والتذييل والتكميل ٢٣٩/٢، وهذا مذهب سيبويه، انظر: الكتاب ٣٦٤/٢.

(٥) علل أبو حيان لذلك بأن انفصال ثاني معمولي "ظنَّ" و"كان" أحسن؛ لأنه خبر مبتدأ في الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر، ولأن انفصاله أكثر من اتصاله، وكذلك: "ضربِيهِ" أقل من: ضربي إياه، انظر: منهج السالك ص ١٨، والتذييل والتكميل ٢٣٨/٢، وارتشاف الضرب ٩٣٥/٢، وهذا الذي صححه أبو حيان هو مذهب سيبويه، انظر: الكتاب ٣٦٥/٢.

العلم: ما عُلِّقَ في أول أحواله على مسمى بعينه، في جميع أحواله: من غيبة وتكلم وخطاب(١).

وأَعْرَفُهُ: اسم الأماكن، ثم الأناسي، ثم اسم الجنس، ولا يعرف هذا إلا بالاستقراء(٢)**، فما لم ينصرف**(٣)**، أو لم يَقْبَلْ "أل"، أو جاء الحال منه معرفةٌ بالعلمية، وما وصف به النكرة، أو قبل "أل" نكرة**(٤)**، وربما سُمِعَ التنكير والتعريف في اسم واحد، كابن عرس**(٥)**، وعند (س)** (٦)**: ابن أَوْبَرَ معرفةٌ، وعند المبرد**(٧) **نكرةٌ.**

(١) انظر: شرح الجمل ٢٠٣/١، والمقرب ٢٢٢/١، وارتشاف الضرب ٩٦١/٢، وشرح الحدود للفاكهي ١٤٦.

(٢) انظر: شرح الجمل ١٣٧/٢.

(٣) مثال ذلك: ابن آوى، هو معرفة بدليل منع صرفه، انظر: شرح الجمل ١٣٧/٢.

(٤) مثال ذلك: ابن لبون وابن مخاض، هما نكرتان، بدليل قبولهما الألف واللام، انظر: شرح الجمل ١٣٨/٢.

(٥) سمع عن العرب: هذا ابن عرس مقبل ومقبلا، انظر: الكتاب ٩٦/٢، والمقتضب ٤٩/٤، والأصول ١٥٦/١.

(٦) واستدل بامتناعه من الصرف، انظر: الكتاب ٩٥/٢، وشرح الأشموني ٢٩٠/١.

(٧) والذي حمله على ذلك وجود "أل" فيه في الشّعر، فلو كان ابنُ أوْبَر معرفةً ما دخلت الألفُ واللام عليه، قال السّيرافي ردًّا عليه: إنما أدخل الألف واللام مُضطرّا، انظر: المقتضب ٤٨/٤، ٤٩، والمخصص ١٤٣/٤، ومغني اللبيب ٧٥، ٧٦.

المشار لبعيد ووسط وقريب[١]، وكُلٌّ مذكر ومؤنث، وكل منهما مفرد ومثنى ومجموع، فلواحدٍ مذكرٍ: ذا[٢] وهذا، ولمثناه: ذانِ وهذان، ولجمعه: أولاء[٣] وهؤلاء.

ولواحدةٍ قريبةٍ: ذي وتي وتا وهذي وهاتي وهاتا، وهذه في الوصل، وذِهْ وهَذِهْ بسكون الهاء في الوقف[٤]، ولمثناها: هاتان، والجمع كالجمع.

---

(١) ذكر ابن مالك مذهبين للنحويين في أسماء الإشارة، أحدهما: أن لها مرتبتين: قريبة وبعيدة كالمنادى، ثم قال: "وهو الصحيح، وهو الظاهر من كلام المتقدمين"، انظر: شرح التسهيل ٢٣٩/١: ٢٤٢، وانظر-أيضًا-: التذييل ١٩١/٣.

(٢) ذهب الكوفيون والسهيلي إلى أن الاسم في "ذا " الذال وحدها، وأن ما زيد عليها تكثير لها، واختلف البصريون، فذهب الأخفش ومن تابعه من البصريين إلى أن أصله: ذيّ بتشديد الياء، إلا أنهم حذفوا الياء الثانية، فبقي "ذي"، فأبدلوا من الياء ألفا، فالألف فيه منقلبة عن ياء، بدليل جواز الإمالة، وذهب بعضهم إلى أن الأصل في "ذا": ذوي بفتح الواو؛ لأن باب: طويت أكثر من باب: حييت، فحذفت اللام تأكيدا للإبهام، وقلبت الواو ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وذهب السيرافي إلى أن "ذا" ثنائي الوضع، فالألف أصل ليست منقلبة عن شيء، انظر: الإنصاف ٦٧٠/٢، وارتشاف الضرب ٩٧٤/٢، والجنى الداني ٢٣٨، وهمع الهوامع ٢٤٤/١، ٢٤٥.

(٣) المد لغة أهل الحجاز، والقصر لغة تميم وقيس وربيعة وأسد، انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤١/١، والمساعد ١٨٤/١، والتصريح ١٤٣/١.

(٤) ومن العرب من يسكن وصلا ووقفا، انظر: المقاصد الشافية ٣٩٥/١.

ولواحدٍ وَسَطٍ: ذاك، ولمثناه: ذانك، وللجميع: أُلَّاكَ وأُلَاكَ بتشديد اللام وتخفيفها[١]، وأولئك، وقيل: أولئك للبعيد.

ولواحدةٍ وَسَطٍ: تِيكَ[٢]، ولمثناها: تانك، والجمع كالجمع.

ولواحد بعيد: ذلك، ولمثناه: ذانِّكَ بتشديد النون[٣]، وذانيك بإبدال ياء من إحدى النونين[٤]، وفي الجميع: أولالك[٥].

ولواحدة بعيدة: تيك[٦] وتلك[٧]وتالك[٨]، ولمثناها: تانك وتانيك، والجمع كالجمع.

وأَعْرَفُهُ: القريب ثم الوسط ثم البعيد.

******

---

(١) حكاها ابن الأعرابي، انظر: المقاصد الشافية ٣٩٥/١، والبسيط لابن أبي الربيع ٣٠٨/١.

(٢) تيك بِكَسْر التَّاء، وتيك بِفَتْحِهَا، وذيك، وأنكرها ثَعْلَبٌ، انظر: همع الهوامع ٢٤٥/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢٤٠/١، وتمهيد القواعد ٧٩٧/٢.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١٨٦/١، وهمع الهوامع ٢٩٥/١.

(٥) ومنه قول الشاعر:

أولَالِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً وَهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيلَ إِلّا أُولَالِكَا

انظر: المقاصد الشافية ٤٠٨/١، والتصريح ١٤٦/١.

(٦) في الأصل: "تلك".

(٧) وَتلك بِكَسْر التَّاء وَتلك بِفَتْحِهَا حَكَاهُمَا هِشَام، انظر: التذييل والتكميل ١٨٥/٣، وهمع الهوامع ٢٤٥/١.

(٨) وتالك بِكَسْر اللَّام حَكَاهُا الْفراء وَأنْشد قَوْله:

وأنَّ لتالِكَ الغُمَر انْقِشاعَا

انظر: أوضح المسالك ١٤٧/١، وهمع الهوامع ٢٤٦/١.

المعرف بـ"أل"[١]

هو الاسم الذي يكون معرفة بهما، فإذا زالت عنه صار نكرةً[٢].

و"أل" للعهد[٣] في جنس[٤] أو في شخص[٥].

وللحضور بعد اسم الإشارة، وبعد "أَيٍّ" في النداء، وبعد "إذا" الفجائية،

---

(١) وَمَا ذكره أبو حيان هنا من تَقْسِيم "أل" إِلَى عهدية وجنسية هُوَ مَذْهَب الْجُمْهُور وَخَالف أَبُو الْحجَّاج بن معزوز، فَذكر أَن "أل" لَا تكون إِلَّا عهدية، فَإِذا قلت: الدِّينَار خير من الدِّرْهَم، فَمَعْنَاه: هَذَا الَّذِي عهدته بقلبي على شكل كَذَا خَيْرٌ من الَّذِي عهدته على شكل كَذَا، فَاللَّام للْعهد أبدًا لَا تُفَارِقهُ، وَقَالَ ابْن عُصْفُور: لَا يبعد عِنْدِي أَن تسمي الألف وَاللَّام اللَّتَان لتعريف الجِنْس عهديتين؛ لِأَن الأَجْنَاس عِنْد العُقَلَاءِ مَعْلُومَةٌ مُذْ فَهِمُوهَا، والعهد تَقَدُّمُ المعرفَةِ، وَقَالَ ابْن بابشاذ: العهدية بالأعيان، والجنسية بالأذهان، انظر: التذييل والتكميل ٢٣١/٣، وهمع الهوامع ٢٦٠/١.

(٢) انظر: شرح الجمل ٢٠٣/١، والمقرب ٢٢٢/١.

(٣) هي التي عُهِدَ مَدْلُولُ مصحوبِها بِحُضُورٍ حِسِّيٍّ، بِأَن يتقدم ذكره لفظا ثم يعاد مصحوبًا بـ"أل"، نَحْو قوله-تعالى-: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾-المزمل ١٥، ١٦، أَو كَانَ مشاهَدًا، كَقَوْلِك: القِرْطَاسَ، لمن سَدَّدَ سَهْمًا، أَو عِلْمِيٍّ، بِأَن لم يتَقَدَّم لَهُ ذِكْرٌ، وَلم يكن مشاهَدًا حَالَ الخطاب، نَحْو قوله-تعالى-: ﴿إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾-التَّوْبَة ٤٠، انظر: الجنى الداني ١٩٤، وهمع الهوامع٢٥٩/١.

(٤) نحو: الرجل خير من المرأة، يريد هذا الجنس خير من هذا الجنس، انظر: شرح الجمل ١١١/١.

(٥) نحو: جاءني الرجل الذي جاءك، إذا دخلت على معهود، شرح الجمل ١١١/١.

والتي في "الآن" وما في معناه(١)، وفي غير ذلك بقرينة.

ولِلَمْحِ الصِّفَةِ: وتلحق العلم الذي كان في الأصل صفة، ولا تلزم(٢).

وللغلبة [٤/أ]: وتلحق النكرة للتعريف، ثم تغلب عليه.

وزائدة في العلم ضرورة(٣).

ولا توجد أَرْبَعَتُهَا إلا في الاسم.

وموصولة: وتأتي في الموصولات ما توصل به.

وأعرف ما كانت فيه "أل" التعريف: الذي كانت فيه للحضور، ثم للعهد في شخص، ثم للعهد في جنس.

******

(١) قَالَ ابْن عُصْفُور: "لا تقع الحضورية إِلَّا بعد اسْم الإِشَارَة، وَ"أَيُّ" فِي النداء، وَ"إِذا" الفجائية، أَو فِي اسْم الزَّمَان الحَاضِر نَحْو: الآن والساعة وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا، وَمَا عدا ذَلِك لَا تكون فِيهِ للحضور، إِلَّا أَن يقوم دَلِيل على ذَلِك، وَقَالَ ابْن هِشَام: فِيمَا ذكره ابْن عُصْفُور نَظَرٌ؛ لِأَنَّك تَقول لشاتم رجل بحضرتك: لَا تَشْتُمِ الرَّجُلَ، فَهَذِهِ للحضور فِي غير مَا ذكر، وَلِأَن الَّتِي بعد "إذا" لَيست لتعريف شَيْء حَاضر حَالَة التَّكَلُّم، فَلَا تشبه مَا الكَلَام فِيهِ، وَلِأَن الصَّحِيح فِي الدَّاخِلَة على "الآن" أَنَّهَا زَائِدَةٌ لَا مُعَرِّفَةٌ"، انظر: شرح الجمل ١١١/١، ومغني اللبيب ٧٣/١، والجنى الداني ١٩٥، وهمع الهوامع ٢٦٠/١.

(٢) انظر: الجزولية ص ٦٦، والتذييل ٢٣٣/٣، وهمع الهوامع ٢٦١/١.

(٣) ومنه قول الشاعر:

أَمَا وَدِمَاءٍ لا تَزَالُ كَأَنَّهَا عَلَى قُنَّةِ العُزَّى وبالنَّسْرِ عِنْدَمَا

فأدخل الألف واللام على نسر، وهو علم، انظر: سر صناعة الإعراب ٣٦٠/١، وشرح الجمل ١١٢/١.

المعرف بالإضافة

ما أضيف إلى معرفة من هذه المعارف إضافته محضة، وستأتي الإضافة المحضة وغير المحضة.

وأما الموصولات وأحكامها فتأتي في الباب بعد هذا.

******

المخاطبة[١]

جَعْلُ اسْمِ الإشارة على حسب المسؤول عنه، من إفراد أو تثنية أو جمع، أو تذكير أو تأنيث[٢].

وحرف الخطاب على حسب المسؤول، فتكون جملة المسائل سِتًّا وثلاثين مسألة[٣]، وذلك أن المسؤول عنه مفرد ومثنى ومجموع، وكل منهما مذكر ومؤنث، فذلك ستة أنواع، والمسؤول كذلك، وستة مضروبة في سِتَّةٍ سِتٌّ وثلاثون، هذا إذا استعمل اسم الإشارة وحرف الخطاب على اللغة الفصيحة فيهما[٤].

فإن جعلت اسم الإشارة على لغة من يجعلها في كل حالٍ كما يكون للواحد المذكر، وحرفَ الخطاب على كل حال كما يكون للواحد المذكر، أو يفتحها للمذكر، ويكسرها للمؤنث[٥]، ويفرد في جميع المسائل، لم تبلغ هذا العدد،

---

(١) شرح الجمل لا بن عصفور ٣٣٩/٢.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن خروف ١٠٦٥/٢، وشرح الجمل لا بن عصفور ٣٣٩/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٩/٢.

(٤) انظر: الجمل ص ٢٦٩.

(٥) انظر: أسرار العربية ٣٤٠، وشرح الجمل لابن خروف ١٠٦٧/٢، والجنى الداني ٩٢.

بل تكون كلها على لفظ واحد، أو على لفظين في لغةِ مَنْ فَتَحَ للمُذَكَّرِ، وكَسَرَ للمؤنث [٤/ب].

******

الفاعل(١)

كل اسم أو مقدر به، أُسْنِدَ إليه فعل أو ما جرى مجراه، وقُدِّمَ عليه لفظا أو نِيَّةً، على طريقة "فَعَلَ أو "فاعِلٍ"، خلافًا لِمَنْ أجاز أن يكون فعلًا(٢).

والمُقَدَّرُ به: "أَنَّ" و"أَنْ" و"ما" و"كَيْ، إلا أَنَّ "كَيْ" لا يكون فاعلًا(٣).

والجاري مَجْرَاهُ: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة وغير المشبهة، والأمثلة، والمصدر المقدر بـ"أَنْ" والفعل، والاسم الموضوع موضع الفعل، مصدرًا أو غَيْرَهُ، وأسماءُ الأفعال، والظرف والمجرور حالاً أو صفةً أو خَبَرًا أو ثانيا لـ"ظَنَنْتُ"، أو ثالثا لـ"أَعْلَمْتُ"، أو موضع الفعل في الإغراء، خلافا للأخفش في إطلاقه جريانَهُمَا مَجْرَى الفعل(٤).

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١٥٧/١.

(٢) هذا قول هشام الكوفي وثعلب وجماعة من الكوفيين، وذهب الفراء وجماعة إلى جواز ذلك بشرط أن يكون العامل فعلا قلبيًّا، والعامل معلقًا عنه، انظر: كتاب الشعر ص ٤٠٤، ٤٠٥، والتذييل والتكميل ٥٦/١، وتمهيد القواعد ١٥٧٥/٤، والتصريح ٣٩٢/١.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن خروف ٢٩٥/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٧/١.

(٤) في رفع الفاعل على الإطلاق قويت فيه الفعلية أو لم تَقْوَ، نقل هذا القول عن الكوفيين والمبرد، وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وإنما يرفع بالابتداء، انظر: الإنصاف ص ٤٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٨/١.

ولا يتقدم الفاعل إلا ضرورةً[١]، خلافا للكوفيين[٢] في جواز ذلك.

******

المفعول

كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام مَحَلًّا لفعل الفاعل خاصةً[٣].

ويَلْزَمُ تقديمه إن اتصل ضميرا والفاعل ظاهر، أو أضيف إليه المصدر أو اسم الفاعل، أو قُرِنَ الفاعل بـ"إِلَّا" أو بما في معناها، أو اتصل به ضميره، أو ضرورةً[٤].

ويلزم تأخيره إن اتصل الفاعل، أو أضيف إلى المصدر، أو قُرِنَ المفعول بـ"إِلَّا" أو بما في معناها، أو بـ"لَيْسَ"، أو ضرورةً.

وفي غير ذلك أنت بالخيار.

ويلزم تقديمه على العامل إن كان منفصلاً، أو اسمَ شَرْطٍ أو استفهامٍ[٥]

---

(١) هذا قول الجمهور، انظر: المقتضب ١٢٨/٤، والأصول ٢٢٨/٢، والمساعد ٣٨٧/١.

(٢) ووافقهم الأخفش، انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠٨/٢، والتذييل والتكميل ١٧٦/٦، ومغني اللبيب ٧٥٧، وهمع الهوامع ٥١١/١.

(٣) انظر: شرح الجمل ١٦١/١، وارتشاف الضرب ١٤٦٦/٣، وشرح الحدود للفاكهي ٢٠٠.

(٤) نحو قول النابغة:

وَكانَـت لَهُـم رِبعِيَّـةً يَحـذَرونَها إذا خَضخَضَت ماءَ السَماءِ القَبائِلُ

انظر: شرح الجمل ١٦٤/١.

(٥) نحو: أي رجل تضرب؟، وحكى الكوفيون أن العرب تقدم العامل على "أَيٍّ"، انظر: ارتشاف الضرب ١٤٦٩/٣.

أو "كم" الخبرية[١]، أو ضرورةً.

وتأخيره عنه إن كان متصلًا، أو كان العامل غير متصرف، وهو "ليس" و"عسى" وفعل التعجب من الأفعال، ومن الأسماء: الاسم الموضوع موضع الفعل غير المصدر واسم الفعل والظرف والمجرور.

وإذا دخل على العامل صدري، وهو "ما" النافية، وأدوات الاستفهام، وأدوات الشرط، ولام التأكيد، وأدوات التحضيض، لم يتقدم على الصدري، أو كان العامل صفة أو صلة لم يتقدم عليهما، وما عدا ذلك أنت فيه [٥/أ] بالخيار.

******

وهل الفاعل مرفوع بشبه المبتدأ[٢]، أو بالفاعلية[٣]، أو بإسناد الفعل إليه[٤]، أو بالتفريغ؟

---

(١) نحو: كم غلام ملكت، وحكى الأخفش أنه يجوز تقديم العامل على "كَمْ" في لغة رديئة للعرب، انظر: المساعد ٤٣٥/١.

(٢) انظر: الارتشاف ١٣٢١/٣، وشرح الكافية للصنعاني ٢٢٣ رسالة، وتمهيد القواعد ١٥٨٠/٤.

(٣) هذا قول خلف الأحمر، ونُقِلَ عن الكوفيين، وقيل: كونه فاعلا في المعنى إن كان مثبتًا، أو التَّرْكِيَّةُ إن كان منفيًّا، وحكي عن الكسائي، انظر: التذييل ١٨٢/٦، والبسيط لابن أبي الربيع ٢٦١/١، وهمع الهوامع ٥١١/١.

(٤) أي: النسبة، فيكون العامل معنويا، وعليه هشام، ونُقِلَ عن خلف الأحمر، وذهب الجمهور إلى أن العامل هو المسند إليه من فعل أو ما ضُمِّنَ معناه، وذهب قوم من الكوفيين إلى أنه يرتفع بإحداثه الفعل، انظر: المفصل ص ٣٨، وأسرار العربية ص ٨٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٤/١، والخصائص ١٧٣/١، والتصريح ٣٩٥/١، وهمع الهوامع ٥١١/١، ٥٧٦.

أقوال، أصحها الأخير[١].

وهل المفعول منصوب بالفاعل[٢]، أو به مع الفعل[٣]، أو بالمفعولية[٤]، أو بالفعل وما جرى مجراه؟ أقوال، أصحها الأخير[٥].

وإذا تأخر الفعل عن الاسم كان على حسبه من إفراد وتثنية وجمع، وإذا تقدم لم تلحق علامةُ شيءٍ من ذلك إلا في لغةٍ ضعيفةٍ[٦]، وإذا أُلْحِقَ ذلك

---

(١) هذا القول الأخير الذي صححه أبو حيان هو ظاهر كلام سيبويه في الكتاب ٣٣/١، ومعنى التفريغ: افتقار الفعل للفاعل، وعلل أبو حيان لذلك بأن الفعل طالبٌ أبدًا للفاعل، لا يستقل منه مع المفعول كلام حتى يُذْكَرَ الفاعلُ، فإذا أخذ الفاعل استقلَّ به، ولم يفتقر إلى المفاعيل، انظر: منهج السالك ص ١٠٣، والتذييل ١٨٢/٦، وارتشاف الضرب ١٣٢١/٣.

(٢) هذا قول هشام بن معاوية الضرير، انظر: شرح الكافية للرضي ٣٣٥/١، وشرح الكافية لابن القواس ١٨٥/١، وهمع الهوامع ٥/٢.

(٣) هذا قول الفراء والكسائي، ونسب للكوفيين، انظر: الإنصاف ص ٧٢.

(٤) هذا قول خلف الأحمر، انظر: همع الهوامع ٥/٢.

(٥) هذا القول الأخير قول البصريين، وصححه ابنا الخبازِ وعصفورٍ كذلك، انظر: الكتاب ٣٠٤/١، وتوجيه اللمع ١٧٦، وشرح الجمل ١٦٦/١، وقد علل أبو حيان لهذا الوجه بأنه لا مستدعي للمفعول به إلا الفعل، والمستدعي له هو العامل فيه، ولأن الفاعل لا يستدعي، فلا يكون عاملا، انظر: ومنهج السالك ص ١٢٦، والتذييل ٦/٧، ٧.

(٦) وهذه لغة "أكلوني البراغيث"، و ابن مالك يسميها لغة "يتعاقبون فيكم ملائكةٌ"، وعُزِيَتْ لِطَيِّئٍ وأَزْدِ شَنُوءَةَ، وعُزِيَتْ-أيضًا-لبني الحارث بن كعب، انظر: الكتاب ٤٠/٢، وأوضح المسالك ٩٨/٢، وشرح ابن عقيل ٨٠/٢، ٨٥، وهمع الهوامع ٥١٣/١.

فقيل: اللاحق ضمير فاعل، وما بعده مبتدأ، والجملة قبله في موضع الخبر[١]، وقيل: ما بعده بدل منه[٢].

والصحيح: أنه علامة تدل على ما بعده من تثنية وجمع[٣].

******

قَلْبُ الإعراب: لا يجوز إلا حيث يفهم المعنى[٤]، فقيل: يجوز في الضرورة[٥]، وقيل: يجوز فيها على التأويل[٦]، ومعنى التأويل: أن يحمل على المعنى، فيصح الإعراب عليه، وقيل: يجوز في الكلام اتساعا واتكالًا على فهم المعنى[٧].

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ٢٠٣/١.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١١٧/٢، والتصريح ٤٠٥/١.

(٣) هذا قول سيبويه، انظر: الكتاب ٣٦/٢، وصَحَّحَهُ ابنُ عصفور وأبو حيان وابن هشام، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٦٨/١، والتذييل ٢٠٣/٦، وأوضح المسالك ١٠٥/٢.

(٤) قال ابن خروف: "المفعول المحمول على المعنى من باب الاتساع والمجاز؛ لفهم المعني، وهو كثير جدا؛ ومنه: خرق الثوبُ المسمارَ، وأدخلت القلنسوة في رأسي"-شرح الجمل ٨٤٣/١، وانظر-أيضا-: شرح الألفية لابن عقيل ١٤٧/٢، وهمع الهوامع ٦/٢.

(٥) كقول الشاعر:

مثل القنافذ هداجون قد بلغت نجران أو بلغت سوآتهم هجر

قال ابن خروف: "فقوله: (وقد جاء في الشعر) غير سديد؛ لأنه قصره على الشعر"- شرح الجمل ٨٤٣/١.

(٦) هذا قول الزجاجي في الجمل ٢١١، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٨١/٢.

(٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٨١/٢.

الموصول: حَرْفٌ واسْمٌ، الحرف: "أَنْ" و"ما" و"أَنَّ" و"كَيْ"[١] المَصْدَرِيَّاتُ، والاسم: "مَنْ" و"ما" و"الذي" و"التي" و"أَيٌّ" بمعناهما، والألف واللام بمعناهما -أيضًا-، و"ذو" و"ذات" في لغة طيئ[٢]، و"اللائي" بمعنى "الذين"، و"ذا" إذا كانت مع "ما" أو "مَنْ"[٣] الاستفهاميتين، وأُرِيدَ بهما معنى "الذي" و"التي".

وأجاز الكوفيون[٤] في أسماء الإشارة كُلِّها، وفي الأسماء الجوامد المُعَرَّفَةِ بالألف واللام أن تستعمل موصولاتٍ.

وفي "الذي" و"التي" لغات[٥]: تسكين الياء، وتشديدها مع جريها بوجوه

---

(١) قال أبو حيان: "المتفق على حرفيته ومصدريته: "أَنْ" و"أَنَّ" و"كَيْ"، والمختلف في مصدريته: "ما"، وأما "ما" إذا تقدرت بالمصدر هي وصلتها، فذهب الجمهور إلى أنها حرف، وذهب الأخفش والمبرد والمازني والسهيلي وابن السراج وجماعة من الكوفيين إلى أنها اسم، انظر: الكتاب ٣٢٦/٢، ١١/٣، والمقتضب ٢٠٠، ٢٠١، والأصول ٢١٠/٢، ٢١١، وارتشاف الضرب ٩٩١/٢، ٩٩٣، والجنى الداني ٣٣٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١٩٩/١.

(٣) قال أبو حيان: "لا نعلم خلافًا في جَعْلِ "ذا" موصولةً بعد "ما" الاستفهامية، وأما بعد "منْ" ففيه خلاف، وأكثر أصحابنا أجازوا ذلك، ومن النحويين من لا يجيز ذلك"-التذييل والتكميل ٤٣/٣.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١٣٨/١، ١٧٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٤، وشرح الألفية لابن الناظم٦١، والمقاصد الشافية ٤٦١/١.

(٥) انظر: الأصول في النحو٢٦٢/٢، ودقائق التصريف ص ٥٤٢-٥٤٣، ومنهم من أنكر أن تكون هذه لغات، وقال: إنها ضرورة، ومنهم: الشلوبين في شرح المقدمة الجزولية ٦٠٢/٢، ٦٠٣.

الإعراب، أو كسرها على حال(١)، وحذف الياء والاستغناء بالكسرة عنها، أو تسكين الذال(٢).

ولا يستعمل منها صيغة تثنية وجمع إلا "الذي" و"التي"، فيقال(٣): اللذان رفعا، واللذين نصبا وجر.

و"الذين" في جمع "الذي" رفعا ونصبا وجَرًّا، ومنهم من يقول(٤): اللَّذُونَ رفعًا، واللذين نصبًا وجَرًّا، وهذيل تقول: اللائين رفعا ونصبا وجرا، وبعض

---

(١) نحو قول الشاعر:

ولـــيس المـــالُ فاعْلَمْـــه بمـــال وإن أغنـــــاك إلا للّـــــذيِّ

انظر: أمالي ابن الشجري ٥٤/٣، والإنصاف ص ٥٤١، ورصف المباني ص ٧٦، وهمع الهوامع ٢٦٧/١.

(٢) مثال حذف الياء مع بقاء الذال مكسورة قول الشاعر من البسيط:

لَا تَعْـذُلِ اللّـذِ لا يَنْفَـكُّ مُحْتَسِـبًا حَمْدًا وَإِنْ كَانَ لَا يُبْقِي وَلَا يَذَرُ

ومثال حذف الياء وتسكين الذال قول الشاعر من الطويل:

فَلَـــمْ أرَ بَيْتًـــا أحْسَـــنَ بَهْجَـــةً مِن اللّذْ بِـهِ مِنْ آلِ عَزّةَ عَامِرُ

انظر: الإنصاف ٦٧١/٢، وشرح التسهيل ١٨٩/١.

(٣) هذا قول لبعض النحويين، ومنهم ابن مالك وابن هشام، انظر: شرح التسهيل١٩١/١، وأوضح المسالك ٣٣/١، وذهب الجمهور إلى أن "اللذان" ليس تثنية "الذي"؛ لقيام علة البناء به كما في المفرد، وإنما هي صِيَغٌ على صورة ما هو مثنًى على الحقيقة، انظر: الكتاب ٤١١/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٣.

(٤) عُزِيت هذه اللغة إلى هذيل في شرح التسهيل ١٨٩/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٢/١، ونقل أبو حيان في التذييل (٣١/٣) عن ابن مالك أنه عَزَاهَا إلي طَيِّئٍ، وقد عُزِيت إلى عقيل.

هذيل[1] يقول: اللاؤون رفعا، واللائين نصبا وجرا، ويجوز حذف النون في كل ذلك.

وتقول في جمع "التي": اللائي واللاتي واللواتي، ويجوز حذف الياء في جميع ذلك، و"اللاتِ" بتاء مكسورة، و"اللاتْ"[2] بتسكينها.

و"ما" تقع على ما لا يعقل، وعلى أنواع مَنْ يعقل من المذكرين والمؤنثات[3]، وزعم بعضهم[4] أنها تقع على آحاد مَنْ يعقل من المذكرين والمؤنثات.

و"مَنْ" تقع على مَنْ يعقل، وعلى ما لا يعقل إذا اختلط بِمَنْ يعقل فيما وقعت عليه "مَنْ"[5] [٥/ب]، أو فيما فصل بـ"مِنْ"، وعلى ما لا يعقل إذا

---

(١) ومنه قول الشاعر:

هـم الـلاؤُون فكَّـوا الغُـلَّ عنـي بمَـرْوِ الشـاهِجان وهُـمْ جنـاحي

انظـر: شـرح التسـهيل لابـن مالـك ١٩٤/١، وارتشـاف الضـرب ١٠٠٥/٢، والمساعد ١٤٤/١.

(٢) في الأصل: و"اللائي" بياء مكسورة، و"اللايْ"، وانظر: ابن عصفور ١٧٢/١.

٣) انظـر: المقتضـب ٤٢/١، والأصـول لابـن السـراج ١٣٥/٢، وشـرح المفصل لابن يعيش ١٤٥/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٣/١، وشرح الكافية للرضي ٥٦/٣.

(٤) هذا قول لبعض الكوفيين وتبعهم أبو عبيدة وابن درستويه ومكي وابن خروف، وهو ظاهر قول سيبويه، انظر: الكتاب ٢٢٨/٤، ومعاني القرآن للفراء ٤١٥/٢، ٤١٦، والبسيط لابن أبي الربيع ٢٨٦/١، وارتشاف الضرب ١٠٣٤/٢.

(٥) في ابن عصفور ١٧٥/١: "ما".

عومل معاملة مَنْ يعقل مِن المذكرين والمؤنثات[١]، وزعم بعضهم[٢] أنها تقع على ما لا يعقل عموما.

وأما "الذي" وتثنيته فلمن يعقل وما لا يعقل[٣]، وأما جمعه فلا يقع إلا على مَنْ يعقل[٤]، وأما "التي" وتثنيتها وجمعها فلمن يعقل ولما لا يعقل.

والألف واللام لمن يعقل ولما لا يعقل من المذكرين والمؤنثات.

و"أَيٌّ" لمن يعقل ولما لا يعقل من المذكرين والمؤنثات، وبعض العرب[٥] يقول: أَيَّةٌ في التأنيث.

و"ذو" لمن يعقل ولما لا يعقل من المذكرين، وزعم بعضهم[٦] أنها تقع على المؤنث.

و"ذات" لمن يعقل ولما لا يعقل من المؤنثات.

و"الأُلَى" لجمع من يعقل وما لا يعقل من المذكرين[٧].

---

(١) هذا قول الجمهور، انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢١٦/١، والارتشاف١٠٣٤/٢.

(٢) هذا قول قطرب، انظر: توضيح المقاصد ٤٢٩/١، وناظر الجيش ٧٤٠/٢، والمساعد ١٦٤/١.

(٣) انظر: البسيط لابن أبي الربيع ٢٨٨/١، والتصريح ١٥٠/١.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٩١/١، والتذييل ٢٨/٣.

(٥)انظر: الكتاب ٤٠٧/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٢/٣، وهي لغة حكاها ابن كيسان، وحكم عليها ابن عقيل بالضعف، انظر: المساعد ١٤٩/١.

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري ٥٥/٣، والأزهية للهروي ٢٩٤، والتصريح ١٦١/١.

(٧) قال أبو حيان: "والمشهور أنها للعقلاء"، انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٩٣/١، والتذييل ٣٢/٣.

و"ذا" مع "مَنْ" لمن يعقل من المذكرين والمؤنثات، ومع "ما" لِمَا لا يعقل منهما.

ومذهب الجمهور[١] أن الألف واللام اسم، وقال غيرهم[٢]: حرف.

ولا بُدَّ من صِلَاتٍ، فتوصل الألف واللام باسم الفاعل واسم المفعول، ولا توصل بالجمل إلا ضرورةً[٣]، وغيرها لا يوصل إلا بظرف أو مجرور بشرط التمام، وبجملة خبرية[٤] عَرِيَّةٍ من معنى التعجب[٥] اسمية أو فعلية.

ولا توصل "أَنَّ" و"أَنْ" الخفيفة إلا بالاسمية، و"أَن" الناصبة للمضارع و"كَيْ" به[٦].

---

(١) انظر: شرح الجمل ١٧٨/١، والتعليقة لابن النحاس ٢٠١/١، وشرح التسهيل ٢٠٠/١، والجنى الداني ٢٠٢.

(٢) ذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف لا موصولة، وذهب المازني إلى أنها حرف موصول، وذهب الزمخشري إلى أنها منقوصة من "الذي"، انظر: المفصل ص ١٨٣، وشرح الكافية للرضي ١١/٣، والتذييل ٦١/٤، وتوضيح المقاصد للمرادي ٤٣٤/١، والتصريح ١٦٠/١.

(٣) دخول "أل" الموصولة على الفعل المضارع خصّه الجمهور بالضرورة، وبعض الكوفيين يجيزونه اختيارًا، وابن مالك يجيزه على قلة، وأما دخولها على الجملة الاسمية أو الظرف فهو ضرورة، انظر: شرح الجمل لان عصفور ١٧٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٢/١، وارتشاف الضرب ١٠١٤/٢، والمساعد ١٥٠/١، والتصريح ١٧٠/١.

(٤) هذا قول الجمهور، وأجاز الكسائي الصِّلَةَ بالأَمْرِيَّةِ والنَّهْيِيَّةِ، وأجاز المازنيُّ الصِّلَةَ بجملة الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر، انظر: التذييل ٧/٣، والتصريح ١٦٩/١.

(٥) هذا قول الجمهور، وأجاز ابن خروف الصلة بالتعجبية، انظر: شرح الكافية للرضي ١٠/٣، وارتشاف الضرب ٩٩٧/٢.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٨١/١.

و"ما" المصدرية لا توصل إلا بالفعل عند (س)[١]، ومذهب طائفة-منهم الأعلم[٢]-أنها توصل-أيضًا-بالجملة الاسمية.

ولا بد في الجملة من ضمير الموصول، وقد يغنى عنه ظاهر هو هو في المعنى، ولا يقاس عليه، وزعم قوم من القدماء[٣] أنه لا يوصل بالقسم وجوابه، ولا بالشرط وجوابه، إذا عَرِيَتْ جملة القسم من ضمير الموصول، وإحدى جملتي الشرط والجزاء منه.

والضمير إن كان مرفوعا لم يحذف إلا إن كان مبتدأً أَحَدَ جُزْأي الجملة الواقعة صلة، فإذ ذاك إن كان في صلة "أَيٍّ"، أو في صلة غيرها، وفي الكلام طول، جاز حذفه[٤]، والطول بأن يكون للخبر معمول واحد أو أكثر، ولا يحذف بلا طُولٍ إلا حيث سُمِعَ.

---

(١) انظر: الكتاب ٣/١٠، ١١.

(٢) النكت ٢/٣١٣، وانظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/٢٠١، والأعلم هو: يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري المعروف بالأعلم كان عالماً بالعربية واللغة ومعاني الأشعار، حافظاً لها، حسن الضبط لها، مشهوراً بإتقانها، رحل إلى قرطبة وأخذ عن إبراهيم الإفليلي، وصارت إليه الرحلة في زمانه. ولد سنة عشر وأربعمائة، ومات سنة ٤٧٦هـ، انظر: بغية الوعاة ٢/٢٢٤.

(٣) وأجازه بعضهم مطلقًا، وأجازه بعضهم بشرط ألا تَعْرَى جملة القسم من ضمير، وهذا القول صححه ابن عصفور، ونسبه إلى البصريين، وكذا أبو حيان، انظر: الأصول ٢/٣٤٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٢، وارتشاف الضرب ٢/٩٩٧.

(٤) هذا قول البصريين، وأجاز الكوفيون حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ طالت الصلة أو قصرت، في صلة "أَيٍّ" أو غيرها، وذهب ابن مالك إلى أنه إذا عدمت الاستطالة ضعف الحذف، ولم يمتنع، انظر: الكتاب ٢/١٠٧،

أو منصوبا بغير فعل لم يُحْذَفْ إلا قليلا(١)، أو بفعل وثَمَّ ضَمِيرُ غَيْرِهِ، أَوْ لَيْسَ ثَمَّ وهو منفصل، لم يحذف(٢).

أو متصل في صلة "أل" لم يَجُزْ حَذْفُهُ(٣)، فإن جاء منه شيء حُفِظَ،

أو في صلة غيرها جاز فيه [٦/أ] الإثبات والحذف(٤).

أو مخفوضا بالإضافة لم يجز حذفه(٥).

وقد يجوز في الشعر حذف الاسم والضمير لدليل(٦)، ولا يقاس عليه.

١٠٨، ومعاني القرآن للفراء ٢١/١، ٣٦٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٧/١، والهمع ٢٩٤/١.

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٥/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٣/١، والتذييل ٧٢/٣.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٨٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٤/١، والبسيط ٢٨٣/١، والتذييل ٧٢/٣.

(٣) هذا قول الجمهور، وقيل: يجوز مطلقا، وقيل: إن لم يدل عليه دليل لم يجز، وقيل: إن كان الوصف الواقع في صلتها مأخوذًا من متعدٍّ إلى واحد فالإثبات فصيح، والحذف قليل، وإن كان من متعدٍّ إلى اثنين أو ثلاثةٍ حَسُنَ الحذفُ لأجل الطول، والحذف من المتعدي لثلاثة أحسن منه فيما لاثنين، وقيل: إنه خاص بالضرورة، انظر: توضيح المقاصد ٤٥٤/١، وهمع الهوامع ٢٩٠/١، ٢٩١.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ١٠١٩/٢، والمساعد ١٥١/١، والتصريح ١٧٣/١.

(٥) إن كان مجرورًا بالإضافة لم يحذف إلا إذا كان مضافا إلى اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، وإن كان مجرورا بغير ذلك لم يحذف، انظر: التذييل ٧٦/٣، وشرح الألفية لابن عقيل ١٧٣/١.

(٦) هذا قول الكسائي وابن عصفور، واستدلا بقول الشاعر:

أو بحرف جر في موضع رفع فلا يجوز حذفه، أو لا في موضعه وفي الصلة ضمير غيره لم يحذف، أو لا ولم يدخل على الموصول حرف من جنس ما دخل على الضمير، فلا يحذف إلا حيث سُمِعَ، أو دخل فيجوز إثباته وحذفه، إلا إن تعلقا بمختلفي المعنى لم يجز حذفه(١).

ولا يُتْبَعُ الموصول، ولا يُسْتَثْنَى منه، ولا يخبر عنه، إلا بعد استيفائه صلته.

ولا يُفْصَلُ بين الصلة والموصول بأجنبي، أعني بما ليس من الصلة، إلا إنْ فُصِلَ بجملة اعتراضٍ(٢).

ولا يجوز تقديم الصلة على الموصول(٣)، ولا يجوز حذف الصلة إلا إن كان في الكلام ما يدل عليه(٤).

أعُـــوذ بـــــالله وآياتِـــــهِ مِنْ بـابِ مَنْ يُغْلَق من خَـارجِ

أي يغلق بابه، وهذا لا يجوز عند البصريين؛ لأن فيه حَذْفَ الفاعل، انظر: الارتشاف ١٠٢٠/٢، وهمع الهوامع ٢٩٢/١.

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٨٤/١، ١٨٥، وشرح التسهيل ٢٠٥/١، ٢٠٦.

(٢) نحو قول الشاعر:

ذاك الـذي وأبيـك تعـرفُ مالِكـا والحَـقُّ يَـدْفَعُ تُرَّهـاتِ الباطِـلِ

انظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٢٦٠/٢، والخصائص ٣٣٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٦/١.

(٣) لأن الصلة من كمال الموصول، ومنزلة منزلة جزئه المتأخر، انظر: الأصول ٢٢٢/٢، وسر صناعة الإعراب٣٠٦/١، واللباب للعكبري ١٢٨/٢.

(٤) نحو قول عبيد بن الأبرص:

نَحـــن الألـــى فـــاجمع جمـــو عـــك، ثـــمَّ وجههـــم إِلَيْنَـــا

ويجوز فيما كان من الموصولات للواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد الحمل على اللفظ في حال التثنية والجمع فيفرد، وعلى المعنى فيثنى ويجمع(١)، وفيما كان منها للمذكر والمؤنث بلفظ واحد أن يحمل إذا وقع على المؤنث على لفظه فيذكر، أو على معناه فيؤنث.

ويجوز في جميعها إذا وقعت بعد ضمير متكلم أو مخاطب أن تعيد الضمير عليها كما تعيده على الاسم الظاهر إذا وقعت بعده، أعني ضمير غيبة، وأن تعامله معاملة ضمير المتكلم أو المخاطب، وإذا حملت على اللفظ والمعنى في كلام واحد فالأحسن أن يتقدم الحمل على اللفظ، ثم يحمل بعد ذاك على المعنى(٢)، وقد يجوز أن يتقدم الحمل على المعنى خلافا للكوفيين(٣)، فإنهم لا يجيزون ذلك.

أو قصد الإبهام ولم تكن صلة أل، انظر: مغني اللبيب ص ١١٩، والتصريح ١٧١/١، وهمع الهوامع ٢٩٠/١.

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٦/١، ٣٧، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٣١٧/١، والارتشاف ١٠٢٧/٢.

(٢) قال السيوطي: "والأحسن مراعاة اللفظ؛ لأنه الأكثر في كلام العرب ، قال-تعالى-: **(وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ)**-الأنعام ٢٥، وقال: **(وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ)**-يونس ٤٢"-همع الهوامع ٢٨٣/١.

(٣) انظر: مجالس ثعلب ٣٨٧/٢، والبسيط لابن أبي الربيع ٣١٧/١، والبحر المحيط ١٨٣/١.

"مَنْ" لا تكون إلا اسما ، وهي غَيْرَ تامَّةٍ موصولةٌ، وتامَّةً جَزَاءٌ، واستفهامٌ، ونكرةٌ موصوفةٌ(١)، ولا تكون زائدة خلافا للكوفيين(٢).

"ما" حرفية واسمية، الاسمية غير تامة، وهي الموصولة(٣)، وتامة نكرة موصوفة(٤)، وصفة، ونكرة غير موصوفة، شرطا واستفهامًا وتعجبًا(٥)، خلافًا للأخفش(٦) في التعجبية؛ إذْ زعم [٦/ب] أنها موصولة، ولا تكون تامة في غير ذلك إلا حيث سُمِعَ(٧).

---

(١) نحو: مررتُ بمَن معجبٍ لك، وأنكر قوم وقوعها موصوفة، ونُقِلَ عن الكسائي أن العرب لا تستعمل "مَنْ" نكرة موصوفة إلا بشرط وقوعها في موضع لا يقع فيه إلا النكرة، كوقوعها بعد "رُبَّ"، انظر: الملخص لابن أبي الربيع ٦٠٢/١، والبحر المحيط١٨٠/١، وهمع الهوامع ٢٩٩/١.

(٢) البصريون أنكروا ذلك؛ لأنها اسم، والأسماء لا تزاد، انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٨١، والأزهية ص ١٠٢، ١٠٣، وهمع الهوامع ٣٠١/١.

(٣) انظر: مغني اللبيب ص ٣٩٠، والأزهية ص ٧٦.

(٤) قال أبو حيان:" وإثبات كون "ما" نكرة موصوفة يحتاج إلى دليل، ولا دليل قاطع في قولهم: مررتُ بما معجبٍ لك؛ لإمكان الزيادة"-البحر المحيط ١٨٠/١، وانظر-أيضا-: الملخص لابن أبي الربيع ٦٠١/١، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص ١٥٢، ومغني اللبيب ص ٣٩١، ٧٣٨.

(٥) هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وهو أحد قولي الأخفش في المسألة، انظر: الأزهية ص ٧٧، ٧٨، ومغني اللبيب ص ٣٩٢.

(٦) هذا هو القول الثاني للأخفش، انظر: مغني اللبيب ص ٣٩٢، والجنى الداني ص ٣٣٧.

(٧) هذا قول أكثر النحاة، وأثبته جماعة، منهم ابن خروف، ونسب إلى سيبويه مجيء "ما" تامة، انظر: الكتاب ١٥٥/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٩/٣، ٨، ومغني اللبيب ص ٣٩١.

والحرفية غير زائدة مصدرية، ونافية لماض ومستقبل، وتخلص المضارع للحال[١]، ولا تدخل المصدرية على جملة اسمية أصلا[٢]، وهي عند الأخفش اسم[٣].

وزائدة للتأكيد ولغيره، كافة فتدخل على الحرف، ومُوَطِّئَةٌ[٤]، وتدخل على اللفظ، فتسوغ له الدخول على خلاف ما كان يدخل عليه.

******

"أَيٌّ": شرط، ويأتي حكم أسماء الشرط، وموصولة[٥]، ولا تخالف الموصولات إلا في شيئين، أحدهما: جواز حذف الضمير المبتدأ، وإبقاء خبره وإن لم يكن في الصلة طول، وإن جاء في غير "أَيٍّ" حُفِظَ، والآخر:

---

(١) هذا قول الجمهور، انظر: الكتاب ٢٢١/٤، وشرح المفصل ٣١/٥، والجنى الداني ص ٣٢٩.

(٢) هذا قول سيبويه والجمهور، وذهب قوم منهم السيرافي والأعلم وابن خروف إلى جوازه، انظر: الكتاب ١٥٦/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨١/١، وارتشاف الضرب ٩٩٥/٢، والمساعد ١٧٣/١.

(٣) وتبعه ابن السراج وجماعة من الكوفيين، وذهب الجمهور وسيبويه إلى أنها حرف، انظر: الأصول ٢١٠/٢، ٢١١، وشرح الجمل لان عصفور ٤٥٧/٢، ومغني اللبيب ص ٤٠٢، ورصف المباني ص ٣١٥، والجنى الداني ص ٣٣٢.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٧/٢، والجنى الداني ص ٣٣٥.

(٥) هذا قول الجمهور، وزعم ثعلب أن" أَيًّا" لا تكون موصولة أبدًا، انظر: الكتاب ٣٩٨/٢، والمقتضب ٢٩٠/٣، والتذييل ٥٥/٣، ومغني اللبيب ص ١٠٩، وهمع الهوامع ٢٧٦/١.

أنها لا يدخل عليها إلا المضارع[١]، والموصول غيرها يدخل عليه الماضي والمضارع.

ووصلة إلى نداء ما فيه "أل"، فيلزمها النعت، ولا يقع بعدها إلا ما فيه "أل"، إلا في الشعر، فإنها قد يليها اسم الإشارة[٢].

وصفة، ولا يكون الاسم بعدها إلا ما يعطي معنى الصفة التي قصد الثناء بها.

واستفهام، وتضاف أبدا لفظا أو نية[٣]، فإن أضيفت إلى معرفة كانت واقعة على بعض ما أضيفت إليه، ولا يكون المفرد بعدها في معنى جمع، بل يكون واقعا على ما كان يقع عليه قبل دخولها، من إفراد وتثنية وجمع، وإن أضيفت إلى نكرة مفردة كانت في معنى جميع، وإن كانت مثناة أو مجموعة فالمثنى واقع على جميع الجنس، مفصلا: اثنين اثنين، والجمع واقع على جميع الجنس، مفصلا: جماعاتٍ جماعاتٍ، ولا يمكن أن يكون الاسم على هذا المعنى معرفة[٤].

******

"ذا": إذا كانت مع "ما" الاستفهامية إن بقيت كل واحدة على بابها، فلا سؤال، وإلا فتكون "ذا" موصولةً بمنزلة "الذي"، وتبقى "ما" على

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٩٩/١، ٢٠٠، وارتشاف الضرب ١٠١٢/٢، والمساعد ١٤٨/١.

(٢) انظر: شرح المفصل ٣٣٩/١، وشرح شذور الذهب ص ٣٢٣.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢٠٠/١، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٦١، وشرح ابن عقيل ١٦٢/١.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٠/٢، وشرح التصريح ١٥٨/١.

استفهاميتها، والإعراب: مبتدأ وخبره، ويكون "ماذا" كله بمنزلة اسم واحد، ويكون معنى "ماذا" و"ما" واحدا، فيكون إعرابها على حسب ما بعدها(١).

******

و"ما": سؤال يستدعي جوابا، ويختار فيه أن يوافق اسم المسؤول من رفع أو نصب [٧/أ] أو خفض، وقد يجوز أن يكون مرفوعا على كل حال، أو منصوبا على المعنى، إلا أنه قليل جدًّا.

******

الإخبار: إلحاق أول الكلام "أل" أو "الذي" مبتدأين، وتأخير المخبر عنه إلى آخره خبرا، معوضا عنه ضمير مطابق له في الإعراب، رابط للصلة(٢).

و"الذي" أعم من "أل"؛ لدخول "الذي" على الجملة الاسمية والفعلية، و"أل" لا تدخل إلا على ما أوله فعل متصرف(٣).

ولا يخبر عن اسمِ شَرْطٍ، واسْمِ استفهامٍ، ولازِمِ حالَةٍ واحدةٍ، و"كم" خبريةً، و"ما" تعجبيةً، وضَمِيرِ أَمْرٍ، وفاعِلِ "نِعْمَ" و"بِئْسَ"، وضَمِيرٍ رَابِطٍ، وعامل، ومنعوت دون نعته، وعكسه، ومضاف دون مضاف إليه، وتأكيد، وتمييز،

---

(١) انظر: الكتاب ٤١٦/٢، ٤١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/٣، وارتشاف الضرب ١٠٠٨/٢، والمساعد ١٤٧/١.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٤/٢، وأوضح المسالك ٢٣٨/٤، وشرح الألفية لابن عقيل ٦١/٤.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٩٧/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٩٤/٢، والمساعد ٢٨٢/٣.

وحال، ومجرور "رُبَّ"، ومُخْتَصٌّ بنفي، وكذا اسْمٌ لا معنى تحته على الصحيح(١).

ونحو "زَيْدٌ هِنْدٌ الضَّارِبَتُهُ" إما أن تكون "أل" والصفة لهند، أو لزيد، أو "أل" لزيد، والصفة لهند، أو عكسه.

فالأول: يستتر فيه ضمير الفاعل، والثاني: إن وَلِيَ اسْمَ الفاعل ضميرُ زيدٍ استتر، والثالث: تقول: زَيْدٌ هِنْدٌ الضَّارِبَتُهُ هِيَ، والرابع: زَيْدٌ هِنْدٌ الضَّارِبُهَا هُوَ، فيبرز فاعلا، فإن كانت "أل" لزيد برز مبتدأً(٢).

والمخبر عنه إما أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا، إن كان مرفوعا مبتدأ ظاهرا جاز الإخبار، فإن كان صَدْرَ جُمْلَةٍ خَبَرًا عن ضمير الأمر في صلة "أل" برز ضميران، وإن كان مضمرا لغائب جاز، وكذا لمتكلم ومخاطب على الصحيح(٣)، أو خبرا جامدا جاز(٤)، أو مشتقا فالصحيح المنع(٥)، أو فاعلا فكالمبتدأ إظهارا وإضمارا وخلافا، ويصير ذكره غالبا في نحو:

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٤/٢ وما بعدها، وارتشاف الضرب ١٠٤٩/٣، وتوضيح المقاصد ١٣١٦/٤، وهمع الهوامع ٢١٢/٣ وما بعدها.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٨/٢، والتصريح ٤٤٣/٢.

(٣) هذا قول الجمهور، ومنعه بعضهم، انظر: شرح الجمل ٢/ ٥٠٠، وارتشاف الضرب ١٠٥٤/٣، والمساعد ٢٨٥/٣.

(٤) انظر: الأصول ٢٧١/٢، وهمع الهوامع ٢١٤/٣.

(٥) خلافا لابن الدهان، انظر: شرح الجمل ٥٠١/٢، وارتشاف الضرب ١٠٥٤/٣، وهمع الهوامع ٢١٥/٣.

"ضربت زيدا"، فتقول: الذي ضَرَبَ زَيْدًا أنا، ولا يجوز: الذي ضربتُ زيدًا أنا؛ خلافا للكسائي[1].

فإن عطفت عليه جملةً فاعلُها غَيْرُ الأول، والحرف الفاء أو الواو بمعنى "مَعَ"، والإخبار بـ"الذي"، فيجوز على كلا فَاعِلَي الجملتين، أو الواو المشتركة أو حرف غير ذلك، فالإخبار عن فاعل أولاهما لا يجوز، أو الإخبار بـ"أل" فكالحكم [٧/ب] مع "الذي".

فإن عطفت على الفاعل الأول اسْمَ فاعِلٍ، والإخبارُ بـ"الذي" وجب تنكيره، وكذا إذا أخبرت عن الأول، وأجاز هشام دخول "أل" عليه زائدة[2]، أو الإخبار بـ"أل" واسم الفاعل نكرة، أخبرت عن الأول أو الثاني، وأجاز هشام دخول "أل" زائدةً[3]، ويجوز في هذه المسائل ما يجوز في المتقدمة، ويمتنع ما يمتنع.

وإن كان الفاعل الثاني هو الأول جاز لك الإخبار عن أيهما شئت، بأيهما شئت، بما شئت من حروف العطف، فإذا أخبرت عن الثاني كفى ضمير واحد.

وإن عطفت على الفاعل مفردا أخبرت عن الأول بالواو فقط، و"أل" و"الذي" سواء، أو مشبها بالفاعل فكهو اتفاقا واختلافا، إلا في ضمير المرفوع بالحرف فينفصل، وفي خبر "إنَّ" المشتقِّ خلافُ الخَبَرِ عن المبتدأ إذا كان مشتقا.

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٠١/٢، وارتشاف الضرب ١٠٥٤/٣، والمساعد ٢٨٤/٣.

(٢) انظر: شرح الجمل ٥٠٣/٢، وارتشاف الضرب ١٠٥٧/٣.

(٣) انظر: المصدرين السابقين.

أو نائبا فكهو، إلا أنه يُبْنَى من الفعل اسْمُ مفعولٍ، أو مبدلا منه، فقيل: يبدل منه ضمير، ويؤخر إلى آخر الكلام، ويجعل بدلا منه كما قَبْلَ الإخبارِ، وقيل: يخبر عن كل منهما على انفراده.

وفي البدل تقول في "قام زيد أخوك": الذي قام زيد هو أخوك، والصحيح في المذهب الأخير منع الإخبار عن البدل، وجوازه عن المبدل منه، فتقول: الذي قام هو أخوك زيد(١).

وإن كان منصوبا مفعولا فيه غير متسع فيه وصل الفعل إلى ضميره بـ"في"، ولا تحذف ولا يحذف، وقد يحذفان إن كان في الكلام حرف من جنس المحذوف يدل عليه، أو مُتَّسَعًا فيه فلا يصل، ويجوز حذفه لا في صلة "أل"(٢).

ومفعولا معه ومفعولا من أجله(٣)، فالصحيح أنه لا يخبر عنهما، أو مفعولا مطلقا، فالصحيح الإخبار عنه بشرط الفائدة(٤).

أو مفعولا به، والفعل يتعدى إليه فقط، جاز، وجاز حذف العائد لا في صلة "أل"(٥)، أو إلى اثنين من باب "أعطى"، وأخبرت عن الأول أو عن الثاني،

---

(١) انظر: شرح الجمل ٥٠٣/٢ وما بعدها.

(٢) انظر: شرح الجمل ٥٠٧/٢.

(٣) ذهب الأخفش إلى منع الإخبار عنهما، وصححه ابن عصفور، وأجازه ابن الضائع، انظر: شرح الجمل ٥٠٨/٢، وارتشاف الضرب ١٠٦٤/٣، ١٠٦٥.

(٤) انظر: شرح الجمل ٥٠٩/٢، وارتشاف الضرب ١٠٦٣/٣.

(٥) وقد جوزه بعضهم، انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٩٩/٢، وارتشاف الضرب ١٠٦٠/٣.

فيجوز حذف العائد لا في صلة "أل"، وفي الإخبار عن الثاني تقدمه على الأول إن لم يلبس، فإن ألبس لم تقدمه ولم [٨/أ] تصله بالفعل(١).

أو من باب "ظَنَّ"، فإن أخبرت عن الأول أضمرته، والصحيح جواز حذفه(٢)، وقد يحذف في صلة "أل" قليلا، أو عن الثاني بـ"أل"، ففي المشتق خلاف(٣)، وأما الجامد فتضمره، ويجوز حذفه، ولا يجوز تقديمه على الأول ووصله بالفعل، إلا أن عُدِمَ لَبْسٌ.

أو إلى ثلاثة، فإن أخبرت عن الأول أضمرته، ولم يجز حذفه، أو عن الثاني بـ"الذي"، وَسَّطْتَ ضميره منفصلا، ولا يجوز حذفه، فإن عدم اللبس جاز أن يتصل بالفعل، أو عن الثالث فلا يتصل، ولا يحذف، وإن كان مشتقا ففيه الخلاف(٤).

******

نعم وبئس: فعلان عند البصريين(٥)، واسمان عند الفراء(٦) وكثير من الكوفيين(٧)، ويقال:

---

(١) انظر: شرح الجمل ٥١٠/٢.
(٢) انظر: الأصول ٢٨٤/٢، وشرح الجمل ٥١١/٢.
(٣) انظر: شرح الجمل ٥٠٩/٢، وارتشاف الضرب ١٠٦١/٣.
(٤) انظر: المصدرين السابقين.
(٥) ووافقهم الكسائي، انظر: الكتاب ٣/ ٢٦٦، ١١٦/٤، والأصول في النحو ١١١/١، وأسرار العربية ص ١٠٢.
(٦) انظر: معاني القرآن ١٤١/٢.
(٧) انظر: الإنصاف ٩٧/١، وأوضح المسالك ٢٧٠/٣، وشرح الألفية لابن عقيل ١٦٠/٣، وهمع الهوامع ١٧/٣.

نَعِمَ ونَعْمَ ونِعِمَ ونِعْمَ[١]، وكذا قياس كل فعل، ويقال: بِئْسَ وبَئِسَ.

ولا يكون فاعلهما[٢] إلا ما فيه "أل"، أو مضافا إليه، أو مضمرا على شريطة التفسير، أو مضافا إلى نكرة، وهو قليل بابه الشعر[٣]، وفي كونه "مَنْ" و"ما" الموصولتين وما أضيف إليهما خلاف، والمختار المنع[٤].

ويجب ذكر اسم الممدوح أو المذموم، والتمييز إن كان الفاعل مضمرا، ويجوز الحذف لفهم المعنى[٥]، ولا يكون إلا أخص من فاعليهما الأعم، ولا مساويًا.

---

(١) انظر: الكتاب ١١٦/٤، والمقتضب ١٤٠/٢، والمفصل ص ٣٦١.

(٢) انظر:شرح التسهيل لابن مالك ٨/٣،والمقرب ٦٦/١،وارتشاف الضرب ٢٠٤٣/٤، وشرح المفصل ١٣٠/٧.

(٣) هذا قول عامة النحويين، وأجازه الفراء، ونقلت إجازته عن الكوفيين وابن السراج، ونقلت عن الأخفش-أيضًا-، انظر: معاني القرآن للفراء ٥٧/١، ٢٦٧، وخزانة الأدب ٤١٧/٩، وشرح الأشموني ٤١/٣.

(٤) ذهب الجرمي والكوفيون وكثير من البصريين إلى أن فاعل "نعم" و"بئس" لا يكون موصولا، وأجاز المبرد والفارسي إسنادهما إلى "الذي" الجنسية، وأجاز ذلك قوم في "ما" و"مَنْ" الموصولتين مقصودا بهما الجنس، وعليه جرى ابن العلج وابن مالك، وظاهر قول الأخفش أنه لا يجيز هذا ولا ذاك، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦٠١/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١١/٣، وارتشاف الضرب ٢٠٥٢/٤، والمساعد ١٣١/٢.

(٥) ذهب بعض المتأخرين إلى أنه لا يجوز حذف المخصوص إلا إذا تقدم ذكره، والأكثرون لم يشترطوا ذلك، أما التمييز فقد نص سيبويه على لزوم ذكره، وأجازه بعضهم على قلة، وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه وإن فهم المعنى، ونص بعض المغاربة على شذوذ "فبها ونعمت"، وقال في التسهيل: لازم غالبًا استظهارًا بنحو: فبها ونعمت، وممن أجاز حذفه: ابن

وإن قدمت الممدوح أو المذموم[١] فمن قال باسمية "نعم" و"بئس" أعربهما مبتدأ، وما بعده الخبر، أو خبرا وما بعده مبتدأ، ومن قال بفعليتهما فالأول، والرابط: العموم بـ"أل" جنسية[٢]، لا الظاهر على رأى الأخفش[٣]، ولا لامٌ عهدية، خلافا لأبي إسحاق بن ملكون[٤]، ولا مبتدأ مضمر قبلهما، خلافا لأبي محمد بن السِّيدِ[٥].

عصفور، انظر: الكتاب ١٧٧/٢، وشرح الجمل ٦٠٢/١، وارتشاف الضرب ٢٠٥٣/٤، ولأشموني ٢٨٥/٢.

(١) انظر: المقرب ٦٨/١، وأوضح المسالك ٢٨٠/٣، والتصريح ٨٤/٢.

(٢) هذا قول الجمهور، انظر: الكتاب ١٧٧/٢، وارتشاف الضرب ٢٠٤٣/٤.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦٠٥/١.

(٤) ووافقه أبو منصور الجواليقي والشلوبين الصغير، انظر: التصريح ٧٧/٢، وهمع الهوامع٢٠/٣، وابن ملكون هو: إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي، أبو إسحاق قال ابن الزبير: أستاذ نحوي جليل، روى عن أبي الحسن شريح وأبي مروان بن محمد، وأجاز له القاسم بن بقي، روى عنه ابن حوط الله وابن خروف والشلوبين، وألف شرح الحماسة، النكت على تبصره الصيمرى، وغير ذلك، توفي سنة ٥٨٤هـ، انظر: بغية الوعاة ٣٢٥/١.

(٥) انظر: شرح الجمل ٦٠٣/١، وارتشاف الضرب٢٠٥٣/٤، وابن السيد هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوْسِي، كان إمامًا في النحو واللغة ، حسن التعليم حافظًا ، عالمًا بالآداب واللغات متبحرًا فيها، له مصنفات كثيرة منها: الحلل في شرح أبيات الجمل ، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل، وشرح سقط الزند لأبي العلاء المعري، توفي في بلنسية سنة ٥٢١ هـ ، انظر: إشارة التعيين ص١٧٠، وبغية الوعاة ٥٥/٢ .

وإن أَخَّرْتَهُ فمبتدأ[١] تقدم خبره أو حذف[٢]، أو خبر حذف مبتدؤه[٣].

وإذا كان الفاعل ضميرا لم يثن ولم يجمع؛ استغناء بتثنية الممدوح أو المذموم وجمعه[٤]، وحكى الأخفش[٥] في الكبير له أن من العرب من يقول: نعما ونعموا.

ولا يجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز[٦]، ولا تدخل [٨/ب] "مِنْ" على التمييز، ولا يُمَيِّزُ بمتوغلٍ في الإبهام، كشيء و"مَنْ" و"ما" إلا أن يخصص بالوصف.

---

(١) هذا قول سيبويه والأخفش، انظر: الكتاب ١٧٦/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤٧/١.

(٢) قاله ابن عصفور، انظر: شرح الجمل ٦٠٥/١.

(٣) هذا قول جماعة منهم الجرمي والمبرد وابن السراج والسيرافي، انظر: المقتضب ٢/ ١٣٩، والأصول ١١٢/١، والمساعد ١٣٤/٢، وهمع الهوامع ٣٦/٣.

(٤) هذا قول سيبويه وجمهور البصريين، وأجاز قوم من الكوفيين تثنيته وجمعه مطابقا للتمييز، انظر: الكتاب ١٧٥/٢، ١٧٦، والمسائل البصريات ٤٣/١، ومجالس ثعلب ٢٧٣/١.

(٥) انظر: المقرب ٦٨/١، وارتشاف الضرب ٢٠٥٢/٤.

(٦) هذا ظاهر قول سيبويه، واختاره ابن عصفور، وأجاز المبرد وابن السراج والفارسي الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز، وقال بعضهم: يجوز إن أفاد التمييز ما لم يفده الفاعل، ولا يجوز إن لم يفد ذلك، انظر: الكتاب ١٧٦/٢، ١٧٧، والمقتضب ١٤٨/٢، والأصول ١١٧/١، والمقتصد ٣٧٢/١، وهمع الهوامع ٣١/٣، ٣٢.

وإن كان الفاعل مذكرا لم تلحق التاء، إلا إن كان مكنيا به عن مؤنث، أو مؤنثا فتلحق جوازا[١]، إلا إن كني به عن مذكر فلا يلحق.

وكل فعل ثلاثي يجوز أن يبنى على "فَعُلَ"، ويراد به معنى المدح أو الذم، وحكمه فاعلا وتمييزا ومخصوصا حكم "نِعْمَ"، ولا يكون فاعله كُلَّ اسْمٍ، خلافا للمبرد[٢].

******

"حَبَّذَا": مركبة من "حَبَّ" و"ذا"، وليست كشيء واحد، بل "ذا" فاعل "حَبَّ"[٣]، والمذكور بعده فيه ثلاثة الأعاريب التي في المخصوص بعد "نِعْمَ"، وإفراد "ذا" وإن ثُنِّيَ أو جُمِعَ مَخْصُوصُهُ شُذُوذٌ[٤]، وقيل: أُفْرِدَ لأنه إشارة إلى مفرد مضاف إليه المثنى والمجموعُ، وهذا مذهب ابن كيسان[٥]،

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢٠/٣.

(٢) وهو قول الأخفش-أيضا-، انظر: المقتضب ١٤٩/٢، والتصريح٨٦/٢.

(٣) هذا قول الفارسي وابن برهان وابن خروف، وزعم أنه مذهب سيبويه، وأن من نقل عنه غيره فقد أخطأ عليه، واختاره ابن مالك، انظر: الكتاب ١٨٠/٢، والبغداديات ص ٢٠١: ٢٠٤، وشرح الجمل لابن خروف ٥٩٩/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣/٣.

(٤) انظر: المفصل ص ٣٦٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٩/١، والمساعد ١٤١/٢.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦١٠/١، وأوضح المسالك ٢٨٥/٣، والتصريح ٩٠/١، وابن كيسان هو: محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن، أخذ عن المبرد وثعلب، كان إماما في العربية، وكان مائلا إلى مذهب البصريين، وكان أبو بكر بن الأنباري ينتقصه، ويقول: خلط المذهبين، مات سنة ٢٩٩هـ، انظر: البلغة ٥٨.

وقيل: هما كشيء واحد، وهي فعل؛ تغليبا للأسبق، فالمخصوص فاعله(١)، وقيل: اسم تغليبا للاسم(٢)، وهو الأصح، فهو إما مبتدأ ما بعده خبره، أو عكسه.

ويشارك "نِعْمَ" في المدح، ومن لَمْ يَرَ التركيب قال: يشاركه في أن فاعله ليس كُلَّ اسْمٍ، ويخالفه في أن فاعله لا يكون إلا "ذا"، وفاعل "نِعْمَ" سَبَقَ، وفي الجمع بين فاعله وتمييزه وإن كان الفاعل ظاهرا، وجوازِ دخول "مِنْ" عليه.

والمنصوب بعده إن كان جامدًا فتمييز(٣)، أو مشتقا فكذلك، وهو مذهب أبي عمرو(٤)،

---

(١) هذا قول الأخفش وخطاب الماردي وابن درستويه، انظر: توضيح المقاصد ٩٢٩/٣، والمساعد ١٤٢/٢، وهمع الهوامع ٣٣/٣.

(٢) هذا قول المبرد وابن السراج والسيرافي وابن هشام اللخمى، واختاره ابن عصفور، ونُسب إلى الخليل وسيبويه، انظر: المقتضب ١٤٣/٢، والأصول ١١٥/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٠/١، وارتشاف الضرب ٢٠٥٩/٤، وشرح ابن عقيل ١٧٠/٣، وهمع الهوامع ٣٣/٣.

(٣) قيل: الجامد تمييز، والمشتق حال، وقيل: الجامد تمييز، والمشتق إن أريد تقييد المدح به فحال، وإلا فتمييز، نحو: حبذا راكبًا زيد، انظر: شرح الجمل لابن خروف ٦٠١/٢، ومغني اللبيب ص ٦٠٣، وهمع الهوامع ٣٣/٣.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦١١/١، والمساعد ١٤٤/٢، وهمع الهوامع ٣٣/٣، وأبو عمرو هو: أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان التميمي المازني البصري المقرئ، وقيل:اسمه زَبَّانُ، وقيل: اسمه كنيته، أحد القراء السبعة، كان أعلم الناس بالقرآن والعربية وأيام العرب، توفي سنة ١٥٤هـ، انظر: إنباه الرواة ١٣١/٤، وبغية الوعاة ٢٣١/٢، ٢٣٢.

وقيل[١]: إنه حال.

ونقيض "حَبَّذَا": "لا حبذا".

******

التعجب

استعظام زيادة في وصف الفاعل، خَفِيَ سَبَبُهَا، وخَرَجَ بها عن نظائره[٢].

فلا يَرِدُ من الله -تعالى-، ولا مما لا يزيد ولا ينقص، إلا ما شَذَّ[٣]، وهو: ما أحسن، وما أقبح، وما أطول، وما أقصر، وما أهوج، وما أنوك، وما أحمق، وما أشنع.

ولا مِنْ وَصْفِ المفعول إلا فيما سُمِعَ، وهو: ما أشغل، وما أَجَنَّ، وما أولع، وما أخوفه عندي، وما أحبه إِلَيَّ، وما أَمْقَتَهُ إِلَيَّ، وما أبغضه إلي، ومَنْ عَلَّلَ المَنْعَ بالالتباس بوصف الفاعل[٤] يظهر منه الإجازة إن لم يلبس [٩/أ].

---

(١) هذا قول الأخفش والفارسي والربعي وخطاب وجمع من البصريين، انظر: الأصول ١٢٠/١، والبصريات ٨٤٨، وارتشاف الضرب ٢٠٦١/٤، وهمع الهوامع ٣٣/٣.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن خروف ٥٧٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٧٦/١، والمقرب ٧١/١، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٢٥، والتصريح ٧٥/٢، وشرح الحدود للفاكهي ص ١٩٢.

(٣) انظر: الكتاب ٩٨/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٧٦/١، وشرح ابن عقيل ١٥٦/٣.

(٤) هذا قول خطاب الماردي، وتبعه ابن مالك، وأكثر المغاربة عَدُّوا هذا من الشواذِّ، وقَصْرُ ذلك على المسموع هو قول الجمهور، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٥/٣، وارتشاف الضرب ٢٠٨١/٤، والمساعد ١٦٣/٢.

ولا من ظاهر العيب كالعاهات والألوان إلا ضرورة، خلافا للكوفيين في السواد والبياض خاصة، ولا مما لا نظير له، فإن ورد فمجاز، وألفاظ التعجب: "ما أَفْعَلَهُ"، و"أَفْعِلْ به"، و"لَفَعُلَ"، ويجري "أَفْعَلُ مِنْ" مَجْرَى التعجب وإن لم يكن تعجبًا في أنه لا يُبْنَى إلا مما يُبْنَى منه.

وشرط الفعل: التصرف، والتمام، والتجرد، وعدم الاستغناء.

فلا يتعجب من جامد، ولا ناقص، ولا مزيد، إلا إن كان موازن "أَفْعَلَ"، فمانعٌ، ومجيزٌ، ومُفَصِّلٌ بين أن تكون الهمزة للنقل فيمنع، أو لغيره فيجيز، وهو الصحيح(١).

والمسموع مما [كانت](٢) همزته لغير النقل: ما أَنْتَنَ(٣)، وما أخطأ، وما أصوب، وما آتى، وما أعطى، وما أولى، وما أضيع.

---

(١) أبو حيان هنا خالف ابن عصفور، فأجاز التعجب مما كان على وزن "أَفْعَلَ" بشرط أن تكون همزته لغير النقل؛ واحتج في الارتشاف بالسماع، وذكر الأمثلة التي ذكرها هنا، وأما ابن عصفور فمنعه، ولم يجز التعجب منه إلا فيما شذ، وممن منع التعجب منه مطلقا: الأخفش في أحد قوليه، والجرمي والمازني والمبرد وابن السراج، والفارسي في أحد قوليه، وممن أجاز مطلقا: الأخفش في قول آخر عنه، ونُسِبَ لسيبويه، وصححه ابن هشام الخضراوي، انظر: إعراب القرآن للفراء ١٢٨/٢، والمقتضب ١٧٨/٤، ١٧٩، والأصول ٩٩/١، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣٥/٢، والإغفال للفارسي ٣٦٠/٢، وعلل النحو للوراق ص ٣٢٨، والمفصل ص ٢٧٦، واللباب للعكبري ٢٠٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٦/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٣٠/٤، وارتشاف الضرب ٢٠٧٨/٤، والتصريح ٦٨/٢.

(٢) في الأصل: "مما ليست"، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) هذا في لغة من قال: أَنْتَنَ، انظر: ارتشاف الضرب ٢٠٧٩/٤.

وشذ من المزيدِ غيرِ الموازنِ "أَفْعَلَ": ما أفقر، وما أغنى، وما أتقى، وما أقوم.

والمستغنى عنه: قام، وقعد، ونام، وسكر، وغضب، وجلس، وقال من القائلة.

وما لا يجوز التعجب منه يتوصل إلى التعجب منه بما يجوز فيه ذلك، وتنصب مصدر ما لا يتعجب منه.

ثم الفعل الذي يجوز التعجب منه إن وازن "فَعُلَ" دخلت عليه همزة النقل، أو "فَعَلَ" أو "فَعِلَ"، حُوِّلَ إلى "فَعُلَ"، وأدخلت عليه، فيصير الفاعل مفعولا، فإن تعدى قبل النقل لواحد عديته بعده إليه باللام، أو لاثنين من باب "كسا"، اقتصرت على أحدهما مُعَدًّى بها، أو من باب "ظن" اقتصرت على الفاعل خاصة(١).

و"ما" مبتدأ عند (س)، اسم تام، والفعل خبره، وعند الأخفش موصولة، صلته الفعل، والخبر محذوف.

و"أفعل" فعل، وعند الكوفيين اسمٌ، ولا مصدر له، ويصغر، وهو حالِيُّ المعنى، ماضي اللفظ، فإن أردت مُضِيَّ المعنى أدخلت "كان".

والأولى أنه بمعنى المضي، إلا أنه يدل على الزمان المتصل بالحال، فيحصل الحال بحكم الانجرار، فأن أردت المنقطع أتيت بـ"كان".

ولا يتعجب من صفة فيما [٩/ب] يستقبل إلا أن يكون في الحال ما يدل على أنه ينتهي إلى صفة يجوز التعجب من مثلها.

وإذا أتيت بـ"كان" قبل الفعل ففي قولٍ: ناقصة، واسمها ضمير "ما"، والجملة بعدها خبرها، وهي ومعمولاتها في موضع خبر المتبدأ، والأصح

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٨١/١.

زيادتها، فمذهب السيرافي أن لها فاعلا، وهو ضمير المصدر، والفارسي قال: إنها فارغة.

أو بعده فلا بد من إدخال "ما" المصدرية، وترفع ما بعدها فاعلا بها، و"ما" بعدها في موضع المفعول، وقيل: يجوز نصب ما بعدها على أن تكون ناقصة، فإن تكررت "كان" كانت كل واحدة منهما على ما استقر فيها قبل التكرار.

ولا يزاد هنا إلا "كان"، وقاس الكوفيون سائر أخواتها، ما لم يناقض معناه معنى التعجب، وحكوا: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها، وأجاز بعضهم زيادة كل فعل لا يتعدى، نحو: ما قام أحسن زيدً، إذا أردت: ما أحسن قيام زيد فيما مضى.

ولا يتقدم المعمول على "ما" ولا على الفعل، ولا يفصل بينهما إلا بظرف أو مجرور، على خلاف، والصحيح الجواز.

و"أفعل به" في معنى "ما أفعله"، والمجرور في موضع رفع فاعل بالفعل، وقال الكوفيون: في موضع نصب، فيكون الفاعل ضمير المخاطب، وقيل: ضمير الحسن.

ويجوز التعجب من كل فعل ثلاثي تنقله إلى "فَعُلَ" مضموم العين، فيصير لازمًا، ويجوز دخول الباء على فاعله زائدةً، ولا يلزم فاعلَه "أل".

وإذا بنيته من معتل اللام بالياء قُلِبَتْ واوًا.

ويَعْرِضُ هنا اللبس بين التعجب والنفي والاستفهام مع كل فعل إذا اتصل به ضمير المتكلم، فيؤمن اللبس أنه في التعجب يتصل به ضمير نصب، وقبلها نون الوقاية في حالة الإفراد، وفي الاستفهام لا تلحق، وفي النفي يتصل به ضمير رفع، فيسكن آخر الفعل.

وكل فعل اتصل ضمير المتكلم المنصوب لزمته نون الوقاية إلا فعل التعجب، فأنت بالخيار.

******

النائب عن الفاعل [١٠/أ]: مفعول به، ومصدر متصرف مختص، وظرف متصرف، ومجرور، خلافا للسهيلي فيه[١]، وعند (س)[٢] يجوز إقامتهما المصدر المختص تقديرًا، وبجواز نيابة صفته.

ومتى انفرد واحد منها أقيم، وإن اجتمعت أقيم الصريح، فإن لم يكن فالمصدر[٣]، فإن لم يكن فبالخيار في الظرف والمجرور، ولا يقام المجرور مع وجود المصدر إلا شذوذا[٤].

---

(١) ذهب ابن درستويه إلى أن المجرور لا ينوب عن الفاعل، وإنما النائب في نحو: سير بزيد هو ضمير المصدر المستفاد من الفعل، وتبعه في ذلك السهيلي وتلميذه أبو علي الرندي، انظر: ارتشاف الضرب ١٣٣٦/٣، ١٣٣٧، والتصريح ٤٢٢/١، ٤٢٣، والسهيلي هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن الحسن السهيلي المالقي، أبو القاسم أو أبو الحسن، إمام في اللغة والنحو، سمع كتاب سيبويه وغيره على ابن الطراوة، وتخرج على أبي بكر بن العربي، وله تاليف جليلة، منها: الروض الأنف، ونتائج الفكر، توفي بمراكش سنة ٥٨٨هـ، انظر: البلغة ص ٣٣.

(٢) أجاز سيبويه إنابة صفة المصدر، انظر: الكتاب ٢٢٨/١، ٢٢٩، ٢٣١، ونسب إليه الزجاجي (في الجمل ص ٧٧) إجازته إنابة ضمير المصدر، ورد عليه ابن السيد وغيرُه ما نسبه إلى سيبويه، انظر: إصلاح الخلل ص ١٩٦، وارتشاف الضرب ١٣٣٢/٣، والمقاصد الشافية ، ٣٣/٣.

(٣) اختار ابن عصفور والأخفش وابن معط إقامة المجرور، واختار أبو حيان إقامة ظرف المكان، انظر: شرح الجمل ٥٣٩/١، وارتشاف الضرب ١٣٣٩/٣.

(٤) انظر: شرح الجمل ٥٣٩/١.

وإن كان للفعل مفعولاتٌ صِرَاحٌ أقمت الصريح لفظًا وتقديرًا، فإن كانت صراحًا لفظًا وتقديرًا اخْتِيرَ في باب "أَعْطَى" وفي باب "ظَنَّ" إقامةُ الأَوَّلِ[١]، ويجوز إقامة الثاني ما لَمْ يُؤَدِّ إلى اللبس في باب "أعطى"[٢]، أو يكون الثاني جملة أو شبهها في باب "ظَنَّ"، فلا يجوز[٣].

وإن كان من باب "أَعْلَمَ" أُقِيمَ الأول خاصة، ومن أقام غيره فبالقياس[٤].

---

(١) انظر: الكتاب ٤١/١، والأصول ٧٧/١، وشرح الجمل ٥٣٨/١، والتذييل ٢٤٩/٦، والمساعد ٣٩٩/١.

(٢) هذا قول الجمهور، وحكى الخشني عن الفارسي أنه لا يجيز إقامة الثاني مع عدم اللبس، انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٢٩/٢، وارتشاف الضرب ١٣٢٩/٣، والتصريح ٤٣٢/١.

(٣) هذا قول أبي بكر بن طلحة والسيرافي وابن عصفور وابن مالك وجماعة من المتأخرين، وأجاز ابن درستويه إقامة الثاني بشرط ألا يكون نكرةً، وقيل: لا يجوز، وهو اختيار الجزولي وابن هشام الخضراوي، انظر: المقدمة الجزولية ص ١٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٨/١، وشرح التسهيل ١٢٩/٢، والمساعد ٣٩٩/١، والتصريح ٤٣٤/١.

(٤) ثاني مفعولي "أعلم" اختلف فيه إذا لم يُلْبِسْ، فأجازه الجزولي والشلوبين وابن الحاج وابن مالك، وذهب قومٌ إلى المنع وأنه لا يجوز إلا إقامة الأول، وهو اختيار ابن هشام الخضراوي وابن عصفور والأُبَّذِيِّ، أما الثالث فقيل: لا يجوز، وذكر ابن هشام الاتفاق على عدم جوازه، وتعقبه أبو حيان، بأن صاحب المخترع ذكر جواز ذلك عن بعضهم، انظر: المقدمة الجزولية ص ١٤٣، وشرح التسهيل ١٢٩/٢، والمقرب ٨١/١، وارتشاف الضرب ١٣٣١/٣، والتصريح ٤٣٤/١.

والفعل الذي يُبْنَى شرطه أن يكون متصرفا، واختلف في "كان" وأخواتها، فالفارسي مَنَعَ[1]، والفراء أجاز على حذف الاسم وإقامة الخبر[2]، والسيرافي أجاز على حذفهما، وإقامة ضمير المصدر[3]، و(س) أجاز[4]، ولم يبين على أي وجه.

والصحيح الجواز على إقامة ظرف أو مجرور -إن كان في الكلام- مُقَامَ المحذوف، وإلا لَمْ يَجُزْ[5].

وكيفية البناء إن كان صحيحا ثلاثيا ضَمَّ أوله، وكُسِرَ ما قبل آخره ماضيا، وفُتِحَ مضارعا، أو معتلَّ فاءٍ فكذلك، إلا أنه يجوز همزها إن كانت واوا في الماضي، وتقلب الياء الساكنة واوا في المضارع.

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٥/١، والتذييل ٢٥٥/٦، ونص عليه ابن السراج في الأصول ٤١/١، ونسبه الصيمري إلى البصريين في التبصرة والتذكرة ١٢٥/١.

(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٠٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٠/٢، والمساعد ٤٠٠/١، وهمع الهوامع ٥٩٨/١.

(٣) انظر: شرح الكتاب ٣٠١/١، والنكت للأعلم ٢٦٨/١، ٢٦٩، والسيرافي هو: الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي، أبو سعيد السيرافي النحوي وكان أبو سعيد يدرس ببغداد علوم القرآن والنحو واللغة والفقه والفرائض. وأخذ هو النحو عن ابن السراج ومبرمان، مات سنة ثمان وستين وثلاثمائة.انظر: بغية الوعاة ٣٨٣/١.

(٤) انظر: الكتاب ٤٦/١.

(٥) هذا قول ابن عصفور، أما أبو حيان فقد اختار مذهب الفارسي، انظر: شرح الجمل ٥٣٥/١، وارتشاف الضرب ١٣٢٥/٣.

أو عَيْنٍ فتُنْقَلُ كسرتها إلى الفاء، فتنقلب الواو ياءً، وإن شئت أَشْمَمْتَ الضَّمَّ، أو تحذف الكسرة، فتنقلب الياء واوا، وفي المضارع تنقل حركة حرف العلة لِمَا قبله، فينقلب ألفا.

أو لامٍ فكالصحيح، إلا أنك تقلب الواو ياءً في الماضي، وأما في المضارع فتقلب حرف العلة ألفا.

والمزيد صحيحه كصحيح الثلاثي، ومزيده كمزيده، إلا أن الألف أو الياء الساكنة تقلب واوا بعد ضمة.

وإن اعتل ما قبل الآخر في ماض أو مضارع نقل حركته [١٠/ب] إلى الساكن قبله إن كان حرفا صحيحا.

والسبب الذي لأجله حذف الفاعل هو العلم به، أو جهله، أو تعظيمه، أو تحقيره، أو إبهامه، أو الخوف منه أو عليه، أو ضرورة قافية أو وزن(١).

******

المبتدأ والخبر

المبتدأ: هو الاسم المجعول أَوَّلَ الكلام لفظًا أو تقديرًا، مُعَرًّى من العوامل اللفظية غير الزائدة؛ لتخبر عنه(٢).

والخبر: هو الجزء المستفاد من الجملة(٣).

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١٢٤/٢، ١٢٥، وأوضح المسالك ١٣٥/٢ وما بعدها، وشرح قطر الندى ص ١٨٧، والمساعد ٣٩٧/١.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٠/١، والمقرب ٨٢/١، وشرح الحدود للفاكهي ص ١٩٦، ١٩٧.

(٣) انظر: شرح الجمل ٣٤٠/١، والمقرب ٨٢/١، وشرح الحدود ص ١٩٨، ١٩٩.

والمبتدأ معرفة، ولا يكون نكرة إلا موصوفًا، أو مُقَارِبَ معرفةٍ، أو تقدمته أداةُ استفهام أو نفي، أو يكون فيها معنى الدعاء أو التعجب أو العموم، أو يكون الكلام بها في معنى كلام آخر، أو يكون الخبر ظرفا أو مجرورا مصححا، أو يكون في جواب من سأل بالهمزة و"أَمْ"، أو في موضع تفصيل، أو لا تراد لعينها.

وزاد الكوفيون: أن تكون خلفا من موصوف(١)، والأخفشُ: أن تكون في معنى فِعْلٍ(٢).

ولا يُبْتَدَأُ بها من غير شرط ولا في ضرورة (٣)، ولم يشترط (س) إلا الإفادة(٤)، ويدخل عليه: رَجُلٌ في الدار، وقد أجمعوا على أنه لا يجوز، وأنه ليس بمسموع(٥).

والخبر مفرد، هو الأول، أو مُنَزَّلٌ مَنْزِلَتَهُ، أو موضوعٌ مَوْضِعَ ما هو الأول، وهو الظرف والمجرور التامان، وهما من قبيل المفردات(٦)، لا من قبيل الجمل، على جهة الوجوب(٧)، ولا على جهة الجواز على حسب

---

(١) نحو: مؤمن خير من مشرك، انظر: شرح الجمل ٣٤٢/١.
(٢) نحو: قائم زيد، انظر: ارتشاف الضرب ١١٠٢/٣، وشرح ابن عقيل على الألفية ١٩٣/١.
(٣) وأجازه بعضهم للضرورة، انظر: التذييل ٣٣٤/٣.
(٤) انظر: الكتاب ٤٧/١، ٤٨.
(٥) انظر: مغني اللبيب ٦١١، والتصريح ٢٠٩/١.
(٦) هذا قول الأخفش، ونسب إلى سيبويه، انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١٨/١، والمساعد ٢٣٦/١.
(٧) نسب هذا القول إلى جمهور البصريين وإلى سيبويه-أيضًا-، انظر: شرح الجمل لابن خروف ٣٩٥/١، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢١١/١.

العامل[١]؛ خلافا لزاعميهما، ولا هما قِسْمٌ برأسه؛ خلافا لابن السراج[٢].

وجملة، ولا يشترط أن تكون خبريةً؛ خلافا لابن السراج[٣]، وهي اسمية، وهي الابتدائية، أو ما أصله ذلك، وناسِخُهُ الحَرْفُ، وفعليةٌ، وهي ما صَدْرُهَا الفِعْلُ.

وشرطهما: أن يكون فيهما ضمير المبتدأ، أو تكراره بلفظه لا بمعناه؛ خلافًا للأخفش[٤]، أو إشارة إليه، أو عموم، إلا أن تكون نفس المبتدأ في المعنى، فلا يحتاج إلى رابط.

---

(١) يجوز أن يجعلا من قبيل المفرد، فيكون المقدر مستقرا ونحوه، وأن يُجْعَلَا من قبيل الجملة، فيكون التقدير: استقر ونحوه، وهذا ظاهر قول ابن مالك:

ناوين معنى كائن أو استقر

انظر: شرح ابن عقيل ٢١١/١.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٤/١، والتذييل ٥/٤، ٦، وهمع الهوامع ٣٧٦/١، والذي في الأصول ٦٣/١ يقتضي أن الظرف من قبيل المفرد، وابن السراج هو: محمد بن السري أبو بكر بن السراج النحوي، أحد العلماء المشهورين باللغة والنحو والأدب، أخذ عن المبرد، وهو من أكابر أصحابه، وأخذ عنه أبو القاسم الزجاجي والسيرافي والفارسي، له مصنفات، منها: الأصول وغيره، توفي سنة ٣١٦هـ، انظر: البلغة ص ٦٤، وبغية الوعاة ٧٦/١، ٧٧.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٦/١، والتذييل ٢٧/٤، ٢٨.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٦/١، وارتشاف الضرب ١١١٨/٣.

والظرف الزماني لا يخبر به عن عَيْنٍ، اختص أو لَمْ يختص، وما جاء من ذلك مؤول(١).

والضمير الذي في الخبر لا يجوز حذفه، إلا أن ارْتَفَعَ مُبْتَدَأً، أو انخفض بحرف [١١/أ] ما لم يُؤَدِّ إلى تهيئة وقطع(٢)، وفي الضرورة(٣) إن انتصب بفعل أو ما يجري مجراه، فيأتي الحذف فيها.

ويجب حذف الخبر بعد "لولا"، وإذا سدت الحال مسده، ويجب إثبات المبتدأ والخبر إذا لم يدل على حذفهما دليل، أو كان المبتدأ "ما" التعجبيةَ، أو الخَبَرُ خَبَرَهَا، ويجوز في الباقي منهما.

ويجب تقديم المبتدأ إن كان اسْمَ شَرْطٍ أو استفهامٍ، أو "كم" خبريةً، أو "ما" تعجبيةً، أو مشبهًا بالخبر، أو مُسَاوِيَهُ في التعريف، أو ضَمِيرَ أَمْرٍ، أو مُخْبَرًا عنه بفعل مَرْفُوعُهُ مُضْمَرٌ(٤).

وتأخيرُهُ إن كان الخبر اسْمَ استفهامٍ، أو مصححا، أو متصلا ضميرٌ يعود على شيء فيه بالمبتدأ، أو "كم" خبريةً، أو خبرا لـ"أَنَّ" وصِلَتِهَا، ويجوز في غير ذلك.

---

(١) في الأصل: "مأول".

(٢) نحو: زيد مررت به. لا يجوز: زيد مررت.

(٣) نحو قول الشاعر:

قد أصبحَتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعى عليّ ذَنْباً كلّه لم أصْنَعِ

يريد: لم أصنعه، انظر: الكتاب ٨٥/١، والخصائص ٦١/٣، ومغني اللبيب ص ٢٦٥.

(٤) نحو: زيد قام، وهو قول البصريين، وأجاز الكوفيون التقديم والتأخير، انظر: المقتضب ١٢٨/٤، والأصول ٢٢٨/٢، وشرح التسهيل ١٠٨/٢، والمساعد ١٨٧/١.

وإن كان المبتدأ والخبر معرفتين، فالمقدر للمخاطب عِلْمُهُ المبتدأ، أو جَهْلُهُ الخَبَرُ، أو نكرتين فالشرط المُسَوِّغُ، أو معرفةً ونكرةً، فالمعرفة المبتدأ، والنكرة الخبر، والعكس ضرورة، وهو عندي على القلب[١].

والمبتدأ رافعه التعري[٢] لا الخبر[٣]، ولا الابتداء[٤]، ولا شبه الفاعل[٥].

والخبر رافعه التعري[٦]، لا المبتدأ[٧]، ولا الابتداء[٨]، ولا هما[٩]، خلافا لزاعمي ذلك.

---

(١) هذا رأي ابن عصفور، انظر: شرح الجمل ٣٥٥/١.

(٢) هذا قول الجرمي والسيرافي وكثير من البصريين، ونسبه الفراء إلى الخليل، انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/١، والمساعد ٢٠٦/١.

(٣) هذا قول الكوفيين، انظر: الإنصاف ٣٩/١، واللباب للعكبري ١٢٩/١، وهمع الهوامع ٣٦٤/١.

(٤) هذا قول سيبويه وجمهور البصريين، ونسب للمبرد، انظر: الكتاب ٨١/١، ١٢٦/٢، ١٢٧، وارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣، وهمع الهوامع ٣٦٣/١.

(٥) هذا قول الزجاجي وصاحب التخمير، انظر: الجمل ص ٣٦، وشرح الجمل لابن خروف ٣٩٧/١، والتخمير ٢٥٦/١، ٢٥٧.

(٦) هذا قول الجرمي والسيرافي وكثير من البصريين، ونسبه الفراء إلى الخليل، فالتعري عندهم عامل الرفع في المبتدأ والخبر، انظر: ارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣، والمساعد ٢٠٦/١.

(٧) هذا قول الكوفيين، انظر: اللباب للعكبري ١٢٩/١، وهمع الهوامع ٣٦٤/١.

(٨) هذا قول الأخفش وابن السراج والرماني، والابتداء رافع المبتدأ عندهم- أيضا-، انظر: الأصول في النحو ٥٨/١، واللباب للعكبري ١٢٦/١، والمساعد ٢٠٥/١.

(٩) هذا قول المبرد وابن السراج وأبي إسحاق وأصحابه، انظر: المقتضب ١٢٦/٤، والأصول في النحو ٥٨/١، والتذييل ٢٦٤/٣.

وقد يعرض في هذا الباب كثرة المبتدآت، وذلك على وجهين، أحدهما: أن تكون الضمائر في الأخبار، فيكون المتأخر للمتقدم، وما يَلِيهِ لِمَا يَلِيهِ، إلى أن تفرغ، والآخر: أن تكون الضمائر في المبتدآت الواقعة في صدر الجملة الواقعة خبرًا.

ولا يقتضي المبتدأ أَزْيَدَ من خَبَرٍ واحدٍ إلا بالعطف(١)، إلا إن كانا أو كانت في معنى خبر واحد، فيجوز.

******

أدوات الابتداء(٢) قسمان:

قسم يقع بعده المفرد والجملة، وذلك: "متى" و"أين" و"كيف" و"بينا"، فإن وقع بعدها مفرد كانت في موضع الخبر، أو جملة كانت في موضع نصب على الظرف لما بعدها، إلا "كيف"، فمذهب (س) انتصابها ظرفًا(٣)، ومذهب الأخفش أنها اسم في موضع نصب على الحال(٤).

---

(١) انظر: المغني لابن فلاح ٣٦٦/٢، وشرح التسهيل ٣٢٧/١، والإيضاح في شرح المفصل ٢٠٢/١، ٢٠٣، والمقرب ٨٦/١.

(٢) هذا الفصل ورد في حاشية الأصل بخط أبي حيان.

(٣) انظر: الكتاب ٢٣٣/٤.

(٤) وتبعه السيرافي، ورتبوا على الخلاف أمورا، أَحدها: أَن موضعهَا عِنْد سِيبَوَيْهِ نصب دَائِمًا، وَعند غَيره رفع مَعَ المُبْتَدَأ، ونصب مَعَ غَيره، الثَّانِي: أَن تقديرها عِنْده: في أَي حَالٍ، أَو على حَالٍ، وَعند غَيره تقديرها في نَحْو: كَيفَ زيد؟: أصحيح زيد؟، وفي نَحْو: كَيفَ جَاءَ زيد؟: أراكبا جَاءَ زيد؟، وَنَحْوه، الثَّالِث: أَن الجَواب المطابق عِنْد سِيبَوَيْهِ أَن يُقَال: على خيرٍ وَنَحْوه، وَعند غَيره أَن يُقَال: صَحِيحٌ أَو نَحوه، انظر: مغني اللبيب ص ٢٧٢، وهمع الهوامع ١٦٠/٢.

وقسم لا يقع بعده إلا الجملة، ولا موضع لها من الإعراب؛ لأنها حروف، وذلك "هل" والهمزة و"ما" وواو الحال و"حتى" و"أم" و"أَلَا" و"أَمَا"، وفي "بينما" خلاف، قيل: من قبيل ما لا يليه إلا الجملة، وقيل: من قبيل ما يليه المفرد والجملة(١).

والعامل في "بينما" و"بينا" جوابهما(٢) [.....](٣) "إذ" الواقعة في جملة الجواب [.....](٤)، فيأتي الجواب فيها.

******

الاشتغال: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه، قد عمل في ضميره، أو الملابس لضميره، ولولا ذلك لعمل في الاسم الأول، أو في اسم آخر في موضعه(٥).

والملابس مضاف لضميره مباشرة، أو بواسطة، أو موصوف بما فيه ضمير الأول، أو معطوف عليه اسم قد اتصل به ضمير الأول.

---

(١) الذي عليه جمهور النحويين أن "بينما" لا تضاف إلا إلى الجملة، وذهب بعض النحويين إلى أنها تضاف إلى المفرد والجملة، قال أبو حيان (التذييل ٣٠٦/٧): "والصحيح أنه لا يجوز؛ لأنه لم يسمع، ولا يسوغ قياس بينما على بينا"، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٠/٢، وارتشاف الضرب ١٤٠٦/٣، والمساعد ٥٠٤/١.

(٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) طمس في الأصل بمقدار كلمتين.

(٤) طمس في الأصل بمقدار ثلاث كلمات.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٦١/١، والمقرب ٨٧/١، وشرح الجمل لابن الفخار ٢٨٣/١ رسالة، وشرح الحدود للفاكهي ص ٢٠١، ٢٠٢.

والمشتغل عنه إن تصدر والعامل [١١/ب] في الضمير الرفع لفظا أو محلا، فالرفع على الابتداء، أو منصوبا أو مخفوضا، فالرفع على الابتداء، والنصب على الإضمار(١)؛ خلافا لمن أجاز الخفض(٢) في نحو: بزيد مررت به، وبزيد مررت بأخيه.

والنصب مع الضمير المنصوب أحسن منه مع السَّبَبِيِّ، ومع السببي أحسن منه مع المجرور، والنصب مع الضمير المجرور أحسن منه مع السببي المجرور.

هذا ما لم يقع العامل صلة أو صفة أو مصدرا بأداة استفهام أو شرط أو تحضيض(٣) أو "ما" أو "إِنَّ" أو لام الابتداء أو لام القسم، فيجب الرفع على الابتداء(٤).

---

(١) قال سيبويه: "النصب عربي كثير، والرفع أجود"-الكتاب ٨١/١، ٨٢، وقال ابن هشام: "الأصل أن ذلك الاسم يجوز فيه وجهان، أحدهما راجح لسلامته من التقدير، وهو الرفع بالابتداء"-أوضح المسالك ١٦٠/٢.

(٢) هذا قول قوم، ومنعه الجمهور؛ لِأَن الجَارَّ مُنَزَّلٌ من الفِعْل منزلَة الجُزْءِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ يصل بِهِ إِلَى معموله كَمَا يصل بِهَمْزَة النَّقْل، فَكَمَا لَا يجوز إِضْمَار بعض اللَّفْظَة وإبقاء بَعْضِهَا لا يجوز هَذَا، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٦٣/١، ومغني اللبيب ص ٥٨٢، وهمع الهوامع ١٠٧/٣.

(٣) نسبه ابن مالك إلى المحققين العارفين بكتاب سيبويه، ونسبه أبو حيان إلى سيبويه، وذهب قوم من المتأخرين إلى جواز النصب مع أدوات التحضيض، منهم ابن الوراق والجزولي، انظر: الجزولية ص ١٠٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٩/٢، والبسيط لابن أبي الربيع ٦٣٧/٢، وشرح الجمل لابن الفخار ٢٩٧/١، وارتشاف الضرب ٢١٦٣/٤.

(٤) انظر: المقرب ٨٨/١، وشرح الجمل ٣٦٣/١.

أو غير خبر، وهو الأمر والنهي والدعاء بفعل أو اسم في معناه، فإنْ طَلَبَه الرفعُ فهو باعتبارين، أو النصب والخفض، فالرفع والنصب، والحمل على الفعل أَوْلَى(١)، وحَسُنَ الحَمْلُ على الفعل بالنظر للضمير أو السببي كحسنه في الخبر.

وإن تقدمه سؤال بـ"أَيٍّ"، وكان هو وما بعده جوابا فالوجهان، والأحسن مطابقته للمسؤول به في الإعراب(٢)، أو حرف عطف قبله جملة اسمية، فالأحسن الرفع ابتداء(٣)، أو فعلية فالأحسن على الحمل الإضمار، أو ذات وجهين فالوجهان، مشروطًا في الحمل على الإضمار فيها: ضميرٌ عند السيرافي(٤)، غَيْرَ مشروطٍ عند غيره(٥)؛ لَحْظًا للمشاكلة.

وإن لم يكن عطف، لا تكون الواو بمعنى "مع"، فيخص بمعطوفها خلافا لهشام(٦).

ما لم يكن بعد حرف العطف "أَمَّا"، فإن كان فكما لم يتقدمه شيء، أو "إِذَا" الفجائيةُ، فيجب الرفع على الابتداء(٧)، أو أداة أَوْلَى بالفعل، وهي

---

(١) انظر: شرح الجمل ٣٦٤/١.

(٢) انظر: الكتاب ٩٣/١، وارتشاف الضرب ٢١٧٠/٤، وأوضح المسالك ١٥٠/٢، والتصريح ٤٥٣/١.

(٣) انظر: شرح الجمل ٣٦٦/١.

(٤) انظر: المساعد ٤١٩/١، التصريح ٤٥٥/١.

(٥) هذا قول الجمهور، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٦٧/١، وأوضح المسالك ١٥١/٢.

(٦) يعني هشام بن معاوية الضرير، انظر قوله في ارتشاف الضرب ٢١٧١/٤، والتصريح ٤٥٦/١.

(٧) وقيل: يجوز فيه الاشتغال، وذهب فريق إلى التفصيل بين أن يكون الفعل قد دخل عليه "قد"، فيجوز فيه الاشتغال، أو لم تدخل عليه "قد"،

أدوات الاستفهام، و"ما" و"لا" النافيتان، فالوجهان، وهما اختيار الحمل على الفعل(١)، فـ"ما" و"لا" والهمزة يليها الاسم جوازا، و"هل" و"أَمْ" ضرورة(٢)، وحكمه مفصولا بينه وبين الأداة بمبتدأ كحكمه لو لم يتقدمه شيء.

أو أداةٌ تختص بالفعل ظاهرا أو مضمرا، وهي أدوات الشرط وأدوات التحضيض؛ خلافا لبعض الكوفيين(٣)، فإنهم أجازوا بعدها المبتدأ والخبر [١٢/أ]، [.....](٤) المضاف لجملة الاشتغال خلاف، بعض [.....](٥)، والخبر بعده، فأدوات التحضيض والظرف و"إن" غير الجازمة يليها الاسم، فيكون من هذا الباب، وباقي أدوات الشرط و"إن" الجازمة لا يليها إلا ضرورة.

أو غير ذلك فكما لم يتقدمه شيء، خلافا للفراء في اختيار النصب.

ولا يجوز تعدي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره مطلقا، ولا عكسه، ولا فعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصل، إلا في باب "ظن" و"فقد"

فيمتنع، انظر: الكتاب ١٠٧/١، وشرح الجمل ٣٦٦/١، وارتشاف الضرب ٢١٦٤/٤.

(١) هذا قول الجمهور، واختاره ابن عصفور وابن مالك، وظاهر قول سيبويه اختيار الرفع، وذهب ابن الباذش وابن خروف إلى أنهما مستويان، انظر: الكتاب ١٤٦/١، وشرح التسهيل ١٤١/٢، والمساعد ٤١٥/١، ٤١٦، والتصريح ٤٤٩/١.

(٢) انظر: شرح الجمل ٣٧٠/١.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٢٠/١، والتصريح ٤٦٠/١.

(٤) طمس في الأصل بمقدار كلمتين.

(٥) طمس في الأصل بمقدار خمس كلمات.

و"عدم"[١]، فعلى هذا المُشْتَغَلُ عنه ذو ضمير أو سببي [.....][٢]، أو سَبَبِيِّيْنِ أو سببي، منفصل او منفصلين، فعلى ما شئت منهما، أو متصلين فيمتنع، إلا في ذلك الباب فعلى المرفوع، أو منفصل ومتصل، فعلى المنفصل، أو سببي ومتصل، فعلى المتصل، [.....][٣] الباب، فإن كانا مع السببي، أو مع المتصل مرفوعا فعليه، أو منصوبا فعليهما

******

النواسخ: "كان" و"أصبح" و"أضحى" و"غدا" و"ظل" و"راح" و"أمسى" و"بات" و"صار" و"آض" و"ليس" و"ما زال" و"ما انفك" و"ما فتئ" و"ما برح" و"ما دام"، و"قعد" و"جاء" مقصورَيْنِ على مورد السماع، وذلك: شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة، وما جاءت حاجتَك.

وزاد بعضهم: "عاد" بمعنى "صار"، وزاد بعض البغداذيين: "ما وَنِيَ"، والكوفيون: "مَرَّ" لا لانتقال الخُطَى، والفعلَ المكرر في نحو: لئن ضربتَه لَتَضْرِبَنَّهُ الكريمَ، واسمَ الإشارة في نحو: هذا زيدٌ قائمًا، ويسمونه التقريبَ.

وكلها أفعال خلافًا للفارسي في "ليس"؛ إذ زعم أنها حرف.

والمبتدأ اسم لهذه الأفعال، إلا اسمَ الشرط، والاستفهامِ، و"كم" الخبرية، و"ما" التعجبية، و(ايمن) في القسم، والخبر خبرها، إلا الجملة [الطلبية][٤]، وقوله:

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٣٧١/١.

(٢) طمس في الأصل بمقدار كلمتين.

(٣) طمس في الأصل بمقدار كلمتين.

(٤) في الأصل: "إلا الجملة الخبرية"، وهو وهم، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٩/١.

وَكُونِي بِالمَكَارِمِ ذَكِّرِينِي[1]

مؤول.

فإن صدرت الجملة بماضٍ جاز ذلك في (ليس) باتفاق، وامتنع فيما صدر بـ"ما" لزومًا، نافيةً أو مصدريةً، و(قعد) و(جاء)، وجاز في الباقي خلافًا للكوفيين؛ إذْ شرطوا دخول "قد".

و"ليس" و"ما دام" و"جاء" و"قعد" لا يدخل عليها أداة نفي، و"ما زال" و"ما انفك" و"ما فتئ" يلزمها لفظا، وفي الضرورة تقديرا، وفي الكلام قياسا إن وقع مضارعٌ منفيٌّ بـ"لا" جوابَ قسمٍ.

ويغلب على "برح" أن تكون كـ"ما زال"، وقد تستعمل بغير أداة نفي، لا لفظا ولا تقديرا، وما عدا ذلك يُوجَبُ ويُنْفَى.

ولا يتقدم خبر "ما دام" و"قعد" عليهما، وكذا [١٢/ب] "ليس" خلافًا لسيبويه، ولا خبر "ما زال" و"ما انفك" و"ما فتئ" و"ما برح"، خلافا لابن كيسان، فإن نفيت بغير "ما" جاز خلافا للفراء[2]، وما بقي يجوز إن لم يباشرْه حرف صدري.

---

(١) هذا صدر بيت من الوافر، وعجزه: *ودَلِّـي دَلَّ ماجِدَةٍ صَنَاعِ*
وقبله: ألا يا أُمَّ فَارِعَ لا تلومي عَلَى شيءٍ رَفَعْتُ به سَمَاعِي
والبيتان نسبهما أبو زيد إلى بعض بني نهشل، وقائلهما جاهلي، انظر: نوادر أبي زيد ص ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٦٠، وسر صناعة الإعراب ٣٨٩/١، وشرح الكافية للرضي ٢٠٣/٤، ومغني اللبيب ص ٧٦٢، والهمع ٣٦٠/١، وشرح شواهد المغني ٩١٤/٢، والخزانة ٢٦٦/٩، ٢٦٧، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٢٧/٧.

(٢) أبو حيان نسب الآراء هنا لأصحابها، أما ابن عصفور فلم ينسبها في شرح الجمل ٣٧١/١وفيما نسبه أبو حيان لسيبويه من إجازة تقديم خبر "ليس" عليها نظر، فقد ذكر الأنباري أنه ليس في الكتاب نص في هذه

وقد يجب تقديمه على الفعل، كأن يكون اسمَ شرط أو استفهام، أو مضافًا إليهما، أو "كم" خبريةً، وتأخيرُه كأن يكون ضميرًا متصلًا، أو مقرونًا بـ"إلا" أو في معناه، أو يقع الفعل صلة أو صفةً، أو يأتي شرطا لأداة الشرط، أو استفهام، أو "ما" النافية، أو لام التأكيد.

ويجوز تقدمه عليه إن حيل بينه وبين الصدري، أو بينه وبين الموصول والموصوف، إلا إن كان الصدري أداةَ شرط، أو لام تأكيد، والموصول حرف، فلا يجوز، إلا في أداة الشرط، فيجوز ضرورة.

وما عدا ذلك يجوز تقدمه وتأخيره.

ويجب تقدم الخبر على الاسم إن كان ضميرًا متصلًا، والاسم ظاهرًا، أو مصححًا(١)، أو مقرونًا بـ"إلا"، أو في معناه، وتأخيره إن اتصلا ضميرين(٢)، أو اقترن بـ"إلا"، أو ما في معناه، أو أَلْبَسَ، أو كان فعلا فاعله مضمر، على خلاف فيه، والأصح الجواز، وما عدا ذلك فالخيار.

ومعمول الخبر الظرف والمجرور يجوز تقديمه على الاسم، لا غيرهما إن قدمته وحده، خلافا للكوفيين؛ إذْ أجازوا ذلك، وتقديمه عليه مع الخبر لا

المسألة، انظر: الأصول ٩٠/١، والمسائل الحلبيات ص ٢٨٠، والمقتصد ٤٠٦/١، والإنصاف ١٦٠/١، وأسرار العربية ص ١٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٢/٧، وتسهيل الفوائد ص ٥٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥١/١، وشرح الكافية للرضي ٢٠٠/٤، ٢٠١، وارتشاف الضرب ١١٧٠/٣، والمساعد ٢٦١/١.

(١) المراد بكون الخبر مصححا هنا: أن يكون الخبر ظرفا أو ومجرورا، والاسم نكرة لا مسوغ للإخبار عنها إلا كون الظرف والمجرور متقدمين عليها، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٩١/١.

(٢) يعني: أن يكون الاسم والخبر ضميرين متصلين.

يجوز وفاقا لسيبويه، ومعه على الفعل يجوز فيما جاز فيه تقديم الخبر، ووحده لا يجوز مطلقا.

ولا يجيز الكوفيون: كان قائما زيد، ولا: قائما كان زيد، على أن يكون في قائم ضمير اسم "كان"، بل على رفع زيد به، وإضمار الأمر اسمًا لـ"كان" في مذهب الكسائي، ورفعه بهما على مذهب الفراء إن لم يتوسط، ولا يثنى ولا يجمع على مذهبيهما، وإن توسط ثَنَّاهُ الفراء وجمعه، فإن جعلت قائما خلفَ موصوفٍ جاز أن يتقدم ويتوسط خبرًا، ويثنى إذْ ذاك ويجمع[1]. فإن اتصل بالخبر [١٣/أ] معمول، فإن تقدم الخبر على الاسم، والمعمول بعد الخبر[2] فالأمر عندهم على ما كان عليه لو لم يكن له معمول، أو قَبْلَهُ[3] فكذلك، إلا أنه لا يجوز أن يكون خلفا عند الكسائي، كان المعمول ظرفا أو غيره، والفراء يفصِّلُ[4]، فإن كان معموله ظرفًا أو مجرورًا جاز أن يكون خلفًا، أو غَيْرَهُمَا فلا، والصحيح عند البصريين في جميع ذلك أنه خبر مقدم لم يخلف موصوفًا، فهو يثنى ويجمع، فإن قدمت الخبر، وأخرت المعمول لم يجز.

(١) هذا الجواز على مذهب الكسائي والفراء، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٤/١، ٣٩٥.

(٢) نحو: قائما في الدار كان زيد، أو كان قائما في الدار زيد.

(٣) نحو: في الدار قائما كان زيد، أو كان في الدار قائما زيد.

(٤) انظر مذهب الكسائي والفراء في شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٥/١، وارتشاف الضرب ١١٩٥/٣.

وهذا الذي فعلوه مقتضى مذهب البصريين(١)، إلا إن جعلته معمولا لمضمر يفسره المتقدم، جاز على كل مذهب، فإن قلت: كان كائنا زيد قائما، ففي "كان" ضمير الأمر على مذهب الكسائي، و"كائنا" خبر "كان"، و"زيد" اسم "كائن"، و"قائما" خبره، والفراء يجعل "كائنا" خبر "كان"، و"زيدا"، مرفوعا بـ"كان"، و"كائن" اسمها، و"قائما" خبر "كائن"(٢).

وحكمه تقديما وتأخيرا حكم ما تقدم، إلا أنه لا يجوز عندهم تقديم "كائن" على "كان"، ولا حمله على مضمر كما كان فيما تقدم.

ولا يجوز عندهم(٣): كان يقوم زيد، على جعل "يقوم" خَبَرًا لـ"زيد"، بل على رفع "زيد" بـ"يقوم"، وفي "كان" ضمير الأمر، و"يقوم" في موضع الخبر، أو على رفعه بـ"كان"، و"يقوم" في موضع الخبر.

ولا يجوز عندهم: يقوم كان زيد، على وجه من الوجوه(٤).

فإن كان الخبر اسما لا يتحمل ضميرا جاز توسيطه وتقديمه عندهم(٥).

ويجوز دخول "إِلَّا" على خبر ما نُفِيَ جوازًا، أو كان معناه النفيَ، إن أوجبت، إلا إن كان الخبر لا يستعمل إلا منفيا فلا ، ويبقى منصوبا، إلا مع

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣٥٥/١، والمساعد ٢٧٦/١، وهمع الهوامع ٣٧٥/١.

(٢) انظر مذهب الكسائي والفراء في شرح الجمل ٣٩٥/١، وارتشاف الضرب ١١٩٥/٣، ١١٩٦.

(٣) انظر: شرح الجمل ٣٩٦/١، وهمع الهوامع ٣٧٤/١، وحاشية الصبان ١٣٧/٢.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ٢٤٦/٤، وهمع الهوامع ٣٧٤/١.

(٥) نحو: كان أخاك زيد، وأخاك كان زيد، انظر: شرح التسهيل ٣٥٦/١، وهمع الهوامع ٣٧٥/١.

"لَيْسَ"، ولغة الحجاز[(١)] النصب كحاله لو كان مثبتا، ولغة تميم الرفع، ومن كلامهم: لَيْسَ الطِّيبُ إِلَّا المِسْكُ[(٢)]، ولا الْتِفَاتَ لِتَأْوِيلَاتِ الفَارِسِيِّ[(٣)]؛ لثبوت ذلك لغة، وقَوْلُ ذي الرُّمَّةِ[(٤)]:

حَرَاجِيجَ مَا تَنْفَكُّ إِلَّا مُنَاخَةً[(٥)]

مُؤَوَّلٌ.

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣٧٩/١، ومغني اللبيب ٩١٧، وهمع الهوامع ٣٧٩/١.

(٢) انظر:الكتاب ١٤٧/١، والأصول ٩٠/١، ومجالس العلماء ص ١، والتسهيل ص ٥٧، وشرح الكافية الشافية ٤٢٥/١، والجنى الداني ص ٤٩٥، وحاشية الصبان ٣٦٢/١.

(٣) انظر: المسائل الحلبيات ص ٢١٠ وما بعدها، والشيرازيات ص ٢٦١، والبغداديات ص ٣٨٣، ٣٨٤، وكتبا الشعر ٧/١، ١١، وانظر-أيضا-: شرح التسهيل ٣٧٩/١، والتذييل ٣١٠/٤، وشرح الكافية للرضي ١٩٩/٢.

(٤) هو غَيْلَانُ بن عُقْبَةَ بنِ نُهَيْسِ بن مسعود العَدَوِيُّ أبو الحارث المُضَرِيُّ، شاعر أُمَوِيٌّ من فحول الطبقة الثانية، أكثرُ شِعْرِهِ تَشْبِيبٌ وَبُكاءُ أطلالٍ، كان مقيما بالبادية ويحضر إِلَى اليَمَامَةِ والبصرة كثيرا، واشتهر بحب مَيَّةَ المِنْقَرِيَّةِ، توفي سنة ١١٧هـ، انظر: الشعر والشعراء ص ٥٣١: ٥٤٣، والأعلام ١٢٤/٥.

(٥) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه:

على الخَسْفِ أو نَرْمِي بها بلدا قَفْرا

وهو في ديوان ذي الرمة ١٤١٩/٣، وانظر: الكتاب ٤٨/٣، والمحتسب ٣٢٩/١، وأسرار العربية ص ١٣٨، والإنصاف ١٥٦/١، واللباب للعكبري ١٧٠/١، والجنى الداني ص ٥٢١، ومغني اللبيب ص ١٠٢، وهمع الهوامع ٣٧٩/١، ٢٠٤/٢، وشرح شواهد المغني ٢١٩/١، وخزانة الأدب ٢٤٧/٩، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٥.

وإذا اجتمع معرفتان فالاسم المقدر للمخاطب عرفانه [١٣/ب]، والخبر ما قُدِّرَ جَهْلُهُ، وزعم ابن الطراوة[١] أن المثبت الخبر، وغير المثبت الاسم[٢].

وإن قدر المخاطب يعلمهما، ويجهل النسبة، وأحدهما أعرف، فهو الاسم، ويجوز العكس، إلا المشار فهو الاسم، وغيره من المعارف الخبر، ولا يجوز العكس إلا مع المضمرات، فهو أفصح.

أو استويا تعريفا أو تنكيرا، ولكل واحد منهما مسوغ للابتداء، فالخيار، أو لأحدهما فهو الاسم، ولا يجوز العكس[٣].

و"أَنْ" و"أَنَّ" المقدرتان بالمصدر المعرفة كالمضمر، فهي الاسم، وجَعْلُهُمَا خَبَرًا يَضْعُفُ.

أو معرفة ونكرة، فالمعرفة الاسم، ولا يعكس إلا في الشعر[٤]، ولا يخلو حينئذ أن يكون لها مسوغ أو لا، إن لم يكن أو كان، وينيت على الإخبار عن المعرفة بالنكرة، فالمسألة مقلوبة، أو بالمعرفة عن النكرة فغير مقلوبة، والقلب للضرورة جائز باتفاق[٥]، والخلاف في جوازه في الكلام.

---

(١) هو سليمان بن محمد ين عبدالله السبائي النحوي، من أهل مالقة، أبو الحسين بن الطراوة، أخذ النحو عن أبي الحجاج الأعلم وأبي بكر الشرشائي، له مصنفات منها: الإفصاح على الإيضاح، وتلمذ له السهيلي، توفي سنة ٥٢٨هـ، انظر: البلغة ص ٢٥، وبغية الوعاة ٦٠٢/١.

(٢) انظر قوله في شرح الجمل ٣٩٩/١، وارتشاف الضرب ١١٧٧/٣، وهمع الهوامع ٣٧٧/١.

(٣) انظر: الكتاب ٤٩/١، ٥٠، وشرح الجمل ٣٩٩/١، ٤٠٠.

(٤) انظر: شرح الجمل ٤٠٢/١.

(٥) انظر: التذييل ١٩٧/٤، والخزانة ٢٠٦/٩.

وضمير النكرة كهي في باب الإخبار، فإن أخبر عنه بمعرفة فبابه الشعر(١)، والمختصة تتنزل من غير المختصة منزلة المعرفة من النكرة.

هذا حكم النكرة مع المعرفة إذا اجتمعا، ما لم تكن النكرة اسْمَ استفهامٍ، فيجوز الإخبار عنها بالمعرفة(٢).

ويتصل الضمير إذا كان خبرا، وينفصل، وهو الأفصح(٣)؛ خلافا لابن الطراوة(٤)؛ إذ زعم أن اتصاله أفصح.

والخبر إن كان جملة أو ظرفا أو مجرورا فموضعه نصب، أو مفردا النصب، ولا يجوز رفعه على خبر مبتدأ مضمر(٥)، وقول زياد(٦):

---

(١) نحو قول الشاعر:

أَسَكْرَانُ كانَ ابنَ المَرَاغِـةِ إذ هَجـا تَمِيمًـا بجَـوْفِ الشـامِ أَمْ مُتَسـاكِرُ

انظر: الكتاب ٤٩/١، والمقتضب ٩٣/٤، مغني اللبيب ص ٦٣٧.

(٢) نحو: كم جريبًا أرضك؟، انظر: الكتاب ١٦٠/٢، والتعليقة على الكتاب ٣٠٢/١.

(٣) انظر: المفصل ص ١٧٠، وشرح ابن عقيل ١٠٤/١،وخزانة الأدب ٣٠٥/٥.

(٤) انظر قوله في شرح الجمل ٤٠٧/١، وأوضح المسالك ١٠٠/١، والتصريح ١١٢/١.

(٥) انظر:الكتاب ٤٣٣/١، ٨٤/٢، ٨٥.

(٦) يعني زيادًا الأعجمَ، وهو زياد بن سليمان، وقيل: زياد بن سليم، وقيل غير ذلك، مولى عبد القيس، نزل إصطخر، فغلبت العجمة عليه، فقيل له: الأعجم، شاعر أموي، جزل الشعر، فصيح الألفاظ، وأكثر شعره في مدح أمراء عصره وهجاء بخلائهم، توفي سنة ١٠٠هـ تقريبا، انظر: طبقات فحول الشعراء ٦٨١/٢، ٦٩٣، والشعر والشعراء ٤٣٠/١.

كَمَنْ لَيْسَ غَادٍ ولا رَائِحُ[١]

لحن، إلا في المتصل فيجوز.

و"كان" تامة وناقصة وزائدة بين المتلازمين، كالعامل والمعمول[٢]، والصلة والموصول[٣]، ولا تزاد أولا ولا آخرا، ومذهب السيرافي[٤]: أن فيها ضمير المصدر فاعلا بها، ومذهب الفارسي أنها فارغة[٥].

والناقصة: إن بقي بعدها مرفوعان ففيها ضمير الأمر أو القصة اسمًا لها، والجملة في موضع الخبر، وتلحق علامة [١٤/أ] التأنيث للقصة، ويستوي

---

(١) هذا عجز بيت لزياد الأعجم، وصدره:

إذا قلت: قد أقبلت، أدبرت

وهو في شعره ص ٥١، وانظر: الشعر والشعراء ٤٢٤/١، وشرح الجمل ٤٠٧/١، والتذييل ٢٤٧/٤، وأراد: كمن ليس غاديًا ولا رائحًا، فرفع على إضمار "هو".

(٢) نحو: لم يوجد كان مثلك.

(٣) نحو: جاء الذي كان أكرمته.

(٤) هذا ما قاله السيرافي في شرح الكتاب ٣٦٧/٢، وانظر-أيضا-: شرح التسهيل ٣٦١/١، وارتشاف الضرب ١١٨٥/٣.

(٥) انظر: المسائل البصريات ٥١٠/١، ٥١١، وانظر-أيضًا-: شرح الكافية للرضي ١٩٢/٤، والتذييل ٢١٣/٤، وما ذكره أبو حيان هنا موافق لما نقله في ارتشاف الضرب ١١٨٥/٣، ١١٨٦، ولكنْ في شرح الجمل لابن عصفور (٤٠٩/١) عكس ما نقله أبو حيان هنا، قال ابن عصفور: "وفي "كان" هذه خلاف بين السيرافي والفارسي، فمذهب الفارسي: أنَّ فاعلها مضمر فيها، وهو ضمير المصدر الدال عليه الفعل الذي هو "كان"، كأنّك قلت: كان هو، أي كان الكونُ، ويعني بالكون كون الجملة التي تزاد فيها، ومذهب السيرافي أنّها لا فاعل لها".

في الضميرين المذكر والمؤنث؛ خلافا للكوفيين[١]؛ إذ طابقوا بين الضمير والمخبر عنه لزوما.

أو ارتفع الاسم، وانتصب الخبر، فتكون بمعنى "صار"[٢]، أو تكون لمجرد الدلالة على الزمان.

وماضيها يقتضي الانقطاع على قول الأكثر[٣].

والتامة: تكتفي بالمرفوع، وهي بمعنى "حَدَثَ"، وبمعنى "حَضَرَ"[٤]، وحُكِيَ أنها تأتي بمعنى "غَزَلَ"[٥].

و"أَمْسَى" و"أَصْبَحَ" و"أَضْحَى" تاماتٍ تدل على دخول الفاعل، أو إيقاعِهِ فِعْلَهُ بشرط القرينة في الوقت الذي اشتقت من اسمه[٦].

---

(١) انظر:شرح الجمل ٤١١/١، وهمع الهوامع ٢٢٥/١.

(٢) نحو قول عمرو بن أحمر:

بِتَيهـــاءَ قَفــرٍ وَالمَطِـــيُّ كَأَنّهـــا قَطا الحَزنِ قَد كانَت فِراخاً بُيوضُها

أي صارت، انظر: شعره ص ١١٩، وأسرار العربية ص ١٣٤، وشرح التسهيل ٣٤٥/١.

(٣) انظر: شرح الجمل ١/ ٤١٢، وشرح الكافية للرضي ١٨٩/٤، وفصّل ابن مالك في هذا بقوله: "والأصل في "كان" الدلالة على دَوَامِ مضمون الجملة إلى زمن النطق بها، دون تعرض لانقطاع ....، فإن قصد الانقطاع جيء بقرينة"-شرح التسهيل ٣٤٥/١.

(٤) نحو قوله-تعالى-: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾-البقرة ٢٨٠.

(٥) نحو: كُنْتُ الصُّوفَ، انظر: همع الهوامع ٣٦٨/١.

(٦) انظر معاني هذه الأفعال في همع الهوامع ٣٦٨/١.

ونواقِصَ مُضْمَرًا فيها الأَمْرُ إن ارتفع الجزآنِ، وإلا ارتفع أحدهما، وانتصب الآخر، وفي الوجهين تدل على اقتران مضمون الجملة بالزمان المشتقة منه، وقد تأتي بمعنى "صارَ"، فلا تتعرض له.

وزعم الكوفيون أن "أمسى" و"أصبح" تزادان[١]، وزعم بعض النحويين أنه يزاد "أضحى" وسائر أخواتها، إذا لم ينقص المعنى[٢]، وكُلُّ فِعْلٍ لازِمٍ من غير هذا الباب.

و"غدا" و"راح" تامان دالان على دخول الفاعل في الغُدُوِّ والرَّوَاحِ، وناقصان[٣] فيهما ضمير الأمر وغَيْرُهُ كما تقدم في أخواتها، وبمعنى "صار"[٤].

و"آض" تامة بمعنى "رجع"، وناقصة بمعنى "صار"[٥].

---

(١) ونقل عن الفارسي-أيضا-، انظر قولهم في الأصول ١٠٦/١، وشرح الكافية الشافية ٤١٤/١، وهمع الهوامع ٣٨١/١، وشرح الأشموني ٢٤٥/١.

(٢) هذا قول الفراء، انظر: شرح الكافية للرضي ١٢٣/١، وهمع الهوامع ٣٨١/١، ٣٨٢.

(٣) ومَنَعَ ذلك الْجُمْهُورُ، وقال ابن مَالك: "والصحيح أنهما ليسا من الباب، وإنما المنصوب بعدهما حال؛ إذ لا يوجد إلا نكرة"-شرح التسهيل ٣٤٨/١، وانظر-أيضا-: همع الهوامع ٣٥٩/١.

(٤) هذا قول الزمخشري والجزولي وابن عصفور والعكبري، انظر: المفصل ص ٢٦٣، والجزولية ص ١٠٤، والمقرب ٩٣/١، وارتشاف الضرب ١١٤٧/٣، ١١٤٨، وهمع الهوامع ٣٥٩/١.

(٥) انظر: التسهيل ص ٥٣، والمساعد ٢٥٧/١، وهمع الهوامع ٣٥٧/١.

و"صار" تامة بمعنى "انتقل"، فتتعدى بـ"إلى"[١]، وناقصة لانتقال الشيء من حالة إلى حالة لم يكن عليها[٢].

و"قعد" و"جاء" تامان، فـ"قعد" بمعنى "جلس"، وجاء بمعنى "أتى"، وناقصان بمعنى "صار"[٣].

و"بات" و"ظل" تامان[٤]، فتدل "ظل" على إقامة الفاعل نهاره، و"بات" على إقامته لَيْلَهُ، وناقصان فيكون فيهما ضمير الأمر، أو لا يكون، وتدل "ظل" على وقوع مضمون الجملة في النهار، و"بات" في الليل، ويكونان بمعنى "صار"[٥].

---

(١) هذا قول ابن عصفور، وذهب ابن مالك إلى أنها بمعنى "رجع"، فتتعدى بـ"إلى"-أيضا-، انظر: شرح الجمل ٤١٦/١، وشرح التسهيل ٣٤٢/١.

(٢) انظر: المفصل ص ٣٥٢.

(٣) الملحقون لهما طردوا اسْتِعْمَال هذَيْنِ الْفِعْلَيْنِ لقُوَّة الشّبَه بَينهمَا وَبَين "صَار"، قال ابن مالك: "وندر إلحاق جاء وقعد بـ"صار" في قولهم: ما جاءت حاجَتَكَ؟، وفي قولهم: أَرْهَفَ شفرته حتى قعدت كأنها حربة، والفراء يرى استعمال "قَعَدَ" بمعنى "صار" مطردًا .....، وحكى الكسائي: قَعَدَ لا يُسْأَلُ حاجةً إلا قضاها، بمعنى: صار"-شرح التسهيل ٣٤٧/١، وانظر-أيضا-: المفصل ص ٣٤٩، ومغني اللبيب ص ٤٩٦، وهمع الهوامع ٣٥٨/١، ٣٥٩.

(٤) "ظل" تامة خلافا لبعضهم، حيث زعموا أنها لا تأتي إلا ناقصة بمعنى طال، انظر: ارتشاف الضرب ١١١٥/٣، والمساعد ٢٥٣/١.

(٥) زعم لُكْذَةُ الْأَصْبَهَانِيُّ والمَهَابَاذِيُّ أَن "ظلَّ" لَا تَأتي بِمَعْنى "صَار"، وأنه لا يسْتَعْمل إِلَّا فِي فعل النَّهَار، وَزعم الزَّمَخْشَرِيُّ أَن "بَات" يَأْتِي بِمَعْنى "صَارَ"، قَالَ ابن مَالك: "وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لعدم شَاهد على ذَلِك مَعَ التتبع والاستقراء"-شرح التسهيل ٣٤٢/١، ٣٤٦، وانظر: شرح الجمل ٤١٧/١، وهمع الهوامع ٣٦٣/١، ٣٦٤.

و"ما زال" و"ما انفك" و"ما فتئ" و"ما برح" تامات ، تدل على عدم انتقال الفاعل عن أمر ما، ولا تدل "ما برح" على نفي انتقال الفاعل عن مكانه؛ خلافا لبعض النُّظَّارِ(١).

و"ما دام" تامة(٢) تدل على اتصال ما قبلها [١٤/ب] مدة بقاء الفاعل، وناقصة يكون فيها ضمير الأمر، وقد لا يكون، وتدل في الحالتين على اتصال ما قبلها مدة بقاء الصفة للموصوف.

و"ليس" لا تكون إلا ناقصة، ويكون فيها ضمير الأمر، وقد لا يكون، وهي لنفي الخبر، فإن اختص بزمان نَفَتْهُ على حسب الاختصاص، وإن احتمل خلصته للحال(٣).

واسم "كان" وأخواتها مرفوع بها(٤)، لا بالابتداء خلافا للكوفيين(٥).

ولا يجوز حذف الاسم ولا الخبر لا اقتصارًا ولا اختصارًا، وقد يحذف الخبر ضرورة لفهم المعنى(٦).

******

(١) انظر: المسائل الحلبيات ص ٢٧٣، وشرح الجمل ٤١٨/١.

(٢) بمعنى سكن وبقي، انظر: المساعد ٢٥٤/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٤٨٠/١، وشرح الجمل ٤١٨/١، وارتشاف الضرب ١١٥٧/٣.

(٤) هذا قول البصريين، انظر:ارتشاف الضرب ١١٤٦/٣، والمساعد ٢٤٨/١.

(٥) وذهب الفراء إلى إنه ارتفع لشبهه بالفاعل، انظر: معاني القرآن ٢٨١/١، والتذييل والتكميل ١١٥/٤، والتصريح ٢٣٣/١.

(٦) ومن النَّحْوِيين مَنْ أَجَازَ حَذْفَهُ لقَرِينَةٍ اخْتِيَارًا، وَفصَّلَ ابنُ مَالكٍ، فَمَنعه فِي الجميع إِلَّا "لَيْسَ"، فَأَجَاز حذف خَبَرهَا اختِيَارًا، وَلَو بِلَا قرينَة إِذا كَانَ اسْمهَا نكرَةً عَامَّةً؛ تَشْبِيها بـ"لا"، كَقَوْلِهِم فِيمَا حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ: لَيْسَ أحدٌ، أَي: هُنَا، انظر: شرح الجمل ٤٢٠/١، وهمع الهوامع ٣٦٩/١، ٣٧٠.

أفعال المقاربة

"أخذ" و"طفق" و"جعل" و"أنشأ" للأخذ في الفعل، و"كاد" و"كرب" و"قارب" و"اخلولق" و"دنا" لمقاربة ذات الفعل، و"عسى" و"يوشك" للتراخي، والفعل بعدهما بـ"أَنْ"، ولا تحذف إلا ضرورةً[(١)]، و"كاد" و"كرب" لا يستعملان بـ"أَنْ" إلا ضرورةً،[(٢)] و"قارب" و"اخلولق" لا يستعملان إلا بـ"أَنْ"[(٣)]، وليستا بداخلتين على المبتدأ والخبر، ويجيء مفعول "قارب" اسمًا في فصيح الكلام[(٤)].

وهذه الأفعال متصرفة إلا "عسى"، وفيها لغتان: عَسَى وعَسِيَ إذا كان فاعلها مضمرًا، فإن كان ظاهرًا فلا يجوز فيها إلا الفتح[(٥)].

وتستعمل استعمال "قارب" في احتياجها إلى مرفوع ومنصوب، إلا أنهما مبتدأ وخبر، واستعمالَ "قَرُبَ" فتكتفي بمرفوع[(٦)]، وإذا استعملت استعمالَ

---

(١) هذا مذهب جمهور البصريين وظاهر كلام سيبويه أنه جائز في الكلام، وتبعه ابن هشام، انظر: الكتاب ١٥٨/٣، وشرح الكافية للرضي ٢١٩/٤، وأوضح المسالك ٣١٢/١، والجنى الداني ٤٦٢، وشرح ابن عقيل ٣٢٧/١.

(٢) هذا قول جمهور البصريين، وزعم ابن مالك أنه يجوز أن تدخل في خبرهن وألا تدخل، انظر: المقرب ١/ ٩٨، وشرح التسهيل ٣٩١/١، ٣٩٢، وارتشاف الضرب ١٢٢٥/٣، والمساعد ٢٩٥/١.

(٣) انظر: الجمل ٢٠١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٧/١.

(٤) انظر: شرح الجمل ١٧٧/١، وهمع الهوامع ٤١٨/١.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل ٣٤٤/١، والتصريح ٢٩٢/١، وشرح الأشموني ٢٩٢/١.

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٧٣/٤.

"قارَبَ" فمرفوعها اسم "عسى" و"أن يقوم" في موضع الخبر[١]، وعند المبرد مرفوعها فاعل "عَسَى"، و"أَنْ يقوم" في موضع المفعول به[٢].

ولا يكون فاعل الفعل الذي بعد هذه الأفعال إلا ضَمِيرَ الاسم الأول، وفاعلها إن كان مضمرا استتر في حال الإفراد، وبرز في حال التثنية والجمع، إلا "عسى"، فيجوز أن يستتر، ويجوز أن يبرز.

وإذا اتصل بها ضمير نصب فالأخفش يقول: هو في موضع رفع، و"أن يقوم" في موضع نصب[٣]، و(س) يعكس[٤]، وهو الصحيح[٥].

******

ما النافية: لا تختص، ولها شبهان: عامٌّ، وراعاه بنو تميم، فلم [١٥/أ] يُعْمِلُوهَا، وخاصٌّ، وهو شبهها بـ"ليس" في النفي، وفي دخولها على

---

(١) هذا قول الجمهور، وصححه ابن عصفور، انظر: شرح الجمل ١٧٨/١، والتذييل والتكميل ٣٤٧/٤،

(٢) انظر: الجنى الداني ص ٤٦٤، وارتشاف الضرب ١٢٢٩/٣، وفي المقتضب ٦٨/٣ ما يخالفه، ومذهب الكوفيين أنه بدل اشتمال، وبه قال ابن مالك، انظر: شرح التسهيل ٣٩٤/١.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٤٦٥/١، وشرح التسهيل ٣٩٧/١، وهمع الهوامع ٤٢٣/١، وشرح الأشموني ٢٩٠/١.

(٤) انظر: الكتاب ٣٧٥/٢، ٣٧٦، والجنى الداني ص ٧٩، وهمع الهوامع ٤٢٣/١.

(٥) علل أبو حيان لذلك بأن العمل انعكس هنا حملا لـ"عسى" على "لعل"؛ لأنهما بمعنى واحد، وبان بعض العرب صرَّحَ بعد "عسى" المتصلِ بها ضميرُ النصب بالاسم مرفوعًا مكان "أن تفعل"، كما صرح به منصوبا بعد ضمير الرفع، انظر: التذييل والتكميل ٣٥٩/٤، ٣٦١، وارتشاف الضرب ١٢٣٣/٣.

المبتدأ والخبر، وفي تخليصها المضارع للحال، فأعملوها بشرط: ألا تزاد "إنْ" بعدها، وألا تدخل "إلا" على خبرها، وألا يتوسط، إلا أن يكون ظرفا أو مجرورا فخلافٌ، الأخفش مانعٌ، وغيره من البصريين مجيزٌ.

وتجوز زيادة "مِنْ" على ما [باشرته][1] النكرة في اللغتين.

والصحيح جواز زيادة الباء في الخبر فيهما، تقدم أو تأخر، ومنهم من لا يجيز ذلك إلا مع التأخر.

وإذا عطفت على الخبر المرفوع أو المنصوب أو المخفوض، وحرف العطف موجب فالرفع، أو غير موجب، وهو على منصوب فالنصب، وحكى (س) الخفض على التوهم، وهو قبيح، أو على مخفوض فالخفض، ويجوز النصب إن قدرت "ما" حجازية، والرفع إن قدرتها تميمية، أو على الاسم رفعت، أو عليهما والخبر مرفوع أو منصوب أو مخفوض، وحرف العطف موجب رفعت، أو غير موجب، وهو منصوب نصبت الخبر، أو مخفوض والعطف على الموضع، نصبت الخبر في لغة أهل الحجاز، ورفعته في لغة تميم.

وإذا ذكرت مع المعطوف على الخبر اسما غير سببي متقدما على الخبر، جاز عطفهما على الاسمين المتقدمين، ورفعهما مبتدأ وخبرا، والجملة معطوفة على الأولى، أو متأخرا فالرفع ليس إلا[2].

******

(١) لم أستطع قراءة هذه الكلمة إلا على هذا الوجه.

(٢) انظر الكلام على "ما" النافية في شرح الجمل لابن عصفور ٥٩١/١: ٥٩٧.

"إن" و"أن" و"لكن" و"كأن" و"ليت" و"لعل": يدخلن على المبتدأ غَيْرِ اسم الشرط والاستفهام و"كم" الخبرية و"ما" التعجبية و"ايمن"، فينصبنه، وعلى خبره غير اسم الاستفهام و"كم" الخبرية والجملة غير الخبرية، فيعملن فيه رفعًا، خلافا للكوفيين أنه الرفع الذي كان فيه قبل دخولها، والرفع واجب خلافا لابن سلام صاحب الطبقات؛ إذ أجاز النصب(١).

وتنفرد [١٥/ب] "إنَّ" بدخول اللام في اسمها متأخرا عن الخبر، وفي خبرها اسما، أو مضارعا، أو غير متصرف، أو اسمية قليلا، أو ظرفا أو مجرورا، وفي معموله المتقدم عليه خاصة، لا عليهما(٢) خلافا للمبرد، ولا تلحق "لكنَّ" خلافا للكوفيين.

وعليها(٣)، فتبدل همزتها هاءً، خلافا لبعضهم؛ إذ زعم أنها لا تدخل عليها.

وإذا لحق "ما" هذه الحروف فمجيز الإلغاء والإعمال، وهو الزجاجي، ومانع الإعمال إلا في "ليت"، وهو الأخفش، وملحق بـ"ليت": "لعل" و"كأن"، وهو ابن السراج والزجاج.

وإذا كان اسمها ياءَ متكلم وجبت نون الوقاية في "ليت"، إلا في الشعر، وجازت في غيرها.

---

(١) ذهب إلى ذلك محمد بن سلام في طبقات فحول الشعراء ٧٨/١، واستشهد بقول العجاج:

يا ليت أيام الصبا رواجعا

وذكر أنها لغة لقوم العجاج، وانظر: سيبويه ١٤٢/٢.

(٢) يعني أن اللام لا تدخل على الخبر ومعموله معًا، انظر: شرح الجمل ٤٢٩/١.

(٣) يعني أن اللام قد تدخل على "إنَّ"، فتقلب همزتها هاءً، فيقال: لَهِنَّكَ، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٢/١.

ويجوز تخفيف مضاعفها، إلا "لعل"، فـ"لكنْ" يجب إلغاؤها، و"أنْ" وكأنْ" يجب إعمالهما، إلا أن اسمهما [لا][1] يكون إلا ظاهرا أو مضمرا محذوفا، و"إنْ" فالإعمال وافلغاء، إلا أن اسمها لا يكون مضمرا إلا ضرورة، وإذا الغيت لزمت اللام، ولا تدخل إلا على المبتدأ والخبر أو ناسخه الفعل لا غير الناسخ، خلافا للكوفيين.

ولا يقدم عليها شيء من معمولاتها إلا إن كان الخبر ظرفا أو مجرورا، فيجوز تقديمه على الاسم، غير "أن" وصلتها، لا معمولين له، خلافا لبعضهم، ويؤول ما ظاهره ذلك، ويجب إن كان "أنَّ" وصلتها.

وشرط الظرف والمجرور الواقعين خبرا: التمامُ، فإن اجتمع تامٌّ وناقص فالتامُّ الخبر، ولا يجوز العكسُ وجَعْلُ التامِّ حالا خلافا للفراء.

ويجوز حذف الاسم فصيحًا لدليل، إلا إن كان ضميرَ الأمر، فحذفه ضرورة، لا جائز على قلة، خلافًا لبعضهم، ولا يجوز حذف الاسم والخبر إلا في "إنَّ" على خلاف فيه.

ويجوز حذف الخبر لدليل، وليس شرطه تنكيرَ الاسم، وإن كان أكثر حذفه مع التنكير، وأحسنه[2] إذا كان ظرفا أو مجرورا [١٦/أ]، لا التفصيل خلافًا للكوفيين[3].

ولا يجوز حذف الاسم والخبر إلا في "إنَّ" على خلاف فيه[4].

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل: "وأحسن حذفه"، ثم صوب في الحاشية بخط أبي حيان نفسه.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٣/١، ٤٤٤.

(٤) هذه العبارة ذكرها أبو حيان قبل سطرين، ثم أعادها هنا.

ويقال في لعل: عَلَّ، ولَعَنَّ، وعَنَّ، ولَغَنَّ، وغَنَّ، وأَنَّ[١]، وهي مركبة من اللام و"عَلَّ"[٢]، ومعناها الترجي في محبوب، والتوقع في محذور.

و"كَأَنَّ" للتشبيه، لا للتأكيد[٣]، ولا للتقريب[٤]؛ خلافا لزاعميهما، ولا بمعنى الظن؛ خلافا لابن الطراوة[٥]، وهي مركبة من "أَنَّ" والكافِ[٦].

وإذا عُطِفَ على الخبر أو الاسم قبل ذكر الخبر فالمطابقة في الإعراب، إلا فيما شذ من اعتبار موضع اسم "إِنَّ"، وقاسه الكسائي[٧] في اسم "إن" و"لَكِنَّ" خاصةً مطلقًا، والفراءُ[٨] يشترط خفاءَ إعرابه.

---

(١) ذكر المرادي فيها اثنتي عشرة لغة، وذكر السيوطي ثلاث عشرة لغة، انظر: الجنى الداني ص ٥٨٢، وهمع الهوامع ٤٢٩/١، ٤٣٠.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٧/١، والجنى الداني ص ٥٧٩.

(٣) هذا قول الكوفيين والزجاجي، انظر: حروف المعاني ص ٢٨، ٢٩، ومغني اللبيب ص ٢٥٣، والتصريح ٢٩٥/١، وهمع الهوامع ٤٢٧/١.

(٤) هذا قول أبي الحسين الأنصاري والكوفيين، انظر: الجني الداني ص ٥٧٣، والتصريح ٢٩٥/١.

(٥) وهو قول الكوفيين والزجاجي-أيضا-، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/١، وارتشاف الضرب ١٢٣٩/٣، والجنى الداني ص ٥٧٢.

(٦) هذا قول الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء، وقال أبو حيان: هي بسيطة، انظر: الكتاب ١٧١/٢، ١٥١/٣، والأصول ٢٣٠/١، ٢٢٠/٢، ورصف المباني ص ٢٠٨، وتوضيح المقاصد ٥٢٣/١.

(٧) انظر: الإنصاف ١٨٥/١، والمغني لابن فلاح ١٩٦/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤٢/٤.

(٨) انظر: معاني القرآن ٣١٠/١، والتصريح ٣٢٢/١.

وتجب مطابقة الخبر لهما، ولا يفرد إلا حيث سُمِعَ، وليس على معنى "مع" إن كان بالواو، فيقاس خلافا للكوفيين[1]، ولا من باب ما أُخْبِرَ به عن اثْنَيْنِ -لتلازمهما- إِخْبَارَ الواحدِ؛ خلافا للفارسي[2]، بل ذلك على الحذف.

أو بعده، والحرف "إِنَّ" و"لكنَّ"، فالنصب على اللفظ، والرفع على الابتداء، والخبر محذوف، أو على الضمير في الخبر إن كان يتحمله، ولا بد من الفصل إلا ضرورةً، أو على الموضع على مذهب الكوفيين وطائفةٍ من البصريين، وأباه محققوهم[3].

أو غَيْرُهُمَا، فلا يجوز إلا النصب على اللفظ خاصة، أو الرفع على الضمير في الخبر إن تَحَمَّلَهُ بشرطه.

فإنْ تَبِعَ اسْمَ "إِنَّ" وأخواتِهَا غَيْرُ العَطْفِ، فالإتباع عند محققي البصرة على اللفظ[4]، ولا يجوز غيره، إلا أن يسمع فيحفظ ولا يقاس، وأما الكوفيون وبعض البصريين[5] فيتبعون على اللفظ فيما عدا "إِنَّ" و"لَكِنَّ"، وأما في هذين فكالعطف عندهم.

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٤/١، وارتشاف الضرب ١٢٩٢/٣.

(٢) انظر: المصدرين السابقين.

(٣) انظر: الكتاب ٢٨٥/١، والمقتضب ١١١/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٥/١ وما بعدها ، وشرح ابن عقيل ٣٧٥/١.

(٤) انظر: الكتاب ٢٨٦/١، وارتشاف الضرب ١٢٨٨/٣.

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٨/١، وارتشاف الضرب ١٢٨٨/٣.

وما تَعَاقَبَ عليه الاسم والفعل تُكْسَرُ فيه "إِنَّ"، وما انفرد بأحدهما تفتح فيه[١]، وينكسر هذا القانونُ بـ"إِذَا" الفجائيةِ.

وقيل[٢]: ما كان للجملة فتكسر [١٦/ب] فيه، وللمفرد تفتح فيه، وينكسر بفتحها بعد "لَوْ" على مذهب (س)[٣].

ضُبِطَ ذلك بالتفصيل، فنقول: تكسر ابتداء، وفي خبرها اللام، وبعد واو الحال، و"حَتَّى"، و"أَلَا" للاستفتاح، والقولِ المُجَرَّدِ من معنى الظن.

وأما إذا لَمْ يكن في خبرها اللام، وتَقَدَّمَهَا القَسَمُ فموجِبٌ الفَتْحَ[٤] ومُخْتَارُهُ[٥]، ومُوجِبٌ الكَسْرَ[٦] ومُخْتَارُهُ[٧].

وتكسر وتفتح بعد "إِذَا" الفجائية، وبعد "أَمَا" على تقديرين[٨].

---

(١) هذا الضابط قاله الفارسي في الإيضاح ص ١٢٧، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٩/١.

(٢) انظر: شرح الجمل ٤٥٩/١.

(٣) انظر: الكتاب ١٣٩/٣، ١٤٠.

(٤) هذا قول الفراء، انظر: ارتشاف الضرب ١٢٥٦/٣، التذييل والتكميل ٧٠/٥.

(٥) هذا قول الكسائي والبغداديين، انظر: الأصول ٢٧٩/١، وارتشاف الضرب ١٢٥٦/٣، والتذييل والتكميل ٦٩/٥، ٧٠.

(٦) هذا قول البصريين، انظر: المقتضب ١٠٧/٤، وشرح الجمل ٤٦٠/١، وارتشاف الضرب ١٢٥٦/٣، وهمع الهوامع ٤٣٩/١.

(٧) انظر: التذييل والتكميل ٧٠/٥، وارتشاف الضرب ١٢٥٦/٣.

(٨) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٨، وارتشاف الضرب ١٢٥٩/٣، والجنى الداني ٤١١، ٤١٢، والمساعد ٣١٧/١، وهمع الهوامع ٤٤١/١.

ويعمل القول عمل الظن بلا شرط عند سليم، وبشرط المضارعة، والخطاب، وتَقَدُّمِ أَدَاةِ الاستفهامِ، وعَدَمِ الفَصْلِ بينهما بغير ظرف أو مجرور، عند غيرهم(١).

وإذا أُعْمِلَ عَمَلَهُ فمعناه معناه؛ خلافا لابن خروف(٢)؛ إِذْ زَعَمَ أن معناه معنى القول لا معنى الظن.

ويجوز في "أَوَّلُ ما أقول أَنِّي أحمد الله"(٣) الفتحُ على أن "ما" مصدرية، والمصدر المنسبك من "أَنَّ" وصِلَتِهَا خَبَرُ لـ"أَوَّلُ"، والكَسْرُ على أن "ما" موصولة، و"إِنِّي أَحْمَدُ اللهَ" خَبَرٌ، وهو بعيد، أو معمول لـ"أَقُولُ"، و"ما" مصدرية، ولا خبر للمبتدأ؛ لأنه جرى مجرى "أَقَائِمٌ زَيْدٌ"؟، أو ثَمَّ خَبَرٌ، لكنه لا يمكن تقديره، أو يمكن، وهو "ثابت" أو "موجود"، وهذا مذهب الفارسي(٤)، وحُكِيَ عن [عَضُدِ] الدولة(٥) أنه أجاز أن يكون "إِنِّي أحمد الله" معمولا لقول مضمر.

---

(١) انظر: المفصل ص ٣٤٦، وشرحه لابن يعيش ٣٢٠/٤، والتصريح ٣٨١/١.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٣/١، والتصريح ٣٨٥/١، وابن خروف هو: علي بن محمد بن علي الشهير بابن خروف الحضرمي الإشبيلي إمام النحو واللغة، أخذ كتاب سيبويه عن أبي إسحاق بن ملكون وأبي بكر ابن طاهر، وله مصنفات مفيدة، منها: شرح الكتاب، وهو جليل سماه تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، وشرح جمل الزجاجي، توفي سنة ٦٠٩هـ، انظر: البلغة ص ٤٦.

(٣) انظر كلام أبي حيان عن هذه العبارة في ارتشاف الضرب ١٢٥٨/٣.

(٤) انظر: الإيضاح ص ١٢٨، وكتاب الشعر ٣٣٢/١، ٣٣٣، والمسائل المنثورة ص ١٩٩، ٢٠٠، والمسائل الشيرازيات ص ٥٣١.

(٥) في الأصل: "سيف الدولة"، وهو وهم؛ وهكذا ورد في شرح ابن عصفور ٤٦٧/١؛ والصواب "عضد الدولة"؛ لأن هذا القول له في ارتشاف

الأفعال المتعدية

التعدي لغة: التجاوز، واصطلاحا: تَجَاوُزُ الفِعْلِ فَاعِلَهُ إلى مفعولٍ به[١].

والفعل لازم، وهو ما لا يبنى منه اسم مفعول، ولا يصح السؤال عنه بـ"أي شيء وقع"؟[٢].

ومُتَعَدٍّ، وهو عكسه، ويتعدى إلى واحد بنفسه، أو بحرف جَرٍّ، أو بهما، ولا يعرف إلا بالسماع، نحو: نصحت؛ خلافا لابن درستويه[٣]؛ إذ زعم أن "نصحت" من قبيل ما يتعدى إلى واحد بنفسه، وإلى الآخر بحرف جر.

وإلى اثنين بنفسه، فلا يقتصر على أحدهما، وذلك "ظننت" لا لِتُهْمَةٍ، و"علمت" لا لِعِرْفَانٍ، وحسبت وزعمت وخلت ورأيت، بمعنى ظننت أو

الضرب ١٢٥٨/٣، وانظر: التذييل والتكميل ٨٢/٥، وعضد الدولة هو: فناخسرو البويهي الديلمي، أبو شجاع، أحد المتغلبين على الملك في عهد الدولة العباسية بالعراق، كان شديد الهيبة، جبارًا عسوفًا، أديبًا، عالمًا بالعربية، وكان شيعيًّا، وصنف له أبو عليٍّ الفارسيُّ (الايضاح) و(التكملة)، أظهر بالنجف قبرا زعم أنه قبر علي-ﷺ-، وبنى عليه المشهد، وأقام مأتم عاشوراء، توفي ببغداد سنة ٣٧٢هـ، وحُمِلَ في تابوت، فدفن في النجف، انظر: الأعلام للزركلي ١٥٦/٥.

(١) انظر: شرح الجمل لابن خروف ٣٥٥/١، وشرح الجمل لابن الفخار ٢١٩/١.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٩/١، والمقرب ١/ ١١٤.

(٣) انظر قوله في شرح الجمل لابن عصفور ٣٠١/١، وهمع الهوامع ٥/٣، وهو: عبد الله بن جعفر بن درستويه ابن المرزبان النحوي، أبو محمد، أحد من اشتهر وعلا قدره، وكثر علمه، جيد التصنيف، صحب المبرد، ولقي ابن قتيبة ولد سنة ثمان وخمسين ومائتين، ومات سنة سبع وأربعين وثلاثمائة، انظر: بغية الوعاة ٤٨١/١.

علمت، ووجدت [١٧/أ] بمعنى علمت، وأعلمت وأريت وأنبأتُ ونَبَّأْتُ وأخبرت وخبرت وحَدَّثْتُ، إذا كُنَّ بمعنى أعلمت.

وزاد بعضهم هَبْ بمعنى ظُنَّ(١)، وألفى بمعنى وجد(٢)، وعَدَّ بمعنى حسب(٣)، وسمع إن دخلت على غير مسموع(٤).

---

(١) أثبته الكوفيون وابن عصفور وابن مالك انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٨/٢، وهمع الهوامع ٤٧٩/١.

(٢) أثبته الكوفيون وابن مالك، وأنكره البصريون وَابْن عُصْفُور، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٢/١، وشرح الكافية الشافية ٥٤٧/٢، وهمع الهوامع ٤٨٠/١.

(٣) أثبتها الكُوفِيُّونَ وَبَعض البَصرِيين، وَوَافَقَهُم ابْن أبي الرّبيع وَابْن مَالك، كَقَوْلِه:

فَـــلَا تَعْـــدُدِ الْمـــولَى شَـــريكَك فِـــي الغِنَـــى

أَي: لَا تظن، وأنكرها أَكْثَرهم، فَإِن كَانَت بِمَعْنى حسب من الحساب أَي العَدِّ الَّذِي يُرَاد بِهِ إحصاء المَعْدُود تعدت إِلَى وَاحِد، انظر: شرح التسهيل ٧٧/٢، والبسيط لابن أبي الربيع ٤٣٤/١، والتصريح٣٦٠/١، وهمع الهوامع ٤٧٦/١، ٤٧٧.

(٤) وَألْحق الْأَخْفَش بِـ"عَلِمَ" "سَمِعَ" المُعَلَّقَةَ بِعَينِ المخبر بعْدهَا بِفعل دَال على صَوت، نحو: سَمِعت زيدًا يتَكَلَّم، بِخِلَاف المُعَلَّقَةِ بمسموع، نحو: سَمِعتُ كلَامًا، وسمعتُ خطْبَةً، وَوَافَقَهُ على ذَلِك الفَارِسِيُّ وَابْنُ بابَشَاذَ وَابْنُ عُصْفُورٍ وَابْنُ الصَّائِغِ وَابنُ أبي الرَّبيعِ وَابْنُ مَالكٍ، وَاحْتَجُّوا بِأَنَّهَا لما دخلت على غير مسموع أُتِـيَ لَهَا بمفعولٍ ثَانٍ يدلُّ على المسموع، والجُمْهُورُ أَنْكَرُوا ذَلِك، وَقَالُوا: لَا تتعدى "سَمِعت" إِلَّا إِلَى مفعول وَاحِدٍ، انظر: شرح التسهيل ٨٤/٢، وارتشاف الضرب ٢١٠٦/٤، وهمع الهوامع ٤٨٤/١.

أو تقتصر، وهو كل فعل يتعدى لمفعولين، الأول فاعل في المعنى، نحو "أعطى" و"كسا"، أو إلى أحدهما بنفسه، وللآخر بحرف جر، نحو: "أَمَرَ".

أو إلى ثلاثة، وذلك: "أَعْلَمَ" و"أرى" المنقولين من "علم" و"رأى" المتعديين إلى اثنين، و"أنبأ"(١) و"نبأ"(٢) و"أخبر" و"خَبَّرَ"(٣) و"حدث"(٤)، إذا ضمنت معنى "أعلم".

وزاد الأخفش(٥) ما بقي من أخوات "علمت" و"رأيت" إذا نقلت بالهمزة.

والمتعدي بِحَرْفِ جَرٍّ لا يجوز حذف الحرف من مفعوله، ووصول الفعل إليه بنفسه إلا ضرورةً، أو مع "أَنْ" و"أنَّ"(٦)، أو في "اختار" و"استغفر" و"أمر" و"سمى" و"كنى"و"دعا"(٧)؛ لتعين المحذوف وموضعه، ولا يقاس غيرها عليها وإن شارك في العلة؛ خلافا للأخفش الأصغر(٨).

---

(١) زاده أبو علي وابن هشام اللخمي، انظر: شرح الكافية الشافية ٢/٢٧٠، وشرح التسهيل ٢/١٠٠، والمساعد ١/٣٨٢، والهمع ١/٥٠٧.

(٢) ذكره سيبويه، انظر: الكتاب ١/٤١، وانظر-أيضا-: شرح التسهيل ٢/١٠٠، والهمع ١/٥٠٧.

(٣) زاده الفراء والسيرافي، انظر: شرح الكافية الشافية ٢/٢٧١، والهمع ١/٥٠٨.

(٤) زاده السيرافي والكوفيون، انظر: شرح الكافية الشافية ٢/٢٧١، والتذييل ٦/١٦٢، والهمع ١/٥٠٨.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٠٤، و التسهيل ص ٧٤، وشرحه لابن مالك ٢/١٠٠، والمساعد ١/٣٨٣.

(٦) انظر: المقتضب ٢/٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٥١٥، وشرح التسهيل ٢/١٥٠.

(٧) انظر: الكتاب ١/٣٧، والأصول ١/١٧٨، والمفصل ص ٣٨٧.

(٨) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٠٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٥٠، والأخفش الأصغر أو الصغير هو: علي بن سليمان بن الفضل

ويجوز دخول اللام على مفعول الفعل المتعدي لواحد إن تقدم، فإن تأخر فلا يجوز ذلك إلا ضرورة أو ندورًا[١]، لا غَيْرُ اللام من حروف الجر، إلا أن يحفظ، أو ضرورةً[٢].

فإن تعدى لأكثر لم يجز دخول اللام، تقدم المفعول أو تأخر، إلا في باب "ظن"، فيجوز أن تدخل على الأول الباء بمعنى "في"، وتصيره كأنه ظرف للفعل، ولا يجوز الجمع بينه وبين المفعولين أصلا[٣].

ومعمول المتعدي لواحد يجوز حذفه اختصارا، وهو الحذف لدليل، واقتصارا، وهو الحذف لغير دليل[٤]، أو لاثنين من باب "أعطى" فكذلك يجوز حذفهما وحذف أحدهما، أو من باب "ظن" جاز حذفهما اختصارا أو اقتصارا، خلافا للأخفش[٥] في منعه حذفهما اقتصارًا مطلقًا، وللأعلم[٦] في

النحوي، أبو الحسن الأخفش الأصغر، أحد الأخافشة الثلاثة المشهورين، قرأ على ثعلب والمبرد، توفي ببغداد سنة ٣١٥هـ، ويقال: ٣١٦هـ، وقد قارب الثمانين، انظر: بغية الوعاة ٨١/٢.

(١) انظر: المقتضب ٦٩/١، وشرح الكافية للرضي ٢٨٩/٤، واللباب للعكبري ٢٢٠/١.

(٢) انظر: الأصول ٦٣/٢، والخصائص ٢٨٠/٢، والجنى الداني ص ٢١٧.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٩/١.

(٤) انظر: الجنى الداني ص ١٢٢، ومغني اللبيب ص ٧٩٧.

(٥) وهو قول الجرمي وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣١١/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٢، والتصريح ٣٧٧/١.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٢٠٩٧/٤، والأشموني ٣٧٣/١.

منعه في "علمت" وما في معناها، لا في "ظننت" وما في معناها، وحذف أحدهما اختصارا قليل، أو اقتصارًا ممتنع(١).

أو لثلاثة جاز حذفها اختصارا أو اقتصارا [١٧/ب]، وحَذْفُ اثنين منها أو واحدٍ اختصارًا، وأما في الاقتصار فلا، هذا مذهب (س)(٢)، وأجاز غيره ذلك(٣) ما لم يؤد إلى بقاء المخبر عنه بلا خبر أو العكس.

وانفردت نواسخ الابتداء من هذه الأفعال غير المبنية للمفعول متوسطة ومتأخرة لا متقدمة؛ خلافا للكوفيين بجواز الإلغاء(٤)، وهو ترك العمل لغير مانع، وهو أحسن مع التأخير، والإعمال أحسن مع التوسط، والتوسط ألا تجيء صَدْرَ كَلَامٍ، فإن أُكِّدَ بمصدر وجب الإعمال، أو بإشارة له أو بضميره فالإعمال، ولا تلغى إلا قليلا، والإلغاء أقوى مع الإشارة منه مع الضمير.

وبوقوع الظرف والمجرور والجملة الخبرية موقع الثاني، و"أَعْلَمَ" وأخواتها بوقوع ذلك موقع الثالث.

---

(١) هذا قول الجمهور، ومنعه ابن ملكون، انظر: التذييل ١٤/٦، وهمع الهوامع ٤٨٨/١، ٤٨٩.

(٢) انظر: الكتاب ٤١/١.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٢١٣٥/٤، والمساعد ٣٨١/١، والهمع ٥٠٦/١.

(٤) ووافقهم الأخفش، انظر:شرح ابن عقيل ٤٩/٢،وشرح الأشموني ٣٦٦/١، والتصريح ٣٧٥/١، والهمع ٤٩٠/١.

وبنيابة "أَنَّ" و"أَنْ" وصلتيهما مناب مفعولي الناسخ، والثاني والثالث في "أَعْلَمَ"، لا بنيابة ذاك مناب مفعولي الناسخ، خلافا للمازني[١]، ولا يسدان في غيرهما إلا مسد مفرد.

وانفرد فعل القلب و"سأل" و"أَنْظِرْهُ من غيره"، لا "رأيت" البصرية–خلافًا للمازني[٢]–بالتعليق، وهو ترك العمل لمانع[٣]، فيجب إن كان المفعول اسْمَ استفهامٍ، أو مضافًا إليه، أو دخلت عليه أداته، أو لام الابتداء، أو "إِنَّ" وفي خبرها اللام.

ويجوز إن اسْتُفْهِمَ عنه في المعنى، إلا في "أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا أبو مَنْ هُوَ"؟، فيمتنع، وإذا عُلِّقَ المتعدي لواحد بحرف جر فالجملة في موضع نصب بعد تقدير إسقاطه، أو بنفسه فهي في موضع المفعول، أو إلى اثنين سدت الجملة.

وإذا كان الفعل جائز التعليق، وكان متعديا إلى اثنين، فأعملته في الأول، وعلقته عن الثاني، فالجملة تسد مسده، أو لواحد فالواحد معمول له، والجملة بعده بدل من المعمول[٤]، على حذف مضاف، لا في موضع

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣١٨/١، والمازني هو: بكر بن محمد بن بقية، وقيل: ابن عدي بن حبيب، أبو عثمان المازني، روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري، له كتاب التصريف، وكتاب الديباج، توفي سنة ٢٤٧هـ، انظر: البلغة ص ١١، وبغية والوعاة ٣٤٨/١.

(٢) ووافقه ابن مالك، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٩/٢، والتذييل والتكميل ٩٠/٦، والهمع ٤٩٤/١.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٥٦٠/٢، والتذييل والتكميل ٧٨/٦.

(٤) هذا قول السيرافي وابنِ مَالكٍ وابنِ عصفورٍ، انظر: شرح الجمل ٣٢٢/١، وشرح التسهيل ٣٣٩/٣، والهمع ٤٩٨/١.

الثاني على جهة التضمين(١)، ولا في موضع الحال(٢) [١٨/أ] خلافا لزاعميهما.

ويجوز أن يضمن فعل القلب معنى "أقسم"، فيتلقى بما يتلقى به، فإن كان الفعل غير متعد فلا موضع لجملة الجواب، أو متعديا فكذلك؛ خلافا لمن جعل لها موضعا، فجعلها في موضع مفعول إن كان يتعدى إلى واحد، وفي موضع مفعولين إن كان يتعدى إليهما(٣).

******

الفصل: وَضْعُ ضمير الرفع المنفصل بين المبتدأ والخبر، أو ما هما أصله، بشرط كونهما معرفتين أو مُقَارِبَهُمَا، وهو "أَفْعَلُ مِنْ"، ويسميه البصريون فَصْلًا(٤)، والكوفيون عمادًا(٥)، ويستغنى عنه بالبدل والتأكيد.

ومذهب الأكثرين أنها حروف(٦)، وزعم الخليل أنها أسماء، ولا موضع لها(٧).

والضمير إن وقع في غير هذا الباب بعد اسم مضمر جاز فيه البدل، فيطابق، والتوكيدُ فيبقى بصيغة المرفوع، أو ظاهِرٍ فالبدل، أو فيه بعد

---

(١) هذا قول الفارسي وابن أبي العافية، واختاره أبو حيان، انظر: المسائل الحلبيات ص ٧٤، والتذييل والتكميل ١٠٧/٦، والهمع ٤٩٩/١.

(٢) هذا قول المبرد والأعلم وابن خروف، انظر: التذييل والتكميل ١٠٦/٦، والهمع ٤٩٩/١.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٣/١.

(٤) انظر: الكتاب ٣٨٨/٢، ٣٨٩، والإنصاف ٥٧٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٢٤٠/١.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٥١/١، ٢٤٨، ومجالس ثعلب ٤٣/١.

(٦) انظر: الكتاب ٣٩١/٢، ٣٩٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٨٦/٢، والهمع ٢٢٨/١.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٩٥٢/٢، والمساعد ١٢٠/١، والهمع ٢٢٧/١.

مضمر فكهو في غيره، ويجوز الفصل، أو ظاهِرٍ فكهو في غيره، ويجوز الفصل.

والضمير إن سبقه مبتدأ ظاهر جاز أن يكون فصلا ومبتدأ وبدلا، أو مُضْمَرٌ فثُلاثَتُهَا، والتأكيد.

وإن وقع بين اسم "كانَ" وخَبَرِهَا بعد ظاهر ففصل أو بدل، أو بعد مضمر فهما والتأكيدُ، أو بين مفعولَيْ "ظَنَّ" بعد مضمر ففصل وتأكيد، أو مُظْهَرٍ فالفصل، أو بين الثاني والثالث لـ"أَعْلَمَ" فكمفعولي "ظَنَّ"، أو بين اسم "إِنَّ" وأخواتها بعد ظاهر ففصل، أو مبتدأ أو مضمر فهما أو تأكيد.

والضمير في الفصل يطابق الأول غيبة أو تكلما أو خطابا، وما أوهم خلاف ذلك مُتَأَوَّلٌ[1]، ويُسْتَغْنَى بالفصل عن التأكيد.

******

اسم الفاعل: ذو "أل" يعمل مطلقًا، ودونَها ماضيًا، وهو متعدٍّ لواحد، فالإضافةُ، ولا يجوز العمل خلافًا للكسائي[2]، أو لاثنين [١٨/ب] فيضاف إلى أحدهما، وأما غير المضاف فمنصوب باسم الفاعل[3]، وقيل[4]: بفعل مضمر يفسره اسم الفاعل.

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦٧/٢.

(٢) وتبعه على ذلك جماعة، منهم هشام وابن مضاء، انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥١/١، وشرح ابن عقيل ١٠٦/٣، والمساعد ١٩٧/٢، والتصريح ١٢/٢.

(٣) هذا قول لبعض البصريين، انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٢/١، وهمع الهوامع ٥٥/٣.

(٤) هذا قول لبعض البصريين، انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٢/١، وهمع الهوامع ٥٥/٣.

أو حالا أو مستقبلا فالعمل والإضافة، وذو "أل" إن كان مفردا أو مكسرا، ومعموله ذو "أل" أو مضاف لِمَا هو فيه، أو لضميرِ ما هو فيه، فالجر والنصب، ومَنَعَ المبرد الجَرَّ في المضاف لضمير ما هو فيه(١)، أو دون "أل" فالنصب، وأجاز الفراء الجَرَّ(٢).

أو مُثَنًّى، أو مُسَلَّمَ مُذَكَّرٍ مُثْبَتَ النُّونِ أو مُحْذُوفَهَا للطول، فالنصب، أو للإضافة، فالجَرُّ.

وشرط العمل: ألا يوصف قبل المعمول، وألا يصغر؛ خلافا للكوفيين فيهما(٣)، وأن يعتمد على أداة نفي أو استفهام، أو وقوعه خبرا، أو صلة، أو صفة، أو حالا، أو ثانيا لـ"ظَنَّ"، أو ثالثا لـ"أَعْلَمَ"، خلافا للأخفش(٤)؛ إذ أجاز أن يعمل غَيْرَ معتمِدٍ.

ويجوز تقديم معموله، إلا إن وقع صلة أو صفة فلا، إلا إن كان المعمول ظرفًا أو مجرورًا، ففيه خلاف(٥).

---

(١) انظر: المقتضب ١٤٨/٤.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٢٢٧٦/٤، والمساعد ٢٠٤/٢.

(٣) ووافقه أبو جعفر النحاس الكوفيين في جواز إعماله مصغرا، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٦٧/٤، ٢٢٦٨، والمساعد ١٩١/٢، وهمع الهوامع ٥٤/٣.

(٤) وهو قول الكوفيين-أيضًا-، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٣/١، والارتشاف ٢٢٧١/٤، والمساعد ١٩٤/٢، وهمع الهوامع ٥٤/٣.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٤/١، وارتشاف الضرب ٢٢٧٨/٤، والهمع ٥٦/٣.

وإذا أتبعت المعمول بنعتٍ أو تأكيدٍ تَبِعَ على اللفظ فقط، وقيل: يجوز على اللفظ والموضع، إلا إن كان ماضيا دون "أل"، فيتعين اللفظ(١).

أو بعطفٍ أو بدلٍ، واسمُ الفاعل فيه "أل" مُثَنًّى أو مُسَلَّمَ مُذَكَّرٍ فعليهما، أو مفردًا وفي التابع "أل"، أو هو مضاف لِمَا هي فيه، أو لضمير ما هي فيه فعليهما، خلافًا للمبرد في الأخيرة(٢)، فإنه لا يجيز إلا النصب على الموضع.

أو ليست فيه، وعَرِيَ عن تلك الإضافة فالنصب، أو عَرِيَ عنها، وهو بمعنى الحال والاستقبال فعليهما، أو ماضٍ فالخَفْضُ، وقد يجوز النصب بإضمار فعل.

وعطف البيان كالنعت في جميع أحكامه هنا.

وإذا اتصل الضمير باسم الفاعل فموضعه جَرٌّ، إلا إن اتصل بمفرد أو مُكَسَّرٍ وفيه "أل" فينصب، وقيل: نصب [١٩/أ] أبدًا، إلا إن كان ماضيا دون "أل" فَجَرٌّ، والأَسَدُّ أَنَّ مَوْضِعَهُ جَرٌّ إِنْ عَرِيَ عن "أل"، ونَصْبٌ إن كانت فيه، وكان مفردًا أو مُكَسَّرًا، وإجازة الوجهين إِنْ كان مُثَنًّى أو مُسَلَّمَ مُذَكَّرٍ، فنَصْبٌ إن حُذِفَت النُّونُ لِلطُّولِ، وجَرٌّ إن حُذِفَتْ للإضافة(٣).

ولا تثبت النون ولا التنوين مع الضمير إلا ضرورة.

******

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٥/١، وارتشاف الضرب ٢٢٧٧/٤، والمساعد ٢٠٦/٢، ٢٠٧.

(٢) انظر: المقتضب ١٦٣/٣.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٧/١، والتصريح ٦٨٦/١، وشرح الأشموني ١٣٤/٢.

الأمثلة: "فَعُولٌ" و"فَعَّالٌ" و"مِفْعَالٌ" و"فَعِلٌ" و"فَعِيلٌ"، وتعمل عمل فعلها[١] خلافا للكوفيين في جميعها[٢]، وللمبرد في "فعيل" و"فعل"[٣]، وقَلَّ إعمالُهما عند غيره[٤].

والأمثلة كاسم الفاعل في جميع أحكامه، إلا ما ذهب إليه ابن خروف[٥] من جواز إعمالها ماضيةً مطلقًا.

******

المصدر: مؤكد، ولا يعمل، وموضوع موضع الفعل، ومقدر به وبـ"أَنْ"، ويجوز إعمالهما، والمقدر بـ"أَنْ" والفعلِ مُنَوَّنٌ، ومضافٌ ومعرف بـ"أَلْ".

---

(١) انظر: الكتاب ١١١/١، ١١٣، ومجالس ثعلب ص ١٢٤، ١٩٦، وشرح الجمل لابن خروف ٥٥٢/١، وشرح المفصل ٧١/٦: ٧٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦١/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٠/٣: ٨٢، وشرح الكافية الشافية ١٠٣١/٢، والبسيط لابن أبي الربيع ١٠٥٧/٢: ١٠٦٢، وارتشاف الضرب ٢٢٨٣/٥، والتصريح ١٦/٢، والهمع ٥٩/٣.

(٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) وتبعه المازني والزيادي، انظر: المقتضب ١١٤/٢، ١١٥، والأصول ١٢٤/١، ١٢٥، والانتصار لسيبويه على المبرد ص ٦٨، والبسيط لابن أبي الربيع ١٠٥٩/٢، والمساعد ١٩٣/٢.

(٤) هذا مذهب الجرمي وأبي عمرو، انظر: شرح الكافية الشافية ١٠٤٠/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٨٣/٤، والتصريح ١٦/٢، وهمع الهوامع ٥٩/٣.

(٥) شرح الجمل لابن خروف ٥٥٠/١، وقد وسبقه إلى ذلك شيخه ابن طاهر، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٤/١، والبسيط لابن أبي الربيع ١٠٥٧/٢، والارتشاف ٢٢٨٥/٥، وهمع الهوامع ٦٠/٣.

المنون يذكر الفاعل بعده، ويجوز حذفه لدليل، خلافا للفراء؛ إذ زعم أنه لا يجوز ذكره بعده(١).

ويجوز حذف مفعول المنون والمضاف، إن أضفته إلى أحدهما بقي الآخر على إعرابه، ويجوز حذف ما لم تضف.

والمعرف بـ"أل" كالمنون في رفع الفاعل ونصب المفعول(٢)، ومنع بعضهم إعماله(٣).

ولا يعمل اسْمٌ في معنى المصدر إلا حيث سُمِعَ، والكوفيون يقيسونه(٤)، ولا ضمير المصدر خلافا لهم.

ويخالف اسْمَ الفاعل في إعماله مُطْلَقَ الزمان، وفي منع تقديم معموله عليه، وفي تَمَحُّضِ إضافته(٥).

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٥/٢، وارتشاف الضرب ٢٢٦٠/٤، وهمع الهوامع ٤٨/٣.

(٢) هذا قول سيبويه، ونقل عن الفراء، انظر: الكتاب ١٩٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦/٢، وارتشاف الضرب ٢٢٦١/٤.

(٣) هذا قول الكوفيين والبغداديين وبعض البصريين كابن السراج، انظر: الأصول ١٣٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦/٢، وارتشاف الضرب ٢٢٦١/٤، والتصريح ٦/٢.

(٤) ووافقهم البغداديون انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٧/٢، والمساعد ٢٣٩/٢، وارتشاف الضرب ٢٢٦٤/٥، وهمع الهوامع ٥١/٣، والأشموني ٢٠٤/٢.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨/٢، وارتشاف الضرب ٢٢٥٥/٥، وهمع الهوامع ٤٦/٣.

وإذا أتبعت مخفوضه على اللفظ طابَقَ، أو على الموضع فإن كان رَفْعًا رَفَعْتَ، أو نصبا نَصَبْتَ(١).

******

الإغراء: لغة: التسليط، واصطلاحا: وضع الظروف [١٩/ب] والمجرورات مَوْضِعَ أَفْعَالِ الأمر، ومعاملتُهَا معاملتَها(٢).

ومورد السماع: عندك، ودونك، وعليك، وإليك.

والصحيح: القصر على السماع، خلافا لمجيز القياس بشرط كونه على أَزْيَدَ من حرف، وهو الكسائي(٣).

ومعنى "عليك" و"عندك" و"دونك": خُذْ، وتكون "دُونَكَ"-أيضًا-بمعنى "تَأَخَّرْ"، و"إليك": "أَمْسِكْ" عند الكوفيين، و"تَأَخَّرْ" عند البصريين(٤).

وهي في التعدي واللزوم كهذه الأفعال.

ولا يُعَدَّى غائِبٌ، وشَذَّ قولهم: عليه رجلا لَيْسَنِي(٥).

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨/٢.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/٢، والمقرب ١٣٥/١.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن خروف ١٠٠٧/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/٢، وشرح الكافية للرضي ١٠٦/٣، والمساعد ٦٥٦/٢، وشرح الألفية للأشموني ٩٧/٣.

(٤) انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/٢، والتصريح ٢٨٦/٢، وهمع الهوامع ١٠٨/٣.

(٥) انظر: الكتاب ٢٥٠/١، والمقتضب ٢٨٠/٣، والأصول في النحو ٢٩٠/٢، وشرح الجمل لابن خروف ١٠٠٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٥٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٧/٢، والمساعد ٦٥٥/٢.

ولا يجوز تقديم معمولها، خلافا للكوفيين(١).

ولا ينجزم الفعل جوابا لها إلا ضرورة، ولا ينتصب بعد الفاء والواو في الجواب أصلا.

******

الصفة المشبهة باسم الفاعل: هي المأخوذة من فعل قاصر، المشبهة باسم الفاعل، فتنصب(٢).

ووجه الشبه: الاشتراك في الوصفية، وتَحَمُّلُ الضمير، والاقتضاء لاسْمٍ بعدهما، والتذكير والإفراد وفروعهما(٣)، فإنْ نَقَصَ شَيْءٌ من هذه الوجوه لَمْ تَعْمَلْ.

وما صلح من الصفات لمذكر ومؤنث لفظا ومعنى شُبِّهَ عُمُومًا، أو لأحدهما فلِمَا صلح، أو لهما لفظا، والمعنى يخص أحدهما فلا يُشَبَّهُ، خلافا للأخفش؛ إذ أجاز ذلك عموما(٤).

ولا تكون الصفة مشبهةً حتى تنصب أو تجر، والجر من النصب لا من الرفع، وإذا نَصَبَتْ أو جَرَّتْ طَابَقَتْ ما قبلها إعرابا وإفرادا وتذكيرا وتنكيرا وفروعها، أو رَفَعَتْ طَابَقَتْهُ إعرابا وتنكيرًا وفرعَهُ، وطابقت ما بعدها على

---

(١) انظر: الإنصاف ١٨٤/١، وشرح الجمل لابن خروف ١٠٠٦/٢، والتبيين للعكبري ص ٣٧٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٧/٢، والمساعد ٦٥٧/٢، والهمع ٨٢/٣.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٦/١.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٦/١، ٥٦٧، والتصريح ٤٨/٢، وهمع الهوامع ٦٢/٣.

(٤) انظر: الأصول ٣٥/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٧/١، وهمع الهوامع ٦٣/٣، ٦٤.

لغة "أَكَلَتْنِي البَرَاغِيثُ" في التذكير أو التأنيث، وعلى لغة "أَكَلُونِي" في التذكير والإفراد وفروعهما، ولا تعمل إلا في السببي نكرةً أو بـ"أَلْ"، أو مضافا إلى ما هي فيه، أو مضافا للضمير، لا إن كان "مَنْ" [٢٠/أ]، خلافا لبعضهم(١).

والصفة شُبِّهَتْ أو لَمْ تُشَبَّهْ إن كانت نكرةً، ومعمولها نكرة، جاز فيه النصب، ثم الجر، ثم الرفع، أو فيه "أل"، أو أضيف لما هي فيه، فالجر، ثم النصب، ثم الرفع، أو أضيف للضمير، فالرفع فصيح، والنصب والجر ضرورة(٢).

أو معرفةً، وهو فيه "أل"، أو أضيف لما هما فيه، فالنصب، ثم الجر، ثم الرفع، أو للضمير، فالرفع فصيح، والنصب ضرورة، والجر ممنوع(٣).

أو نكرةً، فالنصب فصيح، والرفع قليل، والجر ممنوع(٤).

وإذا جررتَ فبالإضافة، أو نصبت معرفة فعلى التشبيه بالمفعول به، أو نكرةً فالأجود على التمييز، ويجوز على التشبيه، أو رفعت مضافا إلى الضمير، فعلى الفاعلية، أو ذا "أل" فعليها في مذهب (س)(٥)، وعلى البدل في مذهب الفارسي(٦).

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٧/١: ٥٦٩.

(٢) انظر: الكتاب ١٩٩/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٩/١، وشرح الكافية للرضي ٢٣٥/٢، وهمع الهوامع ٦٨/٣، ٦٩.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٩/١، ٥٧٠، وهمع الهوامع ٦٨/٣، ٦٩.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٠/١.

(٥) انظر: الكتاب ١٩٤/١.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٠/١، والتصريح ٥٢/٢، وهمع الهوامع ٦٤/٣، وشرح الأشموني ٢٥١/٢.

فالمتصوَّرُ ثمانِ عَشْرَةَ، يمتنع اثنان: الحسن وَجْهِهِ، والحسن وَجْهٍ، والضرورة ثلاث: حسن وَجْهَهُ بالنصب والجر، والحسن وَجْهَهُ بالنصب، والباقي فصيح، وبعضه أَقْوَى على ما بُيِّنَ.

وإذا كان المعمول بـ"أل" فالضمير محذوف، وليست "أل" عوضا منه؛ خلافا للكوفيين(١).

والرفع أحسن في هذا الباب، ثم الجر، ثم النصب، إلا إن كان على التمييز، ففي رتبة الرفع، والأصل الرفع ما لم يؤد لحذف الضمير.

والأصل في المعمول إضافته للضمير، ثم كونه بـ"أل"، ثم التنكير.

******

المفعول المطلق والظرفان والحال
والتمييز والاستثناء والمفعول معه والمفعول له

جميعها يتعدى إليها الفعل اللازم والواقع.

المصدر: اسْمُ الفعل، أو قائم مقامه آلةً أو وصفا أو عددا أو مضافا إليه، إما هو هو في المعنى، أو بَعْضُهُ.

ومبهمه: ما وقع على [٢٠/ب] القليل والكثير.

ومختصه: اسم لنوعه، أو مضاف، أو بـ"أل"، أو موصوف.

ومعدوده: اسم عدد، أو ذو تاء التأنيث الدالة على الإفراد.

وضمير المصدر كهو، يصل إليه الفعل بنفسه.

ولا يعمل في المصدر معنى الفعل، بل هو، أو الجاري مجراه ظاهرا أو مقدرا.

---

(١) انظر: شرح المفصل ١١٧/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٧١/١، ٥٧٢.

والمصدر الذي لا ينصرف ولا يتصرف: "سبحان" عَلَمًا غَيْرَ مضاف(١).

والذي ينصرف ولا يتصرف: "سبحان الله"، و"معاذ الله"، و"ريحان الله" أي: استرزاقه(٢)، وعَمْرَكَ وقِعْدَكَ.

وعكسه: ما كان مؤنثا بالألف أو بالهمزة، أو علما مؤنثا بالتاء، والباقي منصرف متصرف.

******

ظرف الزمان: هو اسم الزمان، أو قائمٌ مقامه مصدرًا أو وصفًا، وهو قليل، أو عددا، أو مضافا إليه، إمَّا هُوَ هُوَ أو بعضُهُ، ويصلح جوابَ "كَمْ" أو "مَتَى"(٣).

ومبهمُهُ: ما وقع على غير مُعَيَّنٍ، ومختصُّهُ: أسماء الشهور والأيام، أو مضاف، أو بـ"أل"، أو موصوف ومعدوده معلوم المقدار(٤).

وما لا ينصرف ولا يتصرف: سَحَرُ مُعَيَّنًا، وما ينصرف ولا يتصرف: بعيدات بين، وذات مرة، وذات ليلة، وذا صباح، وذا مساء، وعشاءً وعتمةً وليلا ونهارا معينات، وخثعم تصرف ذا وذات.

وعكسه: ضحوة وبكرة وغدوة لأيام معينة، وما بقي منصرف متصرف.

ومن ظروف الزمان: أمس، فيبنى على الكسر إن كان ظرفا، وله معنيان، أحدهما:

أن يكون لليوم الذي يليه يومُك.

---

(١) انظر:شرح المفصل لابن يعيش ١١٩/١، والتصريح ٤٧/١.

(٢) انظر: الصحاح: روح ٣٧١/١، وهمع الهوامع ٨٦/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٥/١.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٧/١.

والآخر: أن يكون لما تَقَدَّمَ يومَك مما يقرب منه، ولا يكون ذاك إلا بمجاز(١).

فإنْ كان غَيْرَ ظَرْفٍ فالحجاز تبينه على الكسر(٢)، وتميم تعربه إعراب ما لا ينصرف(٣).

وزعم الزجاج(٤) وأبو القاسم(٥) أنه إذا كان ظرفا جاز بناؤه على الفتح، وإذا كان غير ظرف في موضع نصب أو جَرٍّ لَمْ يَجُزْ فيه عندهما إلا البناء على الفتح أو الكسر، أو في موضع رفع فيجوز عندهما البناء.

******

ظرف المكان: اسم المكان، أو قائم مقامه وصفًا أو عددًا أو مضافًا إليه، إما هو هو أو بعضُه(٦).

وشرطه: أن يصلح جوابَ "كَمْ" أو "أَيْنَ".

ومبهمه: ما ليس له أقطار تحصره، ومختصه: عكسه، ومعدوده معلوم المقدار(٧).

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٠/٢، والمساعد ٥١٩/١.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٣، والتصريح ٥٥/١.

(٣) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٥، والتسهيل ص ٩٥، والمساعد ٥٢٠/١.

(٤) انظر قوله في شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٠/٢، وشرح التسهيل ٢٢٣/٢، وارتشاف الضرب ١٤٢٧/٣، والمساعد ٥٢٠/١، والهمع ١٣٧/٢.

(٥) انظر: الجمل ص ٢٩٩، والمصادر الواردة في الحاشية السابقة.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٥/١، ٣٢٦.

(٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٧/١.

وما ينصرف ولا يتصرف: سَوَاءٌ وسِوَى وسُوًى، ووسْطه، ودونك، وقد يتصرفن فيها ضرورة إلا "دونك".

وعكسه: ما كان صفةً في الأصل على وزن "أفعل"، وما بقي منصرف متصرف(١)، ومقابله مفقود [٢١/أ] والتصرف: أن يستعمل الاسم مرفوعا ومنصوبا ومجرورا، والانصراف: أن يدخله الجر والتنوين أو [ما يسبقه](٢) من إضافة أو "أل".

وكل فعل يتعدى إلى أضرب الزمان والمكان بنفسه إلا ضميرهما ومختص المكان فبـ"في"، إلا ضرورة، إلا مع "دخلت" مطلقا، ومع "ذهبت" مقيدا بالشام، لا مطلقا في أسماء الأماكن، خلافا للفراء، والمنصوب بعد "دخلت" ظرف لا مفعول به، خلافا لأبي الحسن، و"ذهبت الشامَ" شاذ، فلا يقاس عليه: ذهبت اليمن، خلافا لبعضهم.

ويجوز في الظروف أن يتسع فيها، فتنتصب على التشبيه بالمفعول به مع أي عامل كان، ناقصٍ أو تامٍّ، إلا الحرفَ، وإذا أضمر بعد التجوُّزِ وصل إلى الضمير بنفسه، وتَبِينُ نَصِّيَّةُ الاتساع إذا أضيف إليه أو أضمر.

ويتسع مع اللازم ومع المتعدي لواحد، لا مع المتعدي لاثنين، ولا مع المتعدي لثلاثة، خلافا لزاعميهما.

******

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٣٠ وما بعدها، والارتشاف ٣/١٤٤٢ وما بعدها، والمساعد ١/٥٢٤ وما بعدها، والهمع ٢/١١٥ وما بعدها.

(٢) لم أستطع قراءتها إلا على هذا الوجه.

الحال: اسم منتصب على معنى "في" تفسيرا لمُنْبَهِمِ هَيْئَةٍ، أو تأكيدًا، فهي مبينة ومؤكدة، ولا تضمر.

ويعمل فيها وفي الظرفالمعنى، ولا يجوز تقديم الحال إذ ذاك، خلافا لأبي الحسن[1]، ويجوز تقديم الظرف، فإن عمل فيهما غير المعنى جاز تقدمهما إلا لمانع.

وشرط الحال: تنكير، واشتقاق، وتمام، وكونها من معرفة، أو مقاربِها إن أتت بعدها، وقَلَّ ورودها بعد مقارب، وأما بعد غيرهما فموقوف على السماع، فإن تقدمت على ذي الحال جاءت من نكرة ومعرفة، وانتقال[2]، أو محكوم له بذلك، إلا من المؤكدة فلا يشترط الانتقال، وكذا في المبينة عند بعض النحويين.

ولا يعمل في الحال إلا العامل في صاحبها.

وتقع الجملة الخبرية حالا، فإن عريت الاسمية من ضميرِ ذي الحال وجبت الواو، أو لم تَعْرَ جازت، أو صدرت الفعلية [٢١/ب] بمضارع وجب الضمير، وامتنعت الواو، وحكي: قمتُ وأصكُّ عينَهُ، وهو قليل لا يلتفت إليه، أو بماض موجب فلا بد من "قد" ظاهرة أو مقدرة، أو منفي فالأولى أن ينفى بـ"لَمَّا"، وقَلَّ نفيه بـ"لم" و"ما"، فإن لم يكن فيها الضمير وجبت الواو، وإن كان جازت.

ولا يقتضي العاملُ من مصدر أو ظرف أو حال أزيدَ من واحد إلا بحرف عطف، إلا إن كان حالانِ[3] من ذَوَيْ حالٍ فيقضى بلا عطف، إلا "أفعل"

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٥/١.

(٢) يعني أن من شروط الحال أن تكون منتقلة، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٧/١.

(٣) "كان" هنا تامة بمعنى "حصل" أو "وُجِدَ".

التفضيل، فقد يعمل في ظرفي زمان وظرفي مكان وحالين لواحد من غير عطف.

والظرفان يقدران بـ"في"، وهما محل للفعل والفاعل والمفعول به إن كان له، والحال قيل: هي مفعول فيها، وقيل: لا تلحق بالمفعول(١).

وأقوى تعدي الفعل إلى المصدر، ثم إلى المفعول به، خلافا للمبرد؛ إذ زعم العكس، ثم إلى ظرف الزمان، ثم إلى الحال، ثم إلى ظرف المكان(٢).

******

التمييز: اسم منتصب تفسيرا لمبهمِ ذاتٍ، نكرةٌ، خلافا للكوفيين؛ إذ جوزوا أن يكون معرفة.

ولا يفسر بمتوغل في البناء والإبهام، ولا بمختص بالنفي.

وينتصب عن تمام الكلام، منقولا من فاعل أو مفعول، وغيرَ منقولٍ، مشبها به، ويجوز توسطه لا تقدمه خلافا للمازني، ويجوز دخول "من" على غير المشبه بالمنقول، لا على المنقول، ولا على المشبه به.

وعن تمام الاسم، وتمامه بنونٍ أو تنوينٍ أو نيته أو إضافة، عددًا أو مقدارًا، بمكيل أو موزون أو ممسوح، أو مشبها بالمقدار، ولا يتقدم، ولا يتوسط.

والصحيح أن الناصب للتمييز تمام الكلام، لا الفعل إن انتصب بعده، خلافا لزاعمه(٣).

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٠/٢.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٠/٢.

(٣) الذي ذهب إلى أن التمييز منصوب بالفعل أو بالاسم الذي في معنى الفعل هو سيبويه والمازني والمبرد والزجاج والفارسي، وذهب المحققون إلى أن العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها، لا الفعل ولا الاسم الذي بمعنى الفعل، انظر الكتاب ٢٠٤/١، والمقتضب ٣٦/٣، ومعاني القرآن

الاستثناء: إخراج الثاني مما دخل فيه الأول، بـ"إلا" و"غير" و"سِوَى" و"سُوَى" و"سواء" و"حاشا" و"خلا" و"عدا"، وقد يقرن بهما "ما"، و"ليس" و"لا يكون"، وأخطأ من عدَّ من الأدوات "لا سيما" و"بله"(١).

والإخراج قد يكون بعموم [٢٢/أ] لفظ، أو بحكمه، أو بالمعنى.

والحرف: "إلا" و"حاشا" في مذهب (س)(٢)، خلافا للمبرد؛ إذ أجاز فعليتها(٣).

والاسم: "غير" و"سوى" و"سواء".

والفعل: "ليس" و"لا يكون" و"عدا"، وتقرن بـ"ما"، و"ما خلا"، وحُكِيَ الجَرُّ بـ"خَلَا"، فيكون حرفًا، والغالب عليها الحرفية(٤).

وإعرابه ٢٧١/٣، والإيضاح العضدي ص ١٧٣، شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/٢، ٢٨٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٣/٢، وقد علل أبو حيان لهذا الرأي الذي صححه بأن هذا النوع من التمييز شبيهٌ بالتمييز الذي انتصب عن تمام الاسم في نحو: عشرين درهما، فكما جاز لـ"عشرين" أن ينصب التمييز، فكذلك ينتصب بعد تمام الكلام، انظر: منهج السالك ص ٢٢١، والتذييل والتكميل ٢٤٣/٩، وارتشاف الضرب ١٦٢١/٤.

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٨/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٣٤٩/٢.

(٣) انظر: المقتضب ٣٩١/٤، وهو قول الفراء وبعض الكوفيين، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٩/٢، وارتشاف الضرب ١٥٣٤/٣، والجنى الداني ص ٥٦٢، والهمع ٢١٢/٢، والأشموني ٥٢٧/١.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٩/٢، وشرح التسهيل ٣٠٦/٢، وارتشاف الضرب ١٥٣٤/٣، وشرح ابن عقيل ٢٣٧/٢.

والصحيح أن المُخْرَجَ يكون أَقَلَّ من النصف[١]، وما قَلَّ كان أحسن، ولا يجوز أن يكون النِّصْفَ[٢] ولا أَكْثَرَ[٣] ، خلافا لزاعميهما.

ولا يجوز الاستثناء من العدد مطلقا[٤]، خلافا لمن أجاز مطلقا[٥]، وخلافا لمن أجاز بشرط ألا يكون عقدا[٦].

وشرط المُخْرَجِ منه[٧]: عدم النَّصِّيَّةِ والإبهامِ، والمُخْرَجِ: وجودُها، أو ظهورٌ وعدمُهُ.

والناصب[٨]: المازني: ما في "إلا" من معنى الفعل.

---

(١) هذا قول جمهور البصريين، انظر: شرح الجمل ٢٥٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٣/٢، وارتشاف الضرب ١٥٠٠/٣، والجنى الداني ص ٥١٢، والمساعد ٥٧٢/١، والهمع ١٩٩/٢.

(٢) هذا قول طائفة من البصريين والكوفيين، انظر: شرح الجمل ٢٥٠/٢، وارتشاف الضرب ١٥٠٠/٣، والمساعد ٥٧١/١، والهمع ٢٠٠/٢.

(٣) هذا قول أكثر الكوفيين وأبي عبيدة والسيرافي، انظر: شرح الجمل ٢٤٩/٢، وارتشاف الضرب ١٥٠٠/٣، والجنى الداني ص ٥١٢، والمساعد ٥٧١/١، والهمع ١٩٩/٢.

(٤) هذا اختيار ابن عصفور، انظر: شرح الجمل ٢٥١/٢، وارتشاف الضرب ١٤٩٩/٣، وهمع الهوامع ٢٠٠/٢.

(٥) هذا اختيار ابن الضائع، انظر: ارتشاف الضرب ١٤٩٩/٣، وهمع الهوامع ٢٠٠/٢.

(٦) انظر: شرح الجمل ٢٥١/٢، وارتشاف الضرب ١٤٩٩/٣، وهمع الهوامع ٢٠٠/٢.

(٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٢/١، .

(٨) انظر الأقوال التالية في ناصب المستثنى في: الإنصاف ٢٦٠/١ وما بعدها، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢، ٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٢/١: ٢٥٤، وشرح التسهيل ٢٧٧/٢: ٢٧٩، وارتشاف الضرب ١٥٠٥/٣، والمساعد ٥٥٥/١، والتصريح ٥٤١/١، وهمع الهوامع ١٨٨/٢.

السيرافي وابن الباذش[1]: الفعل بوساطة "إلا" في نحو زيد، والفعل في "غير" وما في معناه بلا واسطة.

الكسائي: الخلاف.

الفراءُ: "إنْ" من "إلَّا".

الصحيح: تمام الكلام.

وما قبل "إلَّا" إن أُوجِبَ لفظًا ومعنًى فالنصب في المُخْرَجِ، إلا إن جعلت "إلا" وما بعدها صفةً، فالمطابقة في الإعراب.

ولا يوصف بـ"إلا" إلا حيث يصلح الاستثناء بها، ويخالف الوَصْفَ بغير "إلا" في جواز الظاهر والمضمر والمعرفة والنكرة بها، وبـ"غير" في أنها لا تقوم مقام الموصوف، وتقوم "غير"[2].

وإن أدى التفريغ مع الإيجاب والاستثناء من محذوف لحذف عمدةٍ لا تُحْذَفُ لم يجز.

أو لفظا لا معنى جاز رَعْيُهُمَا، وذلك إذا كان الفعل خَبَرَ مبتدأٍ تَوَجَّهَ عليه حَرْفُ النَّفْيِ، أو مَوْضِعَ مَعْمُولٍ لِنَاسِخِهِ، وكلاهما حَسَنٌ، وقد يجوز جعل "إلا" صفةً كما تقدم.

---

(١) هو أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، عرف بابن الباذش الجياني الغرناطي، إمام نحوي مسند مقرئ نقاد، توفي سنة ٥١٤هـ، انظر: البلغة ص ٧.

(٢) انظر: الكتاب ٣٣١/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٤/١، وشرح التسهيل ٢٩٩/٢، وارتشاف الضرب ١٥٢٨/٣، المساعد ٥٧٨/١، والهمع ٢٠١/٢.

أو نُفِيَ مُفَرَّغًا فعلى حسب العامل، أو غَيْرَ مُفَرَّغٍ فوجهان، الأحسن: البدل مطلقا، وقيل: بشرط ألا يستعمل المبدل منه إلا في النفي، والثاني: النصب على الاستثناء، ويجوز جعل "إلَّا" [٢٢/ب] صفةً(١).

وكالنفي: قَلَّ رَجُلٌ يفعل ذلك إلا زيدٌ، مقابله: "كَثُرَ" إذا غَلَّبْتَهُ للنفي(٢).

وإذا تكررت المستثنيات، والأَوَّلُ الثاني، فالثاني كالأول إعرابًا.

أو غَيْرُهُ، ولا يمكن استثناؤه من الأول، فهو مستثنى من الاسم الذي اسْتُثْنِيَ منه الأولُ، إلا إن كان الاستثناء من معدود، نحو: عندي عشرةٌ إلا واحدًا إلا ثلاثةً، فالصحيح أنها مستثناة من العدد الأول، ومذهب الفراء أن الأول مستثنى من العدد الأول، وليس الثاني كذلك(٣).

أو ممكنا فذاهبٌ إلى أنها مستثنيات من الأول، وذاهبٌ إلى أن بعضها مستثنى من بعض، ومجيزٌ الأمرين مع ظهورية الثاني، وهو الصحيح(٤).

وإن تكررت في النفي، والفعل فارغ، رفعت أحد المستثنيات، ونصبت الباقي على الاستثناء(٥).

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/٢: ٦٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٦/٢، وشرح التسهيل ٢٨٢/٢، والتصريح ٥٣٩/١.

(٢) انظر: الكتاب ٣١٤/٢، والخصائص ١٢٦/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٦/٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٧/٢، والمساعد ٥٧٧/١، وارتشاف الضرب ١٥٢٥/٣، والهمع ١٩٩/٢.

(٤) القول الثاني للبصريين والكسائي، والثالث لأبي يوسف القاضي، وصححه بعض المغاربة، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٨/١، وارتشاف الضرب ١٥٢٤/٣، ١٥٢٥، والمساعد ٥٧٦/٢، ٥٧٧، والهمع ١٩٨/٢.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٩/١.

وإذا عطفتَ على مخفوضِ "غَيْرٍ" جاز الحمل على اللفظ وعلى المعنى(١).

و"سِوَى" و"سواء" بمعنى "غير"، إلا أنهما يلزمان الظرفية(٢).

ويقال في "حاشا": "حَشَا"، والنصب إن صح بعدها مُثْبِتٌ فعليتها(٣).

و"عدا" و"خلا" يجر بهما وينصب، فإن باشَرَتْهُمَا "ما" التزم النصب(٤).

والنصب بعد الفعل على المفعولية، إلا بعد "ليس" و"لا يكون" فعلى الخبرية(٥).

واسمهما واجب الإضمار مذكر يراد به البعض، والجملة الفعلية حال، أو هي مستأنفة لا موضع لها، وما دخل عليه "ما" ففي موضع الحال قطعا(٦).

وإذا جعلت "ليس" و"لا يكون" صفتين فالضمير على حسب الأول(٧).

---

(١) انظر: السابق نفسه.

(٢) هذا قول أكثر النحاة، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٩/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٤/٢، وارتشاف الضرب ١٥٤٦/٣، والمساعد ٥٩٣/١، والتصريح ٥٦٠/١.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٠/٢، وارتشاف الضرب ١٥٣٣/٣، والهمع ٢١٢/٢، وشرح الأشموني ٥٢٨/١.

(٤) انظر: شرح الكافية ٨٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٠/٢، وارتشاف الضرب ١٥٣٤/٣، ١٥٣٥، والجنى الداني ص ٤٣٨، والهمع ٢١٢/٢.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٦١/٢، والتصريح ٥٦١/١، والهمع ٢١٥/٢.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٦١/٢.

(٧) انظر: السابق ٢٦٢/٢.

وانفردت "غير" و"إلا" بجواز حذف المستثنى بعدهما في النفي، وغيرهما لا يأتي بعد عامل مفرغ.

وإذا سَبَقَ المُخْرَجُ المُخْرَجَ منه أو صِفَتَهُ وجب النصب، خلافا لمجيز الوصف والبدل في الأولى، ومجيز البدل في الثانية(١).

والسابق والمتأخر يعطف على لفظهما، ويجوز -على ضعف- العطفُ على معنى السابق(٢).

والمنقطع يجب نصبه، فإن أمكن [٢٣/أ] اتصاله مجازًا وَجَبَ عند الحجازيين، وجاز عند التميميين(٣) هو والبَدَلُ، وليس من تغليب العاقل على غيره، خلافا للمازني(٤).

******

المفعول معه: فضلة، انتصب بعد تمام الكلام، فُعِلَ الفعل معه، لا ينتصب إلا عن تمام الكلام(٥)، تقدمه فعل أو لا، وزعم الصيمري(٦) أنه ينتصب عن تمام الاسم، فأجاز:

---

(١) انظر: الكتاب ٣٣٦/٢، والمقتضب ٣٩٩/٤، والتبيين ٤٠٩/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٣/٢، ٢٦٤، وشرح التسهيل ٢٨٤/٢، وارتشاف الضرب ١٥٠٩/٣، والهمع ١٩٢/٢.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٥/٢.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٢، وشرح الكافية للرضي ٨٥/٢.

(٤) انظر: الكتاب ٣١٩/٢، والمقتضب ٤١٢/٤، ٤١٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٦/١، ٢٦٧، والارتشاف ١٥٠١/٣، ١٥٠٢، والمساعد ٥٥٠/١، والهمع ١٩٠/٢: ١٩٢.

(٥) في الأصل: "عن تمام الاسم"، وهو سهو، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٢/٢.

(٦) انظر: التبصرة والتذكرة ٢٥٧/١: ٢٥٩، والصيمري هو: عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي، له كتاب التبصرة في النحو أحسنَ فيه

كل رجل وضيعتَه[١].

والأصل: العطف، وعُدِلَ إلى النصب لملاحظة المفعولية.

واتفقوا على منع تقديمه، وأجاز ابن جني[٢] توسطه، ومنعه غيره[٣].

والمسائل: قسم يتساوى فيه أن يكون مفعولا معه ومعطوفا، وقسم يختار فيه أن يكون مفعولا معه، ويجوز فيه العطف، وقسم لا يجوز فيه إلا أن يكون مفعولا معه[٤].

******

المفعول من أجله: فضلة، انتصب بعد تمام الكلام على تقدير لام العلة[٥].

التعليل على قول البصريين، وكان أبو حيان ينكر وجود الصيمري، انظر: البلغة ص٣٠، وبغية الوعاة ٤٩٢/١.

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٢/٢.

(٢) أبو الفتح عثمان بن جني، إمام مشهور فِي النحو واللغة والأدب، وله شعر، ولد بالموصل، وتوفي ببغداد سنة ٣٩٢هـ، وكان أبوه مملوكا لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي، من كتبه:الخصائص، والمحتسب، وسر صناعة الإعراب، انظر: إنباه الرواة ٣٣٣/٢: ٣٤٠، وبغية الوعاة ١٣٢/٢.

(٣) انظر: الأصول ٢١١/١، والخصائص ٣٨٣/٢، واللباب للعكبري ٢٨٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٤/٢، وشرح الكافية للرضي ٥١٨/١، وارتشاف الضرب ١٤٨٥/٣، ١٤٨٦، والمساعد ٥٤٠/١، ٥٤١، والهمع ١٧٨/٢.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٤/٢، ٤٥٥.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٩/٢، وشرح الحدود للفاكهي ص ٢١٦، ٢١٧.

فإن كان المعلل به غير مصدر لم يصل الفعل إليه إلا باللام، أو مصدرا مقارِنا للفعل في الزمان[١]، واتحد فاعلهما نكرةً، وَصَلَ بغير لام، أو معرفةً وصل باللام وبنفسه، فإن لم يكن كذلك فلا بُدَّ من اللام[٢].

******

أبواب النداء

حروفه: "يا" و"أيا" و"هيا" و"أَيْ" والهمزة، وزاد الأخفش "آ"[٣].

فـ"وا" للندبة، و"يا" عامَّةٌ، وغيرهما فيما عدا الاستغاثة والندبة.

والهمزة للقريب وحدها في مذهب (س)[٤]، زاد الجزولي وبعضُهم "أَيْ"[٥].

---

(١) شرط كونه مقارنا للفعل في الزمان هو قول الأعلم وبعض المتأخرين، ومنهم الشلوبين وابن عصفور وابن مالك، ولم يشترطه سيبويه ولا المتقدمون، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٩/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٦/٢، وشرح الكافية للرضي ٤٧٤/٤، وارتشاف الضرب ١٣٨٣/٣، والمساعد ٤٨٥/١، والتصريح ٥١٠/١، والهمع ٩٨/٢.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٥١/٢، والمصادر الواردة في الحاشية السابقة.

(٣) وهو قول الكوفيين-أيضا-، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٨٢/٢، والجنى الداني ٢٣٢، والمساعد ٢٨٢/٢.

(٤) انظر: الكتاب ٢٢٩/٢، ٢٣٠.

(٥) المقدمة الجزولية ص ١٨٧، وهو قول المبرد من قبله، انظر: المقتضب ٢٣٣/٤، وانظر-أيضا-: شرح الجمل لابن عصفور ٨٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٦/٣، وارتشاف الضرب ٢١٧٩/٤، والمقتصد ٤٨٢/٢، والهمع ٢٧/٢، والجزولي هو: عيسى بن عبدالعزيز بن يَلَبَخْتَ الجزوليُّ النحوي، من أهل مراكش، وجزولة من قبائل البربر، ويقال: كزولة بالكاف، حج فلقي ابن بري بمصر، فلازمه، وأخذ عنه النحو واللغة والأدب، وقرأ عليه الجمل للزجاجي، توفي سنة ٦٠٧هـ، انظر: البلغة ص ٥١.

وغير الهمزة للبعيد وقد تستعمل للقريب على جهة التأكيد.

والمنادى إن كان مضافا أو نكرةً مُطَوَّلَةً-وليس منها الموصوفةُ خلافًا لبعضهم[1]، أو غَيْرَ مُقْبَلٍ عليها عند الجمهور، خلافًا لمن نَفَى ذلك، وهو المازني[2]-منصوبٌ، أو غَيْرَ ذلك مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ.

ونَصْبُهُ عند (س)[3] بِفِعْلٍ واجِبِ الإضمار، لا بالحرف خلافا لبعضهم[4].

والأسماء كلها تنادى إلا المضمر.

ويجوز حذف الحرف إلا من النكرة المقصودة وغير المقصودة والمشارِ، فلا يجوز إلا [٢٣/ب] ضرورةً، أو في قليلِ كَلَامٍ.

وتعريف المُقْبَلِ عليها قيل: بالخطاب، وقيل: بـ"أل" المحذوفة[5]، وهو الصحيح.

---

(١) هذا قول الفراء، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٨٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٣/٣، وارتشاف الضرب ٢١٨٤/٤، والمساعد ٤٩٢/٢، والهمع ٣٠/٢.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٨٣/٢، والمساعد ٤٩٠/٢، وارتشاف الضرب ٢١٨٣/٤، والهمع ٢٩/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٢٩١/١.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢١٧٩/٤، والمساعد ٤٨٠/٢، والهمع ٢٥/٢.

(٥) تعريفه بـ"أل" محذوفة" هو قول الخليل وسيبويه، انظر هذا الخلاف في الكتاب ١٨٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٩/٢، وارتشاف الضرب ٢١٨٥/٤، والمساعد ٤٨٩/٢.

والعلم قيل: زال تعريفه، وتَعَرَّفَ بحرف النداء، وقيل: هو باقٍ على تعريفه(١)، وهو الصحيح.

ولا يُجْمَعُ بين "أل" والحرفِ إلا في "اللَّـهِ"، أو ضرورةً.

وإذا لَحِقَ المنادى التنوينُ في الشعر فمذهب (س)(٢) بقاؤه على الضم، وأبو عمرو ينصبه(٣)، وليس في العربية موضع يتبع فيه المبني على لفظه إلا هذا الباب وباب "لا".

وإذا أَتْبَعْتَ المعرب فعلى اللفظ، أو المَبْنِيَّ معرفةً أو نكرةً مقصودةً بغير البدل وعطف النسق، والتابع مضاف، فالنصب، كحاله لو وَلِيَ الحَرْفَ، إلا أن تكون الإضافة لفظيةً، فالرفع على اللفظ، والنصب على الموضع(٤).

أو مفردٌ، فهذان الوجهان، والأحسن على اللفظ، إلا أن تلزم الصفة، فالصحيح وجوب الرفع، والمازني يُجِيزُ الوجهين(٥)، أو يبدل، فكَحَالِهِ لو وَلِيَ الحَرْفَ.

---

(١) الأول قول ابن السراج، والثاني قول المبرد والفارسي، انظر: المقتضب ٢٠٥/٤، والأصول ٣٣٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٩/٢، وارتشاف الضرب ٢١٨٣/٤.

(٢) الكتاب ٢٠٢/٢، وهو قول الخليل والمازني-أيضا-، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٩٥/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٦/٣، وارتشاف الضرب ٢١٩٠/٤، والمساعد ٥٠١/٢، والهمع ٣١/٢.

(٣) وهو قول عيسي بن عمر ويونس والجرمي والمبرد-أيضا-، انظر: المقتضب ٢١٤/٤، والأصول ٣٤٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٥/٢، وارتشاف الضرب ٢١٩٠/٤، ٢١٩١، والمساعد ٥٠١/٢، والهمع ٣٢/٢.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٩١/٢، وارتشاف الضرب ٢١٩٧/٤.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٩٢/٢، وارتشاف الضرب ٢١٩٨/٤.

أو بعطف نسق، والتابع مضاف، فالنصب، أو مفردٌ دون "أل" فكحاله لو باشر الحرف، إلا فيما شَذَّ، أو بها جاز الرفع والنصب، الرفع اختيار (س)[١]، والنصب اختيار أبي عمرو[٢]، وكـ(س) المبردُ في "أل" لِلَّمْحِ[٣]، وكأبي عمرو في "أل" للتعريف[٤].

وقال الأخفش[٥]: النكرة المقصودة معربة، فلا تتبع إلا على لفظها.

وأن أتبعت التابع فعلى لفظه.

ولا يعطف مقصود على مقصود، ولا على غيره، ولا عكسهما.

******

الندبة: نداء الميت، وهي من كلام النساء[٦].

وحرفها: "يا" و"وا"، ولا يجوز حذفه.

---

(١) وهو اختيار الخليل والمازني-أيضا-، انظر: الكتاب ١٩٩/٢، وشرح المفصل ٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٩١/٢: ٩٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠١/٣، ٤٠٢، وارتشاف الضرب ٢٢٠٠/٤، والمساعد ٥١٤/٢.

(٢) وهو اختيار يونس وعيسى بن عمر والجرمي-أيضًا-، انظر: الأصول ٣٤٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٣/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠٢/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٦٥/١، والارتشاف ٢٢٠١/٤، والمساعد ٥١٤/٢.

(٣) المصادر السابقة، وانظر-أيضًا-: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢.

(٤) انظر: المقتضب ٢٣٧/٤، والمصادر السابقة.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٩٣/٢، وارتشاف الضرب ٢١٩٩/٤، والمساعد ٥١٣/٢.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٢٧/٢، وارتشاف الضرب ٢٢١٥/٥.

ولا يُنْدَبُ إلا عَلَمٌ، أو جارٍ مَجْرَاهُ، لا مبهم، ولا ما عُرِّفَ بأداة مثل "يا أيها الرجل"، خلافا لِخَلَفٍ[(١)]؛ إذْ أجاز: يا أيها الرَّجُلَاهُ، ولا موصول إلا إن كان لعلم.

ولحاق علامتها جائز، وتثبت الهاء وقفًا لا وصلًا، وحُكِيَ ثبوتها وصلًا، ولا يعوض منها تنوين وصلًا، خلافًا لبعض الكوفيين[(٢)].

ولحاقها آخِرَ المندوب أو المضاف إليه هو [٢٤/أ] بواسطةٍ، أو مباشرة، ولا تلحق آخر النعت، خلافًا ليونس[(٣)]، وتلحق الألفُ والهاءُ غيرَ المندوب قليلًا.

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٢٩/٢، وارتشاف الضرب ٢٢١٦/٥، وهمع الهوامع ٥١/٢، وخلف هو: خلف الأحمر البصري، أبو محرز بن حيان، مولى بلال بن أبي بردة، كان راوية ثقة، علامة، يسلك مسلك الأصمعي وطريقه، وكان الأخفش يقول: لم أدرك أحدًا أعلمَ بالشعر من خلف والأصمعي، توفي في حدود ١٨٠هـ، انظر: بغية الوعاة ٤١٦/١.

(٢) هذا مذهب الكسائي والفراء وابن الأنباري، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٣٠/٢، وارتشاف الضرب ٢٢١٧/٤، والمساعد ٥٣٦/٢.

(٣) وهو مذهب الفراء وابن كيسان-أيضا-، انظر: الكتاب ٢٢٦/٢، والمقتضب ٢٧٥/٤، والأصول ٣٥٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٩/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤١٦/٣، وشرح الكافية للرضي ٤٢٢/١، وارتشاف الضرب ٢٢١٦/٤، والمساعد ٥٣٧/٢، والهمع ٥١/٢، ويونس هو: يونس بن حبيب بن عبدالرحمن الضبي، مولاهم، أو مولى بني الليث، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة، كان إمامًا في النحو واللغة، وروى عنه سيبويه، فأكثر ولم يكن له همة إلا طلب العلم، توفي سنة ١٨٢هـ، انظر: البلغة ص ٨٤.

والذي تلحقه العلامة إن تحرك آخِرُهُ غَيْرَ هَمْزَةٍ بالفتح ألحقتها، أو بالضم أو بالكسر قلبت فتحة، وألحقتهما، هذا جائز باتفاق، ولا تقلب العلامة حرفا من جنس الحركة قبلها، خلافا للكوفيين[1]، إلا إِنْ خِفْتَ لَبْسًا فَتَقْلِبُهَا باتِّفَاقٍ.

أو هَمْزَةً، فكما آخِرُهُ صَحِيحٌ متحرك، والكوفيون يحذفونها[2].

أو سكن تنوينًا فالبصريون يحذفونه، ويلحقون العلامة، والكوفيون يحركونه، وزعموا أنه مسموع[3].

أو حَرْفَ علة ألفًا، والاسم غير منون، فتحذف وتلحق، أو منونًا فتحذفها وتلحق، والكوفيون يحذفونها ويحركون التنوين[4].

أو واو أصلها الحركة فتفتحها وتلحق، أو ليست أصلَها فتحذفها.

---

(١) ووافقهم ابن السراج، انظر: الأصول ٣٥٧/١، وانظر-أيضًا-: شرح الجمل لابن عصفور ١٣١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤١٨/٣، وارتشاف الضرب ٢٢١٩/٥، وحاشية الصبان ٢٥٢/٣.

(٢) الكوفيون حكوا ذلك عن العرب، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٣٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤١٧/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٢٠/٥، والمساعد ٥٣٩/٢.

(٣) انظر الخلاف بينهم في شرح الجمل لابن عصفور ١٣٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤١٥/٣، والمساعد ٥٤١/٢، والتصريح ٢٤٩/٢، وهمع الهوامع ٦٦/٢، وشرح الأشموني ٥٩/٣.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٣١/٢، ١٣٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤١٥/٣، وارتشاف الضرب ٢٢١٨/٥، والمساعد ٥٤١/٢، والهمع ٥٠/٢.

أو ياء أصلها الحركة فتفتحها وتلحق، أو ليست أصلَها، وهي غير ضمير، فتحذفها وتفتح ما قبلها، أو ضميرٌ، فوجهان: حذفها وفتح ما قبلها، وإبقاؤها محركةً.

والكوفيون يحذفون إن كان آخرُهُ ياءً أو واوًا، ويَرُدُّونَ الحركةَ من جنس العلامة، إلا إن خيف لبس فيقلبون الحركة من جنس الحرف(١).

ولا يرخم مندوب.

******

المنادى المكرر: إن كان مضافًا، واتحد لفظهما، ورفعت الأول، نصب الثاني بدلا أو منادى أو عطف بيان، أو نصبتَهُ فـ(س) يقول(٢): الأول مضاف للمجرور الثابت، والثاني حُذِفَ مضافه لدلالة الأول، وأقحم بين المتضايفين، ولا يجوز الفصل بينهما إلا في هذا الباب، أو بالظرف والمجرور في ضرورة، ولا يجوز فيه إلا الإقحام، ويمتنع البدل والعطف.

والمبرد يجعل الثاني مضافا للمجرور الثابت، وحذف من الأول، ويجيز فيه من الإعراب ما جاز مع رفع الأول(٣).

فإن أتيت بعد العَلَمِ [٢٤/ب] المفرد بـ"ابنٍ" غَيْرَ صفةٍ رفعت العلم، ونصبت ابنا على الوجوه السابقة إلا التأكيد، أو صفةً على مذهب من يحذف

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٣١/٢، ١٣٢، والمصادر السابقة.

(٢) انظر: الكتاب ٢٠٦/٢.

(٣) انظر: المقتضب ٢٢٧/٤، على أن المبرد أجاز ما ذهب إليه سيبويه من إقحام الثاني بين المتضايفين لتوكيد الأول.

التنوين لالتقاء الساكنين، فترفع الأول، وتنصب ابنا ليس إلا[1].

ومَنْ يَحْذِفُهُ لكثرة الاستعمال وجَعْلِ الصِّفَةِ والموصوف كالشيء الواحد، نَصَبَ ابنًا، وحَرَّكَ آخِرَ الأول بحركة النون، ولا يجوز في "ابنٍ" الإقحامُ[2].

******

ياء المتكلم: تُحَرَّكُ أو تُسَكَّنُ، وهما فصيحان، وتحذف، ويجعل ما بقي تاما، أو تقلب ألفا، ولا يجوزان إلا في الشعر، وأما في النداء فيجوز أربعتها، وخامِسٌ وهو حذفها، والاجتزاء بالكسرة، وزاد الأخفش قَلْبَهَا أَلِفًا وحَذْفَهَا، والاجتزاء بالفتحة[3].

وأحسنها: يا غلامِ، ثم: يا غلامَا، ثم: يا غلامِيَ، ثم: يا غلامِيْ، ثم: يا غلامُ[4]، وقد زُعِمَ أن "يا غلامُ" في هذه اللغة نكرة مقصودة، ثم: يا غلامَ على مذهب الأخفش.

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٩٧/٢، ٩٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٣/٣، وارتشاف الضرب ٢١٨٨/٤، والمساعد ٤٩٤/٢، ٤٩٥، والهمع ٤٠/٢، ٤١.

(٢) انظر: المقتضب ٢٣١/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٤/٣، والمصادر السابقة.

(٣) ووافقه الفارسي والمازني ومنعه الأكثرون، انظر في هذه اللغات: الكتاب ٢٠٩/٢، والمقتضب ٢٤٥/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٩/٢، ١٠٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨١/٣، ٢٨٢، وارتشاف الضرب ١٨٥٢/٤، والمساعد ٣٧٥/٢، ٣٧٦، والتصريح ٢٣٢/٢، وهمع الهوامع ٤٣٨/٢.

(٤) ترتيبها مختلف عند ابن عصفور في شرح الجمل ١٠٢/٢، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٤٩/١، وشرح الكافية للرضي ٣٨٩/١، كما اختلف ترتيبها عند أبي حيان في الارتشاف ١٨٥٢/٤.

ولا تلحق تاء التأنيث في هذا الباب إلا الأب والأم، فيجوز: يا أبتِ ويا أُمَّتِ، ويا أَبَتَا ويا أُمَّتَا، ويا أَبَتَ ويا أُمَّتَ[١]، والوقف بالهاء لا بالتاء خلافا للفراء[٢].

والمضاف لمنادي إن كان "ابن أم" و"ابن عم" فالأجود: يا ابنَ أُمٍّ ويا ابْنَ عَمٍّ، ثم: يا ابن أُمَّا ويا ابنَ عَمَّا، ثم: يا ابْنَ عَمَّ ويا ابْنَ أُمَّ، ثم يا ابْنَ أُمِّي ويا ابْنَ عَمِّي[٣]، وزعم الزجاجي أن هذه الأخيرة أجودها[٤].

وهي في هذه الأحوال مركبة، خلافا لمن ادَّعَى البساطة، فلا يجوز عنده حذف الياء أصلا.

وكـ"ابن" في ذلك: ابنة[٥].

******

المختص بالنداء: مسموعُهُ: يا أَبَتِ، ويا أُمَّتِ، واللَّهُمَّ، وقُلُ كناية عن العَلَمِ[٦]، وهَنَاهُ كناية عن نكرةٍ[٧].

---

(١) انظر: الكتاب ٢١٠/٢، ٢١١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٣/٢، وارتشاف الضرب ٢٢٠٨/٤.

(٢) يعني في الباب كله، انظر: معاني القرآن للفراء ٣٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٣/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠٧/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٠٨/٤.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٠٤/٢، والمساعد ٥٢٠/٢.

(٤) انظر: الجمل ١٦٢.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٢٢٠٨/٤، والهمع ٤٣٩/٢.

(٦) وقيل كناية عن نكرة انظر: همع الهوامع ٦٠/٢.

(٧) انظر: الأصول في النحو ٣٤٩/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٥/٢، وشرح الكافية للرضي ٣٨٤/١.

والميم في "اللهم" عوض من حرف النداء فلا يجتمعان، والكوفيون يقولون: بقية "أُمَّنَا بِخَيْرٍ"، ويجيزون الجمع بينهما(١).

والألف والهاء في "هَنَاهُ زائدتان كمَرْحَبَاهُ، وقيل: الهاء أصلية، والألف زائدة في نفس الكلمة، وقيل: مبدلة من أصل، والألف [٢٥/أ] بدل من واو(٢).

و"فل" غير مرخم خلافا للكوفيين، ويستعمل في غير النداء ضرورة(٣).

ومَقِيسُهُ: ما وازَنَ "مَفْعَلَانَ"، و"فُعَلَ" من الصفات، ويُبْنَى على الضَّمِّ،

---

(١) والأول قول البصريين، انظر: الكتاب ١٩٦/٢، والمقتضب ٢٣٩/٤، والأصول ٣٣٨/١، وأسرار العربية ص ٢٣٢، والإنصاف ٣٤١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٦٧/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٦/٢، والهمع ٤٧/٢.

(٢) القول الأول للكوفيين والأخفش وأبي زيد الأنصاري، والقول الثاني لبعض البصريين، والقول الثالث للفارسي وابن جني، انظر الخلاف في هذه الكلمة في حاشية المقتضب ٢٣٥/٤، ٢٣٦، والأصول ٣٤٧/١، والمسائل البغداديات ص ٥٠٤، وسر صناعة الإعراب ٦٦/١، ٥٦٠/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٥/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٣٢/٣، واللسان: هنو ٣٦٦/١٥، وتوضيح المقاصد ١١٠٤/٤، والهمع ٤٥/٢.

(٣) انظر: الكتاب ١٩٨/٢، ٢٤٨، والمقتضب ٢٣٧/٤، والأصول ٣٤٩/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٦/٢، وارتشاف الضرب ٢٢٢٣/٥، وتمهيد القواعد ٣٦١٢/٧، وشرح الأشموني ٤٥/٣، والهمع ٤٥/٢.

و"فَعَالِ" وتبنى على الكسر[١]، وحكى أبو حاتم[٢] أن العرب تقول: هذا زَيْدٌ مَلْأَمَانُ، وهذه هِنْدُ مَلْأَمَانَةُ، وفي جَعْلِهِ صِفَةً أو بدلًا خلافٌ[٣].

******

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٠٧/٢، ١٠٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٤١٩/٣، والارتشاف ٢٢٢٤/٥، والمساعد ٥٤٤/٢، وهمع الهوامع ٤٧/٢

(٢) هو سهل بن محمد بن عثمان الجشمي أبو حاتم السجستاني نحوي لغوي عروضي مقرئ، روى عن أبِي زيد وأبِي عبيد والأصمعي، وأخذ عنه المبرد وابن دريد، توفي بالبصرة سنة ٢٤٨هـ، من كتبه: اختلاف المصاحف، وإعراب القرآن، والقراءات، انظر: إنباه الرواة ٥٨/٢: ٦٤، وبغية الوعاة ٦٠٦/١.

(٣) زعم أبو حاتم أن "ملأمان" و"ملأمانة" صفتان، وذكر ابن عصفور أنهما علمان ممنوعان من الصرف، وذكر الجرمي أن أصل "مكرمان" ونحوِه الوصفُ، قال: ولا نعلم أحدا من العرب يقول: هذا رجلٌ مكرمانُ يا فتى، كلهم يجعله اسمًا، ولا يجعله وصفًا، وذكر أنه لم يَسْمَعْ أحدًا يستعمله وصفًا، وحكى ابن سيده: رجلٌ مكرمانُ، وامرأة ملأمانةُ، على أنه بدل معرفة من نكرة، وأبو حيان يؤول ما حكاه أبو حاتم وغيره على إضمار القول، والتقدير: هذا زيد مقولٌ فيه: مكرمان، انظر في هذه المسألة: المقتضب ٢٣٧/٤، والأصول ٢٠٢/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٨/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢٠/٣، وشرح الكافية للرضي ٤٣٠/١، وارتشاف الضرب ٢٢٢٤/٥، ٢٢٢٥، والمساعد ٥٤٤/٢.

المستغاث به

لامُهُ تتعلق بفعل النداء(١)، لا بما في "يا" من معنى الفعل، خلافا لابن جني(٢)، وليست بزائدة خلافا لبعضهم(٣).

ولا ينادى إلا بـ"يا"، ولا يجوز حذفها ولا ترخيمه، وكالمستغاث به المُتَعَجَّبُ منه، والمنادى المُفْرِطُ البُعْدِ(٤).

ويجوز حذف المستغاث به والمستغاث له، ولامه مفتوحة، ولام المعطوف على المستغاث به أوله مكسورة، ولا يجمع بين اللام والألف والهاء.

******

الترخيم لغة: التسهيل، واصطلاحا(٥): حذف آخر الاسم في النداء.

ولا يرخم إلا ما بُنِيَ في النداء، فإن كان نكرة مُقْبَلًا عليها بهاء التأنيث فتحذفها، أو دونها لم ترخم إلا صاحبا أو شاذا، ولا ينقاس، أو عَلَمًا مركبا، فتحذف ثانيهما، أو غَيْرَهُ على أَقَلَّ من ثلاثةٍ لم يرخم، أو ثلاثيًّا

---

(١) هذا قول سيبويه، واختاره ابن عصفور، انظر: الكتاب ٢١٨/٢، وشرح الجمل ١٠٩/٢، والمساعد ٥٢٦/٢، والهمع ٥٤/٢.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٠٩/٢، ونسبه الرضي للمبرد-أيضا-في شرح الكافية ٣٥٢/١، رغم أن كلامه في المقتضب ٢٥٥/٤ موافق لسيبويه، وانظر حاشية المقتضب للدكتور محمد عضيمة، وانظر-أيضا-: المساعد ٥٢٦/٢، والهمع ٥٤/٢.

(٣) هذا قول ابن خروف، انظر: شرح الجمل له ٧٤٣/٢، وانظر: ارتشاف الضرب ٢٢١١/٤، والمساعد ٥٢٦/٢، والهمع ٥٤/٢، ونسبه ابن هشام في المغني ٢٤٤/١ للمبرد.

(٤) انظر: شرح الجمل ١١٠/٢، ١١١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤١٠/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٥٣/١، ٣٥٤، وارتشاف الضرب ٢٢١٣/٤، والمساعد ٥٣٢/٢، والهمع ٥٦/٢.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١١٣/٢، والتصريح ٢٥١/٢.

بالهاء فتحذفها، أو عاريًا عنها ساكِنَ الوسط لم يرخم[١]، أو مُتَحَرِّكَهُ فكذلك خلافا للفراء فيه[٢].

أو رباعيًّا جاز، فإن سكن ما قبل آخره فيحذف الآخر فقط خلافا للفراء؛ إذ يحذفه والساكنَ[٣]، أو زائدا وفيه الهاء فتحذفها، أو زيادتان زِيدَتَا معًا، وهما ألفا التأنيث، والألف والنون، والواو والنون، فتحذفهما، أو ليستا فيه، وقبل آخره حذف مد ولين فتحذفهما، أو ليس قبله فتحذف الآخِرَ[٤].

والترخيم على لغة مَنْ نَوَى فيَبْقَى بَعْدُ على ما كان عليه من حركة أو سكون، وعلى لغة مَنْ لَمْ يَنْوِ فيجوز إلا في مثل قائمة.

والترخيم في ذي [٢٥/ب] التاء أَحْسَنُ من عدمه، وغيره بالعكس إلا في حارث وعائش ومالك، فالترخيم أحسن[٥].

---

(١) وأجاز الأخفش وبعض الكوفيين ترخيمه، انظر: شرح الكافية للرضي ٣٩٥/١، وارتشاف الضرب ٢٢٣١/٥، ٢٢٣٢، والمساعد ٥٥٢/٢، والهمع ٦١/٢، ٦٢.

(٢) وهو مذهب الكوفيين غير الكسائي، انظر: شرح الجمل لابن خروف ٧٤٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٤/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢٣/٣، والمساعد ٥٥٢/٢، والهمع ٦١/٢.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٧٩/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٥/٢، والمساعد ٥٤٩/٢، ٥٥٠، والهمع ٦٤/٢.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن خروف ٧٥٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٤/٢، ١١٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٣٣/٥، والمساعد ٥٥١/٢، والهمع ٦٤/٢.

(٥) ذكر سيبويه أن حذف التاء في هذا أكثر من إثباتها، انظر: الكتاب ٢٤٢/٢، وانظر-أيضًا-: شرح الجمل لابن عصفور ١٢٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢٨/٣، وارتشاف الضرب ٢٢٤٣/٥.

وإذا رَخَّمْتَ ذا التاء على لغة مَنْ نَوَى، فيجوز وجهان:

حذف التاء، وإبقاء الحرف بعدها على الفتح كما كان.

والثاني: أن تلحق التاء، وتحركها بالفتح، وهذه التاء قيل: زائدة في آخره، وقيل: مقحمة بين الحرف وحركته، وهو مذهب الفارسي[1]، وهو الصحيح.

وإذا وقفت على المؤنث المرخم وقفت عليه بالهاء إلا في ضرورة، فتعوض منها ألف الإطلاق[2]، ولا يجوز أن يوقف بغير هاء إلا فيما سُمِعَ، حكى (س) عن العرب: يا حَرْمَلُ[3]، ولا يقاس عليه.

والاسم إذا كان له حكم قبل الترخيم، ثم زال بالترخيم سبب ذلك الحكم، زال الحكم بزوال سببه.

والمرخم على لغة مَنْ لَمْ يَنْوِ حُكْمُهُ كحكمه لو لَمْ يكن مُرَخَّمًا: في بنائه على الضم، وإعلاله حيث يجب إعلاله.

وعلى هذه اللغة إذا بَقِيَ بعد الترخيم على وَزْنٍ غَيْرِ عَرَبِيٍّ فمذهب الأخفش أنه لا يجوز[4]، وغيره يجيزه[5].

---

(١) والقول الأول للفارسي-أيضًا-، والقول الثاني ذكر ابن عقيل أن كلام سيبويه يدل عليه، انظر: الكتاب ٢٠٧/٢، والمسائل البغداديات ص ٥٠٥، وارتشاف الضرب ٢٢٤١/٥، والمساعد ٥٥٧/٢، والهمع ٧٠/٢.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٢٣/٢، وارتشاف الضرب ٢٢٤١/٥، ٢٢٤٢، والمساعد ٥٥٨/٢، والهمع ٧٠/٢، والأشموني ٦٦/٣.

(٣) انظر: الكتاب ٢٤٤/٢.

(٤) هذا قول المازني والمبرد والسيرافي-أيضا-، انظر: ارتشاف الضرب ٢٢٣٨/٥، ٢٢٣٩، والأصول ٣٧٣/١، والمساعد ٥٥٦/٢، والهمع ٦٨/٢، ٦٩.

(٥) هذا قول السيرافي، انظر: ارتشاف الضرب ٢٢٣٨/٥، ٢٢٣٩، والمساعد ٥٥٦/٢، والهمع ٦٩/٢.

والترخيم في غير النداء ضرورة(١)، فـ(س) يرخم على اللغتين(٢)، والمبرد على لغة من لم يَنْوِ خاصةً(٣).

******

"لا" للتبرئة: إن دخلت على معرفة لزم تكرارها(٤) إلا ضرورةً(٥)، ولم تعمل، وقولهم: لا نَوْلَكَ أن تفعل، وقضية ولا أبا حسن، ونحوُهُما مُتَأَوَّلٌ، أو على نكرة مضافة، أو مُطَوَّلَةٍ(٦).

فتعمل عمل "إنَّ"، وعمل "لَيْسَ"، أو غيرِهما، مفردًا نُصِبَ بلا تنوين، والحركة إعرابٌ عند الزجاج، وسقط التنوين تخفيفا(٧)، وبناءٌ عند

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٢٥/٢، ١٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢٩/٣، والمساعد ٥٥٩/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٢٤٧/٢، ٢٥٤، ٢٦٩: ٢٧٤.

(٣) انظر: المقتضب ٢٥١/٤، ٢٥٢.

(٤) وزعم المبرد وابن كيسان أنه لا يلزم تكرارها، انظر: المقتضب ٣٥٩/٤، ٣٦٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/٢، وشرح الكافية للرضي ١٦٠/٢، ١٦١، والمساعد ٣٤٥/١.

(٥) هذا قول سيبويه والجمهور، انظر: الكتاب ٢٩٨/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٦/٢، والمساعد ٣٤٥/١.

(٦) انظر: الكتاب ٢٩٧/٢، والمقتضب ٣٦٢/٤، واللباب للعكبري ٢٤٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/٢، ٢٧٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٨/٢، وشرح الكافية للرضي ١٦١/٢، ١٦٢، ١٦٦، والمساعد ٣٤٦/١، والهمع ٤٦٢/١.

(٧) وهو قول الكوفيين والجرمي والسيرافي والرماني-أيضا-، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٨/٢، وشرح الكافية للرضي ١٥٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٨/٢، وارتشاف

الأكثرين(١)، ومُوجِبُهُ قيل(٢): التركيب مع "لا"، وقيل(٣): لِتَضَمُّنِ معنى "مِنْ"، وهو الصحيح.

أو مُسَلَّمًا بالألف والتاء، فالصحيح الكسر(٤)، وقيل(٥): يجب الفتح، وهو خلافٌ مَبْنِيٌّ على الخلاف في حركة "لا رَجُلَ"، فمن قال: إعراب أو بناء للتضمن كَسَرَ، أو للتركيب فَتَحَ، أو مثنى أو مُسَلَّمُ مُذَكَّرٍ، فمذهب (س) البناء(٦) [٢٦/أ]، ومذهب المبرد الإعراب.

الضرب ١٢٩٦/٣، والجنى الداني ٢٩١، والمساعد ٣٤٢/١، والهمع ٤٦٧/١.

(١) انظر: المقتضب ٣٦٠/٤، والمقتصد ٧٩٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٠/٢، ٢٧١، والمساعد ٣٤٢/١.

(٢) هذا قول سيبويه والجمهور، انظر:الكتاب ٢٧٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٠/٢، والمساعد ٣٤٠/١، والتصريح ٣٤٣/١، والهمع ٤٦٧/١.

(٣) هذا قول الخليل، وصححه ابن عصفور، انظر: الكتاب ٢٧٥/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٠/٢، والمساعد ٣٤٠/١، والهمع ٤٦٦/١.

(٤) هذا قول الأكثرين، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٧١/٢، وارتشاف الضرب ١٢٩٦/٣، والهمع ٤٦٨/١.

(٥) هذا قول المازني والفارسي والرماني والصقلي، وفي المسألة وجه ثالث، وهو جواز الأمرين، وصححه ابن مالك والسيوطي وغيرهما لورود السماع، انظر: المسائل الحلبيات ص ٣١٢، والخصائص ٣٠٨/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٥/٢، وشرح الكافية للرضي ١٥٧/٢، ١٥٨، وارتشاف الضرب ١٢٩٦/٣، والمساعد ٣٤٠/١، والتصريح ٣٤١/١، والهمع ٤٦٨/١.

(٦) وهو مذهب الجمهور-أيضا-، وذهب المبرد إلى أنه معرب، انظر: الكتاب ٢٨٣/٢، والمقتضب ٣٦٦/٤، والأصول ٣٨٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٢/٢، وشرح التسهيل ٥٧/٢، وشرح الكافية للرضي

وإذا فصل بين "لا" ومعمولها على حاليها بطل عملها، ولزم التكرار، خلافا للمبرد؛ إذ قال: لا يلزم.

والخبر إن كان ظرفا أو مجرورا جاز حذفه، أو غيرَهما وجب عند تميم، وجاز عند الحجازيين.

والصحيح أن رفع الخبر على أنه خبر المبتدأ، لا على أنه خبر لـ"لا"، خلافا لقوم.

والواقع بعد "لا" إن عمل فيه عامل ظاهر أو مضمر لم تؤثر فيه "لا"[(١)].

واسم "لا" المعرب يتبع على لفظه، والمبني إن أتبعته بنعت مضاف أو مطول فعلى اللفظ، أو غيرِهما فعلى اللفظ بتنوين وعدمه، وعلى الموضع.

فإن كررت النعت فالنصب بالتنوين على اللفظ، والحمل على الموضع، أو بعطف ولم تكرر "لا" فَهُمَا، وحكى الأخفش: لا رجلَ في الدار وامرأةَ، أو كررتها زائدةً فكعدمها، أو غيرَ زائدة فحكمها حكم الأولى، فيجوز أن تجرى مجرى "إنَّ"، ومجرى "ليس".

ويجوز إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه هنا، فتقول: لا أخا لك، ومن كلام العرب: لا يَدَيْ لك بكذا، ولا أبا لك، خلافا لابن الطراوة[(٢)]؛ إذْ زعم أن اللام ليست مقحمة، بل ذلك على لغة من قال: أخانا بالألف في الأحوال الثلاثة.

١٥٦/٢، ١٥٧، وارتشاف الضرب ١٢٩٦/٣، والمساعد ٣٤٢/١، والهمع ٤٦٧/١.

(١) نحو قولهم: لا مرحبا ولا أهلا، ولا مرحبٌ، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٤/٢.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٦/٢.

وقد تزاد "لا" بين المتضايفين، وبين الجارِّ والمجرور، دالةً على معناها من النفي وغير ذلك.

وإذا دخلت همزة الاستفهام على "لا"، وبقيت "لا" على معناها، فكحالها مجردةً عنها، وإن دخلها معنى التحضيض بطل عملها، أو التمني فكهي دونها عند (س)، إلا أنها لا خبر لها، ولا يُتْبَعُ إلا على اللفظ، والمازني يزعم أن لها خبرا، ويجيز الحمل على الموضع.

******

حروف الجر[1]

ما جاء منها على حرف: الباء، والكاف، واللام، والواو، والتاء، والفاء، وهمزة الاستفهام، والهمزة المقطوعة من ألف الوصل، والميم مكسورةً ومضمومةً، على خلاف فيها.

وعلى حرفين: "من"، و"عن"، و"في"، و"ها"للتنبيه، و"مذ" و"مُنْ"، و"مَعْ" ساكنة العين، و"بل" نائبة عن "رُبَّ" على خلاف في "مُذْ" وما بعدها.

وعلى أَزْيَدَ: "على"، و"إلى"، و"حتى"، وحاشا"، و"خلا"، و"عدا"، و"رُبَّ"، و"منذ"، و"لولا"، و"لعلَّ"، و"لعلِّ"، و"ايمن"، و"متى"، و"بله" على خلاف في [٢٦/ب] "رُبَّ" وما بعدها.

فـ"لولا" تختص بالمضمرالمخفوض، خلافًا للمبرد[2]؛ إذ زعم أن ذلك ليس من كلام العرب[3]، وخلافًا للأخفش،

---

(١) في شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٨/١: "باب حروف الخفض".

(٢) انظر: الكامل ١٢٧٨/٣.

(٣) هذا الذي ذكره أبو حيان هو قول الجمهور، انظر: الكتاب ٣٧٣/٢، والإنصاف ٥٦٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧١/١، والجنى الداني ص ٦٠٣، والمغني ٣٠٢/١.

إذ زعم أنه في موضع رفع[١].

والواو إلى الميم و"مذ" و"منذ" و"مُنْ" تختص بالمظهر، وكذا "حتى" والكاف، إلا في الضرورة، فيجران المضمر، والباقي يجرهما.

والهاء والهمزة المقطوعة والتاء والميم تخص اسم الله، وقلَّ دخولها على الرَّبِّ[٢]، و"مُنْ" تخص الرَّبَّ، و"رُبَّ" ونائباها تخص النكرة، والباقي يدخل على كل ظاهر.

و"مذ" و"منذ" و"عن" حرف واسم، والكاف في الشعر اسم لا في الفصيح، خلافا للأخفش[٣]، ولا تكون "رُبَّ" اسمًا خلافا للكسائي[٤]، و"خلا" و"عدا" حرف وفعل، وكذا "حاشا" عند المبرد، و"على" اسم وفعل وحرف، خلافا لمن نفى حرفيتها[٥]، والباقي لا يكون إلا حرفًا.

---

(١) وهو قول الكوفيين-أيضًا-، انظر: الكامل ١٢٧٨/٣، والإنصاف ٥٦٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧٢/١، وشرح التسهيل ١٨٦/٣، والجنى الداني ص ٦٠٤، والمغني ٣٠٢/١.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٥/١.

(٣) وافق الفارسي وابنُ جني الأخفشَ فيما ذهب إليه، والأول قول الجمهور، انظر: الكتاب ٤٠٨/١، والمقتضب ١٤٠/٤، وسر صناعة الإعراب ٢٨٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧٧/١، ورصف المباني ص ١٩٥، وارتشاف الضرب ١٧١٣/٤، والجنى الداني ص ٧٩، والمغني ٢٠٣/١، والهمع ٣٦٤/٢، ٣٦٥.

(٤) وهو قول الكوفيين، وهو أحد قولي الأخفش، ووافقهم ابن الطراوة، انظر: الإنصاف ص ٨٣٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٥/٣، والجنى الداني ص ٤٣٩، والمساعد ٢٨٤/٢، والهمع ٣٤٦/٢.

(٥) انظر ما تقدم في باب الاستثناء.

ولا بد لحرف الجر مما يتعلق به ظاهرًا أو مضمرًا، إلا "لولا" على مذهب (س)[١]، والزائدَ والكافَ، فلا يتعلق بشيء[٢].

ولا يضمر الحرف ويبقى عمله إلا نادرًا أو ضرورةً.

الباء زائدة بقياس في خبر "ليس" و"ما" و"حسبك" مبتدأ[٣]، وفاعلِ "كفى" ومفعوله، وبغير قياس في فاعل "يأتي ونحوه، وأَحْسَنُهُ أن يَتَوَجَّهَ النفي عليه في المعنى[٤].

وغير زائدة[٥] لمجرد الإلصاق حقيقةً أو مجازًا، وللاستعانة، وتدخل على الآلة التي توصل للفعل، وللسبب، وللقسم، وللحال، وبمعنى "في"، وللنقل[٦]، ولا تكون إلا في القاصر، وترادف الهمزة خلافا للمبرد[٧]؛ إذْ

---

(١) انظر: الكتاب ٣٧٣/٢، وانظر-أيضا-: ارتشاف الضرب ١٧٥٧/٤.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٢/١.

(٣) يعني في "حسبك" إذا كانت مبتدأ، نحو: بحسبك زيدٌ.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٢/١، ٤٩٣، ورصف المباني ص ١٤٧ وما بعدها، وارتشاف الضرب ١٧٠٠/٣، والجني الداني ص ٤٨ وما بعدها، ومغني اللبيب ١٢٣/١ وما بعدها.

(٥) في معاني الباء انظر المصادر الواردة في الحاشية السابقة، وانظر-أيضًا-: شرح التسهيل لابن مالك ١٤٩/٣، ١٥٠، والمساعد ٢٦١/٢، والهمع ٣٣٤/٢.

(٦) يعني تعدية الفعل اللازم إلى مفعول بنفسه، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٣/١.

(٧) ووافقه السهيلي، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٣/١، والجنى الداني ص ٣٨، والمغني ١١٩/١، ١٢٠.

قال: ما بعد الباء يشرك الفاعل في الفعل، وما بعد الهمزة لا يشركه، ولترادفهما لا يجتمعان، ويُؤَوَّلُ ما ظاهِرُهُ ذلك(١).

ولا يُبَعَّضُ بالباء، ولا تكون بمعنى "عن" خلافا لزاعميهما(٢).

الكاف: للتشبيه، وزائدة.

اللام: للإضافة مِلْكًا، أو استحقاقًا، أو تعجبًا، ويلزمها التعجب في القسم، ومُقَوِّيَةً بشرط تقديم المفعول، إلا للضرورة أو ندورًا، فقد يتأخر، وزائدة في باب النداء، وباب "لا"(٣)**، وبمعنى [٢٧/أ] "كي"، وللجحد، وهي التي تقدمها حرف نفي و"كان"، أو ما تصرف منها، ولا تكون للمآل خلافا لبعضهم**(٤).

---

(١) كقراءة ابن كثير وأبي عمرو: (تَنْبُتُ بِٱلدُّهْنِ) بضم التاء وكسر الباء، من "أنبت"، وانظر أوجه تخريج ذلك في مجاز القرآن ٥٦/٢، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٤٨، ومعاني القرآن وإعرابه ١٠/٤، والحجة للفارسي ١٨٠/٣، وإعراب القراءات السبع ٨٧/٢، ومشكل إعراب القرآن ١٠٥/٢، والكشف عن وجوه القراءات ١٢٧/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٩٣/١، والبحر المحيط ٣٧١/٦، والجنى الداني ص ٣٨، والمغني ١٢٠/١.

(٢) هذا قول الأخفش والكوفيين وابن مالك، انظر: معاني القرآن للأخفش ٥١٢/٢، ٥٣٥، وشرح التسهيل ١٥١/٣، وارتشاف الضرب ١٦٩٨/٤، والجنى الداني ص ١٤٢.

(٣) لم يذكرها سيبويه، وذكرها المبرد، انظر: المقتضب ٣٦/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥١٥/١، وارتشاف الضرب ١٧٠٩/٤، ١٧١٠.

(٤) وهو قول الأخفش، انظر: معاني القرن للأخفش ٣٧٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥١٥/١، وارتشاف الضرب ١٧٠٩/٤، والتصريح ٦٤٥/١.

والواو إلى الميم و"مُنْ" والباء بمعنى تاء القسم، إلا أن التاء فيها التعجب(١).

"مِنْ" زائدة بشرطين: أحدهما: دخولها على نكرة، خلافا للأخفش؛ إذ أجاز دخولها على معرفة(٢).

الثاني: كون الكلام نفيًا أو نهيًا أو استفهامًا، لا شرطًا خلافًا لبعض البصريين في الشرط(٣)**، ولا واجبًا خلافًا للكوفيين والأخفش فيه**(٤).

ومعناها استغراقُ الجنس أو تأكيدُهُ(٥).

والبصريون يجيزون في الضرورة دخولها في الواجب وعلى المعرفة(٦).

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥١٥/١.

(٢) وهو مذهب الكسائي وهشام من الكوفيين، انظر: معاني القرآن للأخفش ١٠٥/١، ٢٢٥، والمسائل البغداديات ص ٢٤٢، والمسائل البصريات ٢٤٧/١، والمقتصد ٨٢٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٥/١، وارتشاف الضرب ١٧٢٣/٤، والجنى الداني ص ٣١٨، والمغني ٣٥٥/١، والهمع ٣٧٩/٢.

(٣) وذهب إليه الفارسي وابن الأنباري، انظر: شرح القصائد السبع الطوال ٢٩٦/١، وشرح المقدمة المحسبة ٢٣٦/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٤/١، وارتشاف الضرب ١٧٢٤/٤، والجنى الداني ص ٣١٧، والمغني ٣٥٣/١، والهمع ٣٧٩/٢.

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ١٠٥/١، ٢٢٥، والجنى الداني ص ٣١٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٤/١، ٤٨٥، وارتشاف الضرب ١٧٢٣/٤، والجنى الداني ص ٣١٨، والمغني ٣٥٦/١، والهمع ٣٧٩/٢.

(٥) انظر: الكتاب ٢٢٥/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٦/١، الضرب ١٧٢٥/٤، والهمع ٣٨٠/٢.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٤/١.

فتزاد في المبتدأ وفي الفاعل وفي المفعول نائبًا أو غيرَه.

ولابتداء الغاية في غير الزمان مكانا أو غيره، لا فيه خلافا للكوفيين[١]، وللغاية لا لانتهائها[٢]، ولا لتبيين الجنس[٣]، خلافا لزاعميهما.

"عَنْ" [للمجاوزة][٤]، لا بمعنى الباء ولا "بَعْدَ" ولا "على" ولا "من أجل" ولا "أَنَّ"، خلافا لزاعمي ذلك[٥].

---

(١) وهو قول الأخفش والمبرد والزجاج وابن درستويه من البصريين، وإليه ذهب ابن مالك وأبو حيان، انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٦٥/١، والمقتضب ١٣٦/٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٧٧/٢، ٤٧٨، والمقتصد ٨٢٣/٢، والإنصاف ٣٧٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٤/١، وشرح التسهيل ١٣٠/٣، وشرح الكافية الشافية ص ٧٩٦، ورصف المباني ص ٣٢٢، وارتشاف الضرب ١٧١٨/٤، والجنى الداني ص ٣٠٩، والمغني ٣٤٩/١، وهمع الهوامع ٣٧٦/٢.

(٢) هذا قول الكوفيين وابن مالك والمالقي، انظر: شرح التسهيل ١٣٦/٣، ورصف المباني ص ٣٢٣، وارتشاف الضرب ١٧٢٠/٤، والجنى الداني ص ٣١٢.

(٣) قال به جماعة من المتقدمين والمتأخرين، وأنكر ذلك ابن عصفور وابن أبي الربيع، انظر: شرح الجمل ٤٩١/١، والبسيط ٨٤٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٤/٣، والجنى الداني ص ٣١٠، والمغني ٣٤٩/١.

(٤) في الأصل: "للمزاولة"، وفي شرح الجمل: "للمداولة"، والتصويب من كتب حروف المعاني.

(٥) هم الكوفيون، ووافقهم ابن قتيبة وابن مالك، انظر: معاني القرآن للفراء ٢٦٧/٢، وأدب الكاتب ص ٣٩٩، والأزهية ص ٢٧٩، والاقتضاب ٢٧٢/٢، ٣٤٨/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٥١٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٩/٣، ورصف المباني ص ٢١٩، والمساعد ٢٦٦/٢، وارتشاف الضرب ١٧٢٧/٤، والجنى الداني ص ٢٤٦، ومغني اللبيب ١٦٩/١.

و"في" للوعاء، لا بمعنى "على" ولا بمعنى الباء[١]، خلافا لزاعميهما.

"مذ" و"منذ" حرفان إذا انجر ما بعدهما، اسمان إذا ارتفع، والغالب على "مذ" الاسمية وعلى "منذ" الحرفية، خلافا لمن زعم لزوم اسميتهما[٢].

وإذا دخلتا على الحال فلا يكون إلا مخفوضا، والحال هو اليوم والليلة والزمان وما أضفته إلى نفسك، أو ما أشرتَ إليه، أو على الماضي والداخل "مُذْ" ارتفع، وحُكِيَ الخفض قليلا، أو "منذ" فالعكس.

والاسم الواقع بعدهما إن كان مرفوعا معدودا فهما للغاية، أو غَيْرَ معدودٍ فهما لابتدائها، أو مخفوضا فكذلك، إلا أن يكون المخفوض حالًا، فما بعدهما غاية، ومعناهما كمعنى "مِنْ".

والرفع بعدهما قال الكسائي[٣]:

---

(١) كلاهما قول الكوفيين وابن قتيبة، ووافقهم ابن مالك، انظر: أدب الكاتب ص ٣٩٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٥١١/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٦/٣، ورصف المباني ص ٣٨٨، وارتشاف الضرب ١٧٢٦/٤، والجنى الداني ص ٢٥٠، والمغني ١٩١/١، والمساعد ٢٦٥/٢، والتصريح ٦٤٩/١.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٣/٢ وما بعدها، ورصف المباني ص ٣١٩ وما بعدها، والمساعد ٥١٤/١، والجنى الداني ص ٥٠٠، والمغني ٣٦٧/١، والهمع ١٦٣/٢.

(٣) واختاره ابن مضاء والسهيلي وابن مالك، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦٠/٢، وشرح التسهيل ٢١٧/٢، وارتشاف الضرب ١٤١٦/٣، والمساعد ٥١٣/١، والجنى الداني ص ٥٠٢، والمغني ٣٦٧/١.

على الفاعلية، والفارسي[١]: على الخبرية،

و"مذ" و"منذ" مبتدآن، وهو الصحيح، وغيرهما[٢]: على الابتداء، وهما الخبر.

والتقدير على المذهب الصحيح في "ما رأيته منذ يومان": أَمَدُ انقطاع الرؤية يومان، وفي "ما رأيته مذ يوم الجمعة": أول انقطاع [٢٧/ب] الرؤية يوم الجمعة، ولا يجوز العطف على مجرورها، متقدمًا كان المعطوف على المعطوف عليه في الزمان أو متأخرًا، وإذا كان مرفوعا وهو لابتداءالغاية جاز عطف المتقدم والمتأخر من اسم الزمان، أو لانتهائها لم يجز عطف متقدم ولا متأخر، بل ينصب بإضمار فعل إن كان متقدما، وجاز ذلك في المنتهية، قيل: من غير شرط في المعطوف من تقدم أو تأخر.

ولا يتقدم "مذ" و"منذ" إلا فعلٌ منفيٌّ، أو مُقْتَضِي دوامٍ[٣].

و"مذ" و"منذ" لا تدخلان إلا على الزمان، فإن دخلتا على جملة فعلى حَذْفِ اسم الزمان.

---

(١) انظر: الإيضاح العضدي ص ٢٠٨، وهو قول المبرد وابن السراج- أيضا-، انظر: المقتضب ٣٠/٣، والأصول ١٣٧/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠/٢، والارتشاف ١٤١٦/٣، والجنى الداني ص ٥٠١، والمغني ٣٦٧/١.

(٢) هذا قول الأخفش والزجاج وطائفة من البصريين، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦٠/٢، وارتشاف الضرب ١٤١٩/٣، والجنى الداني ص ٥٠٢، والمساعد ٥١٥/١.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٦/٢.

وإذا وقع بعدهما "أَنَّ" فالعرب تكسر وتفتح، فإذا فتحت ففي ذلك وجهان، أحدهما: ان يكون على حذف اسم زمان مضاف، والآخر: أن تكون وما بعدها بتأويل المصدر الموضوع موضع الزمان، ويحكم على موضعه بالرفع والخفض[1].

والزمان الواقع بعد "مذ" و"منذ" إذا كان معدودا فمن العرب من يعتدُّ بالأول والآخر، [.....][2] إلى التجوز، وإن لم تكن الرؤية في الجميع، ومنهم من لا يعتد بهما، ومنهم من يعتد بالأول، ولا يعتد بالآخر[3].

"على": بمعنى "فوق"، لا بمعنى "عن"، ولا بمعنى الباء، ولا بمعنى "في"، خلافا لزاعمي ذلك.

"إلى": إن اقترن ما يبين المشاركة في الحكم أو الانفراد فعلى حسب ذلك، أو لم يقترن فالصحيح الذي عليه أكثر المحققين: أنه لا يدخل في حكم ما قبلها، وقيل: يدخل.

"حتى": حرف ابتداء، وعاطفة، وناصبة، وجارة.

الجارة: إن وقع بعدها مفرد غير جزء مما قبلها، أو جزء لم يتوجه الحكم عليه، فالجر بمعنى "إلى"، أو توجه فالجر والعطف بمعنى الواو.

وفي الحالين يشرَكُ المتقدمَ في الحكم، فإن جيء بعد الاسم بفعل يصلح للخبرية جاز الجر والعطف، والرفع على الابتداء، والحمل على إضمار فعل، فيصير من باب الاشتغال، ومتى جررت أو عطفت فالجملة لا موضع لها.

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٦٠.
(٢) طمس في الأصل بمقدار كلمتين.
(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٥، ٥٦.

والأحسن الحمل على الاشتغال، ثم الرفع على الابتداء، ويضعف العطف والجر.

ولا يشترط في جواز الجر والعطف أن يعمل الفعل الذي بعد "حتى" في ضمير الاسم الذي قبلها، خلافا لبعض الأندلسيين.

واو "رُبَّ" وفاؤها بمعنى "رُبَّ".

"رُبَّ": معناها عند المحققين التقليل، وزعم بعضهم أنها للتكثير، وذلك في موضع المباهاة والافتخار، وهي جواب لسائلٍ، أو مُقَدَّرٍ سؤالُهُ.

ويجب وصف مجرورها، ولا بد لها من متعلَّقٍ، ويجوز حذفه وحذف الوصف لدليل، وتخص النكرة، أو ضميرها مفردا مطلقا، وأجاز الكوفيون مطابقته [٢٨/أ] للمفسر في التثنية والجمع، أو مضافًا لضميرها، لا مباشرًا لـ"رُبَّ"(١).

ولا يدخل على معرفة بـ"أل" خلافًا لبعضهم(٢).

وتُخَفَّفُ، وتلحقها تاء التأنيث، وكذا "ما"، فتجر النكرة بعدها ولا ترفعها، إلا خَبَرَ مبتدأ مضمر، وتهيئها "ما" للدخول على الفعل، ويشترط مُضِيُّ معناه(٣).

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٤/١، ٥٠٥.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٥/١، وأسرار العربية ص ٢٠١، وارتشاف الضرب ١٧٣٩/٤، والجنى الداني ص ٤٤٨، والمساعد ٢٨٨/٢، وهمع الهوامع ٣٤٩/٢.

(٣) هذا قول أكثر النحويين، ومنهم المبرد والفارسي، واختاره ابن عصفور هنا، وذهب ابن السراج إلى أن يجوز أن يكون حالًا، ومنع أن يكون مستقبلًا، وذهب بعض النحويين إلى أن يجوز أن يكون ماضيًا وحالًا ومستقبلًا، والمضي أكثر، انظر: الأصول ٤١٨/١، والإيضاح العضدي ص

ولا يفصل بينها وبين معمولها بشيء، ولا بالقسم، خلافا لِخَلَفٍ في القَسَمِ(١).

و"رُبَّ" لها صدر الكلام، وهي بمنزلة حرف زائد، فمجرورها يحكم على موضعه بالإعراب، ولذلك جاز فيه رَعْيُ الموضع إذا عطفت، فإن كان الفعل بعدها قاصرا ففي موضع رفع على الابتداء، أو متعديا رافعا ضَمِيرَ مجرورِها أو سَبَبَهُ فكذلك، أو غَيْرَهُمَا ولم يأخذ معموله ففي موضع نصب، أو أَخَذَهُ فالوجهان(٢).

و"لعل" و"لولا" على معنييهما.

******

القَسَمُ: جملة لفظا أو نية، يُؤَكَّدُ بها أخرى، كلتاهما خبرية(٣)،

٢٠١، ٢٠٢، والمقتصد ٨٣٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٠٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٩/٣، ١٨٤، وارتشاف الضرب ١٧٤٢/٤، والجنى الداني ص ٤٥١، ٤٥٢، والمساعد ٢٨٧/٢، والمغني ١٥٧/١.

(١) انظر قول خلف الأحمر في شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٦/١، وقد تابع أبو حيان ابنَ عصفور في أنه خلف الأحمر، رغم أنه تعقب ابن عصفور في الارتشاف بأن المراد هو عَلِيُّ بن المبارك الأحمر، وقال: "ووهم ابن عصفور في نسبته جواز الفصل بالقسم لخلف الأحمر، وغَرَّهُ شهرةُ خلف الأحمر"-ارتشاف الضرب ١٧٤٠/٤.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٦/١، ورصف المباني ص ١٩١، وارتشاف الضرب ١٧٤٢/٤، والجنى الداني ص ٤٥٣، والمغني ١٥٦/١.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٠/١، وارتشاف الضرب ١٧٦٣/٤.

ولا يجاب بلام "كي" والفعل، فيكونَ المُقْسَمُ عليه من قبيل المفرد، خلافًا للأخفش[١].

وما جاء كالقسم، وهو غير محتمل للصدق والكذب، حُمِلَ على أنه ليس بقسم[٢].

والمُقْسَمُ به: كُلُّ اسْمٍ لِلَّهِ-تعالى-، أو مُعَظَّمٍ من مخلوقاته إن أراد البِرَّ، فإن أراد الحِنْثَ فلا يُقْسَمُ إلا بغير مُعَظَّمٍ، وذلك قليل[٣].

وحروف القسم تَقَدَّمَتْ، وأصلها: الباء، والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو.

ويجوز إظهار الفعل مع الباء لا مع الواو، خلافا لابن كيسان في الواو[٤].

والمُقْسَمُ عليه: كل جملة حُلِفَ على إثباتها أو نفيها.

والحروف المُعَلِّقَةُ في الإيجاب: "إنَّ" واللام، وفي النفي: "ما" و"لا".

---

(١) انظر: المسائل البصريات ص ٣٥٧، والمسائل العسكريات ص ٧٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٢٠/١، وارتشاف الضرب ١٧٧٤/٤، والمغني ٢٣٦/١، والهمع ٣٩٧/٢.

(٢) انظر تفصيل ذلك في شرح الجمل لابن عصفور ٥٢١/١ وما بعدها، وقد أخذه ابن عصفور من كلام الفارسي في المسائل الشيرازيات ص ٨٢ وما بعدها، وانظر-أيضا-: شرح التسهيل لابن مالك ١٩٦/٣، وارتشاف الضرب ١٧٩٣/٤، والمساعد ٣٠٣/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٢/١، وارتشاف الضرب ١٧٦٥/٤.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٦/١، وارتشاف الضرب ١٧٦٦/٤، والهمع ٣٩٣/٢، ونسبه ابن عقيل للكسائي في المساعد ٣٠٥/٢.

والجملة الاسمية إِنْ نُفِيَتْ فبـ"ما"، ولا يجوز حذفها، أو أُوجِبَتْ فباللام أو بـ"إِنَّ" أو بهما(١).

والفعلية إن صُدِّرَتْ بماضٍ مَنْفِيٍّ فبـ"ما"، أو موجَبٍ قَرِيبٍ من زمن الحال فباللام و"قد"، أو بعيدٍ فباللام، وقيل: لا بد من "قد" معها(٢).

أو بمستقبلٍ مَنْفِيٍّ [٢٨/ب] فبـ"لا"، ويجوز حذفها، أو موجب فباللام والنون المؤكدة معها، ولا يجوز حذف أحدهما إلا ضرورة(٣).

أو بحال فقائل: لا يجوز أن يُقْسَمَ عليه، والصحيح الجواز(٤).

فإن نُفِيَ فبـ"ما"، ولا يجوز حذفها، أو أُوجِبَ فتبني منه اسم فاعل، وتُصَيِّرُهُ خَبَرًا لِمُبْتَدَأٍ، ثم تُقْسِمُ على الجملة الاسمية(٥)، وربما أُدْخِلَ عليه اللام في الشعر(٦)، إلا أن يكون المُقْسَمُ عليه "لَوْ" وجوابَهَا، فالمُعَلِّقُ إنما هو "أَنْ" خاصة.

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٦/١، والارتشاف ١٧٧٦/٤، والمساعد ٣١٣/٢، والهمع ٣٩٧/٢.

(٢) الأخير قول ابن عصفور، انظر: شرح الجمل ٥٢٧/١، وانظر-أيضا-: شرح التسهيل لابن مالك ٢١٣/٣، والجنى الداني ص ١٣٥، والهمع ٤٠٠/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٨/١، والهمع ٤٠٠/٢.

(٤) نسب ابن عقيل المنع للمبرد، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٨/١، والمساعد ٣١٦/٢، والهمع ٤٠٠/٢.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٨/١، والبسيط لابن أبي الربيع ٩١٧/٢، ٩١٨، والارتشاف ١٧٧٨/٤، والمساعد ٣١٦/٢.

(٦) هذا قول البصريين، وخالفهم الكوفيون والفَارِسِيُّ، فجوزوا ذَلِك فِي الِاخْتِيَار، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٨/١، وشرح الكافية للرضي ٣١١/٤، والمساعد ٣١٨/٢، والهمع ٤٠٠/٢.

وإذا اجتمع شَرْطٌ وقَسَمٌ أُجِيبَ الأول، وحُذِفَ جَوَابُ الثاني [١]**، فإن سَبَقَ القَسَمُ فَفِعْلُ الشَّرْطِ ماضٍ.**

وإذا سَبَقَ القَسَمَ طَالِبُ خَبَرٍ أو صِلَةٍ، فَتَبْنِي على القَسَمِ، فيكون خَبَرًا أوصِلَةً، أو على الطالب فيُحْذَفُ جَوَابُ القَسَمِ، ولا يجوز حذفه إلا متوسطًا بين متلازمين، أو عَقِبَ كَلَامٍ يَدُلُّ عليه، ولهذا جعل (س)[٢] **"لا ها اللَّهِ ذا"**[٣] **خَبَرَ مبتدأٍ مُضْمَرٍ، ولَمْ يجعل "ذا" صلةً كما ذهب إليه الأخفش**[٤]**.**

ولا يجوز حذف القسم إلا مع اللام أو "أَنَّ".

---

(١) وزعم الفراء-وتبعه ابن مالك-أنه يجوز أن يكون الجواب للشرط مع تقدم القسم عليه، انظر: معاني القرآن للفراء ٦٦/١، ١٣٠/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٩/١، وشرح الكافية الشافية ٨٨٨/٢، ٨٨٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٥/٣، وارتشاف الضرب ١٧٨٣/٤، والمساعد ٣٢٤/٢، والهمع ٤٠٤/٢.

(٢) وهو قول الخليل، انظر: الكتاب ٤٩٩/٣، ٥٠٣.

(٣) هذه عبارة وردت في عدة أحاديث على لسان عدد من الصحابة-ﷺ-، كأبي بكر وعمر، انظر: البخاري ١٠٠/٥-كتاب المغازي-باب قول الله-تعالى-: ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾، ٢١٧/٧ كتاب الأيمان والنذور-باب كيف كانت يمين النبي-ﷺ-؟، وصحيح مسلم ٢١٤/٤ كتاب العتق-باب إنما الولاء لمن أعتق.

(٤) انظر قول الأخفش في شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٠/١، وشرح الكافية للرضي ٣٠٣/٤، وارتشاف الضرب ١٧٩٢/٤، ووافق المبرد الأخفشَ على ذلك في المقتضب ٣٢١/٢.

وإذا جاء مثل: وزَيْدٍ وعَمْرٍو وبَكْرٍ لَأَقُومَنَّ، فالأُولَى لِلْقَسَمِ، والباقي للعطف(١).

ويُضَمَّنُ فِعْلُ القَلْبِ معنى القسم، وسُمِعَ في غيره من الجمل: عَلَيَّ عَهْدُ اللهِ لَأَقُومَنَّ، وفِي ذِمَّتِي لَأَفْعَلَنَّ، فيُحْكَمُ له بحكم القسم المحض في جميع أحكامه(٢).

وإذا عَوَّضْتَ من حرف القسم فالجَرُّ، والعِوَضُ: "ها" التنبيهِ، وقَطْعُ أَلِفِ الوَصْلِ، وهَمْزَةُ الاستفهام، ويَخُصُّ العِوَضُ اسْمَ الله(٣).

وإن لم تُعَوِّضْ جاز الرفع على الابتداء، والنصب على إضمار فعل، وهو الاختيار(٤)، ولا يجوز الجَرُّ بلا تعويض إلا في اسم الله(٥).

وشَذَّت العَرَبُ، فالتزمت الرفع في "ايْمُنُ اللَّـهِ"، و"لَعَمْرُكَ"، والنَّصْبَ في "أَجِدَّكَ"(٦).

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٠/١.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٣١/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٥/٣، والتصريح ٢٢٣/١.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٣١/١، ٥٣٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٩/٣.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٣١/١، ٥٣٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٠/٣، وارتشاف الضرب ١٧٦٦/٤، والمساعد ٣٠٧/٢.

(٥) حكاه سيبويه والأخفش والفراء، ومنعه بعضهم، انظر: الكتاب ١٦١/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٢/١، وارتشاف الضرب ١٧٦٧/٤، والمساعد ٣٠٦/٢، ٣٠٧.

(٦) انظر:شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٢/٣، ٢٠٣، وارتشاف الضرب ١٧٦٩/٤، والتصريح ٢٢٧/١.

ومذهب (س) أن "ايمن" مفرد، همزته وصل، مشتق من اليُمْنِ[١]، ومذهب الفراء أنه جمع يمين، وهمزته قطع، وُصِلَتْ شذوذًا[٢].

وأما "عَوْضُ" و"جَيْرِ" فمبنيان، يُحْكَمُ على موضعهما بالرفع والنصب[٣] [٢٩/أ].

******

الإضافة: محضة وغير محضة، فغير المحضة لا يكتسب المضاف من المضاف إليه تعريفًا إن أضيف إلى معرفة، ولا تخصيصا إن أضيف إلى نكرة[٤].

وتنحصر في اسم الفاعل، واسم المفعول، والأمثلة إذا أضفن بمعنى الحال والاستقبال، والصفةِ المشبهةِ، واسم الزمان المضاف إلى الجملة، والصفة

(١) انظر: الكتاب ١٤٨/٤.

(٢) انظر الخلاف في هذه المسألة في: الإنصاف ٤٠٤/١ المسألة ٥٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٤/٣، وارتشاف الضرب ١٧٥٦/٤، ١٧٧٠، والجنى الداني ص ٥٣٨، والمساعد ٣٠٩/٢: ٣١٢، وهذه المسألة ليست في شرح الجمل لابن عصفور، بل هي مما زاده أبو حيان.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٣/١، وارتشاف الضرب ١٧٨٩/٤، ١٧٩٠، والمساعد ٣٢٨/٢.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٧٠/٢.

المضافة للموصوف، والموصوف المضاف للصفة[١]، و"أفعل" التفضيل[٢]، على خلاف في الثلاثة الأخيرة، والصحيح[٣] أن إضافة ذلك غير محضة.

و"غَيْرُكَ" و"شِبْهُكَ" و"مِثْلُكَ" و"خِدْنُكَ" و"تِرْبُكَ" و"هَدُّكَ" و"كُفْؤُكَ"، ويقال: "كِفْءٌ" و"كُفُؤٌ" و"كُفْءٌ" و"كِفَاءٌ" و"شرعك" و"حَسْبُكَ" و"قَدْكَ" و"ناهيك" و"قيد الأوابد" و"عُبْرُ الهواجر" و"واحد أمه" و"عبد بطنه"[٤].

وذهب ابن السراج إلى أن غيرا ومثلا وأخواتهما إذا كان المغاير والمماثل واحدا كانت الإضافة محضة[٥].

والمحضة: بمعنى "مِنْ"، وهي إضافة الجزء للكل، بشرط صدقه عليه، وبمعنى اللام[٦].

---

(١) ذهب الكوفيون والفارسي وابن الدباس إلى أن إضافة أفعل التفضيل محضة انظر: المقتصد ٨٨٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٧١/٢، وارتشاف الضرب ١٨٠٥/٤.

(٢) ذهب الفارسي وابن الدباس إلى أن إضافة الاسم إلى صفته محضة، انظر: المساعد ٣٣٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٧١/٢، وارتشاف الضرب ١٨٠٥/٤.

(٣) انظر:شرح الجمل لابن عصفور ٧١/٢.

(٤) انظر في هذه الأمثلة: الكتاب ٤٢٣/١، ٤٢٤، والمقتضب ٢٨٨/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٧٠/٢، والمساعد ٣٣١/٢، وقال أبو حيان: "وإضافة "غيرك" وأخواتها مأخذها مأخذ السماع"-ارتشاف الضرب ١٨٠٢/٤.

(٥) الأصول ٥/٢، وانظر-أيضا-: الحجة للفارسي ١٤٣/١، ١٤٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٧٣/٢، وارتشاف الضرب ١٨٠٣/٤.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٧٠/٢، ٧٤.

ويُحْذَفُ من المحضة التنوينُ من الاسم الأول، واللام أو "مِنْ" من الثاني، ويجوز الانفصال في جميعها، إلا في "غيرك" وأخواتها، وما استثناه الزجاجي في حروف الخفض(١).

ويجوز في التي بمعنى "مِنْ" الإضافةُ، والنصبُ تمييزًا أو حالًا، والإتْبَاعُ، وهو الأَقَلُّ.

ولا يُجْمَعُ بين "أل" والإضافةِ، لا لمعرفة ولا لنكرة.

******

التوابع

النعت، والتأكيد، وعطف البيان وينفرد بها الاسم(٢)، وعطف النسق، والبدل ويشترك فيهما الاسم، والفعل(٣).

******

(١) انظر: الجمل ص ٦١، ٦٢.

(٢) نحو: جاءني زيدٌ العاقلُ، وجاءني زيدٌ نفسُهُ.

(٣) ومثالهما من الأسماء: قامَ زيدٌ وعمروٌ، وقام زيدٌ أخوكَ، ومثالهما من الأفعال قوله تعالى: ﴿ **وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ۝** ﴾ سورة الفرقان الآيتان: ٦٨، ٦٩، وقول الراجز:

إنَّ علىَّ اللـه أنْ تُبـــايعـــا
تُؤخذ كرهًا أو تجيء طائعا

راجع: شرح الجمل لابن عصفور ١٩٢/١.

النعت: اسم أو مُقَدَّر به تابع لتخصيص[١]، أو لإزالة اشتراك عارض في معرفة، أو مدح، أو ذم، أو ترحم، أو تأكيد بما يدل على حلية أو نسب أو فعل أو خاصة[٢].

والمُقَدَّر به الظرف، والمجرور التامان، والجملة الخبرية وفيها ضمير يعود على موصوف، وحكمه في الحذف [٢٩/ب] والإثبات حكم الضمير العائد على الموصول إلا أن يكون مرفوعاً، فإنه يجوز حذفه مبتدأ كان أو غيره، ولا يوصف بالمقدر بالاسم إلا النكرة، فإن أردت أن تصف به المعرفة جعلته في صلة موصول.

ولا يجوز أن يكون النعت للمدح، ولا للذم، ولا للترحم إلا إذا كان المنعوت معلومًا أو منزلًا منزلته.

والنعت إن رفع الضمير وكان مشتقًّا جاريًا[٣] تبع في أربعة من عشرة: واحد من وجوه الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، أو غير جار تبع في ثلاثة من ثمانية[٤]، ويسقط التذكير والتأنيث ما عدا(أفعل) التفضيل، فإن كان بـ(مِنْ) تبع في اثنين من خمسة، واحد من وجوه الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير.

أو مضافاً جاز أن يكون بمنزلته بـ(مِنْ)، وأن يتبع في أربعة من العشرة، أو معرفة بـ (أل) تبع في أربعة من تسعة، ويسقط التنكير.أو غير مشتق منسوب جرى مجرى المشتق الجاري فيتبع في أربعة من عشرة، أو غير

---

(١) أي لتخصيص نكرة.

(٢) في شرح الجمل لابن عصفور: أو خاصة من خواصه.١٩٣/١

(٣) أي يكون جارياً على فعله.

(٤) وهي: الرفع والنصب والخفض، والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع.

منسوب فلا يتبع إلا في أربعة من ثمانية ما عدا (أيًّا) ، فإنها تفرد وتذكر على كل حال، ولا تثنى ولا تجمع، ولا يلزم تأنيثها فيتبع في اثنين من خمسة واحد من وجوه الإعراب والتنكير وما عدا مِثْلا، وتذَّكر وتفرد على كل حال. وقد يجوز جمعها وتثنيتها، وأما إذا كانت غير مضافة، فليزم تثنيتها وجمعها(١).

والوصف بالمصدر من قبيل ما هو في حكم المشتق والوصف به طريقان أحدهما: المبالغة على جعل الموصوف هو المصدر مجازاً لكثرة وقوعه منه.وزعم الكوفيون أن المصدر وقع موقع الصفة(٢)، ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث إذا وصف به وتأنيثه شاذ، وتأنيثه وجمعه موقوف على السماع.

والثاني: أن لا تراد المبالغة فيكون على حذف [٣٠/أ] مضاف(٣).

وإن رفع النعت ظاهرًا من سبب المنعوت(٤) تبع في اثنين من خمسة، وهي: وجوه الإعراب، والتعريف والتنكير.وأما الخمسة الباقية فيتبع فيها السبب على لغة أكلوني البراغيث، وأما في اللغة الفصيحة فيكون مفرداً على كل حال، ويتبع في التذكير والتأنيث خاصة للسببي.

والنعت مطابق للمنعوت في الإعراب لفظاً إلا فيما له لفظ وموضع، فيجوز أن يتبع على لفظه وعلى موضعه وسيأتي بيانه في باب العطف.

والنعت مساوٍ للمنعوت في التعريف أو أقل منه تعريفًا، ونذكر النكرة والمعرفة ومراتبها في باب المعرفة والنكرة.

---

(١) تقول:(مررتُ برجُلين مِثْلَيْنِ، وبرجالٍ أمثال).

(٢) قال ابن عصفور:..فيجعلون(ضَرباً، وعَدلاً) واقعين موقع(ضارب، وعادل).شرح الجمل لابن عصفور ١٩٨/١.

(٣) نحو:(مررتُ برجلٍ عَدْلٍ) تريد: ذي عدل.

(٤) نحو:(مررتُ برجلٍ قائم أبوه).

والأسماء قسم لا ينعت ولا ينعت به وهي: المضمرات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وكم الخبرية، وكل اسم متوغل في البناء.

وقسم ينعت ولا ينعت به وهو: العلم[١]، وقسم ينعت وينعت به وهو: المشار، والمشتق، وما في حكمه.

والنكرة لا تنعت إلا بالنكرة، والعلم، والمضاف إلى الضمير ينعت بالمشار

وبالمضاف لمعرفة، والمشار بذي أل[٢]، والمضاف إليه[٣] بمثله[٤]، وبذي أل وبالمضاف إليهما.[٥] وذو أل، والمضاف إليه بمثلهما[٦].

والنعت إن تكرر أو لم يتكرر، والمنعوت مجهول، فالإتباع إلا إن جعلته كالمعلوم[٧]، أو سبق النعت نعتٌ يقاربه في المعنى[٨]، فيجوز القطع[٩]،

---

(١) نحو:(زيد، وعمرو، ومكة).

(٢) أي لا يوصف المشار إلا بما فيه(أل) خاصة.

(٣) أي إلى المشار.

(٤) أي بالمشار.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٦/١.

(٦) انظر: السابق الصفحة نفسها .

(٧) أي أن يقدره وإن كان مجهولاً تقدير المعلوم تعظيماً له، وكأن المخاطب يبني على أنَّ الصفة وإن لم تر تابعة يتبين بها الموصوف؛ لأنها لا تتبين إلا به، نحو قولك: مررتُ برجلٍ كبير الأقدام شريف الآباءِ.انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٧/١.

(٨) أي أن تكون الصفة المقطوعة قد تقدمها صفة متبعة تقاربها في المعنى، وذلك نحو قولك: (مررت برجلٍ شجاعٍ فارسٌ)؛ لأن الشجاعة تفهم منها الفروسية. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٧/١.

(٩) أي مع الإتباع.

أو معلوم وهو لغير مدح أو ذم أو ترحم فالإتباع، أو لا يكون فالإتباع[١]، والقطع للرفع أو للنصب[٢] خلافًا لمن شرط في القطع تكراره[٣].

وفي المتكرر يجوز قطع بعض، وإتباع بعض، ويبدأ بالإتباع قبل القطع والعكس ممنوع[٤]، ويجوز العطف إن اختلفت النعوت أتبعته أو قطعته[٥].

وإذا اجتمع نعوت ومناعيت أو [٣٠/ب] فرقا أو جمعت نعوت وفرق مناعيت، فكل منعوت منها يعرب بالإتباع والقطع في أماكنه.

أو فرق نعوت وجعمت مناعيت فيجوز في جميع الأسماء إلا في اسم الإشارة، فلا يجوز تفريق النعوت وجمع المناعيت[٦].

---

(١) نحو:(مررت بزيدٍ الطويلِ وبزيدٍ الأزرقِ).

(٢) فالرفع على أنه خبر لمبتدأ مضمر، والنصب بإضمار فعل تقديره: أمدح إن كانت الصفة صفة مدح ، أو أذم إن كانت الصفة صفة ذم، أو أرحم إن كانت الصفة صفة ترحم.

(٣) أي بشرط تكرار الصفة.وومن قال بذلك سيبويه. انظر: الكتاب ٢٤٨/١، قال ابن عصفور: "وذلك - أي شرط التكرار- فاسد؛ لأنه قد حكي من كلامهم: الحمدُ للهِ أهلَ الحمدِ، والحمدُ للهِ الحميدَ بنصب الحميد، وأهل الحمد، وحكي ذلك سيبويه ". انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٧/١.

(٤) لأن ذلك يؤدي إلى الفصل بين النعت والنعوت بجملة أجنبية.

(٥) قال ابن عصفور: "لا يجوز عطف بعض النعوت على بعض؛ لأن ذلك يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه إلا أن تختلف معاني النعوت، نحو قولك: مررتُ بزيدٍ الكريمِ والشجاعِ والعاقلِ، وسواء كانت متبعة أو مقطوعة". انظر: شرح الجمل ٢٠٩/١.

(٦) أي لا يجوز أن تقول: مررت بهذين الطويلِ والقصيرِ.

ومتى فرق نعوته وجمع مناعيت واختلف الإعراب، فالقطع خلافا للفراء ، إذ يجيز[١] الإتباع في المتفق المعنى، فيوجب تغليب المرفوع، ولابن سعدان[٢] ، إذ يجيزه.

أو اتفق واختلفت عرفا ونكرا واتفقت فيهما وأحدهما مستفهم عنه والآخر ليس كذلك فالقطع أو كلاهما مستفهم عنه، أو لم يكونا كذلك واتحد العامل جاز أو لم يتحد، واختلف جنسه فالقطع خلافاً للجرمي[٣] في جواز الإتباع.

---

(١) راجع: الهمع ١٢٤/٣.

(٢) انظررأيه في: الهمع ١٢٤/٣. وهو محمد بن سعدان بن المبارك، المُقْرئ، النحوي، الكوفي، الضرير، يُكنى بـ (أبي جعفر) .ويُعدُّ (ابن سعدان) من العلماء البارزين فى علوم العربية ، والقراءات وهذا ما ذكره المترجمون له، فهو أحد القراء، ومن مؤلفاته: الحدود، وهو كتاب في النحو، ومختصر النحو وغير ذلك. توفي يوم عرفه سنة إحدى وثلاثين ومائتين. راجع ترجمته في: غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ١٢٧، بغية الوعاة ١١١/١، معجم الأدباء ٢٥٣٧/٦، الأعلام ٦ / ١٣٧.

(٣) هو صالح بن إسحاق أبو عمرو الجرمي، مولى جَرْم بن زَبان من قبائل اليمن وهو إمام في النحو ناظر الفراء ببغداد، وأخذ عن الأخفش وغيره وهو عالمٌ دَيِّنٌ ورِعٌ له مصنفات منها: كتاب الأبنية، وكتاب العروض، ومختصر في النحو وغير ذلك مات سنة٢٢٥هـ. انظر: أخبار النحويين البصريين ص ٨٤، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ١١٣، بغية الوعاة ٨/٢، ٩، نشأة النحو ص ٦٦.

أو اتفق واختلف لفظاً ومعنىً أو معنىً لا لفظاً جازا خلافا للمبرد[١]، وابن السراج[٢] في منع الإتباع.

أو اتفق في مقابليهما جازا خلافا لابن السراج في الإتباع إلا أن تقدر العامل الثاني في مقابل الأول توكيداً، فيجيزه فيها.

وإذا اجتمع اسم صفة، ومقدر به قُدِّم الاسم على المُقَدَّر به[٣]، ولا تقدم صفة على موصوف إلا حيث سمع وذلك قليل، وللعرب فيما وجد من ذلك وجهان:

أحدهما: أن تُقدِّم الصفة وتبقيها على ما كانت عليه[٤]، وفي إعراب مثل هذا وجهان: إعرابه نعتاً مقدماً، والثاني: أن تجعل ما بعد الصفة بدلاً منها.

والوجه الثاني: أن تضيف الصفة إلى الموصوف إذا قدمتها[٥].

---

(١) انظر رأيه في: المقتضب ٣١٤/٤، الهمع ١٢٤/٣.

(٢)انظر رأيه في: الهمع ١٢٤/٣.

(٣) نحو قولك: (مررتُ برجلٍ قائمٍ في الدار) إذا جعلت المجرور في موضع الصفة لرجل، ولا يجوز أن تقول : (مررتُ برجلٍ في الدار قائمٍ) إلا في ضرورة شعر أو في نادر كلام.انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢١٧/١، ٢١٨.

(٤) كقول النابغة الذبياني: والمؤمنِ العائذاتِ الطيرُ تمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند

(٥) كقراءة من قرأ قوله تعالى :﴿ وأنه تعالى جُدُّ رَبِّنا ﴾ بضم الجيم، وأصله:(ربُّنا الجدُّ)، أي العظيم، فقدِّمت الصفة وحذفت منها الألف واللام وأضيفت إلى الموصوف.انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢١٩/١.

والصفة المقدرة بالاسم لا يجوز حذف موصوفها وإقامتها مقامه إلا مع (مِنْ) أو يكون صفة لتمييز (نِعْمَ)[١]، وما عدا ذلك ضرورة.

والصفة الاسم لا تقوم مقام الموصوف[٢] إلا أن يتقدم في الذكر[٣]، أو تكون خاصة[٤] أو مستعملة استعمال الأسماء بالحفظ عن العرب[٥]، وما عدا ذلك ضرورة.

ولا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي إلا إن كان جملة اعتراض[٦]، ولا يفصل بغير ذلك إلا ضرورة.

وقد يضاف [٣١/أ] الموصوف إلى صفته، ولا ينقاس.

******

(١) نحو قولهم:(نعمَ الرجلُ يقومُ) تريد: نِعْمَ الرجلُ رجلاً يقومُ.

(٢) أي إذا كانت الصفة اسماً لم تجز إقامتها مقام الموصوف.

(٣) نحو:(أعطني ماءً ولو بارداً)، يريد: ولو ماءً بارداً، فحذف (ماءً) لدلالة المقدَّم عليه.

(٤) نحو:(مررتُ بكاتبٍ)، يريد:(برجل كاتبٍ)؛ لأن الكتب خاص بجنس العقلاء.

(٥) نحو:(الأبطحِ، والأبْرَقِ) في صفة المكان.

(٦) قال ابن عصفور في شرحه للجمل: " وجملة الاعتراض هي التي يكون فيها تأكيد الكلام، وتبين لمعنى من معانيه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ** ﴾ الواقعة من الآية :٧٦، فقد فصل بين القسم وصفته وهو(عظيم) بقوله:(لو تعلمون)؛ لأن تقدير الكلام: لو تعلمون ذلك لتبينتم أنه عظيم " ٢٢١/١.

عطف النسق : حمل اسم أو فعل أو جملة على نظيره بشرط توسط حرف من الحروف[١]: الواو، والفاء، وثم، وحتى ، وأو ، وأم ، وبل ، ولا بل ، ولكن خلافاً ليونس في (لكن) [٢].

وليس لا يعطف بها خلافاً للبغداديين[٣]، ولا بـ (كيف ، وأين ، وهلا) خلافاً للكوفيين[٤].

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٣/١ ، الارتشاف ١٩٧٥/٤، ويسمى هذا الباب باب الشركة عند سيبويه. انظر : الكتاب ١٤٤/١ ، ٣٢/٣.

(٢) (العطف) بـ (لكن) فيه خمسة مذاهب وهي : الأول : أنها ليست بحرف عطف ، بل هي حرف استدراك ، والعطف بالواو . وهو مذهب يونس .

الثاني : أنها حرف عطف ، وهو مذهب أكثر النحويين . الثالث : أنها عاطفة بنفسها ، ولا بد في العطف بها من الواو قبلها ، والواو زائدة قبلها إذا عطفت، وهو رأي ابن عصفور .

الرابع : أن العطف بها وأنت مخير بين أن تأتي بالواو ، أو لا تأتي بها وهو قول ابن كيسان .

الخامس : أن العطف بها هو من عطف الجمل لا من عطف المفردات ، والواو هي العاطفة .

انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٣/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٣/٣ ، الارتشاف ١٩٧٥/٤ ، الجنى الداني صـ ٥٨٨ ، ويسمى هذا الباب بباب الشركة عند سيبويه . انظر : الكتاب ١٤٤/١ ، ٣٢/٣.

(٣) يعطف بـ (ليس) عند الكوفيين حكاه النحاس ، وابن بابشاذ ، وحكى ابن عصفور عن البغداديين . انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٥/١ ، شرح الجمل لابن بابشاذ ٩٨/١ ، الجنى الداني صـ ٤٩٨ ، المساعد ٤٤٣/٢.

(٤) أي فإنهم يجيزون العطف بها . انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٥/١ ، ٢٢٦.

والأربعة الأقرب تشرك في اللفظ والمعنى ، وباقيها في اللفظ خاصة.

الواو : لمطلق الجمع لا للترتيب خلافاً لبعض الكوفيين[١].

الفاء : للترتيب مطلقًا[٢]، ولا تدل عليه أن تسبب أحد الفعلين عن الآخر عند الفراء[٣]، ولا في الأماكن والمطر عند الجرمي[٤] ، وهي كالواو في أنها لا ترتب عند طائفة من الكوفيين[٥].

ثم : للترتيب والمهلة لا كالواو خلافاً لبعضهم[٦].

إما : لشك[٧]، وإبهام[٨]، وتخيير[٩]، والأفصح كسر همزتها، وتفتح قليلًا،

---

(١) أي إذا قلت : قام زيدٌ وعمروٌ احتمل الكلام ثلاثة معان : أن يكون قاما معاً في وقت واحد ، أو يكون المتقدم قام أولا ، أو يكون المتأخر قام أولا، وأرى أن الراجح أنها للجمع بين الشيئين من غير ترتيب . انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٦/١ ، ٢٢٧، الارتشاف ١٩٨١/٤ ، ١٩٨٢ ، التصريح ١٣٥/٢.

(٢) وهو مذهب جمهور البصريين في كل موضع .

(٣) انظر رأي الفراء في : شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٨/١ ، الجنى الداني صـ ٦٢ ، المساعد ٤٤٨/٢ ، ٤٤٩ .

(٤) انظر رأيه في : المساعد ٤٤٨/٢ ، التصريح ١٣٩/٢.

(٥) انظر رأيهم في : شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٩/١.

(٦) كالفراء فيما حكاه عنه السيرافي ، والأخفش ، وقطرب إلى أن (ثم) بمنزلة الواو في أنها لا ترتب . انظر رأيهم في : معاني القرآن للفراء ٣٩٦/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٢٩ ، الجنى الداني صـ ٤٢٧.

(٧) نحو قولك : (قام إما زيدٌ وإما عمرو) إذا كنت لا تعلم القائم منهما.

(٨) نحو قولك : (قام إما زيد وإما عمرو) إذا كنت قد علمت القائم ، لكن أردت الإبهام على المخاطب.

(٩) كقولك : (خذ من مالي إما ديناراً وإما درهماً) . انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٢/١ ، الارتشاف ١٩٩٢/٤.

والمستعمل تكرارها، وقد لا تكرر إن أغنى عن التكرار "أو" و"إلا"، وقل أن لا تكرر بغير مغنٍ، وهي مركبة من (إن ، وما)[١].

أو: لشك[٢]، وإبهام[٣]، وتخيير[٤]، وإباحة[٥]، وتفصيل[٦] لا بمنزلة الواو، ولا بمعنى (بل) خلافاً للكوفيين[٧].

أم: المنفصلة يتقدمها الاستفهام والخبر، ولا يليها إلا الجملة، وتتقدر بـ (هل والهمزة)، وجوابها: "نعم" أو "لا".

والمتصلة لا يتقدمها إلا الهمزة ، ولا يليها إلا مفردا ومقدر به ، وجوابها: أحد الشيئين أو الأشياء، والأحسن توسيط ما لا يسأل عنه بين المسئولين عنهما، ويجوز تقديمه وتأخيره.

---

(١) أي فأدغمت النون من (إن) في الميم من (ما) وهذا مذهب سيبويه ، وذهب غيره إلى أنها بسيطة غير مركبة وهو الأولى ؛ لأن الأصل في الأشياء البساطة وعدم التركيب. انظر : الكتاب ٢٩٣/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٣/١ ، الارتشاف ١٩٩٣/٤.

(٢) كقولك : (قام زيد أو عمرو) إذا كنت لا تعلم القائم منهما .

(٣) كقولك : (قام زيدٌ أو عمرو) وأنت تعلم القائم منهما إلا أنك أبهمت على المخاطب .

(٤) كقولك : (خذ من مالي ديناراً أو جبة) .

(٥) كقولك : (جالس الحسن أو ابن سيرين) .

(٦) كقوله تعالى : ﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُواْ ﴾ سورة البقرة من الآية ١٣٥. انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٢/١ ، ٢٣٣ ، شرح الكافية الشافية ١٢٠٣/٣ ، الارتشاف ١٩٨٩/٤ ، ١٩٩٠.

(٧) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٥/١ ، ٢٣٦ ، الارتشاف ١٩٩٠/٤ ، ١٩٩١.

بل ولا بل: حرفا ابتداء إن وليهما جملة، ومعناهما: إضراب عن الأول، وإثبات القصة بعدهما، وللعطف إن وليهما مفرد، فإن وقعا بعد إيجاب فللإضراب في حق الأول وإثباته في حق الآخر أو بعد نفي فكذلك في مذهب سيبويه [١]، ويجوز أن يتقدم بعدهما أداة التعريف في مذهب المبرد[٢].

لا : لا يعطف بها إلا بعد [٣١/ب] إيجاب وهي لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول، ويجوز أن يعطف بها الماضي خلافًا للزجاجي[٣].

لكنْ: معناها الاستدراك، فإن وليتها جملة فحرف ابتداء إن وافقت فالمنع ، أو ضادت فالجواز، أو خالفت فخلاف والصحيح المنع[٤].

أو مفرد فيعطف بها بشرط النفي، ويجوز تشريك الاسمين إلا ضمير الرفع فشرطه الفصل أو التأكيد بمثله منفصلًا، أو الخفض وإعادة الخافض وعروها عن الشروط ضرورة لا خلافا للكوفيين[٥].

ولا يجوز أن يتقدم معطوف على معطوف عليه إلا في الشعر ، وذلك بشرط أن يكون الحرف الواو، وأن لا يتصدر الحرف ، وأن يكون العامل

---

(١) انظر : الكتاب ٢١٨/١ ، ٢١٩.
(٢) انظر : المقتضب ٢٩٨/٤.
(٣) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٠/١ ، وراجع : شرح الكافية للرضي ٢١٦/٤ ، ٢١٧.
(٤) لأنه لا يحفظ مثله في كلام العرب. انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٤١/١، وراجع: الارتشاف ١٩٩٨/٤.
(٥) حيث أجاز الكوفيون ذلك ، فإنهم لم يشترطوا كي يعطف بها أن تسبق بنفي . انظر : الإنصاف ٤٨٤/٢ ، وراجع : الارتشاف ١٩٩٨/٤

متصرفاً غير خافض[١] ولا الفصل بين الحرف وتاليه إلا بقسم أو ظرف أو مجرور بشرط أن يكون الحرف على أزيد من حرف[٢].

وقد يفصل بالظرف والمجرور بين الواو والفاء وتاليهما ضرورة[٣].

والمشتركان إن تأخر عنهما ضمير والحرف الواو أو حتى لزمت المطابقة إلا حيث سمع الإفراد أو الفاء أو ثم فكلاهما ، والإفراد في (ثم) أحسن أو غير ذلك فيراعى المعطوف عليه ، وشذ مراعاتهما في (أو).

وإذا عطف فعل على فعل فيشترط اتفاق الزمان، والأحسن اتفاق الصيغتين مضيًّا أو غيره.

ولا يُشرك الاسم والفعل إلا إن حسن الاسم في موضع الفعل بكونه صلة لـ (أل) في اسم الفاعل ، واسم المفعول، أو كون الفعل في موضع الاسم يكون خبراً أو حالاً أو وصفًا.

******

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٥/١ ، وراجع : الارتشاف ٢٠١٨/٤ ، ٢٠١٩

(٢) انظر : الارتشاف ٢٠٢٤/٤

(٣) كقول الشاعر :

يومًا تراها كشِبهِ أَردِيَة العَصْبِ ويوماً أديمها نَغِلا

ففصل بـ (يومًا) بين الواو وأديمها المعطوف على الضمير في تراها. انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٧/١.

التوكيد[١]: لفظي في الكلمة إلا الحرف فبإعادة مباشرة، أو ضمير إلا في الضرورة. ومعنوي وهو قسمان[٢]: مزيل شك عن حديث حقيقة أو ترشيح مجاز وهو التأكيد بمصدر أو عن مُحَدَّث عنه وذلك بلفظ محصور وهو: (نفس، وعين) موحدان مضافان لضمير الواحد والواحدة أو يعامل معاملتهما لذلك مجموعان على (أفعل) مضافين لضمير المثنى [٣٢/أ]. لضمير الواحد، والواحد [.....][٣] الضمير المذكر لها لا [....][٤] شيئين، وكان مضافًا لضمير [.....][٥] لهما مفردان لفظا مثنيان معنى[٦] خلافاً للكوفيين في الدعاء تثنيتهما لفظا ومعنى[٧]، وسبق إعراب كلا

---

(١) هو لفظ يراد به تثبيت المعنى في النفس، وإزالة اللبس عن الحديث أو المُحدث عنه. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٢/١.

(٢) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٣/١

(٣) بياض لم أستطع قراءته.

(٤) بياض لم أستطع قراءته.

(٥) بياض لم أستطع قراءته.

(٦) هذا قول البصريين.

(٧) واستدلوا على ذلك باستعمال العرب لهما في حال إضافتهما إلى المضمر بالألف في الرفع وبالياء في النصب والخفض، فتقول: (جاءني الرجلان كلاهما، ورأيت الرجلين كليهما، ومررت بالرجلين كليهما). شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٥/١.

وكلتا[١]، وليس واحدة كِلتا كِلتَ خلافاً للبغداديين[٢].

و(أجمعُ، وأكتعُ)، وزاد[٣] الكوفيون (أبصع)، والبغداديون (أبتع) على وزن (أَفْعَلَ) للمذكر الواحد غير منصرف لوزن الفعل والتعريف، قيل: تعريف العلمية[٤]، وقيل: بنية الإضافة[٥].

ولجمع سلامته لجمعه على وزن (فعلاء) للمؤنث غير منصرف للتأنيث اللازم وعلى وزن (فُعَل) لجمعها غير منصرف للتعريف المُشبِه بالعلمية، وللعدل قيل: عن (فَعَالَى)، وقيل: عن (فُعْلَ).

وأربعتهن لا تثنى لا لمذكر ولا لمؤنث خلافاً للكوفيين والبغداديين[٦].

و(النفس، والعين) لغير إحاطة، ويؤكد بهما المتجزئ وغيره[٧] وغيرهما للإحاطة ويخص المتجزئ ذاتا أو بحسب العامل وفائدته رفع احتمال

---

(١) أي يرفعان بالألف، وينصبان ويجران بالياء في حالة إضافتهما إلى الضمير.

(٢) وقد استدلوا على ذلك بقول الراجز:

في كِلتَ رِجْلَيْها سُلامى واحدَه
كِلتاهمـــــا قد قُرنت بزائـده

وهو مردود؛ لأن (كِلتَ) في البيت محذوفة من(كلتا) وليست بمفرد لهما.

(٣) في المخطوط: (زاد)، والواو للسياق.

(٤) أي كأنه عُلِّق على معنى الإحاطة لما يتبعه.

(٥) قال ابن عصفور: "... لأنك إذا قلت: قُبِضَ المالُ أجمعُ، فمعناه: أَجمعُهُ ". شرح الجمل ٢٧٢/١.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٥/١، وما ذهب إليه أبو حيان هو الصحيح.

وراجع: شرح الجمل لابن خروف ٣٣٩/١، المنهاج في شرح الجمل ٢٤٨/١

(٧) انظر: شرح الجمل لابن خروف ٣٣٥/١

البعضية وترتيبها إذا اجتمعت كهو في مفردها إلا (أبصع ، وأبتع) ، فمن زادها لا يبالي أيهما قدم فإن لم تأت بالنفس أتيت بالباقي على الترتيب وهكذا إلى أجمع، فإن لم تأت به لم تأت بما بعده وقوله:

.... بادٍ إلى الشَمسِ أكتَعُ[1]

مؤول.

وهذه الألفاظ لا يعطف بعضها على بعض[2]، وهي معرفة إما بالإضافة[3]، وبنيتها[4]، أو بالعلمية[5]، فلا يؤكد بها إلا المعرفة خلافًا للكوفيين في

---

(١) هذا جزء من بيت من الطويل مجهول القائل، وهو بتمامه:

تَرَى الثور فيها مُدخلَ الظل رأسَهُ وسائرُهُ بادٍ إلى الشمس أكتَعُ

وهو من شواهد: الكتاب ١٨١/١، ومعاني القرآن للفراء ٨٠/٢ وروايتهما: (أجمع)، والهمع ١٣٩/٣. والشاهد في البيت قوله : (وسائره...أكتع)، حيث أكد بـ(أكتع) دون أن تلى أجمع، وخُرِّج على أنه محمول على البدل لا على التوكيد.

(٢) فالتأكيد يشبه النعت في أنه من التوابع من غير واسطة حرف، ومن غير أن يُنوى بالأول الطرح، فتقول إذا أردت تكرار بعضه على بعض من غير حرف عطف: قام القوم كلهم أجمعون، ومررت بالقوم كلهم أجمعين. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/١، شرح الجمل لابن خروف ٣٤٠/١، المنهاج في شرح جمل الزجاجي ٢٤٧/١.

(٣) نحو:(نفسه، وعينه).

(٤) أي بنية الإضافة أي نحو:(أجمعه، وأكتعُهُ)، وهو رأي سيبويه، والسهيلي، وابن مالك. انظر: الكتاب ٢٠٣/٣، نتائج الفكر صـ ٢٨٩، شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٢/٣.

(٥) نحو: (أجمع) ، و(أكتع).

النكرة المتجزئة(١).

(١) اختلف النحويون فى توكيد النكرة توكيداً معنوياً على ثلاثة أقوال بيانها فيما يلى:

- ذهب سيبويه، وجمهور البصريين عدا الأخفش إلى منع توكيد النكرة توكيدًا معنويًّا مطلقاً، أى: سواء كانت النكرة محدودة أم لا.

وقد علل البصريون لمذهبهم بأمور منها:

- أن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة؛ فينبغى أن لا تفتقر إلى تأكيد؛ لأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه.

- أن النكرة لا تثبت لها فى النفس عين تحتمل الحقيقة والمجاز، فيفرق بينهما بالتوكيد بخلاف المعرفة.

- أن التوكيد المعنوى إنما هو لتمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته، والنكرة لم يثبت لها حقيقة، وتمكين ما لم يثبت فى النفس محال.

- وذهب الأخفش، والكوفيون إلى جواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً إذا كانت محدودة، أى معلومة المقدار، نحو: يوم، وشهر، وفرسخ، وميل، وضربة، وأكلة ونحو ذلك.

وقد قال بهذا الرأى أيضاً ابن خروف، و رجحه ابن مالك، وهو الظاهر من كلام الرضي، واختاره آخرون، واحتجوا بقول الراجز:

= *قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْماً أَجْمَعَا*

حيث أكد النكرة المحدودة وهو(يوماً) بأجمع، فدل على جواز تأكيد النكرة المحدودة.

- وذهب بعض النحاة إلى جواز توكيد النكرة مطلقاً، أى: سواء كانت محدودة أم لا، وقد نسب ابن مالك، وأبوحيان، والمرادى، والسيوطى هذا القول إلى بعض الكوفيين.

وهذا الرأى ضعيف؛ لأن النحاة اختلفوا فى حكم توكيد النكرة إذا كانت محدود، وقد رُدَّ قول الكوفيين ومن تبعهم الذين أجازوا ذلك، فمن الأولى أن يندفع هذا القول الذى أجاز توكيد النكرة إذا كانت غير محدودة.

واستعمال(أجمع، وأكتع) في غير التأكيد شذوذ.

وضمير الرفع المتصل لا يؤكد بالنفس والعين إلا مفصولاً بمثله منفصلًا[١]؛ لإيلائهما العامل وبغيرهما لا يحتاجه لضعف ولاية (كل) للعامل[٢] والمتبوع ذلك في الباقي.

وإذا أغنى [٣٢/ب] المعنى عن التأكيد[٣]، أو كان الاسم غير مقصود للمُخبر لم يجز تأكيده[٤] خلافاً للأخفش[٥] والمبرد في الأولى على اختلاف النقلين.

راجع: أسرار العربية صـ ٢٨٩، اللباب ٣٩٥/١، شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٦/٣، شرح الكافية للموصلى ٣٠٥/١، الفاخر ٧٩١/٢، التصريح ٥١٨/٣، الهمع ١٤٢/٣

(١) تقول: قمتَ أنتَ نفسُكَ، وقمتم أنتم أنفسُكم، وزيدٌ قامَ هو نفسُه، ولا أن تقول:(قمتُم أنفسُكم، ولا قمتَ نفسُكَ، ولا زيدٌ قامَ نفسُه.شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/١.

(٢) قال ابن عصفور: "...وأما (كل) فلم تحتج معها إلى أن تؤكد بالضمير المنفصل؛ لأن ولايتها للعامل ضعيفة، ولأنها بمنزلة أجمع في العموم، فلما كانت في معناها حُملت عليها ". شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٠/١.

(٣) نحو: قام الزيدان كلاهما، ويجوز: قام الزيدان.

(٤) نحو ضربتُ الزيدين، ولا يجوز: ضربت الزيدين كليهما.

قال ابن عصفور: "لأنك لـم تقصد الإخبار عن الزيدين، فلو أكدتهما لكنت كالمتناقض؛ لأنك من حيث أكدت ينبغي أن تكون قاصداً نحوهما، ومن حيث لـم تنو الإخبار عنهما لـم يكونا مقصودين، فلذلك لـم يجز تأكيده. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٧١/١.

(٥) يجعل الأخفش ذلك من باب التأكيد بعد التأكيد.وقد رَدَّ ابن عصفور ذلك، وحكم عليه بالفساد، فقال: "وذلك فاسد؛ لأنك إذا قلت: قام الزيدون

والتأكيد بـ (كل، وأجمع) سواء، ولا يفيد (أجمع) الاجتماع وقت الإسناد للمؤكد خلافًا للفراء[١]، وليبدأ بالنعت ثم بالتأكيد ثم بالبدل ثم العطف إذا اجتمعت[٢].

ويجري مجرى (كُلّ) في التأكيد اليد، والذارع، والظهر، والسَّهْل، والصغير، والقوي مع مقابلاتها[٣]، وأسماء العدد من ثلاثة إلى عشرة وفي مجاوزها خلاف، والصحيح الجواز وفاقًا للأخفش.

وفي المفسر بواحد منصوب ثلاثة أوجه: إضافة العدد لضمير المؤكد وهو الأضعف، وإبقاء التمييز ظاهراً، وحذفه لفهم المعنى.

البدل: إعلام بمجموعي اسمين[٤] أو فعلين[٥] للبيان[٦] منوياً بأولهما

كلُّهم جاز أن تغني بذلك البعض، وأكدت بكل مبالغة، فإذا قلت: أجمعون أزال ذلك الاحتمال. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٧١/١.

(١) انظر: البسيط لابن أبي الربيع ٣٨٠/١.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٧١/١.

(٣) انظر: الكتاب ١٥٨/١: ١٦١، شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٩/٣.

(٤) قال ابن عصفور: "فقولنا: إعلام السامع بمجموع الاسمين مثال ذلك : قام زيدٌ أخوكَ، ألا ترى أنّ السامع أعلمته بالقائم بمجموع زيدٍ وأخيك". انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٩/١.

(٥) قال ابن عصفور: " وقولنا: أو فعلين، مثال ذلك قول الشاعر:

متى تأتنا تُلمِمْ بنا في ديارِنا تَجِدْ حَطَباً جزلاً وناراً تأججا

ألا ترى أنَّ السامع أعلمته الشرط بمجموع تأتِنا وتُلمِمْ "-انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٩/١.

(٦) قال ابن عصفور: " وقولنا: على جهة البيان: تحرز من العطف، ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيدٌ وعمروٌ أعلمته بالقيام بمجموع زيد وعمرو إلا أن

مصرح معنى لا لفظاً[١].

وأنواعه ستة: بدل شيء من شيء، وهو: أن يتحد اللفظان مُسمى.[٢]

وبدل بعض من كل وهو: أن يكون الثاني بعض الأول.

وبدل اشتمال وهو: أن يكون الثاني صفة للأول على مذهب الزجاج[٣]، أو يسند معنى الأول إلى الثاني لزوماً أو غلبة على قول السَّعْدي[٤]، أو يكون الأول يكتفي بذكره عن الثاني، وتصح نسبة العامل إليه.

الثاني وهو عمرو ليس فيه بيان لزيد كما في قولك: قامَ زيدٌ أخوكَ بيان لـ زيد بالأخ". انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٩/١.

(١) قال ابن عصفور: "وقولنا: من جهة المعنى لامن جهة اللفظ؛ لأنه لو نوى بالأول الطرح لفظاً، ولم يعتد به أصلاً لما جاز مثل: ضربتُ زيداً يَدَه، إذ لو لم يعتد بزيد لم يكن للضمير في يده ما يعود عليه". انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٠/١.

(٢) بدل الشيء من الشيء هما لعين واحدة، نحو:(جاءني أخوك زيد) برفع الأخ بفعله، و(زيد) بدل منه، وهما لعين واحدة، كما أنهما معرفتان، وكقوله تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ سورة الفاتحة الآيتان : ٦، ٧، والصراط الثاني بدل من الأول، وهما معرفتان.

(٣) انظر: الجمل في النحو ص ٢٥، فالزجاج يرى أن بدل الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الثاني صفة من صفات الأول، نحو:(أعجبني عبد الله علمه)، ألا ترى أنه قصد الاشتمال على بدل المصدر من الاسم.انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨١/١، وقد رَدَّ ابن عصفور هذا القول فقال بعد أن ذكره: "وذلك فاسد؛ لأنهم يقولون: سُرِق عبدُ اللهِ ثَوبُه، والثوب ليس بمصدر". انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨١/١.

(٤) وهو أحد قولي الفارسي ، وقاله الرماني ، وخطاب الماردي. انظر: الارتشاف١٩٦٨/٤، التصريح ٦٣٨/٣، ٦٣٩.

وشرطهما: ضمير يعود على المبدل منه، وقل ورودهما عرياً عنه[١].

هذه الثلاثة ورد بها السماع واتفق عليها[٢].

وبدل نسيان وهو: أن تنسى إرادة الأول ثم تأتي بالمراد ثانيًا[٣].

وبدل الغلط وهو: أن يسبق لسانك إلى الأول ولا تريده ثم تأتي بالمراد ثانيًا[٤].

وهذان اتفق على جوازهما قياساً[٥]،

واختلف في وروده سماعاً[٦] فمثبت وناف[٧]، وهو بدل البداء[٨] وفي الثلاثة خلاف.

---

(١) انظر: الارتشاف ١٩٦٦/٤، التصريح ٦٤١/٣، ٦٤٢.

(٢) انظر: التصريح ٦٤٣/٣.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٢/١، ٢٨٣، البسيط لابن أبي الربيع ٣٩٢/١، ٣٩٣، التصريح ٦٤٤/٣.

(٤) انظر : المصادر السابقة .

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٢/١.

(٦) أي في بدل الغلط .

(٧) ذهب المبرد، وخطاب الماردي إلى أن بدل الغلط لا يوجد في كلام العرب لا نثرها ولا نظمها . قال خطاب: وقد عنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم أجده، فطالبت غيري به فلم يعرفه، وزعم ناس من أهل الأندلس منهم محمد بن السيد أنه وجد في شعر العرب بدل الغلط، وما ذكروه تأوله منكروا ذلك". انظر: ارتشاف الضرب ١٩٧٠/٤، وراجع: المقتضب ١٦٦/١، المساعد ٤٣٤/٢.

(٨) السابق .

والبدل لا يتبع إلا إعرابًا[١] لفظاً أو تقديراً أو حكماً أو محلاً، وذو المحل يجوز الحمل عليه إلا فيما يلي "إلا" مبدلا من [٣٣/أ] المخفوض أو من اسم "لا" في مثل: لا رجل في الدار إلا زيد [.....][٢] ومن [.....][٣] شرط وبشرط الوصفية على مذهب الكوفيين[٤].

[.....][٥] وأن يكون من لفظ الأول على مذهب البغداديين[٦] والمعرفة منهما [.....][٧]، ومن المضمر إلا إن كان متكلم أو غائب في بدل الشيء من الشيء، فالأخفش مجيز[٨] وغيره مانع والمضمر منهما إلا في بدل البعض والاشتمال فمجيز ومانع والصحيح المنع.

---

(١)انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/١، شرح الجمل لابن خروف ٣٤٤/١.

(٢) بياض لم أستطع قراءته.

(٣) بياض لم أستطع قراءته.

(٤) واستدلوا على ذلك بأن النكرة لا تفيد في البدل إلا أن تكون موصوفة.

(٥) بياض لم أستطع قراءته.

(٦) أي في إبدال النكرة من المعرفة، كقوله تعالى: ﴿ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾ سورة العلق من الآية: ١٥

(٧) بياض لم أستطع قراءته.

(٨) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٩/١، كما نسب هذا القول إلى الكوفيين.
انظر: الهمع ١٥١/٣

وتجيء أداة الاستفهام في البدل من اسمه[١]، وإذا كان الأول عدداً أو جمعاً يصدق عليه لفظهما فالإبدال والرفع على القطع[٢] أو لا يصدق فالقطع[٣] إلا إن سمع الإبدال فيخص بمورده.

ويشترط في بدل الفعل منه توافقهما معنى، والبدل ليس معمولاً للأول ، بل على نية تكراره.

******

عطف البيان: جريان اسم جامد على اسم دونه في الشهرة يبينه كما يبين النعت[٤]، وشرطه: التعريف[٥] خلافًا للفارسي[٦]، وكونه أعرف من المعطوف عليه.

---

(١) قال ابن عصفور: " وإذا أبدلت من اسم استفهام لم يكن بدٌّ من ذكر أداة الاستفهام معه حتى يوافق البدل المبدل منه في المعنى، كقولك: كم مالكَ أعشرون أم ثلاثون ؟ ". انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٩١/١ .

(٢) أي إن صدق عليه اسم الجمع جاز فيه وجهان: الإبدال مما تقدم، والرفع على القطع، نحو: (لقيتُ من القوم ثلاثةً زيدًا وعمرًا وخالدًا) على البدل، ولك أن ترفع كأنك قلت: أحدهم زيدٌ، والآخر عمروٌ، والآخر خالدٌ. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٢/١.

(٣) أي إن لم يصدق عليه العدد فالقطع ليس إلا تقول:(لقيتُ من القوم ثلاثةً: زيدٌ وعمروٌ)، ولا يجوز الإبدال؛ لأن (زيدًا وعمرًا) لا تقع عليهما ثلاثة.

(٤) نحو: جاءني أبو حفص عمر.

(٥) هذا مذهب البصريين أنه لا يكون إلا معرفة تابعاً لمعرفة، وخصه بعضهم بالعلم اسماً أو كنية أو لقباً.انظر: الارتشاف ١٩٤٣/٤، النكت الحسان صـ ١٢٦.

(٦) ذهب الكوفيون، وتبعهم الفارسي، وابن جني وغيرهم إلى أنه يكون في النكرة تابعاً لنكرة، ومثلوا لذلك بقوله تعالى : ﴿ **يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ**

والفرق بينه وبين البدل: أن البدل تنوي فيه بالأول الطرح، ويكون بالمعرفة والنكرة والعطف ليس كذلك، ويفرق بينهما أيضًا في باب اسم الفاعل، والنداء إذا قلت: هذا الضاربُ الرجلِ زيدٍ(١)، ويا عبدَ الله زيدًا(٢).

والفرق بينه وبين التأكيد بَيِّنٌ وبينه، وبين النعت جموده واشتقاق النعت، ويشتركان في إزالة اشتراك عرض للمعرفة، لكن الوصف معهود منك ومن المخاطب والعطف أشهر من الأول من غير عهد وأكثر منه العطف في العلم اسما أولقباً أو كنية ، ويجوز استعماله(٣) في سائر المعارف، ولذلك أجازوا في: (مررت بهذا الرجل) الوصف والبيان.

ويقدم الاسم مضافا للَّقَبِ إن اجتمعا مفردين، ولا يتبع [٣٣/ب].

******

﴿ زَيْتُونَةٍ ﴾ النور٣٥ على أن (زيتونة) عطف بيان من (الشجرة). انظر: ارتشاف الضرب ١٩٤٣/٤، النكت الحسان صـ ١٢٦.

(١) إذا كان اسم الفاعل معرفاً بـ(أل) وأضيف إلى ما فيه (أل) إذا اتبع ما أضيف إليه اسما ليس فيه (أل) كالمثال المذكور، فإنه يجوز فيه أن يكون عطف بيان لا بدل، وذلك لأن البدل في نية أن يباشر العامل، فلو جعلته بدلاً للزم أن يكون على تقدير: هذا الضاربُ زيدٍ، ولا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى ماليس فيه الألف واللام، ولا يؤدى إلى ذلك في عطف البيان.انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٥/١، النكت الحسان ص ١٢٦.

(٢) إن جعلت (زيدًا) بدلًا لم ينون؛ لأنه في نية تكرار حرف النداء، وأنت لو أوليته حرف النداء لم يكن إلا غير منون، وإن جعلته عطف بيان كان منونًا؛ لأنه ليس في نية تكرار الحرف معه فيلزم منه حذف التنوين. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٥/١، النكت الحسان ص ١٢٦.

(٣) أي عطف البيان.

الإعمال: اقتضاء عاملين أو أكثر معمولا فأكثر من جهة المعنى[١]، وإعمالهما جائز والثاني أولى[٢] خلافاً للكوفيين[٣]، فإن أعمل الثاني لا يحتاج الأسبق مرفوعاً، فسيبويه يضمره[٤]، والكسائي يحذف[٥] والفراء[٦] يمنع الصلة أو غير مرفوع.

ويجوز حذفه اقتصاراً ، ولا يضمر إلا ضرورة أو لا يجوز فيحذف على مذهب وهو الأسد أو تضمره مقدما على مذهب أو مؤخرا على مذهب أو الأسبق أضمر في الثاني المرفوع وجوبا وغيره جوازا أو إضماره أحسن من حذفه.

---

(١) نحو قولك: ضربني وضربت زيدًا.

(٢) هذا رأي البصريين وعلتهم في ذلك مجاورته، ولأنه يؤدي إلى عدم الفصل بين العامل والمعمول.

(٣) هذا رأي الكوفيين واحتجوا على صحة مذهبهم بأن المتقدم أولى بالإعمال لاعتناء العرب به، وجعله في أول الكلام، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦١٣/١، النكت الحسان صـ ٩٨ .

(٤) انظر: الكتاب ٤٠/١، وراجع: شرح الجمل لابن عصفور ٦١٧/١، النكت الحسان صـ ٩٨.

(٥) أي: فاعلًا كان أو مشبهًا بالفاعل. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١، شرح الجمل لابن عصفور ٦١٧/١، النكت الحسان صـ ٩٨.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٤٢٢/١، شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١، شرح الجمل لابن عصفور ٦١٧/١، النكت الحسان صـ ٩٨ .

ويتصور في بعض المسائل عود الضمير على غير من هو له في المعنى[١] خلافًا لابن الطراوة في منعه ما أدى إلى ذلك، وقول امرئ القيس[٢]:

..... كفاني ولم أطلب قليل من المال[٣]

(١) قال ابن عصفور: "وقد يعود الضمير في هذا الباب على اللفظ لا على المعنى، وذلك نحو: (ظننتُ وظُنِنتُ زيداً قائماً) المعنى: (وظننَّي قائماً)، فعاد الضمير على(قائم) الأول لفظاً لا معنى، ألا ترى أنه لا يريد: وظنّي ذلك القائم المذكور؛ لأن القائم المذكور هو زيد، فلو كان الضمير عائداً عليه لفظاً ومعنى لكان المعنى: وظنّني زيدٌ نَفسَهُ، وذلك لا يتصور". انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦٢١/١.

(٢) هو : امرؤ القيس بن حُجْر بن الحارث بن عمرو بن جُحْر آكل المرار بن معاوية بن ثور، ويُكنى بأبي وهب، وأبي زيد، ويلقب بالملك الضليل، وقد ولد أوائل القرن السادس للميلاد، ويعد أمير الشعراء العرب، وصاحب لوائهم، وكبيرهم الذي يقرون بتقدمه، وشيخهم الذي يعترفون بفضله، ومات بين سنتي ٥٣٠، و ٥٤٠ م على ما رجحه الدكتور شوقي ضيف، راجع في ترجمته: الأغاني ٣٢٠١/٩ ، ومقدمة تحقيق ديوانه صـ ٤وما بعدها.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل وصدره:

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة

والبيت في ديوانه صـ ٣٩، ومن شواهد: الكتاب ٧٩/١، المقتضب ٧٦/٤، الإنصاف ١/ ٨٤، التبيين صـ ٢٥٦، شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/١، شرح الجمل لابن عصفور ٦٢٢/١، شرح الكافية للرضى ٢١٢/١، شرح الكافية للموصلى ١٤٨/١، النكت الحسان صـ ٩٨.

ليس من الإعمال[١] خلافاً لأبي إسحاق بن ملكون[٢].

******

المعمول لفعل يجب إضماره[٣]

المنصوبات ثلاثة أقسام:

قسم ينتصب بفعل واجب الإضمار، وذلك كل فعل إذا أضمرته لم يكن على إضماره دليل من لفظ متقدم، ولا بساط حال.

وقسم جائزة: وهو ما على إضماره دليل.

وقسم بواجبة: وذلك يحفظ ولا ينقاس، فمنه المنادى ينتصب بإضمار

---

(١) ذهب الكوفيون، وجمهور البصريين إلى أنه ليس من الإعمال لاختلاف المقتضى لأن(لم أطلب) لا يقتضي القليل، بل مفعوله محذوف، وهو معطوف على جواب(لو)، فلو اقتضى القليل لفسد المعنى، وذهب بعض البصريين إلى أنه من باب الإعمال، وأنه معطوف على جواب(لو)، والتقدير: لو سعيت لأدنى معيشة لم أطلب قليلاً من المال؛ لأن قليلاً من المال يمكنني دون طلب، ولأكد لحصول القليل عندي، فلا أحتاج إلى تطلبه.انظر: الارتشاف ٢١٥٢/٤.

(٢) ذهب ابن ملكون، وأبو ذر الخشني، وأبو على الشلوبين إلى أنه من الإعمال قالوا: لا يكون (ولم أطلب) معطوفاً على جواب (لو)، وهو (كفاني) بل يكون على استئناف الجملة، أي وأنا لم أطلب قليلاً من المال، وتكون معطوفة على الجملة المنعقدة من (لو)...انظر: الارتشاف ٢١٥٢/٤.

(٣) سمى أبو حيان هذا الباب في الارتشاف ٢١٥٥/٤ (باب المحمول على فعل واجب الإضمار)، وسماه ابن عصفور (باب ما ينصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره). انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٧/٢

(أنادي)، ونابت (يا) منابه[1]، ولذلك لا يجمع بينهما لا بما في (يا) من معنى الفعل، ولا بنفس (يا) خلافًا لزاعميهما[2].

والمنصوب على الاشتغال لا بالفعل الذي بعد الاسم خلافًا للفراء.

و(إياك) لا يستعمل إلا بمعنى الأمر، والتقدير: (إياك باعد)، ولا يقدر قبل (إياك)، ويتحمل إياك الضمير، ويؤكد، ويعطف عليه رفعًا.

والاسم بعد الواو في: (إياك والأسد) وأمثاله تقديره: (إياك باعد واحذر الأسد)، فإن حذفت الواو فإن الفعل يجوز إظهاره وإضماره.

و(امْرَأً ونَفْسَه)، و(شَأْنَكَ والحَجَّ)، و(رَأْسَه والحَائِطَ)[3]، فأولهما به ضمير (دَعْ)[4] أو ما في معناه، وثانيها به بواسطة[5] الواو [٣٤/أ] على معنى (مع)، و(أَهْلَكَ والليلَ)[6] تقديره: (بادر أهلك والليل)، أي: وبادر الليل، أي: بادر أهلك قبل الليل، و(وَيْحَه وأَخَاه) ينتصب (وأخاه) على الفعل الذي ينتصب عليه (ويحه) وسيأتي، و(شَأْنَكَ وزَيْدًا، ومَا أَنْتَ وزَيْدًا)، فـ(زيد) منصوب بإضمار الملابسة تقديره: ما شأنك وملابسة زَيْدًا[7]، وما أَنْتَ وملابسة زيدًا.

---

(١) انظر مذاهب النحاة في هذه المسألة في : شرح المفصل لابن يعيش ٢٢٧/١، شرح الكافية للرضي ١١٩/١.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٩/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٢٧٤/١.

(٤) أي بإضمار (دع).

٥) في المخطوط: (بوساطة) وأرى الصواب ما أثبت.

٦) انظر: الكتاب ٢٧٥/١.

٧) انظر: الكتاب ٣٠٩/١.

والمصادر الموضوعة موضع فعل الأمر فبفعل[١] من لفظه، وما وُضِعَ من المصادر موضع فعل الدعاء، وهي : (سَقْيًا، ورَعْيًا، وخَيْبَةً ، وجُوعًا ، وعَقْرًا، وسُحْقًا، وبُعْدًا ، وأُفَّـةً ، وتُفَّـةً ، ودَفْرًا، وتَعْسًا، وبُؤْسًا ، وتَبًّا ، وبَهْرًا) [٢]، فما لـه فعل من لفظه انتصب بـه، وما لا فمن معناه[٣].

---

١) أي تنصب بفعل من لفظها.

٢) انظر هذه الأمثلة في: الكتاب ٣١١/١، ٣١٢، وقال ابن يعيش : " اعلم أن هذه المصادر قد وردت منصوبة بإضمار فعل، وذلك الفعل لم يظهر مع هذه المصادر، وذلك قولك في الدعاء للإنسان: "سقيا ورعيا"، والمراد: سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا، فانتصبا بالفعل المضمر، وجعلوا المصدر بدلا من اللفظ بذلك الفعل. وذلك أنهم قد استغنوا بذكر المصدر عن ذكر الفعل، كما قالوا: "الحذر"، والمعنى احذر الحذر، ولم يذكروا "احذر"، فلما استغنوا بذكر هذه المصادر عن ذكر الفعل صار قولك: "سقيا ورعيا" كقولك "سقاك الله، ورعاك الله"، فلو أظهرت الفعل صار كتكرار الفعل، ومن ذلك قولك للمدعو عليه: "خيبة، وجدعا، وعقرا، وبؤسا، وبعدا، وسحقا". فقولك: "خيبة" بدل عن "خيبك الله"، وهو مصدر منصوب به، وكذلك "جدعا" معناه: جدعك اللَّـهُ ، ومثله "عقرا، وبؤسا، وبعدا، وسحقا" ، أي: عقره الله عقرا، وأبأسه الله بؤسا، وأبعده الله بعدا، وأسحقه الله سحقا، على حذف الزوائد . وكل هذه المصادر دعاء عليه أو له، وهي منصوبة بفعل مضمر متروك إظهاره، لأنها صارت بدلا من الفعل، وبعضهم يظهر الفعل تأكيدا، فيقول "سقاك الله سقيا، ورعاك الله رعيا" وليس بالكثير، ومنهم من يرفع فيقول: "سقى لك، ورعي"، والمعنى مفهوم كما يقال: "سلام عليكم"، وإنما يخرجه مخرج ما قد ثبت". انظر: شرح المفصل ١١٤/١.

٣) نحو:(دَفْرًا، وأفةً، وتُفَّةً) . انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤١١/٢.

ونوعًا لا يستعمل إلا تابعًا كـ (جُوعًا، وتُرْبًا ، وجَنْدَلًا [١]، وفَاهَا لِفِيكَ على معنى الدعاء) ، تقديره: جعل الله في فيه تُرْبًا، ووضع الله في فيه جَنْدَلًا، أي أماته الله، وجعل الله فم الداهية لفيه.

و﴿ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴾[٢] صفتان منصوبتان بفعل مضمر على أنهما حالان، فإذا قلت لمن هو في حال التنعم: هنيئاً لك، فكأنك قلت: أدام الله لك من النعيم ما أنت فيه هنيئًا، وكذلك(مريئًا) إلا أنه لا يستعمل إلا بعد (هنيئًا)، وقيل: يستعمل وحده ولا يحفظ ذلك.

و(سُبْحَانَ الله، ورَيْحَانَه)[٣] بفعل من معناهما، ولا يستعمل فعل مِنْ لفظهما، ومعنى (سبحان الله): تنزيهًا، و(ريحانًا) : استرزاقًا، و(مَعَاذَ اللَّـهِ) بفعل من لفظه تقديره: أعوذُ بالله معاذاً، و(عَمْرَكَ الله) معناه: أسألك ببقاء اللَّـهِ، وعَمْرٌ مصدر من عَمَّرَ على حذف الزيادة، بمعنى: تعمير ، أي عمر من الله عمرتك به تعميرًا، أي: سألته بِعَمْر اللهِ أي ببقائه.

و(قَعَدَكَ اللهُ) معناه: حفظك الله بفعل من معناه، ووَيْحَه، ووَيْسَه، ووَيْلَه، وعَوْلَهُ، ووَيْبَه[٤] بفعل من معناه، ومعنى: وَيْحَهُ، ووَيْسَهُ: رَحْمَةً له، ومعنى وَيْلَهُ، ووَيْبَهُ: حَسْرَةً له، وعَوْلَهُ اتباع [٣٤/ب] لِوَيْلَهُ، ولا يستعمل بغير (وَيْلَهُ)، ومنهم من ذهب إلى أنه قد استعمل من وَيْلَ، ووَيْحَ أفعال،

---

١) انظر: الكتاب ٣١٤/١.
٢) سورة النساء من الآية: ٤.
٣) انظر هذه الأمثلة في: الكتاب ٣٢٢/١، ٣٢٣.
٤) انظر هذه الأمثلة في: الكتاب ٣١٨/١، الارتشاف ٢١٥٦/٥.

فهي عنده منصوبة بأفعال من لفظها، أي وَاَح وَيْحَه، ووَاسَ وَيْسَه، وما استدل به مصنوع فيما زعموا، ولا يعلم له قائل.

و(حَنَانَيْكَ، ولَبَّيْكَ، وسَعْدَيْكَ، وهَذَاذَيْكَ، ودَوَالَيْكَ)[١] مصادر مثناة، فـ حنانيك، وهذاذيك بفعل من لفظهما، أي أحن حنانيك، وتهذ هذاذيك، وتداولنا دواليك، ومعنى سعديك: إجابة بعد إجابة كأنه قال إسعادا لأمرك بعد إسعاد، ولبيك: لزوماً لطاعتك [مِنْ][٢] ألبَّ بالمكان أقام به، ولَزِمَ تنصب بأفعال من معناها.

وهذه المصادر مثناة بلا خلاف إلا (لَبَّيْكَ)، فمذهب سيبويه [٣] أنه تثنية (لَبَّ)، ومذهب يونس[٤] أنه مفرد، ويفسد بثبوت الياء في إضافته إلى المظهر، وبسماع (لب) في المفرد.

والتثنيةُ هنا للتكثير لا لِشَفْعِ الواحد، أي تَحَنُّنًا بَعْدَ تَحَنُّنٍ، وكذلك باقيها، وليست الكاف حرف خطاب، فتحذف النون لشبه الإضافة خلافًا للأعلم[٥].

لَكَ الشاءُ[٦] شاةً بدرهم ناب المجرور عن الفعل، والمعنى: مستقرٌ لَكَ الشاء أخذته بدرهم[٧] فزائداً أو بدرهم فصاعداً، أي فزاد الثمن صاعدًا، فهو في موضع الحال.

---

١) انظر هذه الأمثلة في: الكتاب ٣٤٨/١، ٣٥٠، الارتشاف ٢١٥٦/٥.
٢) زيادة للسياق.
٣) انظر: الكتاب ٣٥١/١، الارتشاف ٢١٥٦/٥.
٤) انظر رأي يونس في: الكتاب ٣٥١/١، الارتشاف ٢١٥٦/٥.
٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/٢، الارتشاف ٢١٥٧/٥.
٦) انظر المثال في الكتاب ٣٩٦/١، الارتشاف ٢١٥٦/٥.
٧) انظر الأمثلة في الكتاب ٢٩٠/١، الارتشاف ٢١٥٦/٥.

(كَرَمًا وصَلَفًا) بفعل من اللفظ، أي أُكْرِم كرمًا[1]، وأَصْلَفُ صَلَفاً كُلُّ مصدر أو صفة بعد أمَّا، فيشترط ألا يكون بعدها ما يعمل فيه.

فأما سمينًا فسمينٌ، فبفعل مضمر، وهو ما في (أمَّا) من معنى الفعل، وانتصاب ذلك على المصدر في موضع الحال في لغة أهل الحجاز، ولذلك إذا دخلت عليه (أل) رفعوه، وفي لغة تميم مفعولًا من أجله، ولذلك إذا عَرَّفوه بـ (أل) بقي منصوبًا، ويقال: أمَّا عِلْمًا فما أَعْلَمه، وأمَّا عِلْمًا فلا عِلْمَ له، وكلها بفعل مضمر [٣٥/أ].

المصادر التشبيهيات: إن أريد بالأول الفعل الذي هو علاج لا إخراج الصوت انتصب ما بعده به، وليس من هذا الباب، وإن أريد به الصفة، فإن أردت بالثاني الفعل انتصب بفعل من لفظه، أي يُصَوِّتُ صوتَ حمارٍ، وإن أريد به الصفة لا المصدر، فبإضمار فعل من غير لفظه، أي يخرجه صوتَ حمار.

مَنْ أَنْتَ زيدًا؟، أي: من أنت تذكر زيدًا؟.

كليهما وتمرًا[2] يستعمل لمن خُيِّرَ بين شيئين فطلبهما جميعًا، أي: أعطني كليهما، وزدني تمرًا.

---

١) انظر: الكتاب ٣٢٨/١، الارتشاف ٢١٥٦/٥.

٢) ورد هذا المثل عندما قال ذلك رجل مر بإنسان وبين يديه زُبدْ وسنام وتمر، فقال له الرجل أنلْني مما بين يديك. قال: أيُّما أحبُّ إليك زُبدٌ أم سنام؟ فقال الرجل: كلاهما وتمرًا، ويقال: إن الذي قال ذلك عمرو بن حُمران الجعدي، وكان في إبلٍ لأبيه يرعاها، فمرّ به رجل قد جهده العطش والجوع وبين يدي عمرو زُبدٌ وتمرٌ وقرصٌ، فقال الرجل: أطعمني من زُبْدك أو قُرصك. فقال عمرو: كلاهما وتمرًا، ثم قراهُ وسقاه. انظر : مجمع الأمثال ١٥١/٢ ، ١٥٢.

هذا ولا زَعَماتِك[١]، أي: ولا أزعم زعماتك، أي: هذا هو الحق.

نُعْمَةَ عينٍ ونَعَامَ عينٍ، ونُعْمَى عينٍ، وكرامةً ومسرةً أسماء وضعت موضع المصادر تُنصب بمضمر من لفظها، أي أَنْعِم به عَيْنَك إِنْعَامًا، وأَسُرُّكَ به مَسَرَةً، وأكْرِمُكَ به كرامةً.

ولا كيدًا ولا همًّا ولا غمًّا ولا رغمًّا[٢]، أي: لا أفعل كيدًا، ولا أكيده كيدًا، أي لا أقاربه، وأي: لا أهِمُّ به همًّا، ولا أُرْغِمك به رغمًا، ولا أغمك به غمًّا.

أتميميًّا مرةً وقيسيًّا أخرى؟، أي: أتتحول تميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى؟.

أعورَ وذا نابٍ؟، أي: أتستقبلون أعورَ وذا ناب[٣]، يقال لإنكار الجمع بين قبيحين.

كلُّ اسم ينتصب بمضمر على معنى الأمر قد تقدم النهي عن ضده، وهي: انْتَهِ أَمْرًا قاصدًا، وائت أوسعَ لك من ورائك، و﴿ ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡۚ ﴾[٤]، وأجاز الفراء[٥] أن يكون (خيرًا) صفة مصدر محذوف، أي انتهاءً خيرًا لكم.

المصادر الموضوعة موضع الخبر في المبالغة نحو: (ما أنتَ إلا سيرًا)[٦]، أَيْ: تَسِيْرُ سَيْرًا، و(ما أنتَ إلا شربَ الإبلِ)[٧]، أي: تَشْرَبُ شُرْبَ الإبِلِ، ومرحبًا، وسهلًا، وأهلًا، أي: صادفت مرحبًا، أي: رحبًا وسَعَةً، وكذلك أهلًا،

---

١) انظر المثل في: الكتاب ٢٨٠/١.
٢) انظر الأمثلة في: الكتاب ٢٣١٩/١.
٣) انظر المثال في: الكتاب ٣٤٣/١.
٤) سورة النساء من الآية: ١٧١.
٥) انظر: معاني القرآن ٢٩٥/١، ٢٩٦.
٦) انظر المثال في: الكتاب ٣٣٥/١.
٧) انظر المثال في: الكتاب ٣٣٦/١.

أي: صادفت من يقوم لك مقام الأهل، وسهلَا، أي: صادفت لينًا وخفضًا لا خوفًا [٣٥/ب].

سُبُّوحًا قُدُّوسًا رَبَّ الملائكة والروح، أَي: ذَكَرْتَ سُبُّوحًا، أَي مُبَرَّأً مُنَزَّهًا مما ينسب إليه الملحدون، وذَكَرْتَ قُدوسًا، أي: مُقَدسًا مُطهرًا.

وإنْ تأتِ فأهلَ النهارِ والليلِ، أَيْ تَجِدُ من يقوم لك مقامَ أهلك في الليل والنهار.كُلُّ شيءٍ ولا هذا، وكل شيء ولا شتيمةَ حُرٍّ[١]، أي ائت كلَّ شيء ولا تَأْتِ هذا، وأَقْرَبُ كُلَّ شيء ولا تقرب شتيمةَ حُرٍّ.

ديارَ فلانة، أي: أذكرُ[٢]، وأقائمًا وقد قعدَ الناس؟[٣]، وأقاعدًا وقد سار الركب؟، وعائذًا بالله، وبابه من الأسماء الموضوعة موضع الفعل في الخبر، وذلك موقوفٌ على السماع وفيه وجهان:

أحدهما: أن تكون حالًا مؤكدة نابَتْ منابَ الفعل العامل فيها، والآخر: أنْ تكُونَ مصادر نحو: العافية والعاقبة، فتكون بمنزلة أَقِيامًا؟، وأَقُعُودًا؟، وعياذًا.

وأدخل أبو القاسم[٤] في هذا الباب ما ليس منه، فمن ذلك: حَمْدًا، وشُكْرًا، وغُفْرَانَكَ، وسَعَةً، ورَحْبًا، وهي من قبيل ما ينتصب بإضمار فعل يجوز إظهاره.

وكذلك: كَلَمْتُه مشافهةً، ولقيته فجأة، وكفاحًا، وقَتَلْتُه صبرًا، ولقيته عيانًا، وأتيته ركْضًا وَعَدْوًا ومَشْيًا، وإنما هي منتصبة على الحال بهذا الأفعال الظاهرة، وذلك على حذف الفعل، وإقامة المصدر مقامه فصار منتصبًا

---

١) انظر المثال في: الكتاب ٢٨١/١، ٢٨٢.
٢) أي منصوب على إضمار فعل تقديره: (أذكرُ ديارَ فلانةٍ).
٣) انظر المثال في: الكتاب ٣٤٠/١، ٣٤١.
٤) أي أبو القاسم الزجاجي. انظر: الجمل صـ ٣٠٥.

بالفعل على أنه حال، فمن راعى أنَّ هذه المصادر منتصبة بأفعال مضمرة جعلها من هذا الباب، ومن راعى أنَّ العامل في اللفظ إنما هو الفعل الظاهر لقيامه مقام الحال لم يجعله من هذا الباب.

وفي هذا الضرب من المصادر القائمة مقام الحال خلافٌ، فسيبويه [١] يقصر ذلك على السماع، والمبرد يقيس إذا كان الفعل دالًّا على المصدر[٢].

إعراب المضارع

الأفعال: ماض، ومستقبل [٣٦/أ] وحال، وارتفع المضارع لوقوعه موقع الاسم[٣]، لا بالتعري خلافًا للكوفيين[٤]، وينتصب بحروف، ويجزم بحروف

---

١) انظر: الكتاب ١٨٦/١.

٢) انظر: المقتضب ٢٣٤/٣، ٢٦٨، ٤١٢/٤، وراجع: شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٣/٢، الارتشاف ٢١٥٩/٥.

٣) ذهب سيبويه، وجمهور البصريين إلى أنه مرفوع لوقوعه موقع الاسم، وقد احتجوا لكلامهم بأمرين:

١- أن قيامه مقام الاسم عامل معنوى فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه.

٢- أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع فى أقوى أحواله ، فلما وقع فى أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب وهو الرفع.

انظر: الكتاب ٣/ ٩، ١٠، علل النحو للوراق صـ ١٨٧، المقتصد ١٢١/١، أسرار العربية ص ٢٨، شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٧، شرح الكافية الشافية ١٥١٩/٣، البسيط ٢٢٨/١، توضيح المقاصد ١٢٢٨/٣، شرح المكودي صـ ٢٤٨، الهمع ٥٢٦/١.

٤) ذهب الفراء وغيره من الكوفيين ، والأخفش، وتبعهم ابن مالك إلى أنه مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وقد استدلوا بأن الرفع دائر مع التجرد عن النواصب والجوازم وجودًا وعدمًا؛ لأنه إذا وجد الناصب والجازم أثرا

[.....][1].

النواصب: عند البصريين: أَنْ، ولَنْ، وإذَنْ، ولكي، وكي في أحد قسميها[2].

وتضمر (أَنْ) جوازًا بعد (كي) إذا لم تَلِ (لا)، وحرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ فيه، فإن وليتها[3] **وجب الإضمار، ووجوبًا بعد (حتى) ولام الجحود والجواب بالفاء ، والواو ، و(أو) ، و(حتى) ، و(كي). وعند الكوفيين أنَّ (حتى)، ولام الجحود، و(أن)، و(لن)، و(إذن) تنصب بنفسها**[4]**، وأنَّ (كي) وحرف العطف المذكور تضمر (أن) بعدها جوازًا،**

فيه، وإذا لم يوجدا كان مرفوعًا، فدل على أن الرفع من مقتضيات التجرد، وأن تَعرِّيه من العوامل اللفظية واستقلاله دونها يدلُّ على قوَّته فأشبه بذلك المبتدأ.

انظر: معاني القرآن للفراء ٥٣/١، الإنصاف ٥٥٠/٢، ٥٥١، شرح الكافية الشافية ١٥١٩/٣، البسيط ٢٢٨/١، شرح الألفية لابن الناظم صـ٦٦٤، توضيح المقاصد ١٢٢٨/٣، شرح المكودي صـ٢٤٨، وسائل الفئة في شرح العوامل المائة صـ٢٠١، شرح العوامل المائة للأزهري صـ٣٤٠، التصريح ٢٨٣/٤، شرح الأشموني ٤٩٤/٣.

١) كلمتان لم أستطع قراءاتهما.

٢) وهو عندما تكون مصدرية كـ(أن) المصدرية. وقد تأتي حرف جر كقولهم إذا استفهموا عن شيء : (كيمه ؟) أي لأي سبب فعلت ، ولا تكون جارة إلا مع (ما) الاستفهامية المذكورة . انظر : رصف المباني صـ ٢١٥.

٣) أي وَلِيَتْ لامُ كي (لا).

٤) انظر: الإنصاف ٥٧٥/١: ٦٠١، وراجع: شرح الجمل لابن عصفور ١٤٠/٢، ١٤١، التصريح ٣١٢/٤.

وما بقي ينصب بالمخالفة[١]، وزعموا أنّ (أنْ) تضمر بعد حروف الجر، ولا يقاس على ذلك عند البصريين[٢].

وذهب الجرمي إلى أنَّ الواو، والفاء، و(أو) تنصب بنفسها[٣]، والنصب بعد الفاء إذا كان ما قبلها أمرًا أو نهيًا، أو استفهامًا، أو تمنيًا، أو تحضيضًا، أو عرضًا، أو دعاءً، أو نفيًا[٤]، فإن كان ما قبلها خبرًا لم يجز النصب إلا ضرورةً[٥]، وزعم بعضهم أنه يجوز النصب بعد أفعال الشك[٦].

و(أن) زائدة، وتفسيرية ، ومخففة من الثقيلة، وناصبة للمضارع.

فالزائدة بعد (لَمَّا) بقياس، وفي غير ذلك ضرورة[٧].

---

١) المراجع السابقة.

٢) المراجع السابقة.

٣) وقد استدل على ذلك بأنها خرجت عن باب العطف، كما أنه وجد الفعل بعدها منصوباً، ولم يقم دليل على أن النصب بإضمار (أن)، فجعل النصب بها، وذهب البصريون إلى أن الفعل بعدها منصوب بتقدير (أنْ)، كما ذهب الكوفيون إلى أن الفعل بعدها منصوب لمخالفة الثاني الأول. انظر: إصلاح الخلل صـ ٢٤٥ وما بعدها، الإنصاف ٥٥٥/١ وما بعدها، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٤٣، المنهاج في شرح جمل الزجاجي للعلوي ٦١٢/١، ٦١٣، الارتشاف ١٦٦٨/٤، التصريح ٣١٢/٤.

٤) وذلك بشرط أن تكون مسبوقة بنفي أو طلب محضين.

٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٣٢/١، التصريح ٣٥٣/٤، ٣٥٤.

٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٥٥/٢، وهو رأي الكسائي. انظر : شرح الكافية الشافية ١٥٣٣/٣، شرح الأشموني ٣٢١/٣.

٧) تكون (أنْ) زائدة في أربعة مواضع ذكر أبو حيان موضعاً واحداً منها، وهو أن تقع بعد(لمّاَ) التوقيتية، والثاني: أن تقع بين(لو)، فعل القسم المذكور أو المتروك، والثالث: أن تقع بين الكاف ومجرورها، والرابع: أن تقع

والمفسرة بعد القول أو ما يرجع معناه إلى معنى القول ، وما بعدها تفسير لما قبلها ، ولا موضع لها من الإعراب[1].

والمخففة من الثقيلة[2] معناها معناها[3]، ولا يكون اسمها إلا مضمرًا، لا

بعد(إذا).انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٠/٨، رصف المباني ص ١١٦، المغني ٢٠٥/١ وما بعدها، التصريح ٢٩٩/٤ ومابعدها .

١) تكون (أنْ) مُفَسِّرَةُ إذا سبقت بجملة فيها معنى القول دون حروفه المتأخر عنها جملة، ولم تقترن بجار، كقوله تعالى: ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ ﴾ المؤمنون من الآية ٢٧، أي اصنع، وكقوله تعالى: ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ ﴾ سورة ص الآية: ٦، أي امشوا، وليس المراد بالانطلاق هنا المشي، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام. انظر: التصريح ٢٩٧/٤ ومابعدها، وراجع : المغني ٢٠٥/١.

٢) وهي الواقعة بعد علم خالص سواء دلَّ عليه بمادة(علم) أم لا، فالأول كقوله تعالى: : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ سورة المزمل من الآية: ٢٠، والثاني كقوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ ﴾ سورة طه من الآية: ٨٩، أو أن تكون واقعة بعد ظن مؤول بالعلم، كقوله تعالى: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ ﴾ سورة المائدة من الآية: ٧١ في قراءة الرفع. انظر: التصريح ٣٠٢/٤ ومابعدها، وراجع: المغني ١٨٦/١ وما بعدها.

٣) أي معناها كمعنى (أنَّ) الناصبة للاسم الرافعة للخبر.

ظاهرًا إلا ضرورة[١]، وإن كان خبرها فعلاً[٢]، فيشترط فيها الفصل بينها وبين الفعل في الإيجاب بالسين، أو سوف، أو قد، وفي النفي بلا[٣].

والناصبة الفعل يقع بعدها الماضي فيبقى على ماضيه [٤]، والمضارع فيتخلص للاستقبال وتنصبه[٥]، ويتقدمها من الأفعال ما لا يعطى التحقيق، وأما المخففة فلا يتقدمها إلا أفعال [٣٦/ب] التحقيق[٦]، فإن كان الفعل له

---

١) انظر: الجنى الداني صـ ٢١٧، ٢١٨، المغني ١/ ١٨٩.

٢) ويكون جملة اسمية كانت أو فعلية، فالاسمية كقوله تعالى : ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ سورة يونس: ١٠، والفعلية قد يكون فعلها جامداً أو دعاء فلا يحتاج إلى اقتران شيء، وإن كان متصرفًا غير دعاء قرن غالباً بنفي، كقوله تعالى : ﴿ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴾ سورة القيامة : ٣، وقد يقرن بـ(لو) أو (قد) أو بحرف تنفيس، ولا يجوز أن تخلو من ذلك، انظر: الجنى الداني صـ ٢١٨، المغني ١٩٠/١.

٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٧٣/٢، الجنى الداني صـ ٢١٨، ٢١٩، الهمع ٢٨٢/٢.

٤) أي ولا تعمل فيه شيئا لأنه مبني.

٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٧٤/٢، المغني ١٧١/١، الهمع ٢٨٢/٢.

٦) كـ(علمت، ورأيت ، وما بمعناها).انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٧٤/٢ .

معنيان: التحقيق وغيره جاز أن تتقدم الناصبة للمضارع، والمخففة من الثقيلة[١].

(إذن) تكتب بالألف عند المازني[٢]، وبالنون عند الأكثرين[٣]، وبالألف إن ألغيت وبالنون إن أعملت عند الفراء[٤]، فإن وقع بعدها الحال ألغيت[٥] أو المستقبل ووقعت صدرا عملت[٦]، أو غير صدر بين متلازمين ألغيت[٧] أو تقدمها حرف عطف فالإلغاء والإعمال[٨].

---

١) قال ابن عصفور: "...فإن كان للفعل معنيان: التحقيق وغيره جاز أن تقدم أن الناصبة للفعل إذا أردت به معنى ماليس فيه تحقيق، وأن تقدم أنْ الخفيفة من الثقيلة إذا أردت بها معنى مافيه تحقيق، فظننت لا تتقدم إلا أنْ الناصبة للقعل فإن أردت بها معنى(علمت) لم تتقدم على أن إلا أن تكون مخففة من الثقيلة، نحو:(ظننتُ أن سيقوم زيد، ويزيد علمت أنه سيقوم" انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٧٤/٢، ١٧٥.

٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/٢، رصف المباني صـ ٦٨، الجنى الداني صـ ٣٦٥.

٣) انظر: السابق. نقل ذلك عن المازني ، والمبرد ؛ لأنها بمنزلة (أن)، و(لن) .

٤) انظر: رصف المباني صـ ٦٨، الجنى الداني صـ ٣٦٦. قال ابن عصفور: "والصحيح أنها تكتب بالنون لأمرين: أحدهما: أنَّ كل نون يوقف عليها بالألف تكتب بالألف، وما يوقف عليه من غير تغيير، فينبغي أن تكتب على صورتها بالنون، وأيضاً فإنها ينبغي أن تكتب بالنون فرقاً بينها وبين(إذا). انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/٢.

٥) قال سيبويه: "وتقول إذا حدثت بالحديث". انظر: الكتاب ١٦/٣، وراجع: الجنى الداني صـ ٣٦١، المساعد ٧٣/٣، التصريح ٣١٠/٤.

٦) انظر: البسيط لابن أبي الربيع ٢٣١/١، الارتشاف ٤/ ١٦٥١، التصريح ٣١٠/٤.

٧) انظر: الارتشاف ٤/ ١٦٥١، التصريح ٣٠٥/٤.

٨) قال سيبويه: "واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفاء والواو، وبين الفعل فإنك فيها بالخيار إن شئت أعملتها كإعمالك أرى، وحسبت إذا كانت واحدة

وحكى عيسى بن عمر[١] إلغاءَها على كل حال[٢]، وحكى الفراء[٣] إعمالها متوسطة.

(حتى) إذا ارتفع المضارع بعدها فمن وجهين: إما أن تريد به الماضي، فتكون (حتى) عاطفة، وإما أن تريد الحال، فتكون حرف ابتداء[٤].

وإذا انتصب فمن وجهين: على معنى)كي(أو)إلى أن) في أنه إذا كان ما قبلها سبباً فالنصب على المعنيين معاً أو غير سبب لما بعدها لم يجز إلا النصب[٥] خاصة على معنى إلى أن[٦]، وأجاز الكوفيون الرفع والنصب

منهما بين اسمين". انظر: الكتاب ١٣/٣، ١٤، وراجع: الارتشاف / ١٦٥١، المغني ١٢٢/١، المساعد ٧٥/٣، التصريح ٣٠٨/٤.

١) هو: عيسى بن عمر الثقفي البصري له اختيار في القراءة، فهو من النحاة القراء، ومن مصنفاته: الإكمال والجامع، توفي سنة ١٤٩هـ.انظر: إنباه الرواة ٣٧٤/٢، بغية الوعاة ٣٧٠/١.

٢) انظر رأي عيسى بن عمر في : الكتاب ١٦/٣، الأصول ١٤٩/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢١/٤، الارتشاف ١٦٥١.

٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٧٤/١، ٣٣٨/٢.

٤) لأنها تكون سببًا بمنزلة الفاء، والفاء لا تنصب، فارتفع، فتقول: (سرتُ حتى أدخلُها) تريدُ: دخلتُ لأني سرتُ، فأنا داخلٌ لأني سرت. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٦٤/٢. قال الأزهري: "وإنما وجب رفع الفعل بعد (حتى) عند إرادة الحال حقيقة أو مجازًا؛ لأن نصبه يؤدي إلى تقدير(أنْ) وهي للاستقبال، والحال ينافي الاستقبال". انظر: التصريح ٣١٩/٤.

٥) نحو: (سرتُ حتى تطلعَ الشمسُ).

٦) انظر: الكتاب ٤١٣/١، المقتضب ٣٨/٢، رصف المباني صـ١٨٣، الجنى الداني صـ ٥٥٥، الهمع ٣٠٠/٢، ٣٠١.

بعد (حتى) إذا كان ما قبلها سببًا أو لا، وحكوا من كلام العرب: (سرتُ حتى تطلعُ الشمس بزبالة)[١].

وزعم الفراء أنها إذا كان الفعل قبلها لا يتطاول[٢]، فلا يؤثر في الفعل الذي بعدها إلا الرفع، فإذا نفيت الفعل قبلها لم يجز فيما بعدها إلا النصب.

وأجاز الأخفش[٣] الرفع في مثل: (ما سرتُ حتى أدخلُ المدينةَ)[٤]، وسيبويه [٥] منع الرفع، ولعله ليس بخلاف؛ لأنه يحتمل المنعُ والجوازُ

---

١) أي: برفع (تطلع). انظر: الارتشاف ١٦٦٤/٤، شرح الجمل لابن عصفور ١٦٧/٢، التصريح ٣٢٠/٤.

٢) في الأصل: "إذا كان الفعل قبلها بعدها لا يتطاول"وأرى الصواب ما أثبت .

والفعل الذي لا يتطاول هو الذي لا يمتد، نحو: (قمتُ حتى آخذُ بحلَقِهِ)، فلا يجوز هنا عنده النصب؛ لأن هذا الفعل لا يمتد، فليس له غاية ينتهي إليها، وإنما أردت: قمتُ فأخذتُ، ولم يتمادَ القيام حتى لزم أن يكون قمت إلى هذه الغاية. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٦٧/٢، وقد ردَّ ابن عصفور هذا الكلام الذي ورد عن الفراء. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٦٧/٢.

٣) انظر رأي الأخفش في معانيه ١٢١/١، وراجعه في: إصلاح الخلل صـ ٢٥١، الارتشاف ١٦٦٣/٤، الجنى الداني ص ٥٥٧، التصريح ٣٢٠/٤، ٣٢١.

٤) أي بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجاباً، ثم أُدخلت أداةُ النفي على الكلام بأسره لا على ماقبل (حتى) خاصة.التصريح ٣٢٠/٤، ٣٢١.

٥) انظر: الكتاب ٢١/٣، ٢٢.

معنيين مختلفين[١].

(الفاء) إن تقدمها كلام غير تام لم يجز فيما بعدها النصب[٢] خلافًا لبعض الكوفيين، فإنهم يجيزون النصب على التقديم والتأخير[٣]، أو تام وتأخر للفعل المعطوف بها معمول، فلا يجوز عند أكثر النحويين النصب[٤]، وزعم الكوفيون أنه يجوز النصب[٥].

---

١) قال أبو حيان: "..وأجاز أبو الحسن الرفع قياسًا يعني في (ما سرتُ حتى أدخل المدينة) فقيل: هي مسألة خلاف بين سيبويه وأبي الحسن، وقيل: ليست مسألة خلاف؛ لأن الوجه الذي منع سيبويه الرفع فيه غيرُ الوجه الذي جوز فيه الأخفش الرفع، فالوجه الذي منع سيبويه الرفع فيه هو أن النفي للسير لا يكون سببًا للدخول، والوجه الذي جوز الأخفش به أن يكون أصل الكلام واجبًا، وهو: سرتُ حتى أدخل المدينة ثم دخلت أداة النفي على الكلام بأسره، فينتفي أن يكون عنك سير كان عنه دخول، فكأنك قلت: ما وقع السير الذي كان سببًا لدخول المدينة...." انظر: الارتشاف ١٦٦٣/٤، وراجع : شرح الجمل لابن عصفور ١٦٥/٢.

٢) نحو: (ما زيدٌ فمحدثُنا قائم) ، وذلك لأن العطف على المعنى لا يجوز إلا بعد تمام الكلام، وهنا لم يتم.انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٦٩/٢ .

٣) وقد رَدَّ ابن عصفور كلامهم .انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٦٩/٢.

٤) نحو: (ما تأتينا فتحدثنا اليوم) فإن (تحدثنا) يكون منصوبًا بإضمار (أن)، وهو معطوف على مصدر (تأتينا) المتوهم، فكما لا يجوز أن تفصل بين المصدر وبين ما يعمل فيه، فكذلك لا يجوز الفصل بين (ما تأتينا) وما يعمل فيه؛ لأنه في تقدير المصدر، انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٦٩/٢.

٥) وقد ردَّه ابن عصفور، وقال: والصحيح أنه لايجوز التقديم إلا حيث سمع.انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٦٩/٢.

وإن لم يتأخر والجملة اسمية[١]، فزعم ابن السراج[٢] وأكثر النحويين أنه لا يجوز [٣٧/أ] إلا الرفع على القطع[٣].

وزعمت طائفة من النحويين أنه يجوز[٤]، أو فعلية فيجوز الرفع على معنيين، والنصب على معنيين، [.....][٥] فإن كانت الجملة فعلية جاز في الفعل بعد الفاء الرفع على معنيين: التشريك في النفي، والقطع، أي: فأنت الآن تحدثنا، والنصب على معنيين: نفيهما على أن الثاني متسبب عن الأول، وإيجاب الأول ونفي الثاني، أو اسميةً فهما، فالرفع على معنى واحد، وهو القطع[٦]، والنصب على معنيي النصب في الفعلية.

وإن تقدم الفاء استفهام والجملة فعلية فالرفع عطفًا أو استئنافًا، والنصب على ما ثبت، وتقدير الأول سببًا للثاني[٧]، أو اسمية فهما الرفع على

---

١) نحو:(ما زيدٌ قائمٌ فيحدثنا).

٢) انظر: الأصول ١٧٩/٢.

٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٦٩/٢، الارتشاف ١٦٧٦/٤.

٤) انظر: السابق.

٥) قال ابن عصفور: "وإذا نصبت أيضاً كان له معنيان: أحدهما أن يكون نفي الإتيان فانتفى من أَجله الحديث فكأنَّه قال: ما تأتينا فكيف تحدّثُنا، أَي إنَّ الذي يكون سبباً للحديث إنَّما هو الإتيان وأَنت لم تأت فكيف تحدّث؟، والثاني أن يكون أَوجب الإتيان ونفى الحديث كأنَّه قال: ما تأتينا محدّثاً بل تأتي غير مُحدِّثٍ" انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٤٥/٢.

٦) أي: ولا يجوز العطف لأنه لم يتقدم فعل فتعطف عليه. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٤٥/٢.

٧) فإذا قلت: هل تأتينا فتحدّثُنا؟ فرفعته فأحد المعنيين: هل تأتينا فهل تُحدِّثُنا؟ والمعنى الثاني الاستفهام عن الإتيان وإيجاب الحديث فكأنَّك قلت: هل تأتينا، ثم قلت: فأنت الآن تحدّثُنا، فإذا قلت: فتحدّثنا، بالنصب فكأنَّك قلت: هل يكون

القطع خاصة[١]، والنصب على أن الأول سبب للثاني[٢].

وجملة التمني كذلك إن كان فيها فعل جاز الرفع عطفًا أو استئنافًا، والنصب له وجه واحد، وهو السببية[٣]، وإن لم يكن فيها فعل فالرفع على القطع لا العطف.

والعرض[٤]، والتحضيض[٥]، والنهي[٦]، والدعاء[٧] لا تكون إلا بالأفعال، فيجوز فيها أيضًا الرفع قطعًا، والنصب على التسبيب، ويجوز أيضًا في النهي الجزم على العطف.

منك إتيان فيكون سببًا للحديث؟ . انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٤٥/٢، ١٤٦.

١) لأنه لم يتقدم فعل فتعطف عليه.

٢) وذلك نحو قولك:أَينَ بيتُك فأزورُكَ بالرفع والنصب، فالرفع على الاستئناف كأنَّه استفهم عن مكان البيت ثم استأنف فقال: فأنا أَزورُك، والنصب على السببية كأنه قال: إن يكن منّي معرفةُ بيتِكَ يكن مني زيارةٌ لك. انظر:شرح الجمل لابن عصفور١٤٦/٢.

٣) وذلك نحو: ليتني أجدُ مالاً فأُنفِقُ منه، فالرفع على القطع، كأنك تمنيت أن تجد المال وتنفق منه، والقطع كأنَّك تمنيت وجدان المال ثمَّ أخبرت أنَّك تنفق منه إذا وجدته.والنصب على السببية كأنك قلت: إن يكن مني وجدان المال يكن منّي إنفاقٌ منه.انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٤٦/٢.

٤) كقولك:(أَلا تنزلُ عندنا فَنتَحدَّثُ) بالرفع والنصب.

٥) كقولك:(هلاَ نزلتَ عندنا فنكرِمُك) بالرفع والنصب.

٦) كقولك:(لا تضربْ زيداً فتندم) فيجوز فيه ثلاثة أوجه: الرفع على الاستئناف ، والجزم على العطف ، والنصب على السببية.شرح الجمل لابن عصفور ١٤٦/٢.

٧) كقولك: (غَفَرَ اللَّه لزيدٍ، فيدخلُهُ الجنة) بالرفع والنصب.

والأمر باللام[1] كالنهي، ودونها فالرفع على القطع، والنصب على السببية، ولا يجوز الجزم على العطف إلا ضرورة.

(الواو) ينتصب المضارع بعدها إذا عطفت فعلًا على اسم ملفوظ به[2]، أو تعذر العطف بها لمخالفة الفعل بعدها للفعل قبلها[3]، وذلك لا يكون إلا في موضع الفاء ومسائلها على نحو مسائلها[4] أو لا ينتصب بعدها إلا إن كان قبلها اسم ملفوظ به، وما بعدها في تقدير اسم، أو يكون معناها معنى (كي) أو(إلى أن).

---

١) أي إن كان باللام جاز فيه ثلاثة أوجه: الرفع على الاستئناف، والجزم على العطف، والنصب على السببية، نحو: (لتكرم زيدًا فيكرْمُك) . شرح الجمل لابن عصفور ١٤٧/٢.

٢) وحينئذ لايمكن إلا نصب الفعل بعدها بإضمار (أن) على رأي البصريين، أو بالخلاف على رأي الكوفيين، أو بالحرف نفسه على رأي الجرمي، وتكون (أو) وما دخلت عليه في تأويل مصدر، فتكون قد عطفت اسماً على اسم. انظر: الإنصاف٥٥٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٢١/٧، شرح الجمل لابن عصفور ١٥٧/٢.

٣) نحو: (لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبنَ)، وذلك إذا أردت النهي عن الجمع بينهما، ولم ترد النهي عنهما على كل حال، فلما خالف مابعدها ما قبلها نصب الفعل بإضمار أنْ وكانت أنْ وما بعدها بتأويل المصدر، ويكون المصدر معطوفاً على مصدر متوهم للفعل المتقدّم ، فكأنك قلت: لا يكن منكَ أكلٌ للسمك مع شربِ اللبنِ.انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٥٧/٢، وراجع: شرح الجمل لابن خروف ٧٩٨/٢، المنهاج في شرح الجمل ٦١٧/١.

٤) أي لا يكون إلاّ بعد أمر أو نهي أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو دعاء أو نفي أو تَمنَ.

******

الجوازم لفعل واحد: (لَمْ)، و(لـمَّا)، ولام الأمر، و(لا) في النهي.

فـ(لم) لنفي الماضي المنقطع من زمن الحال، و(لـمَّا) لنفي قد فعل، وهو الماضي المنقطع من زمن الحال[١]، وقيل: هي داخلة على المستقبل فتقلب معناه إلى المضي[٢] [٣٧/ب]، وقيل:

دخلتا على الماضي وصرفتا صيغته إلى صيغة المستقبل، وهو الصحيح[٣].

والواقع بعد هذه الحروف إن كان معرباً بحرف فجزمه بحذف ذلك الحرف[٤] أو بالحركة صحيح الآخر فجزمه بسكونه[٥] أو معتله بالياء أو بالواو أو بالألف فالجزم بحذفها[٦]، وقد يجزم بسكون آخره وذلك قليل

---

١) انظر: شرح الجمل لابن خروف ٨٥٥/٢، المنهاج في شرح الجمل ٦٥٩/١.

٢) وهو قول المبرد، وقوله: "وقيل: هي داخلة على المستقبل فتقلب معناه إلى المضي" بياض وأظنه كما قرأت. انظر: المقتضب ٤٦/١، الأصول ١٥٧/٢، المقتصد ١٠٩١/٢، المرتجل صـ ٢١١، شرح الكافية الشافية ١٥٧٢/٣، المساعد ١٢٨/٢، التصريح ٣٦٣/٤.

٣) وهو مذهب سيبويه أنهما يصرفان لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه.انظر: الكتاب ٢٢٠/٤، وراجع: الارتشاف١٨٥٩/٤، التصريح ٣٦٣/٤.

٤) نحو: (لم يفعلا، ولم يفعلوا، ولم تفعلي).انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٨٧/٢.

٥) نحو: (لم يضربْ، ولم يخرجْ).انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٨٧/٢.

٦) فيقال: (لم يقضِ، ولم يغزُ، ولم يخشَ).

جدًّا(١).

وقيل: يجوز إلا في الياء والواو، وقيل: يجوز فيهما، وفي الألف(٢).

أو مهموزًا لم تُخفف همزته جرى مجرى الصحيح(٣)**، أو مبدلًا منه حرف على قياس التخفيف فيجزمه بسكون آخره كالصحيح، ويحذف آخره كالمعتل.**

ولا يجوز حذف الجازم وبقاء عمله إلا في لام الأمر في الضرورة(٤)**، ولا يجوز حذف المجزوم، وإبقاء الحرف إلا في (لَمَّا) خاصة**(٥).

والأمر لمتكلم باللام، ولمخاطب مبني للمفعول باللام أو للفاعل باللام وبغير اللام وهو الأفصح(٦).

---

١) ذكر الفراء أن بعض العرب لايحذفون فيقولون:(لم يقضي، ولم يغزو، ولم يخشى)، وعليه قول الشاعر:

أَلم يأتيْكَ والأنباءُ تَنمِي بما لاقت لبون بني زياد

وقيل: هي لغة مختصة بالشعر. انظر: معاني القرآن للفراء ١٦١/١، ١٦٢، الجمل للزجاجي ص ٢٠٧، شرح الجمل لابن عصفور ١٨٧/٢.

٢) انظر: المحتسب ٦٨/١: ٧٠، شرح الجمل لابن الفخار صـ ٨٢٠.

٣) نحو: (لم يقرأ، ولم يُخطيء) أي جزمه يكون بالسكون كالصحيح . انظر: الجمل صـ ٢٠٧، شرح الجمل لابن هشام صـ ٢٨٨.

٤) كقول الشاعر:

مُحمَّدُ تَفدِ نفسك كلُّ نفسٍ إذا ما خفت من شيءٍ تبالا

يريد: لتفدِ.

٥) نحو: (سرتُ المدينة ولـمَّا)، أي: ولـمَّا أدخلها، لكن حذفت لفهم المعنى.

٦) تقول: (لِتَضْرِبْ، واضربْ).

وكيفية بنائه: أنه إن كان ما بعد حرف المضارعة متحركًا في اللفظ حذف حرف المضارعة، وسكنت آخره[١]، أو في التقدير حذف الحرف، ورد المحذوف، وسكن آخره[٢]، أو ساكنًا[٣] حذف الحرف، وسُكِّن آخره، واجتلبت له همزة الوصل مكسورة إن كان ثالث المضارع مفتوحًا أو مكسورًا[٤]، ومضمومة إن ضم[٥].

ومذهب البصريين أنه مبني[٦]، ومذهب الكوفيين أنه معرب[٧].

---

١) تقول في: (يقوم) (قُمْ).

٢) تقول في نحو: (يُكرم) تحذف حرف المضارعة، وترد المحذوف، وتسكن الآخر، فتقول: (أَكرِمْ).

٣) أي إن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنًا.

٤) نحو: (اِذهَبْ، واضرِبْ).

٥) نحو: (اُقْتُل).

٦) أي: في فعل الأمر بغير لام فهو عند البصريين مبنى على ما يجزم به مضارعه. انظر رأي البصريين في: الإنصاف ٥٢٤/٢، المرتجل لابن الخشاب صـ ٢٢، اللباب ١٧/٢، شرح الكافية للرضي ١٢٥/٤، الارتشاف ٦٧٤/٢، ائتلاف النصرة صـ ١٢٦.

٧) ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمُوَاجَهِ المُعَرَّى عن حرف المضارعة نحو: (افْعَلْ) معربٌ مجزومٌ بلام الأمر المقدرة.انظر رأي الكوفيين في: معاني القرآن للفراء ٤٦٩/١، أمالى ابن الشجرى ٣٥٥/٢، الإنصاف ٥٢٤/١، التبيين صـ١٧٧، اللباب ١٧/٢، شرح المفصل للخوارزمي ٢٦٠/٣، توضيح المقاصد ٣٠٥/١، المساعد ١٢٥/٣، ائتلاف النصرة صـ١٢٥، التصريح ٢٠٠/١.

والمذهب الصحيح هو ما ذهب إليه البصريون، وذلك لمايلي:

١- أن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بنى ما بني منها على فتحة

ويجزم ما كان جوابًا لأمر، واسم فعله، ونهي، وعرض، وتمن، واستفهام غير تقرير، وتحضيض(١).

وقيل(٢)**: جزمت لتضمنها معنى الشرط**(٣)**، وقيل: لنيابتها مناب الشرط وفعله**(٤)**، وهو الصحيح.**

لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء، فكان باقياً على أصله في البناء.

٢- أن الكلمة تبقى على أصلها من البناء أو الإعراب لحين وجود مقتض يخرجها عن أصلها ولا يوجد هنا مقتضى لخروج فعل الأمر عن أصله من البناء.

٣- لا يجوز أن نقول: اضرب زيد، واشتم خالد، ولم يسمع من كلامهم ، ولو كان جائزاً كما قالوا لم يمتنع.انظر: الإنصاف ٢/ ٥٣٤، اللباب ١٧/٢، المساعد ١٢٥/٣

١) انظر: الجمل صـ٢١٠، إصلاح الخلل صـ٢٦٣.

٢) في المخطوط:(فقيل)، وأرى الصواب ما أثبت.

٣) قال ابن عصفور: "..لأنك إذا قلت:(أطع الله يغفر لك)، فإنما جزم جواب أطع الله لأنه ضُمِّنَ معنى إن تطع." انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٩٢/٢.

٤) قال ابن عصفور: " لأن الأصل عندهم في:(أطع اللهَ يغفر لك)(إن تطع اللهَ يغفرْ لك)، فحذف(أطع الله) وأقيم إن تطع الله مقامه ".انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٩٢/٢.

ومذهب البصريين: أنه لا يجزم جواب النهي حتى يسوغ فيه دخول حرف الشرط عليه مع أداة النفي[١]، ومذهب الكوفيين أنه يجوز ذلك مع أداة النفي وغيرها[٢]، فإذا لم تضمن الجملة معنى حرف الشرط ارتفع الفعل.

ومما يجزم جوازاً إذا ضُمِّنَ معنى الشرط:

حسبك، وكفؤك، وشرعك والفعل الخبري[٣٨/أ] لفظا [.....][٣] الموقوف على السماع، والمسموع: اتقى اللهَ امرؤٌ فعل خيرا يثب عليه، ويجوز أن يضمن [.....][٤]، وأجاز الكوفيون جزم الفعل جواباً للفعل الواجب إن كان سببًا للمجزوم، ولا يجزم هذا عندنا إلا ضرورة.

******

كلم الجزاء: (إنْ) وإ(ذْما)، وهما حرفان[٥] خلافًا للمبرد[٦] في (إذْ ما)،

---

١) نحو:(لا تعصِ الله يغفرْ لك)؛ لأنه يسوغ أن تقول:(إن لا تعص الله يغفر لكَ)، ولا يجوز:(لا تعصِ اللهَ تندم)؛ لأنه لا يسوغ أن تقول:(إنْ لا تعصِ الله تندم).انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٩٢/٢، وراجع: الكتاب ٩٧/٣، الأصول ١٨٠/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٧، شرح الجمل للفخار صـ ٨٢٩.

٢) فأجازوا: (لا تعصِ اللهَ تَنْدَمْ)؛ لأنه قد ضُمِّنَ: (لا تعصِ) معنى(إن تعصِ اللهَ تندَمْ). انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٩٢/٢.

(٣) بياض لم أستطع قراءته.

(٤) بياض لم أستطع قراءته.

٥) هذا مذهب سيبويه انظر: الكتاب ٥٦/٣، ٥٧.

٦) وهو رأي ابن السراج، والفارسي أيضاً في أن (إذما) اسم ظرف زمان انظر: المقتضب ٤٥/٢، الأصول ١٥٩/٢، المقتصد ١١١/٢، ١١٢، شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦٢٢/٣، شرح التسهيل لابن مالك ٦٧/٤، المغني ٧٨/١.

وأسماء باقيها، وهي (مهما) بسيطة[١] لا مركبة من (ما ما)[٢]، ولا من (مه ما)[٣] خلافًا لزاعميهما.

و(حيثما) واجباً فيها (ما)[٤]، وفي (إذ ما)[٥]، و (متى)، و(أي)، و(أين) جائزاً فيهن[٦] وفي (إنْ) و(مَنْ)، و(ما)، و(أيَّان) و(أَنَّى) ممتنعًا فيها (ما). ولا يجازى بـ (كيف)[٧] خلافًا لقطرب[٨].

ومتى كانا مضارعين[٩]انجزما إلا في الشعر فيجوز رفع الجواب إن دخلت

---

١) ووزنها (فَعْلى)، وألفها إما للتأنيث، وإما للإلحاق، وزوال التنوين للتأنيث.والقول ببساطتها هو الراجح. انظر: الارتشاف ١٨٦٣/٥.

٢) وهو رأي الخليل(ما) الأولى للجزاء، والثانية التي تزاد بعد الجزاء فاستقبحوا التكرير، فأبدلوا من الألف الأولى هاء، وجعلوها كالشيء الواحد.انظر: المقتضب ٤٧/٢، الأصول ١٥٩/٢، الخزانة ١٨/٩.

٣) وهو رأي الأخفش، والزجاج، والبغداديين، فهي عندهم مركبة من(مَه) بمعنى(اسكت)، و(ما) الشرطية. انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦٩/٢، إعراب النحاس ١٤٦/٢، المساعد ١٣٧/٣.

٤) أي تلزمهما(ما) عوضاً من الإضافة.

٥) لأنها ركبت معها.

٦) أي يجوز دخول(ما) عليها وعدمه فأنت بالخيار.

٧) هذا مذهب البصريين، انظر: إصلاح الخلل صـ ٢٦٤، الإنصاف ٦٤٣/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٧٠/٤، الهمع ٤٥٣/٢.

٨) ونسب إلى الكوفيين أيضاً.انظر المراجع السابقة، وذهب قوم إلى أنها إن اقترنت بـ(ما) جزم بها نحو: كيفما تكنْ أكُنْ.انظر: الهمع ٤٥٣/٢.

٩) أدوات الجزاء الأدوات تدخل على جملتين فعليتين، فلا يخلو الفعلان أنْ يكونا ماضيين أو مستقبلين أو أحدهما ماضياً والآخر مستقبلاً.

عليه الفاء وكان في موضع جزم[١].

أو ماضٍ ومضارع وتقدم الماضي[٢] جاز رفعه وجزمه أو المضارع فيجب جزمه، ويختص هذا التركيب بالشعر[٣]، فإن كان الجواب أمرًا أو نهيًا أو دعاءً أو استفهامًا[٤] وجبت الفاء[٥] أو جملة اسمية[٦] فالفاء أو إذا[٧]، ولا تحذف الفاء إلا ضرورة[٨].

---

١) أي إن دخلت الفاء على الجواب فيرفع، ولايجوز الرفع إذا لم تدخل إلا ضرورة، كقول الشاعر:

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ إنَّك إنْ يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ

أراد: فتصرعُ وحذف الفاء ضرورة. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٩٧/٢.

(٢) نحو: إن قام زيدٌ يقُمْ عمروٌ.

(٣) أي تقدم المضارع وتأخير الماضي لا يكون إلا في ضرورة الشعر.

(٤) أي وكان الفعل الأول ماضياً أو مستقبلاً.

(٥) نحو: (إن يَقُمْ زيدٌ فاضربْهُ، وإن لم يقم فلا تضربْهُ، وإن قامَ فَغَفَر اللَّهُ له، وإن قامَ فهل أنتَ ضاربه؟)، و(إن خرجت فأكرم زيداً، وإن جاء زيدٌ فلاتضربه، إن خرج زيدٌ فليته يسير معنا، إن يقم زيد فاغفر اللهم له). انظر: المنهاج في شرح الجمل ٦٨٢/١.

(٦) أي والجملة الأولى فعلية، والجواب جملة اسمية.

(٧) كقوله تعالى: ﴿ **وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ** ﴾ سورة آل عمران : ١٨٦، وكقوله تعالى: ﴿ **وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ** ﴾ سورة الروم: ٣٦.

(٨) كقول الشاعر:

مَنْ يفعلِ الحسنات اللَّهُ يكثُرها والشرُّ بالشرِّ عندَ اللَّهِ مِثلانِ

والاختيار أن يلي الفعل الأداة ولا يلي الاسم إلا ضرورة[١] إلا في(إنْ)، فيجوز إلا إن ظهر عليها فضرورة[٢].

وإذا اجتمع الشرط والقسم يبنى الجواب على المتقدم منهما[٣]، أو الشرط والاستفهام يبنى على الشرط، ويدخل الاستفهام على الجملة من الشرط

والجزاء هذا مذهب سيبويه [٤]، وأما يونس فيبني على الاستفهام[٥].

---

(١) كقول الشاعر:

صعدةٌ نابتةٌ في حائِرٍ أينما الريحُ تُميّلِهْا تَمِلْ

(٢) نحو: إن زيدٌ يقمْ يقْمْ عمروٌ.

(٣) نحو: واللَّهِ إن قامَ زيدٌ ليقومَنَّ عمروٌ.

(٤) أي أن سيبويه يبني الجواب على الشرط ويدخل الاستفهام على الجملة من الشرط والجزاء بأسرها.انظر: الكتاب٦٧/٣، ٦٨، وراجع: الارتشاف ١٨٧٥/٤

(٥) أي أنَّ الفعل يبنى على الاستفهام نحو: أَإن قامَ زيدٌ يقمْ عمروٌ، ويونس يقول: يقومُ عمروٌ. انظر: السابق، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٠/٢، شرح الكافية الشافية ١٦١٨/٣.

وقد رَجَّح ابن عصفور ما ذهب إليه سيبويه فقال: " والصحيح مذهب سيبويه بدليل قوله تعالى:

﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴾ (الأنبياء: ٣٤)؛ لأنّه لا يجوز أَن يكون التقدير: أَفهم الخالدون فإن متَّ، لأنَّ الذي يقول: أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ، فيحذف الجواب لدلالة ما تقدَّم عليه لا يقول: أنتَ ظالمٌ فإن فعلتَ فإنَّ الفاءَ حرف استئناف تمنع ما قبلها أن يفسره ما بعدها".انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٠/٢.

وإذا فُهم المعنى جاز أن يحذف الشرط[١] أو الجواب[٢] أو كلاهما[٣].

وإذا سبق اسمَ الشرط عاملٌ بطل عمله ما عدا حرف الجر[٤]، والاسم المضاف إليه[٥] ويتعلق حرف الجر بما بعده.

واسم الشرط إن كان زمانًا أو مكانًا[٦]، أو مصدرًا[٧] فموضعه نصب، أو غير ذلك، وفاعل الفعل مضمر اسم الشرط فهو [٣٨/ب] مبتدأ، أو غيره والفعل لم يأخذ مفعوله [....][٨]،أو أخذه فالرفع مبتدأً، والنصب على الاشتغال.

---

(١) كقول الشاعر:

فطَلِّقْها فلستَ لهَا بكُفء وإلاْ يَعلُ مَفرِقَكَ الحُسامُ

أي: وإن لا تطلقها.

(٢) كقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ ﴾ سورة الأنعام من الآية: ٣٥ أي فافعل.

(٣) كقول الشاعر:

قالت بناتُ العم يا سلمى وإنْ كانَ عَبِيّاً مُعدَماً قالت وإنْ

أي: وإن كان كذلك رضيته، ولايعرف ذلك مع غير(إن).

(٤) كقولك: بِمَنْ تَمرُرْ أَمرُرْ بِهِ.

(٥) كقولك: غلامَ مَنْ تَضرِبْه أَضرِبْهُ.

(٦) فمثال ظرف الزمان: متى ما يقُمْ أَقُمْ، ومثال ظرف المكان: حيثما تكن أكُنْ معك. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٠١/٢.

(٧) كقولك: (أي ضربٍ تضرِبْ أَضرِبْ مثلَهُ).انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٠١/٢.

(٨) كلمة لم أستطع قراءتها.

ويبطل معنى الشرط إن تقدم عليه[١]، وإضافة ظرف زمان إليه، ولا يجزم إلا ضرورة[٢]خلافًا لمجيزه في الكلام.

وإذا عطفت على فعل الشرط فالجزم[٣] أو على فعل الجواب بالفاء فثلاثة الأعاريب، والنصب أضعفها[٤]، أو بغير الفاء فالجزم[٥].

وإذا توسط بين الفعلين آخر في معنى الأول ارتفع حالًا، أو انجزم بدلًا[٦]، أو ليس في معناه وجب رفعه حالًا[٧]، وكذلك إن وقع بعد فعل الجزاء آخر.

و(إنْ) تأتي شرطية كما ذكرنا، ونافية للجملة الاسمية ولا تعمل فيها، وقد تعمل ضرورة وللجملة الفعلية، وزائدة بعد ما النافية باطراد، ويتصل عمل ما وبعد المصدرية قليلا، ولا تزاد في غير هذين و(لو) إن كانت شرطية

---

(١) أي تقدم عليه أسماء الشرط، فيبطل معنى الشرط، ويرتفع الفعل.

(٢) كقول الشاعر:

على حين مَنْ تَلبَثْ عليهِ ذَنُوبُهُ ... يَجِدْ فَقدَها إذْ في المَقامِ تدابُرُ

وكقول الآخر:

ولستُ بِحَلاّلِ التِلاعِ لبيتِهِ ... ولكن مَتَى يسترفِدِ القومُ أَرفِدِ

(٣) نحو: (إنْ يقُمْ زيدٌ ويخرجْ عمرو يغضَبْ بكرٌ).

(٤) وهي: الجزم على العطف، والرفع على الاستئناف، والنصب بإضمار(أنْ).

(٥) أي إن كان العطف بغير الفاء من حروف العطف لم يجز في المعطوف إلاّ الجزم نحو: (إنْ يقُمْ زيدٌ يقمْ عمروٌ ويغضبْ بكرٌ).انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٢/٢

(٦) نحو: (إن تأتني تمشِ أكرمك).انظر: الهمع ٤٦٦/٢.

(٧) نحو: (إن تأتني تضحك أحسن إليك).انظر: الهمع ٤٦٦/٢.

فالفعل بعدها مستقبل لفظا ومعنى أو معنى لا لفظا أو امتناعية فهو بعدها ماض لفظا ومعنى أو معنى لا لفظا ولا يليها [.....](١).

******

الاسم المنصرف ينون، ويخفض(٢)**، واشتق من الانصراف، وهو الرجوع**(٣)**، وقيل: من الصريف بمعنى الصوت**(٤)**، وقيل: من الصرف وهو الخالص**(٥).

والتنوين يكون للتمكين، وهو تنوين الصرف(٦)**، ويلحق ما عدم شبه الحرف، وشبه الفعل**(٧).

---

(١) بياض لم أستطع قراءته.

(٢) انظر: الجمل للزجاجي صـ ٢١٨، شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٥/٢، شرح الجمل لابن هشام صـ ٢٩٩، الهمع ٨٥/١.

(٣) انظر: التصريح ٢٠٥/٤.

(٤) لأن الصرف-وهو التنوين-: صوت في الآخر. انظر: التصريح ٢٠٥/٤، وراجع: شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٥/٢.

(٥) أي من اللبن، والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف.انظر: التصريح ٢٠٥/٤، وراجع: ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٥/٢، وقيل من الانصراف إلى جهات الحركات، أو من الصرف الذي هو القلب.انظر: التصريح ٢٠٥/٤.

(٦) انظر: الكتاب ٢٢/١، ٢٣ قال ابن مالك: "وتنوين الصرف كتنوين رجل وغيره من الأسماء المعربة العارية من موانع الصرف". انظر: شرح الكافية الشافية ١٤٢٢/٣.

(٧) أي هو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة؛ لأنها لم تشبه الحروف فتبنى، ولا الفعل فتمنع من الصرف.انظر: الارتشاف ٦٦٧/٢، شرح الجمل لابن عصفور ١٠٨/١، المنهاج في شرح الجمل ١٤٧/١، التصريح ١٤٠/١.

وللتنكير، ويلحق المبني فرقًا بين المعرفة منه ونكرته[١].

وللمقابلة، ويلحق جمع المؤنث السالم[٢].

وللعوض، ويلحق (إذْ) عوضًا من الجملة المحذوفة[٣]، والجمع المعتل اللام على صيغة (مفاعل)[٤].

---

(١) فهو يلحق قياساً العلم المختوم بـ(ويه)، وسماعًا في باب اسم الفعل المختوم بالهاء أو غيرها، فإذا قلت: (سيبويه) من غير تنوين فإنك أردت شخصًا معينًا اسمه سيبويه، وإذا نونت كان الكلام مطلقًا يشمل أي سيبويه. انظر: الارتشاف ٦٦٧/٢، شرح الجمل لابن عصفور ١٠٨/١، المنهاج في شرح الجمل ١٤٧/١، التصريح ١٤١/١.

(٢) انظر: الارتشاف ٦٦٩/٢، شرح الجمل لابن عصفور ١٠٨/١، شرح الكافية الشافية ١٤٢٦/٣، التصريح ١٤٢/١.

(٣) قال ابن عصفور: " وهو الذي يلحق إذْ عوضاً من الجملة المحذوفة المضاف إليها إذْ قبل الحذف. قال الله تعالى : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ سورة الروم من الآية : ٤، أي: ويوم إذ تغلب الرومُ فارسًا، وقال الله تعالى : ﴿ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾ سورة الواقعة من الآية : ٨٤، أي: حينَ إذ بلغت الروحُ الحُلقومَ، فحذف الجملة، وعوّض منها التنوين، ولذلك لا يجتمعان، فلا يجوز أن تقول في مثله من الكلام: ويومئذٍ غَلبتِ الرومُ يَفرحُ المؤمنون، فتُثبت التنوين". انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٠٩/١، وراجع: الارتشاف ٦٦٨/٢، شرح الكافية الشافية ١٤٢٦/٣، التصريح ١٤٤/١.

(٤) وهو اللاحق لنحو غواشٍ وجوارٍ من الجموع المعتلة الآتية على وزن (فواعل)، وهو عوض عن الياء المحذوفة في حالتي الرفع والجر، تقول: هذه جَوارٍ، ومررتُ بجَوارٍ، وذلك أنه لما اجتمع فيه ثلاثة أثقال: ثِقَلُ الكسرة أو الضمة وثقل حرف العلّة وثقل البناء، وحذفت الياء بحركتها، وعوّض

وتختص أربعتها بالاسم(١).

وللترنم، ويلحق القوافي المطلقة بحرف علة عوضًا من حرف الإطلاق، ويوجد في الاسم ، والفعل ، والحرف(٢).

وإذا لقي التنوين ساكنًا فالأصل أن يكسر لالتقاء الساكنين، ولا يحذف لذلك إلا ضرورة، فإن كان الساكن باء ابن، أو المتحرك باء بنت فإنه يحذف التنوين، وذلك إذا وقع بين علمين أو ما يقاربهما، وهو الكنية واللقب والصفة الغالبة، وكان صفة غير مصغر ولا مثنى ولا مجموع، ولا يجوز إثباته إذ ذاك إلا ضرورة وحذف التنوين على لغتين إحداهما لكثرة الاستعمال، والأخرى لالتقاء الساكنين [٣٩/أ].

******

غير المنصرف لا ينون ولا يخفض، وهو ما اجتمعت فيه علتان فرعيتان من علل تسع على ما يذكر، وهي: العدل، والتعريف، والعجمة، والصفة،

منها التنوين. انظر: التصريح ١٤٤/١، وراجع: الارتشاف ٦٦٨/٢، شرح الجمل لابن عصفور ١٠٩/١، شرح الكافية الشافية ١٤٢٢/٣.

(١) قال الأزهري: "فلا تدخل على غيره؛ لدلتها على معانٍ لاتوجد في غيره". التصريح ١٤٧/١.

(٢) فمثال كونه في الاسم قول الشاعر:

يا صاح ما هاجَ الدموعَ الذُرَّفَنْ من طللٍ كالأتحميّ أنهجِن

يريد: أنهج، أي خلق، ومثال كونه في الحرف قول الشاعر:

أفِدَ الترحّلُ غير أَن رِكابَنا لَـمَّا تَزُلْ برحالِنا وكأن قَدِنْ

ولم يأت أبو حيان على تنوين آخر يلحق القوافي المقيدة، وهو المسمى بالتنوين الغالي.

والتركيب، وزيادة الألف والنون، ووزن الفعل، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد، والتأنيث[١]، زاد الكوفيون لزوم "ابن".

ويقوم مقام علتين التأنيثُ اللازم وهو بالهمزة[٢] أو بالألف[٣]، والجمع، وهو موازن "مفاعل" أو "مفاعيل".

فالعدل، والصفة، والجمع كلٌّ مانع، والتعريف علميته ومشبهها[٤]، والوزن مختصه وغالبه[٥] لا مشتركه المنقول من الفعل خلافًا لعيسى[٦].

---

(١) انظر: الجمل للزجاجي صـ ٢١٨ وما بعدها، البسيط ٢١٢/١، شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٥/٢، شرح الجمل لابن هشام صـ ٢٩٩، التصريح ٤ / ٢٠٧، الهمع ٨٧/١ وما بعدها.

(٢) أي: المنتهي بألف التأنيث الممدوة، نحو: حمراء.

(٣) أي: المنتهي بألف التأنيث المقصورة، نحو: حُبلى.

(٤) أي: كتعريف سَحَرَ، وذلك أنه معدول عن الألف واللام فصار كالعلم في أنه معرفة وليس بمضاف ولا معرَّف بالألف واللام. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٦/٢.

(٥) وزن الفعل على ثلاثة أقسام: غالبٌ، ومختص، ومشترك، فالغالب هو الذي يوجد في الأسماء والأفعال، وأكثر وجوده في الأفعال مثل: يفعل، وأفعل، وتفعل، والمختص هو الذي لا يوجد إلاّ في الأفعال ولا يوجد في الأسماء إلَّا منقولًا من الفعل، وهو فَعَّل وفُعَّل مضعفي العين، وأمّا المشترك فهو الذي يوجد في الأسماء والأفعال على التساوي. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٦/٢، وراجع: الارتشاف ٨٥٧/٢، الهمع ١٠٤/١.

(٦) والذي يمنع من الصرف من هذه الأقسام الغالب والمختص، وهذا مذهب سيبويه والجمهور. انظر: الكتاب ١٩٤/٣: ١٩٧، شرح الكافية الشافية ١٤٥٠/٣، المساعد ١٠/٣، أما المشترك ففيه ثلاثة أقوال:

الأول: عدم تأثيره مطلقًا، سواء نُقل من الفعل أم لا، وهو مذهب سيبويه والجمهور؛ لإجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل، وهو منقول من

والتأنيث إن بقي على مؤنثه لازمًا[١] أو غير لازم[٢] بعلامة [٣] أو غيرها[٤]، أزيد من ثلاثة[٥]، أو ثلاثيًّا متحرك الوسط[٦] أو ساكنه[٧] منقولًا من مذكر[٨]، أو غير منقول، منضاف إليه أزيد من علة واحدة

كَعْسَبَ (فعلل)، والثاني: تأثيره مطلقا، وعليه يونس، والثالث: يؤثر إن نقل من (فِعْل)، ولا يؤثر في غيره، وعليه عيسى بن عمر، واستدل بقول الشاعر:

أنا ابنُ جلا وطلاّعُ الثَّنَايا متى أَضَعِ العمامَةَ تعرفوني

فلم يصرفه. انظر: الكتاب ١٩٩/٣، ماينصرف ومالا ينصرف للزجاج صـ٢٠، إصلاح الخلل صـ ٢٧٦، شرح الكافية الشافية ١٤٦٧/٣، الارتشاف ٨٥٧/٢، الهمع ١٠٤/١، ١٠٥، وقد رده ابن عصفور فقال: إن البيت لا دليل له فيه؛ لأنَّ ذلك محتمل أن يكون صفة لمحذوف، فكأنَّه قال: أنا ابن رجلٍ جلا، ومحتمل أن يكون في جلا ضمير وحكيت الجملة وهو الأولى، فكأنه قال: أنا ابن الذي يقال له جلا، مثل تأبَّطَ شرًّا. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٦/٢.

(١) امتنع من الصرف.انظر: الارتشاف ٨٧٨/٢، التصريح ٢٤٠/٤.

(٢) غير لازم فلا يخلو أنْ يكون التأنيث بعلامة أو بغير علامة.

(٣) امتنع من الصرف.انظر: الارتشاف ٨٧٨/٢، التصريح ٢٤٠/٤.

(٤) إن كان بغير علامة فلا يخلو أن يكون ثلاثياً أو أزيد، فإن كان أزيد فيمنع الصرف.

(٥) إن كان ثلاثياً فلا يخلو أن يكون متحرك الوسط أو ساكن الوسط.

(٦) إن كان متحرك الوسط فيمنع الصرف.انظر: الارتشاف ٨٧٨/٢، التصريح ٢٤٠/٤.

(٧) إن كان ساكن الوسط فلا يخلو أن يكون منقولاً من مذكّر أو لا يكون.

(٨) إن كان منقولاً من مذكر فيمتنع الصرف مثل حِمْصَ، وجُورَ.انظر: التصريح ٢٤٠/٤

وجب المنع خلافًا لعيسى[١] في مثل: (زيد) اسم امرأة فإنه عنده كهند[٢]، أو واحدة جاز.

وإن لم يبق، وسمي به مذكر، وكان بعلامة أو بغيرها[٣]، أزيد من ثلاثة منع إلا ذراعًا، وكراعًا[٤]، وما كان تأنيث جمع كرجل يسمى بكلاب أو كان ثلاثياً ، فالصرف كان متحرك الوسط أو ساكنه، وبعض العرب يمنع كراعًا[٥].

---

(١) إن انضافت إليه أزيد من علة واحدة فيجوز فيه وجهان: الصرف، ومنع الصرف.

(٢) انظر: التصريح ٢٤٠/٤

(٣) فإن كان الاسم المؤنّث قد سمّي به مذكر فلا يخلو أن يكون مؤنثًا بعلامة أو لا يكون، فإن كان مؤنثًا بعلامة فيمنع الصرف، وإن كان مؤنثًا بغير علامة فلا يخلو أن يكون ثلاثيًّا أو أزيد. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٧/٢، التصريح ٢٤٢/٤، ٢٤٣.

(٤) إذا سُمي مذكر بمؤنث وجب منعه من الصرف بشروط منها: ألا يكون مسبوقًا بتذكير غالب كذراع، فإنه مؤنث بدليل: ذراع رأيتها، فإذا سمي به مذكر انصرف لغلبة استعماله قبل العلمية في المذكر، كقولهم: أنت ذراعي وعضُدي، بمعنى: أنت ناصري ومنجدي. انظر: التصريح ٢٤٣/٤، وراجع: الهمع ١١٤/١.

(٥) قال ابن عصفور: "فإن كان أزيد فيمنع الصرف إلا أن يكون التأنيث تأنيث جمع، فإنّه لايمنع الصرف، مثال ذلك أن تسمى بكلاب، فإذا سميت به انصرف إلَّا ذراعًا وكراعًا، فإنَّما سمي بهما المذكر وهما مع ذلك مصروفان لكثرة تسمية المذكر بهما، فإن كان ثلاثيًّا فإنّه لا يمنع الصرف". انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٧/٢، ٢٢٩، وراجع: الكتاب ٢٣٦/٣، المساعد ٢٢/٣.

والتركيب[١] إن تضمن معنى الحرف بني[٢]، أو لا فالمنع[٣]، أو البناء أو الإضافة[٤]. والزيادة[٥] إن كانت في علم أو في صفة[٦] تؤنث بغير التاء منع[٧] وإلا فلا[٨]. والعجمة[٩] شرطها شخصية[١٠]،

(١) التركيب وهو جعل الاسمين اسمًا واحدًا، وهو التركيب المزجي.
(٢) كـ (خمسة عشر).
(٣) نحو: (بعلبك).
(٤) انظر: الارتشاف ٨٦٥/٢، التصريح ٢٣٦/٤، ٢٣٧، الهمع ١٠٩/١.
(٥) الاسم الذي فيه زيادة الألف والنون لا يخلو أن تكون في اسم علم أو لا تكون. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٨/٢.
(٦) وإن لم يكن علماً فلا يخلو أن يكون صفة أو لا يكون، فإن كان غير صفة فلا يمنع من الصرف.انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٨/٢.
(٧) إن كان صفة فلا يخلو أن يؤنّث بالتاء أو لا يؤنث، فإن أُنّث بالتاء انصرف . انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٨/٢.
(٨) وإن أُنّث بغير التاء امتنع الصرف. انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٣٩، المساعد ٨/٣، ٩.
(٩) قال سيبويه: "اعلم أنّ كل اسم أعجمي أُعرب وتمكن في الكلام فدخلته الألف واللام، وصار نكرة، فإنك إذا سميت به رجلًا صرفته، إلا أن يمنعه من الصرف ما يمنع العربي، وذلك نحو: اللجام، والديباج، واليرندج، والنيروز، والفرند، والزنجبيل". انظر: الكتاب ٢٣٤/٣، ٢٣٥.
(١٠) الشخصية هي: أن تنقل الاسم من كلام العجم في أول أحواله معرفة مثل : إبراهيم ، وإسماعيل. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٨/٢، وراجع: الارتشاف٨٧٥/٢، الهمع١٠٩/١، والشخصية لا يخلو أن يكون الاسم الأعجمي على ثلاثة أحرف أو أزيد.

وزيادة على ثلاثة[١]، والثلاثي مصروف[٢] خلافًا لعيسى[٣] وابن قتيبة[٤] ؛ إذ جعلاه كالمؤنث الثلاثي، والأفصح فيه عندهما الصرف[٥].

التعريف مؤثر[٦] مع الكل إلا مع الوصف أو المانع بمفرده العجمة، والتركيب، والتأنيث غير اللازم[٧]، والعدل لا تؤثر إلا معه إلا عدل العدد [٣٩/ب] فخلاف سيأتي، والزيادة والوزن يؤثران مع التعريف والوصف، والوصف معهما.

---

(١) أي ثلاثة أحرف كإبراهيم ، وإسماعيل . انظر: الارتشاف ٨٧٦/٢ ، الهمع ١١٠/١ .

(٢) أي إذا كان ثلاثيًّا ساكن الوسط ، نحو: نوح ، ولوط ، أو كان متحركاً. انظر: الكتاب ٢٣٥/٣، شرح الكافية الشافية ١٤٦٩/٣، التصريح ٢٤٥/٤، ٢٤٦، الهمع ١١٠/١.

(٣) انظر رأيه في: الارتشاف ٨٧٧/٢، التصريح ٢٤٦/٤، المساعد ١٩/٣.

(٤) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، عالم نحوي ولغوي، نشأ ببغداد وتأدب بها، له مصنفات كثيرة منها: غريب القرآن والحديث، ومشكل القرآن والحديث وغير ذلك ، توفي سنة ٢٧٦هـ . راجع ترجمته في: إنباه الرواة ١٤٣/٢ وما بعدها، وانظر رأيه في: أدب الكاتب صـ ٢٢١، الارتشاف ٨٧٧/٢، التصريح ٢٤٦/٤، المساعد ١٩/٣، وحجتهما في ذلك أنهما يجعلان حكمه حكم المؤنث الثلاثي، وهو رأي الجرجاني، والزمخشري أيضاً . انظر: المقتصد ٩٩٤/٢، الارتشاف ٨٧٧/٢، التصريح ٢٤٦/٤.

(٥) وقد رد ابن عصفور قولهما، وحكم عليه بالفساد فقال: "وذلك فاسد لأنّه لم يسمع في مثل: نوح أو هود إلَّا الصرف". انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٨/٢.

(٦) أي في منع الصرف.

(٧) أي لا تمنع الصرف إلا مع التعريف.

غير المنصرف منه: ما لا ينصرف معه [١]، وينصرف نكرة مطلقًا، وهو ما ليس إحدى علتيه التعريف أو هي، فإذا سقطت خلفت أخرى، ومنه ما لا ينصرف معرفة، وينصرف نكرة، وهو ما التعريف إحدى علتيه ، فإذا سقط خلفت أخرى.

ومنه العكس، وهو المعدول في النكرة، فإذا سمي به انصرف[٢].

(أفعل)[٣] إن كان اسمًا[٤] معرفة امتنع[٥]، أو نكرة[٦] أو وصفًا ، ومؤنثه (فُعلى)، أو (أفعلة)[٧]، أو كان اسمًا في الأصل انصرف.

فإن سمي بهذا أو بما مؤنثه (أفعلة) امتنع[٨]، فإن نَكَرْتَهما انصرف.

فإن سميت بما مؤنثه (فُعلى) انصرف[٩] أو (فَعْلاَء) امتنع[١٠].

---

(١) أي مع التعريف.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٩/٢

(٣) وهو الذي لاينصرف معرفة ولا نكرة، و(أفعل) يأتي اسماً أو صفة.

(٤) فإن كان اسماً فلا يخلو أَن يكون معرفة أو نكرة.

(٥) أي من الصرف لوزن الفعل، والتعريف. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢١٠/٢.

(٦) انصرف.

(٧) نحو: (أَرمل، وأَرملة).

(٨) امتنع من الصرف لوزن الفعل والتعريف. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢١٠/٢.

(٩) انصرف لأجل الألف واللام أَو الإضافة. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢١٠/٢، شرح الجمل لابن خروف ٩١٠/٢.

(١٠) امتنع من الصرف لوزن الفعل والصفة. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢١١/٢.

وكذا إن سميت به[١]، فإن نَكَرْتَّه فسيبويه يوجب المنع[٢]، والأخفش يصرف[٣]، والفارسي يجيز الوجهين[٤].

أو وصفًا (أَفْعَلَ مِنْ)، وهي معه ظاهرة أو مقدرة امتنع للوزن،

(١) امتنع من الصرف لوزن الفعل والتعريف.انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٠.

(٢) انظر: الكتاب ٣/١٩٤، وقد وافق المبرد سيبويه في هذا . انظر: المقتضب ٣/٣١٢، ٣٧٧، المقتصد ٢/ ٩٧٩، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٠.

(٣) انظر: المقتضب ٣/٣١٢، ٣٧٧، المقتصد ٢/ ٩٧٩، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٠.

(٤) انظر: المقتصد ٢/ ٩٧٩ قال ابن عصفور: "وأَبو علي الفارسي يجيز فيه الوجهين فقال: إن لحظتَ فيه أنّه كان صفة فتمنعه الصرف، وإن لحظت أنه انتقل عن الصفة إلى الاسمية فتصرفه، والدليل على صحة هذا أنَّ العرب إذا سمَّت بالصفة فتارة تحكم لها بحكم الصفة وتارة تحكم لها بحكم الأسماء، ألا ترى أنّها لما سمت بأحوص حكمت له بحكم الصفة، وتارة تجمعه جمع الصفات". انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٠، وقد ردَّ ابن عصفور ماذهب إليه الأخفش، والفارسي مرجحًا قول سيبويه فقال: "وهذا الذي قال ليس بصحيح؛ لأنه يُشبِه أَصله قبل التسمية، لأنه نكرة كما كان وقت أَن كان صفة، وشبه العلّة علّةٌ في هذا الباب ، وأَمّا أبو الحسن فقال: ليس فيه إلاّ علّة واحدة فلا يمنع الصرف، وهذا الذي قاله باطل.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، وأيضًا فإنَّ أبا زيد حكى أنَّ العرب تقول: عندي عشرون أحمرَ في رجال اسم كل واحد منهم أَحمر". انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١١.

وللوصف عند البصريين[١]، ولزوم (مِنْ) عند الكوفيين[٢]، فإن سميت به مع (مِنْ) امتنع[٣]، أو دونها أو نكرته بعدُ معها امتنع ، أو دونها انصرف[٤].

وإن تصدرت همزة وبعدها ثلاثة فهن أصول، وهي زائدة، إلا إن قام دليل على الأصالة[٥].

---

(١) قال سيبويه: "هذا باب أفعل منك اعلم أنك إنما تركت صرف أفعل منك لأنه صفة، فإن سميت رجلًا بأفعل هذا بغير منك صرفته في النكرة، وذلك نحو: أحمد، وأصغر، وأكبر...، ولو سميته أفضل منك لم تصرفه". انظر: الكتاب ٢٠٢/٣، وراجع: المقتضب ٣١١/٣، شرح الجمل لابن عصفور ٢١٢/٢، الارتشاف ٨٥٩/٢ .

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢١٠/٢، الارتشاف ٨٥٩/٢، ٨٦٠، وقد رَدَّ ابن عصفور قول الكوفيين فقال: "وهذا باطل؛ لأنه يلزمهم أَن يمنع الصرف من (خير) في قولهم: مررت برجلٍ خيرٍ مِنْ عمروٍ، وهذا خيرٌ منكَ، والعرب لم تمنعه الصرف قط، فدل على أنه إنّما امتنع من الصرف لوزن الفعل والصفة ، فلما زال وزن الفعل صرف". انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢١٠/٢ .

(٣) امتنع من الصرف لوزن الفعل والتعريف.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢١٢/٢ .

(٥) أي من اشتقاق، أو تصريف، أو فك مدغم، فمثال ما دلَّ الاشتقاق على أصالة همزته أولَقَ، فإنّه مشتق من تألّق البرق بدلالة قولهم: ألِقَ الرجلُ، فأَثبت الهمزة وحذفت الواو، ومثال ما دلَّ التصريف على أصالة همزته أَرْطَى عند من يقول: أَدِيمٌ مأروطٌ، فيثبت الهمزة، ومثال ما يدل الفك على أصالة همزته ما وجد في كلام العرب نحو: أَبقَقَ، فك الإدغام فيه دليل على الأصالة ما لم يقم دليل على زيادة الهمزة أيضاً من اشتقاق أو غير ذلك، فيكون الفك شاذاً. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢١٢/٢، ٢١٣.

والتأنيث اللازم يمنع وحده مطلقاً[١]، وسمي لازمًا لأنا لو حذفنا العلامة لم تبق كلمة تامة، وقيل: لأنها بمنزلة حرف من نفس الكلمة وهو الصحيح[٢].

والجمع سمي جمعًا لا نظير له في الآحاد لأنه ليس فيها ما يوافقه حركاتٍ وسكناتٍ وعددَ حروف[٣]، وسراويل أعجمي، وبتقدير أنه عربي فجمع سروالة، وقد نطق بها[٤]، وحَضاجِر جمع، وتغاز: تفاعل، ويمان ألفه بدل[٥].

وقيل: سمي بذلك لأن كل جمع يجمع، فيصير مفرداً بالنظر إلى الجمع الثاني، وهذا لا يجمع، ولهذا سمي المتناهي[٦]، وقيل: لعدم جمعيتِه

---

(١) انظر: التصريح ٢٤٠/٤، الهمع ١١٣/١.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢١٥/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢١٨/٢، الارتشاف ٨٥٢/٢، ٨٥٣، التصريح ٢١٠/٤، الهمع ٨٧/١.

(٤) سروايل: ممنوع من الصرف مع أنه مفرد، واختلف في سبب منعه، فقيل: إنه أعجمي حُمل على مُوازنه من العربي كدنانير، وقيل: إنه منقول عن جمع سروالة سُمي به المفرد الجنسي، واختلف في سماع سِرولة، فقال المبرد: إنها مسموعة، وقيل: لم يسمع. انظر: التصريح ٢١٦/٤، ٢١٧، وراجع: الكتاب ٣/ ٢٢٩، المقتضب ٣٤٥/٣، الهمع ٨٨/١، ٨٩.

(٥) انظر: السابق.

(٦) وقد ردَّ ابن عصفور هذا التعليل، فقال: "وهذا ليس بصحيح؛ لأنه يلزمهم على هذا أن يمنعوه الصرف إذا دخلت عليه تاء التأنيث نحو: صياقِلَة، وجَحاجِحَة، فإنّه لا يجمع، والصحيح أن تقول: سُمّي جمعًا لا نظير له في الآحاد ؛ لأنّه ليس في الآحاد على وزنه، ولا يجمع". انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢١٨/٢.

ونظيرِه [٤٠/أ] في المفردات، فإن سميت به امتنع(١)، فإن نكَّرته فخلاف (أحمر)(٢)، هذا ما لم تعتل لامه، فإن تعرَّف باللام أو بالإضافة انصرف مطلقًا، فإن كان نكرة امتنع نصبًا، وانصرف رفعًا وجرًّا(٣).

وتنوينه عند الزجاجي عوض من الحركة المحذوفة(٤)، وعند غيره من

---

(١) للتعريف وشبه العجمة، وأشبه العجمة لأنه دخل في الآحاد مثلما دخل الأعجمي في كلام العرب . انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢١٨/٢.

(٢) أي: كالخلاف الذي تقدم في (أحمر).

(٣) قال ابن عصفور: "وإنَّما صرف في حال الرفع والخفض لأنه كان في الأصل جواريُ، فاستثقلت الضمة في الياء مع ثقل البناء فحذفت الياء رأسًا لاجتماع الأثقال، فلما حذفت الياء دخل التنوين لنقصان البناء، وليكون عوضًا من المحذوف، والدليل على أنه كالعوض أنك لا تحذف هذه الياء في حال الرفع والخفض مع الإضافة، ولا مع الألف واللام لأنه ليس لك ما تعوضه من الياء لذهاب التنوين". انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢١٨/٢، وراجع: إصلاح الخلل صـ ٢١٨، ٢١٩، شرح الجمل لابن خروف ٩١١/٢، التصريح ٢١٤/٤، ٤١٥.

(٤) أي: عن الياء، وأن الياء حذفت لالتقاء الساكنين . انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف صـ١١٢، شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/١، التصريح ٢١٥/٤، وقد ردَّ هذا القول ابن عصفور فقال: "وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأن التنوين حرف فينبغي أن يكون عوضا من حرف لأن عوض الحرف من الحرف قد ثبت ولم يثبت عوض الحرف من الحركة، وأيضًا فإنه يلزمه أن يعوض تنوينًا في يرمي بابه من الحركة المحذوفة، فإن قيل: الفعل لا يدخله تنوين فلذلك لم يجز تعويض التنوين منه. فالجواب : أنَّ هذا الجمع بمنزلة الفعل في أنه لا يدخله التنوين لا في معرفة ولا في نكرة". انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢١٩/٢.

الحرف[1]، وبعض العرب إذا حذف الياء صير الإعراب على ما قبلها[2].

المعدول في العدد لا يكون إلا موازن (مَفْعَلَ) أو (فُعَالَ)، والمسموع من (مَفْعل): مَوْحَد ومثنى، ومن(فُعَال): آحاد، وثُناء، وثُلاث، ورُباع، وعُشار، وأُحاد وعُشار قليل[3].

وقال الأزهري: "وهو ضعيف؛ لأنه لو صح التعويض عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الألف في نحو : موسى أولى؛ لأنها لا تظهر بحال واللازم مُنتفٍ فالملزوم كذلك". انظر: التصريح ٢١٥/٤، وراجع: شرح الألفية لابن الناظم صـ ٦٤٧.

(١) هذا رأي سيبويه، أي: تنوين عوض من الياء المحذوفة لا تنوين صرف. انظر: الكتاب ٢٢٨/٣، وراجع: ما ينصرف وما لا ينصرف صـ ١١٢، توضيح المقاصد للمرادي ١١٩٨/٣، التصريح ٢١٤/٤، وذهب الأخفش إلى أنه تنوين صرف؛ لأن الياء لما حذفت تخفيفًا زالت صيغة (مفاعل)، وبقي اللفظ كجناح فانصرف .انظر: توضيح المقاصد للمرادي ١١٩٨/٣، ١١٩٩، التصريح ٢١٤/٤، وأرى أن الصحيح ما ذهب إليه سيبويه.

(٢) كقول الراجز:

لها ثنايا أربعٌ حسانُ
وأَربعٌ فَثَغْرُها ثَمانُ

(٣) انظر: الارتشاف ٨٧٤/٢، التصريح ٢٢٧/٤، ٢٢٨، الهمع ٩١/١.

والصحيح الوقوف مع مورد السماع[١]، وامتنع للعدل والوصف[٢]، وقيل: للعدل والتعريف[٣]، وقيل: للعدل خاصة، لكنه عدل في اللفظ وفي المعنى[٤].

---

(١) اختلف هل يقاس عليها: سُداس ومَسْدس، وسُباع ومَسْبع، وثُمان ومَثْمَن، وتُساع ومَتْسَع على ثلاثة أقوال: أحدها: لا يقاس عليها، وعليه البصريون؛ لأن فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب، والثاني: يمكن القياس عليها، وعليه الكوفيون، والزجاج؛ لوضوح طريق القياس فيه.والثالث: يقاس على ما سمع من فُعال لكثرته دون مَفْعَل لقلته.انظر: الارتشاف ٨٧٤/٢، الهمع ٩٢/١، قال ابن عصفور: "واختُلف فيما عدا هذا المسموع من مَفعَل وفُعال هل يقاس عليه أو لا، فمنهم من قاسه ومنه من لم يقسه، وهو الصحيح، لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس". انظر: انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٠/٢.

(٢) وهو رأي سيبويه والجمهور، وهو الصحيح. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٠/٢، الارتشاف ٨٧٤/٢، الهمع ٩٤/١.

(٣) وهو رأي الفراء بنية الألف واللام؛ لأن ثُلاث يكون للثالث، والثلاثة، ولا يضاف إلى ما يضافان إليه، فلامتناعه من الإضافة كان في أل، وامتنع من أل؛ لأن فيه تأويل الإضافة وإن لم تضف، ورُدَّ بجريانها على النكرات. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٠/٢، الهمع ٩٤/١.

(٤) وهو رأي الزجاج حيث ذهب إلى أنه لا وصف فيها، وأن منعها للعدل في اللفظ والمعنى.أمَّا العدل في اللفظ فلأنَّ مثنى معدول عن لفظ اثنين، وأمَّا العدل في المعنى فهو أنّك إذا قلت: جاء القومُ مَثْنَى، تعني جاءَ القومُ اثنينِ اثنينِ، وإذا جاء القوم اثنينِ اثنينِ، فاثنين يعطي ذلك. انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف صـ ٤٤، شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٠/٢، شرح الجمل للفخار صـ ٨٨٨ ، الهمع ٩٢/١.

ما وزان المضارع[١]، وسُمي به، ولم ينقل منه، أو نقل ولا ضمير فيه امتنع[٢]، فإن نُكِّر انصرف[٣]، أو فيه حكي (فُعَلُ) جمع[٤]، ومفرد نكرة اسمًا[٥] وصفة[٦]، وينصرف مطلقًا[٧].

وعَلَمٌ[٨] لا أصل له في النكرات فيمنع، إلا إن صُرِفَ مسموعًا كأُدَدٍ[٩]، أو له أصل فتصرف[١٠].

---

(١) قال ابن عصفور: "كل اسم على وزن الفعل المستقبل لا يخلو أن يكون منقولًا من فعل أَو لا يكون، فإن كان غير منقول من فعل فإنّه يمتنع الصرف لوزن الفعل والتعريف كرجل سمي أفكَلْ، فإن كان منقولًا من فعل فلا يخلو أَن يسمّى به وفيه ضمير أَو لا يكون فيه ضمير، فإن سميتَ به وفيه ضمير فالحكاية ليس إلَّا". شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٣/٢.

(٢) لوزن الفعل والتعريف.

(٣) قال ابن عصفور: "فإن نكرّته بعد التسمية فإنّه ينصرف قولًا واحدًا سواء كان منقولًا من فعل أو لم يكن، لأنّه لم يبق فيه إلاّ علة واحدة وليس فيه شبه أصيل، لأنه في الأصل فعل وهو الآن اسم". شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٤/٢.

(٤) نحو: غُرَر، ودُرَر.

(٥) نحو: نُغَر، وصُرَد.

(٦) نحو: حُطَم، ولُبَد.

(٧) أي: في المعرفة والنكرة.

(٨) نحو: عُمر، وزُفَر، وقُثَم، والعلم لا يخلو أن يكون له أصل في النكرات أو لا يكون.

(٩) حكي عن العرب أنهم يقولون: فلان بن أُدَر. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٦/٢.

(١٠) قال ابن عصفور: "فإن كان له أصل في النكرات فإنّك تصرفه إلاّ أن يقوم دليل من سماع على منعه الصرف مثل: عُمَر، فيعلم أنّه ليس بمنقول من نكرة". انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٦/٢.

ما نقل من الماضي ولا نظير له في الأسماء[١] إن كان فيه ضمير حكي[٢]، وإلا منع إلا إن أخرجه الإعلال إلى وزن الاسم، ولم ينطق له بأصل، أو نطق واعتد بالعارض صرف، أو لم يعتد منع، وإن سُمي بـ(ضُرِبَ)، وسكنت بعدها العين[٣] مُنع، فإن نكرته صرف.

إذا سميت بالفعل[٤] وفيه تاء التأنيث[٥]، فإن كان فيه ضمير فالحكاية، وإلا[٦] فمَنْعُ الصرف[٧]، وتقف على التاء بالهاء[٨]، أو علامته أو علامة الجمع[٩]، فلابُدَّ من النون، وحكمه إذ ذاك حكم التسمية بالتثنية والجمع[١٠].

وإذا سمي بالمثنى[١١] فحكاية للتثنية[١٢]، أو جعل الإعراب في الآخر[١٣]

---

(١) لا يخلو أن تنقله وفيه ضمير أو خاليًا من الضمير.
(٢) نحو: تأبط شرًّا.
(٣) نحو: ضُرْبَ.
(٤) أي: سميت رجلًا بالفعل.
(٥) نحو: ضربتَ.
(٦) أي: وإن لم يكن فيه ضمير.
(٧) للتعريف والتأنيث.
(٨) كما تقف على التاء اللاحقة للاسم فتقلبها هاء، فتقول: جاءني ضَرَبَهْ، ومررتُ بضَرَبَهْ. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٣٠.
(٩) أي: إن سميت رجلًا بالفعل مع علامة التثنية أو علامة الجمع.
(١٠) لأنَّ الفعل قد صار اسمًا والاسم إذا كان في آخره علامة تثنية أو جمع، فلا بدَّ من النون بعدهما ويكون حكمها حكم التسمية بالتثنية والجمع. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٣٠.
(١١) جاز فيه وجهان.
(١٢) أي: تقول: جاءني زيدانِ، ورأيت زيدينَ، ومررت بزيدينَ.
(١٣) أي: تقول: جاءني زيدانُ، ورأيت زيدانَ، ومررتُ بزيدانَ.

ومنع الصرف[١]، والجمع كذلك[٢] إلا أن في وجه الإعراب تقلب الواو ياء، فإن سُمي بجمع المؤنث السالم فالحكاية[٣] [٤٠/ب]، وزعم المبرد أن يجوز: مررت بمسلماتِ بالكسر من غير تنوين[٤].

فإن سمي بحرفِ[٥] معنى زائد على حرفين[٦] فكالاسم المعرب[٧]، أو على حرفين[٨] والثاني صحيح فكالمنقوص[٩]، أو معتل فتزيد عليه آخر من

---

(١) أي: للتعريف، وزيادة الألف والنون.
(٢) أي: إذا سمي به جاز فيه وجهان: الحكاية، فيكون رفعه بالواو ونصبه وخفضه بالياء فتقول: هذه قِنّسرونَ، ورأيت قِنّسرينَ، ومررت بقِنْسرينَ، والآخر: أن تجعل الإعراب في النون وتقلب الواو ياء لأنه لم يوجد اسم معرب في آخره واو ونون زائدتان فتقول: هذا زيدينُ، ورأيتُ زيدينًا، ومررت بزيدينٍ. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٠/٢.
(٣) إذا سميت بجمع المؤنث السالم جاز فيه وجهان: الأول: الحكاية فتقول : جاءني مسلماتٌ ، ورأيت مسلمات ، ومررت بمسلمات.
والثاني: أن تمنعه الصرف للتأنيث والتعريف، فتقول: جاءني مسلماتُ، ورأيت مسلماتَ، ومررت بمسلماتَ. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٠/٢.
(٤) انظر: المقتضب ٣٣٣/٣.
(٥) لا يخلو الحرف أن يكون حرف معنى أو حرف هجاء، فإن كان حرف معنى فلا يخلو أن يكون على حرفٍ واحد أو على حرفين أو على أزيد.انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٣١/٢.
(٦) نحو: منذ إذا جرَّت، و(ثُمَّ).
(٧) تقول: جاءني منذٌ، ورأيت منذًا، ومررت بمنذٍ.
(٨) لا يخلو أن يكون الثاني حرف علة، أو حرفًا صحيحًا.
(٩) أي: يجعل الإعراب عليه، ويجري مجرى الأسماء المنقوصة كيدٍ ودمٍ، فتقول: جاءني مِنٌ ، ورأيتُ مِناً ، ومررتُ بِمِنٍ. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٣١/٢.

جنسه[١] أو على واحد[٢] وهو متحرك، فتشبع الحركة حرفًا من جنسها، ويصير كالثنائي المعتل[٣]، أو ساكن فتحركه بالكسر، وتفعل ما تفعله بالحرف المكسور أو بحرف هجاء فكحرف المعنى.

وزعم قوم أنك ترد حرفًا من أصول الكلمة، واختلف فقيل: الأقرب أبدًا، وقيل: اللام أبدًا، وقيل: ترد الجميع[٤].

******

واسم القبيلة: منقول من أب أو أم، وغير منقول.

المنقول[٥] مضاف إليه ابن وغير مضاف.

---

(١) أي: تزيد عليه حرف علة آخر من جنس حرف العلَّة، فإن كان ياءً زدتَ ياءً، وإنْ كان واوًا زدت واوًا وأدغمت الياء في الياء والواو في الواو، فلو سمَّيتَ رجلًا بـ"أو" لقلت: جاءني أوٌّ ورأيت أوًّا، ومررت بأوَّ. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٣١/٢.

(٢) لا يخلو أن يكون ساكنًا أو متحركًا.

(٣) أي: أن حكمه كحكم «لو» إذا سميت بها، فإذا سمّيت بالضاد من ضَرَبَ ، فمنهم من يقول: ضا، وهو مذهبُنا، ومنهم من يقول: ضَرْ، ومنهم من يقول: ضَبْ، ومنهم من يقول: ضَرَبَ.

(٤) أي: إذا سمّيت بالضاد من ضَرَبَ فمنهم من يقول: ضا، وهو مذهبُنا.ومنهم من يقول: ضَرْ، ومنهم من يقول: ضَبْ، ومنهم من يقول: ضَرَبَ. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٢/٢، وقال ابن عصفور: "والصحيح الأول، وما عداه فاسد، لأنَّه يلبس بالتسمية بالكلمة كلها أو بالتسمية بأكثر من حرف واحد منها". انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٣/٢.

(٥) أي المنقول من اسم أب أو أمّ.

المضاف لفظًا أو نية يبقى على ما كان عليه في الأصل إن كان مانع منع، وإلا فلا[١]، وغير المضاف وغير المنقول إن قصد به الحي صرف، إلا إن منع مانع، أو القبيلة منع[٢]، وكذا إن نقل من اسم أب ولم يستعمل على إضافة ابن أو ابنة إليه[٣].

وهذه الأسماء[٤] خمسة أقسام:

قسم يخص القبيلة، وذلك: مجوس، ويهود، وآدم[٥].

---

(١) أي من الصرف، فمنع الخفض والتنوين وإلا صُرَّف.انظر: إصلاح الخلل صـ ٢٧٩، الارتشاف ٨٨٣/٢، الهمع ١١٥/١.

(٢) إن لم تضف إليه فلا يخلو أن يكون على نيّة الإضافة أو على غير نية الإضافة، فإن كان على نيّة الإضافة فحكمه حكم المضاف إليه ابن، وإن كان على غير نيّة الإضافة، فلا يخلو أن تقصد به قصد الحي أو قصد القبيلة، فإن قصدت به قصد الحي صرفته إلاّ أن يكون فيه ما يوجب منع الصرف، وإن قصدت به قصد القبيلة منعته الصرف للتأنيث والتعريف. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٤/٢، وراجع: الجمل للزجاجي صـ ٢٢٤، إصلاح الخلل صـ ٢٧٩، الارتشاف ٨٨٤/٢، الهمع ١١٥/١.

(٣) نحو: مَعدٍّ، وكَلْبٍ؛ لأنَّه لا يقال: بنو معدّ، ولا بنو كلب وإن كان معدّ اسم الأب وهو معدّ بن عدنان، وكلب كذلك اسم الأب، وهو كلب بن وَبْرَة. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٤/٢.

(٤) أي: أسماء القبائل والأحياء.

(٥) فهذه أعلام على قبائل، ويمنعان من الصرف، فإن جعلتها جمع يهودي، ومجوسي، وآدمي كـ رومي وروم، فيجوز إذ ذاك دخول (أل) عليها.انظر: الارتشاف ٨٨٤/٢.

وقسم يغلب عليه الحي وهو قُريش، وثَقيف، وكلب، ومَعَد، وعاد[١].

وقسم يتساوى فيه الأمران، وهو ثمود، وسبأ[٢].

وقسم يغلب عليه الأب، وهو تميم.[٣]

وقسم يغلب عليه القبيلة، وهو ما بقي.

******

الأماكن[٤]:

(١) فيصرف، وقد لا يصرف باعتبار القبيلة. انظر: الارتشاف ٨٨٤/٢ ، قال ابن السيد: "لا تنصرف إذا أردت القبيلة، أو أردت الحي؛ لأنك ذهبت بها إلى القبيلة ففيها ثلاث علل: التأنيث، والتعريف، ووزن الفعل، وإن ذهبت إلى الحي ففيها علتان: التعريف، ووزن الفعل". انظر: إصلاح الخلل صـ ٢٧٩.

(٢) انظر: الارتشاف ٨٨٤/٢، فمثال منع صرف ثمود قوله تعالى : ﴿ **أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ** ﴾ سورة هود من الآية : ٩٥، وقال تعالى : ﴿ **أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْ** ﴾ سورة هود: ٦٨، فصرفه، ومثال منع صرف سبأ قوله تعالى في قراءة من قرأ: ﴿ **لِسَبَإٍ** ﴾ سبأ: ١٥، بفتح الهمزة. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٦/٢.

(٣) وقد يقصد به القبيلة، وحكي من كلامهم: هذه تميمُ بنتُ مُرّ. انظر: الكتاب ٢٢٩/٣، شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٦/٢، المساعد ٢٧/٣.

(٤) أسماء الأماكن على قسمين: قسم فيه علامة تأنيث، وقسم لا علامة تأنيث فيه.

ذو علامة تأنيث[١] بلا "أل" فيمنع[٢]، أو بـ"أل" فيصرف[٣]، أو دون علامة فالغالب التأنيث، وقد يجوز أن يُذَكَّر مذهوبًا به مذهب المكان، وهو مع ذلك خمسة أقسام[٤]:

قسم يختص بالتذكير، وذلك: بَدْرٌ، وثَبِيْرٌ، والشامُ، وفلجٌ، والعراقُ، واليمنُ، والحجازُ، ونجدٌ.

وقسم يغلب عليه التأنيث، وذلك: فارس، وعُمان[٥].

وقسم يغلب عليه التذكير وهو: مِنَى، وهجر، ودابِق، وواسط، وحِجْر اليمامة، وحُنَين[٦].

وقسم يتساوى فيه [٤١/أ] الأمران، وذلك: حِراء، وقُباء، وبغداذ.

وقسم يخص المؤنث، وهو ما بقي.

******

(١) القسم الذي فيه علامة التأنيث على قسمين: قسم فيه ألف ولام، وقسم ليس فيه ألف ولام.

(٢) نحو: مكة ، وحُزوى . الارتشاف ٨٨٥/٢.

(٣) نحو: الرَقّةُ ، والرصافةُ ، والبصرةُ . الارتشاف ٨٨٥/٢.

(٤) انظر: الجمل صـ ٢٢٥، شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٧/٢: ٢٤٠، الارتشاف ٨٨٥/٢.

(٥) قال سيبويه: "هذا باب أسماء الأرضين إذا كان اسم الأرض على ثلاثة أحرف خفيفة، وكان مؤنثًا، أو كان الغالب عليه المؤنث كعُمَان، فهو بمنزلة: قِدْر، وشَمْس، ودَعْد". انظر: الكتاب ٢٤٢/٣.

(٦) أي أنها قد تؤنث. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٨/٢.

السور[١] وما سمي بجملة محكي[٢]، أو بفعل فكما تقدم، وتقطع ألف الوصل إن كانت فيه[٣]، أو باسم[٤] حرف هجاء[٥] على حرف مضاف إليه سورة فالوقف[٦]، أو غير مضاف[٧]، فالوقف – أيضًا [٨] – ،

(١) أسماء السور تنقسم ثلاثة أقسام: قسم مسمى بجملة، وقسم مسمى بفعل، وقسم مسمى باسم.

(٢) إذا كانت السورة سميت بجملة فتحكى لا يدخله إعراب نحو:﴿ قُلۡ أُوحِيَ إِلَيَّ ﴾ سورة الجن: ١، أَو كقوله تعالى : ﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ ﴾ سورة النحل: ١. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٠/٢، شرح الجمل لابن خروف ٩٤٣/٢، الارتشاف ٨٨٥/٢، المساعد ٢٧/٣، الهمع ١١٦/١.

(٣) إذا كان أوله همزة وصل قُطِعَتْ؛ لأنَّه قد صار من جملة الأسماء، وألف الوصل لا تكون إلاّ في أسماء معلومة نحو: ﴿ ٱقۡتَرَبَتِ ﴾ سورة القمر: ١، أو تأنيث قُلبت هاء في الوقف، فنقول: قرأت إقْتَرَبَهْ، وأعرب إعراب ما لاينصرف.انظر: الكتاب ٣/ ٢٥٦، المقتضب ٣٦٦/٣، شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٠/٢، الارتشاف ٨٨٥/٢، المساعد ٢٧/٣، الهمع ١١٦/١ .

(٤) المسمى باسم ينقسم قسمين: قسم سمي باسم حرف من حروف التهجي، وقسم سمِّي بغير ذلك من الأسماء.

(٥) المسمى باسم حرف من حروف التهجي لا يخلو أَن يكون مسمى باسم واحد أَو بأكثر.

(٦) أي حكمه الوقف ولا إعراب فيه، فتقول: هذه سورةُ صاد.

(٧) وإن لم تضف إليه سورة في اللفظ ولا في التقدير جاز فيه ثلاثة أَوجه.

(٨) أي الوقف على الحكاية.

أو كالمنصرف أو كغيره[١].

وعلى أكثر[٢] موازنًا الأسماء الأعجمية[٣] مضافًا إليه سورة لفظًا أو نية فالوقف، أو غير مضاف فالوقف، وكما لا ينصرف[٤].

وإن لم يوازن[٥]، وأمكن جعله اسما مركبًا، وأضفت إليه سورة لفظًا أو نية فالوقف، وإن لم تضف[٦] فالوقف[٧] والبناء[٨] أو كما لا ينصرف[٩]،

---

١) أي أن تعربه إعراب ما ينصرف إن قدرته منقولًا من مذكَّر، وإعراب ما ينصرف وما لا ينصرف إن قدَّرته منقولًا من مؤنث ؛ لأنَّ أَسماء الحروف يجوز فيها وجهان: التذكير على معنى الحرف ، والتأنيث على معنى الكلمة . انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٤١/٢، شرح الجمل لابن خروف ٩٤٣/٢، الارتشاف ٨٨٦/٢، الهمع ١١٦/١.

(٢) إن كان مسمى بأكثر من اسم واحد فلا يخلو أن يكون على وزن من أوزان الأسماء الأعجمية أو لا يكون.

(٣) فإن كان على وزن من أوزان الأعجمية فلا يخلو أن تضيف إليه سورة أو لا تضيف.

(٤) أي فيعرب إعراب ما لاينصرف، والوقف على الحكاية، وذلك ﴿طسّ﴾ سورة النمل: ١، و﴿حمّ﴾ سورة غافر: ١، وهما على وزن قابيل، وهابيل. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٤١/٢، الارتشاف ٨٨٦/٢، الهمع ١١٧/١.

(٥) أي: إن لم يكن على وزن من أوزان الأعجمية فلا يخلو من أن يمكن جعله اسماً مركبًا، أو لا يمكن.

(٦) أي إن لم تضفها إليه لا لفظًا ولا تقديرًا ففيها ثلاثة أوجه.

(٧) أي على الحكاية.

(٨) نحو: خمسة عشر.

(٩) نحو: بعلبك، وكذلك (طسّمّ) سورة الشعراء : ١، وحاميم.

وإن لم يمكن[١] فالوقف أضفت سورة أو لم تضف[٢].

أو غير حرف هجاء[٣]، وفيه (أل) فينصرف[٤]، وإن لم يكونا فيه فيمنع[٥]، وإن أضفت إليه سورة فكحكمه قبل الإضافة[٦].

فَعالِ[٧]: معدول مبني وجوبا على الكسر، اسم أَمْرٍ[٨]، أو عن مصدر معرفة[٩]، أو عن فاعلة علمًا[١٠]، أو صفة غالبة[١١]، أو مخصوصًا

---

(١) أي إن لم يمكن جعله اسماً واحداً.

(٢) نحو قوله تعالى : ﴿ كٓهيعٓصٓ﴾ سورة مريم : ١، و كقوله تعالى :

﴿ حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾ سورة الشورى: ١، ٢.

(٣) إذا كان المسمى باسم ليس من حروف التهجي لا يخلو أَن يكون فيه أَلف ولام أَو لا يكون.

(٤) نحو: الأنعام، والأعراف. انظر: الارتشاف ٨٨٧/٢، الهمع ١١٦/١.

(٥) أي: يمنع الصرف للتعريف والتأنيث نحو : هود ، ونوح، تقول: هذه هودُ، وقرأتُ هودَ، وتبركت بهودَ .شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٠/٢، الارتشاف ٨٨٧/٢، الهمع ١١٦/١.

(٦) أي: إن كان فيه ما يوجب منع الصرف لم تصرفه وإلاّ صرفته، تقول: سورةُ يونس، فتمنع يونس الصرف للتعريف والعجمة، وتقول: هذه سورة نوح فتصرفه . شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٠/٢، الارتشاف ٨٨٧/٢.

(٧) فَعالِ تنقسم قسمين: معدول، وغير معدول.

(٨) نحو: نَزالِ.

(٩) نحو: فَجارِ، ويَسارِ.

(١٠) نحو: حَذامِ، ورَقاشِ.

(١١) وهي على وزن فاعلة مثل: حَلاقِ اسم للمنية، ووَقاعِ للكيَّة في الرأس.

بالنداء[١] إلا العلم المعدول عن فاعلة، فالحجازيون يبنون مطلقًا، وبنو تميم كما لا ينصرف إلا ما في آخره راء فيبنون[٢]، وقد لا يبنون.

وغير معدول[٣] اسم مفرد نكرة[٤]، أو مصدر[٥]، أو صفة[٦]، أو جمع فعالة[٧]، فغير المعدول مصروف إلا إن سُمِّي به مؤنث، أو نقل من مؤنث، وسمي به مذكر فالمنع[٨]، وإن سميت بالمعدول[٩] مذكرًا فالمنع[١٠]، ولا يجوز البناء خلافًا لابن بابشاذ[١١]، أو مؤنثًا فالمنع،

---

(١) أي: أَن يكون معدولاً في النداء نحو: فَساقِ، وخَباثِ.

(٢) وذلك أَنَّ مذهبهم الإمالة، والراء المكسورة توجب الإمالة، فلذلك يبنون. انظر: الكتاب ٢٧٧/٣، ٢٧٨، شرح الجمل لابن خروف ٩٤٨/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٣/٢.

(٣) غير المعدول ينقسم أَربعة أَقسام . شرح الجمل لابن خروف ٩٥١/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٣/٢.

(٤) نحو: جَمادِ، وجَناح.

(٥) نحو: ذَهاب.

(٦) نحو: جواد.

(٧) أي: أن يكون جمعًا، وبينه وبين واحده حذف الهاء ، نحو: سَحاب.

(٨) قال ابن عصفور: "وذلك لأنه ليس فيه إلاّ علّة واحدة خاصة، إلا أن يكون منقولًا من مؤنث ، نحو : رجل سميته بعَناق". شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٣/٢.

(٩) أي: لا يخلو أَن تسمي بها مذَّكرًا أَو مؤَنثًا.

(١٠) للتأنيث، والتعريف.

(١١) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ، أبو الحسن النحوي المصري أحد أئمة العربية الأعلام ، ومن تصانيفه : شرح جمل الزجاجي، والمحتسب في النحو، وغيرهما، توفي سنة ٤٥٤هـ . راجع ترجمته في : إنباه الرواة ٩٥/٢، بغية الوعاة ١٧/٢، وانظر رأيه في شرحه للجمل ٢٦٩/١، وراجع:

ويجوز البناء خلافًا للمبرد؛ إذ أوجبه [١].

******

البناء: هو اللفظ الذي لزم آخره حالة واحدة[٢]**. والكلام: اسم، وفعل، وحرف . الحرف مبني، والفعل ماضيه مبني على الفتح، ومضارعه معرب بشرطه**[٣]**، والأمر بغير لام مذهب البصريين أنه مبني**[٤]**،**

الارتشاف ٨٧٢/٢، المساعد ٤٠/٣، إذ ذهب إلى أنه إذا سميت بها مذكرًا جاز فيها الإعراب والبناء حملًا على الاسم المؤنث المعدول العلم.

(١) انظر: المقتضب ٣٧٤/٣ إذ ذهب إلى أن نزال إذا سمي بها فليس فيه البناء . وراجع: شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٦/٢، الارتشاف ٨٧٢/٢.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٧/٢، وراجع: الجمل للزجاجي صـ ٢٦٠، التصريح ١٨٢/١، الهمع ٥٨/١، قال أبو حيان: "البناء: لزوم آخر الكلمة سكونًا أو حركة لغير عامل". انظر: الارتشاف ٦٧٣/٢.

(٣) وهو أن يخلو من نون التوكيد الثقيلة والخفيفة، ومن نون النسوة.

(٤) فذهبوا إلى أنه مبنى على السكون إذا كان صحيح الآخر كاضْرِبْ، وإذا كان معتلًّا بنى على حذف حرف العِلَّة نحو: اغْزُ، واخْشَ، وارْمِ، وقد يبنى على حذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة نحو: قومَا، قُوموا ، قومِى .

وقد احتج البصريون لمذهبهم بما يلى:

١- أن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بنى ما بنى منها على فتحة لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء، فكان باقيًا على أصله في البناء.

٢- أنهم أجمعوا على أن ما كان على وزن (فَعَالِ) من أسماء الأفعال نحو: (نَزَالِ، وتَرَاكِ، ومَنَاعِ، ونَعَاءِ، وحَذَارِ، ونَظَارِ) مبنى؛ لأنه ناب عن فعل الأمر، فـ(نَزَالِ) ناب عن (انزل) و(تَرَاكِ) ناب عن (اترك)، فلو كان فعل الأمر معربًا لم يبن ما قام مقامه.

ومذهب الكوفيين [٤١/ب] أنه معرب(١).

والاسم معرب كله إلا ما أشبه الحرف(٢)، أو تضمن معناه(٣)،

ينظر: الإنصاف ٥٣٤/٢، اللباب ١٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٧/٢، ٤٧٣، شرح التسهيل لابن مالك ٦١/٤

(١) ذهبوا إلى أن فعل الأمر للمُوَاجَهِ المُعَرَّى عن حرف المضارعة نحو (افْعَلْ) معربٌ مجزومٌ بلام الأمر المقدرة، واستدلوا على ذلك بوجوه:

١- أن الأصل في الأمر للمواجه في نحو (افْعَلْ) و(قُمْ) هو (لِتَفْعَلْ، ولتقم) كقولهم في الأمر للغائب: (لِيَفْعَلْ)، ولما كثر استعمال الأمر للمواجه في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلبًا للتخفيف.

٢- أنك إذا أمرت من الأفعال المعتلة نحو: يرمى، ويغزو، ويخشى قلت: ارْمِ، واغْزُ، واخْشَ، فتحذف لاماتها وهي الياء ، والواو ، والألف، كما تقول في المجزوم: لم يَرْمِ، ولَمْ يَغْزُ، ولم يَخْشَ بحذف حرف العِلَّة؛ فدل على أنه مجزوم بلام مقدرة. انظر: الإنصاف ٥٢٤/٢، ٥٢٨ بتصرف كبير، أسرار العربية صـ ٣١٨، شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٧، ائتلاف النصرة ص١٢٥.

(٢) كالموصولات فإنّها أشبهت الحروف في الافتقار. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٨/٢، شرح الجمل لابن خروف ١٠٥٨/٢، التصريح ١٨٢/١.

(٣) كأسماء الشرط والاستفهام، ألا ترى أنَّ الأسماء الشرطية تضمنت معنى إنْ الشرطية ، وأسماء الاستفهام تضمنت معنى همزة الاستفهام. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٨/٢، شرح الجمل لابن خروف ١٠٥٧/٢، التصريح ١٨٤/١، ١٨٥.

أو وقع موقع المبني[١]، أو ضارع ذلك[٢]، وهو كل معدول لمؤنث على (فَعالِ)، وتقدم في باب ما لا ينصرف، أو أضيف إلى مبني[٣]، أو خرج عن نظائره، وهو (أيّ)[٤] في مذهب سيبويه [٥]، فيجوز بناؤه، ومن المضاف إلى مبني: ما أضيف إلى جملة، فالكوفيون يبنون مطلقًا، والبصريون بشرط أن تُصَدَّر بماض[٦].

---

(١) كالمناديات وأسماء الأفعال، فالمناديات وقعت موقع ضمائر الخطاب وهي مبنية، وأسماء الأفعال وقعت موقع الفعل وهو مبني. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٨/٢، شرح الجمل لابن خروف ١٠٥٨/٢، التصريح ١٨٨/١، الهمع ٦٠/١.

(٢) أي ضارع ما وقع موقع المبني.

(٣) كقولك: يومَ خرجَ زيدٌ ، وكقول الشاعر:

على حينَ عاتبت المشيبَ على الصِبا

(٤) قال ابن عصفور: "أي من الموصولات فإنَّها فارقت سائر الموصولات في أنَّها إذا وصلت بالمبتدأ والخبر ولم يكن في الصلة طول جاز حذف المبتدأ في فصيح الكلام ، نحو: جاءني أيّهم قائم، ولا يجوز في غير أيّ إلاّ ضرورة أو في قليل من الكلام في قراءة من قرأ: ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ سورة الأنعام من الآية : ١٥٤". انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٩/٢، وراجع: شرح الجمل لابن خروف ١٠٥٩/٢.

(٥) انظر: الكتاب ٤٠٠/٢، ٤٠١

(٦) فإن صُدِّرت بمضارع وجب الإعراب عند البصريين، وجاز عند الكوفيين، نحو: أجيء في يومٍ يقدمُ زيدٌ، فإن أضيف إلى جملة اسمية جاز فيه الإعراب والبناء، نحو: صَحِبْتُكَ من يومِ زيدٌ أميرٌ. انظر: معاني القرآن للفراء ٣٢٦/١، الإنصاف ٢٩١/١، شرح الجمل لابن عصفور ١٠٦/١، الارتشاف ٦٧٥/٢، الهمع ٦٠/١.

وزعم الفارسي أنه لا يجوز أن يبنى الاسم إلا لشبه بالحرف(١)، أو تضمن معناه(٢).

وأصل البناء السكون، والإعراب بابه أن يكون بالحركات، فما وجد من حرف أو فعل مبنيًّا على السكون فلا سؤال فيه(٣). وما وجد منها مبنيًّا على حركة فيقال: لم بُنِي على حركة؟، ولم خُصَّ بتلك الحركة دون غيرها؟(٤)، وما بني من اسم على سكون فيقال: لم بُنِي؟، أو على حركة يقال: لم بُنِي؟، ولم بُنِي على حركة؟، ولِمَ خُصَّ بتلك الحركة دون غيرها؟(٥).

والذي بُني على حركة ما كان متمكنًا في موضع، ثم طرأ عليه البناء(٦)، أو ما تعذر فيه السكون لكونه على حرف واحد. والحركة التي في المبني إن كانت لالتقاء الساكنين(٧)، فينبغي أن تكون كسرة(٨)، وما حُرِّك لغير

---

(١) كالمضمرات.

(٢) كأسماء الشرط. انظر رأيه في المسائل المنثورة صـ ٣٣٨ : ٣٤٠ ، وراجع : الارتشاف ٦٧٥/٢، حاشية الخضري ٢٧/١.

(٣) وذلك لأنَّ أصلهما البناء، وأصل البناء السكون.

(٤)انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٢/٢، الارتشاف ٦٧٥/٢.

(٥) انظر: السابق .

(٦) كالمناديات، والاسم المبني في باب (لا) .

(٧) وذلك لكونه على حرف واحد نحو: واو العطف وفائه، ولام الجر وكافه أو لالتقاء الساكنين نحو أمسِ، وما عدا ذلك فمبني على السكون.انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٢/٢، شرح الجمل لابن خروف ١٠٦٠/٢.

(٨) قال ابن عصفور: "والحركة التي تكون في المبني لا يخلو أن تكون لالتقاء الساكنين أو لغير ذلك، فإن كانت لالتقاء الساكنين فينبغي أن تكون كسرة لأنَّها لا توهم للإعراب، ألا ترى أنَّ الكسرة لا تكون إعرابًا إلَّا مع

ذلك فينبغي أن تكون فتحة(١)، ولا يعدل عن الكسر فيما ذكر، ولا عن الفتح إلا لموجب، والموجب: الإتباع(٢)، أو طلب التخفيف(٣) ، أو مناسبة العمل(٤)، أو مناسبة المعنى(٥)، أو لكون الحركة لم تكن في حال الإعراب(٦)، أو لحركة الأصل(٧)، أو لحركة ما أشبهه(٨).

والفعل إن كان أمراً بني على السكون(٩)، إلا أن يكون مضاعفًا فيحرك

التنوين أو ما عاقَبهُ من الإضافة والألف واللام، وأيضًا فإنَّ الكسرة نظير السكون كما أنَّ الخفض نظير الجزم، فلما اضطررنا إلى الحركة حركناه بما يناسبه". شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٢/٢.

(١) وذلك لأنها أخف الحركات.

(٢) نحو: مُنْذُ.

(٣) نحو: أيْنَ.

(٤) نحو: لِزيدٍ ويزيدٍ.

(٥) نحو قوله تعالى : (ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ) سورة البقرة من الآية : ١٦، فإنَّ الضمة من الواو، والواو من علامات الجمع . انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٢/٢.

(٦) نحو: قبلُ وبعدُ، فإنَّهما إذا أُعربا في الإضافة لم يكونا إلَّا منصوبين أو مخفوضين نحو: قبلَكَ ومن قبلِكَ. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٢/٢.

(٧) نحو: مذُ اليومِ، لأنَّه مخفف من مُنذُ.

(٨) نحو: لو استَطعنا، فإنَّ واو لو مشبهة بواو سيروا، ولذلك حركت بالضم نحو: يا زيدُ، فإنَّه حرك بحركة «قبلُ»؛ لأنَّه أشبهه في أنَّه معرب في حال الإضافة مبني في حال الإفراد.انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٢/٢.

(٩) انظر: الإنصاف ٥٢٤/٢، المرتجل لابن الخشاب صـ ٢٢، اللباب ١٧/٢، شرح الكافية للرضي ١٢٥/٤، الارتشاف ٦٧٤/٢، ائتلاف النصرة صـ ١٢٦.

لالتقاء الساكنين بالفتح، والضم، والكسر(١)، أو ماضيًا بني على حركة، وهي فتحة(٢).

******

الحكاية: إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في كلامه(٣).

وحق العامل أن يؤثر فيما بعده إلا أن يمنع من ذلك بناء المعمول، أو كونه جملة، أو يعلق العامل عن العمل، وقد تقدم ذلك في باب ظننت(٤)، أو يكون محكيًّا بـ"مَنْ".

والمحكي إن كان مفردًا، فلا يكون إلا في الاستثبات بـ"مَنْ" عن الأعلام [٤٢/أ] في لغة الحجاز أو في شذوذ من الكلام وسنبينه(٥).

أو جملة معربة حكيت على اللفظ وعلى المعنى(٦)، أو ملحونة فعلى

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٣/٢.

(٢) انظر: الارتشاف ٦٧٦/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٦١/٢، الارتشاف ٦٨٠/٢، الهمع ٢٢٨/٣.

(٤) انظر : التحقيق صـ ١٣٢.

(٥) انظر : التحقيق صـ ٢٢٠ قال ابن عصفور: "مثل قولهم : دعنا من تمرتان ، وليس بقرشيًّا ، أَو في الاسم المفرد بعد القول بخلافٍ في ذلك". انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٦١/٢.

(٦) قال ابن عصفور: "مثل أَن تسمع إنسانًا يقول: زيدٌ قائمٌ، فتحكيه على اللفظ فتقول: قال عمرو: زيدٌ قائمٌ ، وعلى المعنى ، فتقول: قال عمرو: القائمٌ زيدٌ أو قائمٌ زيدٌ ". انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٦١/٢.

المعنى[١]، والصحيح أنها لا تجوز على اللفظ[٢].

******

القول[٣]: إن وقع بعده مفرد[٤] مصدر فلا يحكى، بل ينصب بفعله[٥]، أو غير مصدر[٦] اسمًا لجملة فلا يحكى[٧]، واختلف فيه فقيل : صفة لمصدر محذوف[٨]، وقيل: مفعول به، وهو الصحيح.

أو غير اسم لجملة، فقيل: لا يحكى، والصحيح أنه يحكى، ولا يجوز فيه غير الحكاية.

---

(١) قال ابن عصفور: "مثل أَن تحكي قول من قال: قامَ زيدٍ، بخفض زيد فتقول: قال عمروٌ: قامَ زيدٌ". انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٦١/٢.

(٢) قال ابن عصفور: "واختلف في الحكاية على اللفظ، هل تجوز أَم لا؟ والصحيح أنَّه لا يجوز؛ لأنَّهم إذا كانوا يحكون الجملة المعربة على المعنى فينبغي أن يلتزموا حكاية الجملة الملحونة على المعنى. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٦١/٢.

(٣) لايخلو القول أن يقع بعده مفرد أو جملة.

(٤) لايخلو المفرد من أن يكون مصدرًا أو غير مصدر.

(٥) نحو: قال زيدٌ قولًا.

(٦) لا يخلو أن يكون اسمًا لجملة أو لايكون.

(٧) نحو أَن تسمع من يقول: لا إلهَ إلَّا الله، فتقول: قال زيدٌ حقًّا، فإنَّك لا تحكيه. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٢/٢.

(٨) فإذا قال: قال زيدٌ حقًّا، فكأنه قال: قال قولًا حقًّا، فـ"حقًّا" صفة للمصدر المحذوف، وقد ردَّ ابن عصفور هذا القول، فقال: "وهذا باطل؛ لأنَّ "حقًّا" ليس من الأسماء الجارية، والوصف بالأسماء غير الجارية ليس بقياس وإنّما يقال منه ما سمع مثل قولهم: مررتُ برجل حجَرِ الرأسِ". انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٢/٢.

أو جملة اسمية[١] جازت الحكاية ، وجاز أن يعامل القول معاملة الظن ، فينصب به المبتدأ والخبر[٢]، وقد تقدم ذلك في باب "ظَنَّ"[٣].

وقد يحكى بعد القول مضمرًا[٤]، ويجرى مجرى القول، فيحكى بعده الجمل: "رأيت" و"سمعت"، وكل فعل معناه القول نحو: "قرأت" ، و"دعوت" ، و"ناديت".

******

حكاية الاسم المفرد لا تكون إلا بـ"مَنْ"، بشرط أن يكون علمًا أو لقبًا أو كنيةً.

---

(١) أي: إن كانت الجملة الواقعة بعد القول اسمية.

(٢) وذلك لا يجوز إلَّا بأَربعة شروط: أَن يكون القول فعلًا مضارعًا لمخاطب قد تقدمه أداة الاستفهام غير مفصول بينها وبينه إلَّا بظرف أَو مجرور أَو أَحد مفعولي القول نحو قوله:

أَجُهّالاً تقولُ بني لؤي لعمرُ أبيكَ أم متجاهلينا

انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٢/٣.

(٣) انظر: التحقيق ص ١٢٧.

(٤) ومنه قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ﴾ سورة الزمر من الآية : ٣، أي: يقولون: ما نعبدُهم، وكذلك قوله تعالى : ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ ٢٣ عَلَيۡكُم سَلَٰمٞ﴾ سورة الرعد من الآيتين : ٢٣، ٢٤، أي: يقولون : سلامٌ عليكم . انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٢/٣.

ولا بُدَّ من الحكاية عند أهل الحجاز[١] ، ولا يجوز بـ"من" إلا بشروط منها: ألا يدخل على "مَنْ" حرف عطف، وألا يكون الاسم المحكي متبوعًا بتابع من التوابع ما عدا العطف ، خلافًا لصاحب الكتاب[٢]، فإن العطف يمنع من الحكاية إلا أن يكون التابع مع المتبوع قد جعلا كشيء واحد، فتجوز الحكاية.

فإن كان الاسم نكرة فسيأتي حكمه[٣] ، وبعض العرب[٤] يحكي سائر المعارف وإن لم تكن أعلامًا، وذلك قليل إلا أن يكون مضمرًا أو مُشارًا، فلا تجوز حكايته.

وحكي عن بعض العرب أنَّهم يحكون المعرفة غير العلم كالنكرات وستأتي[٥] ، فإن اجتمع ما يحكى مع ما لا يحكى بنيت على المتقدم، فإن كان مما يحكى حُكي، وأتبع الثاني، وإن كان مما لا يحكى أعرب وأتبع الثاني.

و"مَنْ" في هذا الباب خبر مقدم، والاسم العلم بعدها مبتدأ، وقد يجوز عكس ذلك.

******

الاستفهام عن نكرة [٤٢/ب] بـ"مَنْ" لا يكون كالعَلَمِ، بل تحكيه على لغتين إحداهما: إلحاق علامة على الإعراب خاصة وهي : واو في الرفع،

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٦١/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٤١٠/٢.

(٣)انظر: التحقيق صـ ٢٢١ .

(٤)انظر: الارتشاف ٦٨١/٢.

(٥) انظر: التحقيق صـ ٢٢١.

وألف في النصب، وياء في الجر، سواء كان مثنًّى أو مجموعًا أو مذكرًا أو مؤنثًا(١).

الثانية: إلحاق هذه العلامة، ويلحق معها علامة التثنية ، والجمع ، والتأنيث(٢).

وهذه العلامة التي تلحق "مَنْ" تحذف في الوصل في كلتا اللغتين، وحكى يونس أن بعض العرب يعرب "مَنْ"، ويحكي بها النكراتِ كما يحكي بـ"أيٍّ"(٣).

وإذا قلت: مَنَهْ؟ فتحت النون، وفي التثنية: منتان؟ تبقي النون على سكونها.

و"مَنْ" لا يخلو أن يكون حكايةً لمجرور، فيعد العلامة، ولا بد من دخول حرف الجر عليها، فتكون مجرورة به، والعامل مضمر تقديره بعده، أو

---

(١) أي: إذا قال: قام رجلٌ، قلت: مَنُو؟ وإذا قال: رأيت رجلًا، قلت: مَنًا؟ ، وإذا قال: رأيت رجُلَيْن قلت: مَنًا؟ ، وإذا قال: رأيت رجالاً قلتَ: منًا؟ "، وإذا قال: مررتُ برجلٍ قلت: مَنِي؟، وإذا قال: مررتُ برجُلَينِ قلت: مَنِي؟، وإذا قال: مررتُ برجالٍ قُلتَ: مني؟". من شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٧/٢.

(٢) أي: إذا قال: قام رجلٌ قلت: منو؟ ورأيت رجلًا قلت: مَنًا؟، ومررتُ برجلٍ قلت: مني؟ وإذا قال: قامت هندٌ قلت: مَنْهٌ؟، وإذا قال: مررت بهندٍ قلت: بمَنْهٍ؟، وإذا قال: قامت الهندان: قلت: مَنتانِ؟، وإذا قال: رأيتُ الهندَيْنِ قلت: منتَيْنِ؟، وإذا قال: قام رجالٌ قلت: منونَ؟، وإذا قال: رأيتُ رجالًا قلت: مَنِينَ؟، وإذا قال: مررت برجالٍ قلت: بمَنِينَ؟، وإذا قال: الهنداتُ، قلت: مناتٌ؟، ورأيت الهنداتِ قلت: مناتٍ؟، ومررت بالهندات قلت: بمناتٍ؟ . شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٨/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٤١٠/٢، التصريح ٥٣١/٤.

لمنصوب فمفعولة بفعل مضمر وتقديره بعدها، أو لمرفوع لحقته العلامة، فمبتدأ والخبر محذوف، ولا يجوز أن يكون فاعلا بفعل مضمر(١).

******

الجملة وما هو في تقديرها وهو الفعل إذا كان فيه ضمير إذا سمي به فالحكاية ليس إلا(٢).

والذي يشبه الجملةَ حرفُ العطف والمعطوف، ويحكى على حسب الموضع الذي نقلته منه(٣)، والمعطوف عليه والمعطوف، والصفة والموصوف، والمضاف والمضاف إليه، والمطول، وهو كل اسم عمل بعضه في بعض يحكى فيها ما كان يجوز فيها في حال الإعراب قبل التسمية، وحرف الجر والمجرور إن كان حرف الجر على حرف واحد(٤)، أو على حرفين ثانيهما

---

(١) علَّلَ ابن عصفور ذلك فقال: "لأنَّ الفعل الذي يعمل فيه لا يخلو أن تقدره بعده أو قبله فإن قدَّرته قبله لم يجز؛ لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام، فلا يعمل فيه ما قبله، فإن قدَّرته بعده فلا يجوز-أَيضًا-لأنَّ الفاعل لا يتقدّم على الفعل". شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٩/٢.

(٢) تقول: جاءني ضربَ، ورأَيت ضربَ، ومررت بضَربَ.

(٣) فإن نقلته من مرفوع أبقيته على ما كان عليه، فتقول: جاءني وزيدٌ، ورأيت وزيدٌ، ومررت بزيدٌ، وكذلك إنْ نقلته من منصوب أو مخفوض أَبقيته على ما كان عليه . شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٢/٢.

(٤) تقول: جاءني بزيدٍ، ورأيتُ بزيدٍ.

عليل حكيت لفظه [١]، أو صحيح [٢] ، أو على أَزْيَدَ من حرفين حكيته، ويجوز أن تعربه وتضيفه إلى الثاني[٣].

والمركب من حرف مع نظيره[٤] أو أحد قسميه[٥] تحكيه على لفظه[٦]، ومن اسم وصوت[٧] فالبناء، أو إعرابه كما لا ينصرف[٨]، أو من اسمين،

---

(١) تقول: جاءني في زيدٍ ، ورأيت في زيدٍ ، ومررت بفي زيدٍ.

(٢) تقول: جاءني من زيدٍ، ورأيت من زيدٍ ومررت بمن زيدٍ ، ويجوز لك أن تعربه وتضيفه إلى الثاني فتقول : جاءني مِنُ زيدٍ، ورأيت مِنَ زيدٍ، ومررت بِمنِ زيدٍ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٣/٢.

(٣) تقول: جاءني منذُ اليوم، ورأيتُ منذَ اليومِ، ومررتُ بمنذِ اليومِ . هذا إذا أعربت، فإن حكيت قلت: منذُ على كل حال. شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٣/٢.

(٤) مثل: إنَّما وأخواتها.

(٥) أي: من حرف واسم مثل : أينما ، ومثلما، أو من حرف وفعل مثل : هلمَّ، أو من فعل واسم مثل : حبَّذا. شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٣/٢.

(٦) تقول: جاءني إنما، ورأيتُ إنَّما، ومررتُ بإنّما، وكذلك تقول: جاءني مثلَما، ورأيت مثلَما، ومررت بمثلَما، وجاءني هلمَّ، ورأيت هلمَّ، ومررت بهلمَّ، وجاءني حبّذا، ورأيت حبّذا، ومررت بحبَّذا. شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٣/٢.

(٧) مثل: سيبويه، وعمرويه.

(٨) تقول: جاءني سيبويهِ وسيبويهُ ، ورأيتُ سيبويهِ وسيبويهَ ، ومررت بسيبويهِ وسيبويهَ.

وتضمنا [٤٣/أ] معنى الحرف، فالبناء[١] [.....][٢].

وإن سميت بمفرد[٣] وهو مثنى[٤] أو جمع سلامة في المذكر[٥] أو في

(١) أي: تحكي فيه ما كان يجوز فيه وهو البناء فتقول: جاءني خَمسةَ عَشَرَ، ورأيت خَمسةَ عَشَرَ، ومررت بخَمسةَ عَشَرَ، وإن شئت أعربت؛ لأن العدد لم يتضمن معنى الحرف إلَّا وهو عدد، فلما انتقل إلى الاسمية زال ذلك منه. شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٤/٢.

(٢) بياض في الأصل لم أستطع قراءته.

(٣)لا يخلو من أنْ يكون من قبيل التثنية وجمع السلامة، أو لا يكون.

(٤) إن سميت بمثنى جاز فيه وجهان أحدهما: أن تحكي التثنية، فتقول: جاءني زيدانِ، ورأيت زيدانَ، ومررت بزيدان، وأن تجعل الإعراب في الآخر، فتقول: جاءني زيدانُ، ورأيت زيدانَ، ومررت بزيدانِ، وتمنعه الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون. شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٤/٢.

(٥) فإن كان بالواو والنون جاز فيه وجهان: الحكاية، فيكون رفعه بالواو، ونصبه وخفضه بالياء، فتقول: هذه قِنّسرون، ورأيت قنّسرينَ، ومررت بقنّسرينَ، والآخر: أن تجعل الإعراب في النون، فتنقلب الواو ياء؛ لأنَّه اسم مفرد في آخره واو ونون زائدتان، فتقول: هذا زيدينُ، ورأيت زيدينَ ومررت بزيدينِ، وحكى بعض النحويين أنَّه يجوز الإعراب، وألا تقلب الواو ياءً، فتقول: هذا زيدونٌ، ورأَت زيدونًا، ومررتُ بزيدونٍ . شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٤/٢.

المؤنث[١]، أو بحرف من حروف التهجي، فقد تقدم في ما لا ينصرف [٢].

******

وإذا قلت: رأيت في خاتمه أسدًا[٣]، فإن كان مصورًا فالإعراب[٤]، ولا يوصف إذ ذاك إلا بمصدر أو ما في معناه لا بصفة لا تدرك، ويطابق الموصوف في الإعراب، و"في فصه" متعلق بـ"رأيت" أو بمحذوف ، أي: كائنًا في فصه.

وإن كان مكتوبًا حكيت وهو منصوب بفعل مضمر، التقدير: ائتوا أسدًا، أو اقصدوا، ولو رفعت لحكيت، وتقديره: أنا أسدٌ، ولا تصف ذلك إلا بمكتوب أو مكتوبة أو ما في معناهما.

فإن أنثت ذهبت إلى الجملة، وإن ذكرت ذهبت إلى الكلام، وتكون الصفة التي هي مكتوب أو مكتوبة منصوبةً أبدًا على الحال، والجملة تصير بمعنى العلم، كأنك قلت: رأيتُ أنا أسدٌ مكتوبًا، و"أنا أسد" بمنزلة المعرفة، والمجرور الذي هو "في فصه" متعلقًا بـ"رأيت" لا بمحذوف.

******

التذكير والتأنيث: الأفعال مذكرة كلها، والحروف تذكر وتؤنث، والأسماء مذكر ومؤنث.

---

(١) أي: بالألف والتاء، فيجوز فيه وجهان: الحكاية، فتقول: جاءني مسلماتٌ، ورأيت مسلماتٌ، ومررت بمسلماتٌ، والثاني: أن تعربه إعراب ما لا ينصرف، فتقول: جاءني مسلماتُ، ورأيت مسلماتَ، ومررت بمسلماتَ. شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٥/٢.

(٢) انظر : التحقيق صـ ٢٣٠.

(٣)أي: ولا وجع للحكاية.

(٤) لا يخلو من أنْ يكون المرئي مكتوبًا، أو المسمى بهذا الاسم مصورًا.

فالمؤنث ما فيه علامة وهي الألف والتاء، وأما الهمزة فمنقلبة عن الألف، والمؤنث بالتاء تكون فيه للفرق بين المذكر والمؤنث، وذلك في الصفة الجارية، ولمجرد التأنيث(١)، فيما له مذكر من غير لفظه، وفيما لا مذكر له، وللفرق بين الواحد والجمع فيما بينه وبين واحده الهاءُ(٢)، وهذا النوع ليس له واحد مذكر، وإنما المفرد المذكر مثل المفرد المؤنث.

وأجاز الكوفيون(٣) أن تكون ألفاظ [الجموع](٤) [٤٣/ب] من هذا المفرد المذكر، فيقولون: بقر للواحد، وحكوا عن بعض العرب: رأيت حماما على حمامة، ورأيت عقربًا على عقربة إلا في حية ، فإنهم يقولون: حية للمذكر والمؤنث، وهذا عندنا شذوذ.

وللمبالغة: وتدخل في المذكر والمؤنث(٥)، ولغير المبالغة(٦)، وتكون فيهما. وللعوض(٧)، وللدلالة على العُجمة(٨) أو على النسب(٩)، وذلك في كل جمع على "مفاعل" أو "مفاعيل".

---

(١) نحو: قائم ، وقائمة.

(٢) نحو: تَمرة وتَمر ، وشَعِيرة وشَعير ، وبَقَرة وبَقَر.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٠/٢.

(٤) زيادة للسياق.

(٥) مثل: عَلَّامة ، ومِطْرابة.

(٦) مثل: امرأة رَبْعَةَ، ورجل رَبْعَة، كأنهم أرادوا نفسًا ربعة.

(٧) مثال ما دخلت فيه التاء عوضًا: زنادقة التاء عوض من الياء في زناديق، فلم يجمع بينهما.

(٨) مثال ما دخلت فيه للدلالة على العجمة: مَوازِجَة، وسَبابِجَة.

(٩) مثال ما دخلت فيه عوضًا من ياءي النسب: مهالبة، وأَشاعِثَة.

وللنسب والعجمة [.....][1]، والمؤنث بالتاء يوضحها كون ما تكون فيه لا ينون، ويعلم كونها للتأنيث في أوزان معلومة:"فُعْلَى" و"فَعْلَى"، و"فَعالى" و"فَعَلَى" و"فَوْعَلَى" [....][2]

و"فَعْيَلَى" و"فُعَّالَى" و"أفعلى" [....][3] و"فعلية" [....][4].

والهمزة يعلم أنها منقلبة عن ألف التأنيث بكون ما تكون فيه لا ينصرف.

وما عداه لا يعلم إلا إن كان على "فَعْلاء" غير مضاعف[5]، و"فُعْلاء، و"أَفْعِلاء"، و"فَعالاء"، و"فَعُولاء"، و"فَعْلاء"، أو فَعُلاء ، و"فُعلُلاء"، و"فعلاء" ، و"فعالاء"[6].

ويعلم تأنيث ما لا علامة فيه بالصفة، وبالإخبار، وبالإشارة، وبإضماره، وبتصغيره، وبجمعه، وبعدده، وبكونه واقعًا على مؤنث حقيقي.

فالصفة سبقت، والعدد يأتي[7]، وأما الإخبار[8] فإذا كان عن مؤنث مفرد ظاهر حيوان عاقل، ولم يفصل فلا بُدَّ من إثبات علامة التأنيث في

---

(١) بياض بمقدار كلمة لم أستطع قراءته.

(٢) بياض بمقدار كلمة لم أستطع قراءته.

(٣) بياض بمقدار كلمة لم أستطع قراءته.

(٤) بياض بمقدار كلمة لم أستطع قراءته.

(٥) نحو: غَوْضاء.

(٦) نحو: قَرقَنِيساء.

(٧) انظر: التحقيق صـ ٢٤٧.

(٨) قال ابن عصفور: "وأَما الإخبار فإذا أَخبرتَ عن مؤنث فلا يخلو أن يكون مفردًا أَو مثنًى أَو مجموعًا، فإن كان مفردًا فلا يخلو أَن يكون ظاهرًا أَو مضمرًا، فإن كان ظاهرًا فلا يخلو أَن يكون حيوانًا أَو مواتًا، فإن كان حيوانًا فلا يخلو أَن يكون فاعلًا أَو غير فاعل". شرح الجمل لابن عصفور ٣٩١/٢.

الفعل(١)، ولا يحذف إلا حيث سمع نحو ما حكى سيبويه : قال فلانة، ولا يقاس عليه.

أو فصلت جاز حذفها، والإثبات أحسن(٢)، وكلما طال الفصل كان أجود(٣)، والإثبات في كل هذا أجودُ، أو غير عاقل(٤)، ولم تفصل فَهُمَا، ويقبح الحذف، أو فصلت جازَا(٥)، والإثبات أحسن، وكلما طال الفصل كان الحذف أجود، والإثبات في كل هذا أحسن.

أو مواتًا(٦)، ولم يفصل جازا(٧)، والإثبات أحسن(٨)، أو فصلت حَسُنَ الحذفُ(٩)، وكلما طال الفصل كان الحذف [٤٤/أ] أجود والإثبات في هذا كله أجود.

[.....](١٠) أو اسم جمع عاقل فهو مذكر [.....](١١)، أو غير عاقل فالعرب تخبر عنه إخبار المؤنث(١٢)، أو جمع تكسير فالعرب تخبر عنه

---

(١) نحو: قامت هندٌ.

(٢) نحو: قام اليوم هندٌ، ومن كلام العرب: حَضَرَ القاضِيَ اليومَ امرأةٌ.

(٣) أي: كان الحذف أجود.

(٤) لا يخلو أن تفصل بينه وبين الفعل أَو لا تفصل.

(٥) أي جاز الحذف والإثبات مثل: جرت اليومَ الدابةُ، ومشى اليومَ الدابةُ.

(٦) إن كان مواتًا فلا يخلو أَن تفصل أَو لا تفصل.

(٧) أي جاز الحذف.

(٨) تقول: انكسرت وانكسرَ القِدرُ.

(٩) تقول: انكسرت اليومَ القِدرُ، وانكسرَ اليومَ القِدرُ.

(١٠) بياض لم أستطع قراءته.

(١١) بياض لم أستطع قراءته.

(١٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٢/٢ .

إخبار المؤنث والمذكر(١)، أو سلامة فمذهب البصريين [أَنَّ حكمه حكم](٢) المفرد، ومذهب الكوفيين أَنَّ حكمه حكم التكسير، فيذكَّر ويؤنَّث، والفارسي يفصل، فيقول: إن كان لمذكر فيخبر عنه إخبار المذكر، وإن كان لمؤنث فإخبار المذكر والمؤنث(٣).

أو مضمر عائد على مفردٍ فلا بد من العلامة، أو ضمير جمع فلا يحتاج إلى علامة، ثم الضمير إن عاد على مفرد أو مثنى طابق في إفراد وتثنية، أو على مجموع اسم جنس عاد الضمير مفردًا مؤنثًا.

أو اسم جمع لمن يعقل فكما يعود على المذكر، أو لما لا يعقل فيعود الضمير عليه كما يعود على المؤنث المفرد.

أو جمع تكسير(٤) لمن يعقل(٥) وهو مذكر، فيعود كما يعود على جماعة المذكرين، وقد يعود كما يعود على واحد المؤنث(٦). أو مؤنث فيعود(٧)

---

(١) فتقول: انكسرت الجذوع، وانكسر الجذوع، فتذكّر إن ذهبت به مذهب جمع، وتؤنّث إن ذهبت به مذهب جماعة . شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٣/٢ .

(٢) بياض لم أستطع قراءته، والزيادة من شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٣/٢ .

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٣/٢ .

(٤) لا يخلو أن يكون لمن يعقل أو لما لا يعقل.

(٥) لا يخلو أن يكون مذكرًا أو مؤنثًا.

(٦) نحو: الرجالُ والنساءُ وأعجازها.

(٧) أي فإن كان مؤنثًا فيعود الضمير عليه كما يعود على جماعة المؤنث نحو قولك: النساءُ قُمنَ.

كما يعود على جماعة المؤنث، وقد يعود كعودته على الواحدة المؤنثة(١).

أو لما لا يعقل عاد الضمير عليه مجموعًا، وقد يعود كعودته على الواحدة من المؤنث(٢)، إلا أن الأفصح في جمع القلة أن يعامل معاملة الجمع، والأفصح في جمع الكثرة أن يعامل معاملة الواحدة من المؤنث، وقد يعود الضمير عليه كما يعود على الواحد المذكر(٣).

أو جمع سلامة(٤) لمذكر فيعود عليه ضمير جماعة المذكرين، أو لمؤنث فضمير جماعة المؤنثات.

وأما الصفة(٥) فإن عملت في ظاهر فكالفعل إذا [٤٤/ب] رفع الظاهر، أو في مضمر فكهو إذا رفع المضمر.

وأما اسم الإشارة فكالمضمر يفرد في موضع يفرد فيه، ويثنى حيث يثنى، ويجمع حيث يجمع.

وأمَّا المذكَّر إذا أخبر عنه إخبار المؤنث الذي فيه علامة تأنيث، فإنه يخبر عنه كما يخبر عن المذكر، ولا يخبر عنه إخبار المؤنث إلا في قليلٍ

---

(١) كقول الشاعر:

تركنا الخيلَ والنَعمَ المُنَدَّى وقلنا للنساءِ بِها أقيمِي

(٢) تقول: الجذوعُ انكسَرْنَ وانكسرت، والأجذاعُ طِلّنَ وطَالَتْ.

(٣) كقوله تعالى : ﴿لَكُمۡ وَإِنَّ فِي ٱلۡأَنۡعَٰمِ لَعِبۡرَةٗۖ نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾ سورة النحل من الآية : ٦٦.

(٤) لا يخلو أن يكون مذكرًا أو مؤنثًا.

(٥) لا يخلو أن تكون قد عملت في ظاهرٍ أو مضمر.

حملا على المعنى، إلا أن يكون المذكر مضافًا إلى مؤنث هو منه المعنى، ويجوز أن يلفظ بالثاني وأنت تريد الأول(١).

أو مضاف إلى مؤنث يجوز أن يلفظ بالثاني وأنت تريد الأول، أو يكون مضافًا إلى مؤنث ليس منه ، ولا هو في المعنى مؤنث إلا أنه يجوز أن يلفظ بالثاني وأنت تريد الأول(٢).

******

العدد: مفرد، ومضاف، ومركَّب، ومعطوف(٣).

المفرد: واحد، واثنان وفرعاهما(٤)، ولا تضاف أصلًا إلا إلى الجنس ضرورة(٥)، بل يعلم الجنس بقرينة حال أو بإشارة أو بتبيين بـ"مِنْ" بعدها، أو بنصٍّ عليه مفردًا أو مثنى، والعشرون وسائر العقود، ويُعْلَمُ الجنس بقرينة أو بذكره منصوبًا تمييزًا.

---

(١) نحو قولك: ذهبت بعضُ أصابعه والبعض مذكر وأخبر عنه إخبار المؤنث لما ذكر. شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٧/٢ .

(٢) نحو قولهم: اجتمعت أهلُ اليَمامةِ، فالأهل مضاف إلى مؤنث ليس منه، ولا هو في المعنى مؤنث إلاّ أنَّه يجوز أن تلفظ بالثاني وأنت تريد الأول . شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٧/٢.

(٣) انظر: التصريح ٤٦٢/٤، ٤٦٣

(٤) أي الواحدة والاثنتان.

(٥) قال ابن عصفور: "وإنَّما لم يجز لأنَّ ذكر المعدود يغني عن ذكر العدد، فلو ذكرته مع المعدود لكان عِيًّا، أَلا ترى أَنّك إذا قلت: رجل عُلِمَ أَنَّه واحد، وإذا قلت: امرأة علم أنّها واحدة، وإذا قلت: رجلان عُلِمَ أنَّهما اثنان، وإذا قلت: امرأتان عُلِمَ أنَّهما اثنتان، فلذلك لم تجز إضافتهما إلى المعدود إلاّ ضرورة". شرح الجمل لابن عصفور ٢٩/٢، وراجع: شرح الجمل لابن الفخار صـ ٥٨٢.

المضاف من ثلاثة إلى عشرة[١]، فإن أردت بالعدد مجرده [٢] كان بالتاء كله ، وتمنعه الصرف، أو المعدود[٣] وذكَرْتَه كان للمذكر بالتاء، وللمؤنث بغيرها، أو لم تذكره فالفصيح كحاله مذكورًا، ويجوز حذفها منه كلِّه.

والمعدود[٤] إن اختص بجمع قلة أو كثرة أضفته إليه، أو كانا له فالأحسن إضافته للقلة، والمُسَلَّمُ والموازن أَفْعُلًا وأفعالًا وأَفْعِلَةً وفِعْلَةً جمع قلة.

والمضاف إليه[٥] إن كان جمعًا اعتبرت مفرده، فإن كان مذكرًا ألحقتها[٦]، أو مؤنثًا فلا، والبغداذيون لا يعتبرون المفرد، بل لفظ المضاف [٤٥/أ] إليه[٧]، أو اسمًا لعاقل فكالمذكر، أو غيره فكالمؤنث، أو اسم جنس جازا، والتأنيث الغالب[٨] إلا عِنَبًا ، وسِدَرًا ، وجِوَزًا، فاستعملت مذكرة.

---

(١)لا يخلو أَن تريد بالعدد المعدود أَو العدد مجرداً من المعدود .

(٢) أي من المعدود .

(٣) لا يخلو من أَن تَذكُره أَو لا تَذكُره .

(٤) لا يخلو من أن يكون له جمع قلَّة خاصة، أَو جمع كثرة خاصة، أو الجمعان معًا .

(٥) المضاف إليه العدد لا يخلو من أَن يكون جمعًا أو اسم جمع أَو اسم جنس.

(٦) أي: ألحقت العدد علامة تأنيث .

(٧) أي: إذا كان .

(٨) قال الله تعالى : ﴿ **أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ** ﴾ سورة الحاقة:٧ ، وقال تعالى في موضع آخر : ﴿ **أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ** ﴾ سورة القمر: ٢٠.

والمعدود[١] جامدًا الأحسن فيه الإضافة[٢]، ثم الفصل بـ"مِنْ"[٣]، ثم النصب تمييزًا[٤]، أو صفة فالأحسن فيه الإتباع[٥]، ثم النصب حالًا[٦]، ثم الإضافة[٧].

المركب من أحد عشر إلى تسعة عشر، ويبقي النَّيِّفُ[٨] على أصله في العدد تذكيرًا وتأنيثًا، إلا أنَّك تبدل من واحد أَحَدًا، ومن واحدة إحدى، ويقل جدًّا إبقاؤهما[٩]، وأما عشرة فعلى أصلها في غير العدد[١٠]، وتسكن الشين مع المؤنث[١١]، ويجوز كسرها[١٢].

---

(١) لا يخلو أن يكون المعدود صفة أو جامدًا.
(٢) نحو: ثلاثةُ رجالٍ.
(٣) نحو: ثلاثةٌ من الرجال.
(٤) نحو: ثلاثةٌ رجالًا.
(٥) نحو: ثلاثةٌ قُرَشيّون.
(٦) نحو: ثلاثةٌ قُرَشيّينَ.
(٧) نحو: ثلاثةُ قِرَشيّينَ.
(٨) بفتح النون، وتشديد الياء مكسورة، وأصله الواو من: ناف ينوف إذا زاد، وهو التسعة فما دونها، وقيل: النيف من العدد ما جاوز العَقْد إلى الثلاثة. انظر: التصريح ٤٧٧/٤.
(٩) انظر: الارتشاف ٧٥٧/٢، التصريح ٤٧٧/٤.
(١٠) أي: تكون بتاء التأنيث مع المؤنث، وبحذفها مع المذكَّر.
(١١) وذلك في لغة أهل الحجاز.
(١٢) في لغة أكثر بني تميم، وبعضهم يفتحها . انظر: الارتشاف ٧٥٨/٢، التصريح ٤٨١/٤.

والنَّيِّفُ مبني مع العقد[١] إلا "اثنا عشر"[٢]، فالنَّيِّف معرب، والعقد مبني، وأجاز الكوفيون إضافة النَّيِّفِ إلى العقد، فتقول: هذا أحدُ عشرٍ[٣].

ويجوز أن تضيف النيفَ والعقد إلى اسم، فيجوز وجهان: إبقاؤه على بنائه، والآخر: إعرابه، وجعله في آخر المركب[٤]، وأجاز الفراء أن تضيف النيفَ إلى العقدِ، والعقدَ إلى الاسم بشرط أن تكون العشرة مضافة إلى الاسم[٥]، ولا يضاف اثنا عشر إلى الاسم[٦].

---

(١) وذلك لتضمّنه معنى الحرف.

(٢) قال ابن عصفور: "فإن قيل: فلأي شيءٍ لم يُبْنَ؟ فالجواب: أنّه اسم مثنًّى والأسماء المثنيّات لا توجد مبنيَّة بعد العوامل في وضع أصلاً "، شرح الجمل لابن عصفور ٣٣/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣/٢، الارتشاف ٧٦٠/٢.

(٤) تقول: هذا أَحدَ عَشرَك وعَشرِكَ.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣/٢، الارتشاف ٧٦٠/٢، وقد حكم ابن عصفور على قول الفراء بالبطلان فقال: "وهذا باطل لأنّه لم يسمع من كلامهم " شرح الجمل لابن عصفور ٣٣/٢ ، لكن أبا حيان رد كلام ابن عصفور فقال: " وقول ابن عصفور أنه لم يُسمع من كلامهم ليس بشيء، إذ قد سمعه الفراء من ابن فقعس الأسدي، وأبي الهيثم العقيلي " انظر: الارتشاف ٧٦٠/٢.

(٦) قال ابن عصفور: " لأنّه لا يخلو أن تحذف عشراً أو تثبته، فإن أثبتَّه كنت كمن جمع بين التنوين والإضافة؛ لأنَّ عشراً إنَّما بُني لوقوعه موقع النون ، وإن حذفت التبس بإضافة اثنين فلذلك لا يجوز إضافته إلى الاسم ".شرح الجمل لابن عصفور ٣٤/٢.

هذا حكم النَّيِّفِ إلا ثمانية عشر، فللمؤنث ثَمانِي عَشَرَةَ بالياء ساكنة أو مفتوحة أو محذوفة، وتفتح النون[١]، ويجوز تسكين العين في المركب المذكر[٢] إلا في "اثنا عشر"[٣].

ويُمَيَّز المركب بمفرد منصوب[٤]، ولا يجوز أن يكون جمعًا.

ولا يفصل بين التمييز والعدد إلا ضرورةً.

المعطوف: النَّيِّف على العقود من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين، وحكمه كحال إفراده، ويستوي المذكر والمؤنث في لفظ عشرين والعقود بعدها، وتمييزها منصوب عطفت عليها النيف [٤٥/ب] أو لا، إلا في مائة وألف، فمفرد مخفوض[٥] إلا ضرورة [٦] في مثناهما فينتصب، فإذا زاد على مائةٍ نَيِّفٌ كان بغير تاء، أو أَلْفٍ كان بها ، ويجوز ثلاثمائة ومئين.

يُعرَّف المفرد والعقد بـ"أل"، والمركب بـ"أل" في ثانيه لا فيهما خلافًا للكوفيين، وعكسه ممنوع ، والمركب بها في أوله لا فيهما خلافًا

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن خروف ٦٣٤/٢، الهمع ٢٢١/٣.

(٢) تقول: أحدَ عْشَرَ.

(٣) فإنّه لا يجوز لأنّه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين.شرح الجمل لابن عصفور ٣٤/٢.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٤/٢، التصريح ٤٨٣/٤.

(٥) انظر: الكتاب ٢٠٧/١ ، ٢٠٨ ، المقتضب ١٦٦/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٤/٢

(٦) انظر: الارتشاف ٧٤٤/٢

للكوفيين[١] ، وحكى أبو زيد[٢]:

الأحد عشر الدرهم، وهو شاذ ، وأجاز بعضهم إدخالها في النيِّفِ ، والعقد، والتمييز ، والمعطوف بها فيهما، وأجاز بعضهم إدخالها في المعطوف عليه لا في العقد.

******

اسم الفاعل من العدد: سمع من ثاني اثنين إلى تاسع تسعة عشر، وقد حكي في عشرين، فمن واحد إلى عشرة لمؤنث بالتاء، ولمذكر بغير تاء.

وواحد لا يضاف، وغيره تجوز الإضافة إلى العدد المأخوذ منه وإلى ما ليس مأخوذًا منه إلا ثانيًا، فلا يضاف إلى واحد، وأجاز ذلك بعضهم قياسًا، والصحيح الوقوف مع السماع[٣].

فإن أضيف إلى ما أُخِذَ منه وجبت[٤]، ولا يجوز العمل خلافًا لثعلب[٥]، أو إلى ما ليس مشتقًّا منه نحو: ثالثُ اثنين، فمسموع من ثالث ثلاثة إلى

---

(١) أهل البصرة لا يجيزون دخول "أل" إلا على الأول، فيقولون : عندي الأحد عشر درهمًا، وأما الكوفيون فيدخول "أل" على الأول والثاني، فيقولون: عندي الأحد العشر درهمًا. انظر : شرح الكافية الشافية ١٦٧٧/٣، الارتشاف ٧٦٣/٢.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٨/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٦ ، المساعد ٩٠/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٠/٢.

(٤) أي: الإضافة.

(٥)انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٠/٢.

عاشر عشرة، فإن كان ماضيًا وجبت[1]، أو حالًا أو مشتقًّا فالإضافة والعمل.

وإما من المركب، فإن كان اسم الفاعل مفردًا قلت: حادي عشر إلى تاسع عشر، أو مضافًا إلى ما اشتق منه فأوجه: حادي عشر أحد عشر مبنيين، ويجوز حذف "عشر" الأول، فـ"حادي" معرب، ويجوز حذفه مع "أحد"، فتعربهما، وأجاز بعضهم البناء، أو إلى غير ما اشتق منه وجبت الإضافة فتقول: ثاني عشر أحد عشر.

وأما ما بعد العشرين فعلى حكمه من واحد إلى عشرة.

وأما العقود من الثلاثين وتمامُ العقود فمنهم من يقول: مُتَمِّم، أو مكمل عشرين، والصحيح كمال أو تمام العشرين [٤٦/أ]، أو تأتي بأسماء العقود، فتقول: العشرون، والثلاثون إلى تمامها.

******

العدد محمول على اللفظ، ويعنى به أنه إن أخبر عنه إخبار مؤنث فهو مؤنث، وإن وقع على مذكر وبالعكس، وشذوذًا في: دابة ونفس وعين بمعنى ربيئة، فحملوا على المعنى[2].

والمعتبر من الجموع مفردها لا جمعها، فتقول: ثلاثة حمَّامات[3] خلافًا

---

(١) أي: الإضافة.

(٢) فالعرب قالوا: ثلاثة أنفس، وثلاثة أعين، وثلاثة دواب حملًا على المعنى . انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٤/٢، ٤٥، شرح الجمل لابن الفخار صـ ٦٠٧، ٦٠٨.

(٣) فمفردها حمَّامٌ، وهو مذكر.

للبغداديين، فإنهم يقولون: ثلاث حمامات، فيعتبرون لفظ الجمع[١]، ومن أسماء الجموع لفظها، فمن يعقل كالمذكر[٢]، وما لا[٣] كالمؤنث[٤]، وشذَّ أشياء، فتقول: ثلاثة أشياء[٥]، ومن اسم الجنس لفظها، وجاز فيها التأنيث[٦]، ويغلب التذكير[٧].

******

التأريخ: عدد الليالي والأيام بالنسبة لما مضي من السنة والشهر، أو ما بقي[٨]، فإن ذكرتهما بالنظر إلى شيء وجب ذكر التمييز، وجاز حذفه إن

---

(١) وذلك إذا كان لفظه مؤنثًا، قال ابن عصفور: "والصحيح أنه لا يعتبر إلا المفرد". شرح الجمل ٤٣/٢.

(٢) تقول: عندي تسعة من النفر، وحكي عن العرب أنهم قالوا: ثلاث بقرٍ فأنثوه ، والأكثر التذكير . انظر: الارتشاف ٧٥٢/٢، وراجع: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣/٢.

(٣) أي: وما كان لما لايعقل.

(٤) تقول: عندي ثلاثُ إبلٍ، وثلاثُ ذودٍ.

(٥) فبنوا العدد على مفرد، وهو شيء، وكان القياس أَن يبنى العدد عليه؛ لأنه اسم جمع على وزن فَعْلاء كالطرفاء . شرح الجمل لابن عصفور ٤٤/٢، الارتشاف ٧٥٣/٢.

(٦) أي: والتذكير.

(٧) تقول: له عندي ثلاثُ نخلٍ ، وثلاثةُ نخلٍ ، قال الله تعالى : ﴿ **أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ**﴾ سورة الحاقة : ٧ ، وقال تعالى: ﴿ **أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ**﴾ سورة القمر: ٢٠ ، فوصف به المذكر. شرح الجمل لابن عصفور ٤٤/٢ ، الارتشاف ٧٥٢/٢.

(٨) انظر: الارتشاف ٧٧٤/٢، المساعد ٩٢/٢، ٩٣، الهمع ٢٢٦/٣

فهم المعنى، نحو: صمنا خمسًا، وإذا ذَكَرْتَهُ، ووقع بعده مذكر حملت العدد عليه، أو مؤنث حملت العدد عليه، أو هُمَا أَنَّثْتَ بِرَعْيَيْنِ: إما حملًا على المُدَدِ، أو حملًا على الليالي والأيام.

أو بالنظر إلى السنة والشهر، وذكرت المعدود، فعلى حسبه من تذكير أو تأنيث، أو لم تذكره، فيستغنى بالليالي عن الأيام.

وفي التأريخ خلاف، منهم من يؤرخ بالنظر إلى ما مضى(١)، ومنهم من يؤرخ بالقليل فيما مضى أو بقي(٢)، فإذا تساويا أَرَّخَ بأيهما شاء، وهؤلاء على مذهبين: متحفظ، فيقول: إن بقي، وغير متحفظ، فلا يقوله(٣)، ويجوز أن يخبر عنه إخبار جمع المؤنث أو المؤنثة من ثلاثة إلى عشرة، والأحسن كجمعهما من ثلاثة إلى عشرة، وكالمؤنثة في المجاوز.

والمفتتح: أول يوم، والمُنْسَلخ والدَّأْدَاءُ: آخر يوم(٤)، والغُرَّةُ: إذا مضى يوم ويومان وثلاثة(٥)، والعُقْبُ: أول يوم [٤٦/ب] والثاني والثالث، والدَّآدِئُ والعقب: الثلاثة الأخيرة، وهلالٌ قيل: كالغرة، وقيل كمفتتح، فإن خفي ففي الثاني.

******

(١) تقول: كتبتُ لعشرينَ ليلةً خَلَتْ من شهر كذا، ولثمانٍ وعشرين ليلةً خلت من كذا.

(٢) فإن كان الأقل ما مضى أرَّخ به، وإن كان الأقل ما بقي أَرخ به. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٨٠/٢ ، والارتشاف ٧٧٤/٢.

(٣) الارتشاف ٧٧٥/٢.

(٤) أي: من الشهر. انظر: الارتشاف ٧٧٥/٢.

(٥) أي: من الشهر، فتقول: كتبتُ في غُرة شهر كذا، تريد: في الثلاث الأول.

كَمْ: كناية عن عدد، وهي مبهم، وتجيء استفهاميةً، وتستدعي جوابًا، وتمييزها منصوب مفرد(١)، وخبريةً، ولا تستدعيه، وتمييزها مجرورٌ جمع ومفرد(٢)، والإفراد أحسن(٣).

وبنيت لتضمن الحرف في الاستفهام، وتشبُّهًا بـ"رُبَّ" في الخبر(٤).

ويجوز حمل إحداهما على الأخرى في الإعراب خاصة إذا فهم المعنى(٥) ما لم تفصل، فيجب(٦) إلا ضرورة(٧).

---

(١) نحو: كم شخصًا سما؟، وأجاز الكوفيون كونه جمعًا مطلقًا، كما يجوز ذلك في "كم" الخبرية، نحو: كم غلمانًا لك؟، وأجازه الأخفش إذا أردت بالجمع أصنافًا من الغلمان ، ورَدَّ البصريون ذلك بعدم السماع . انظر: الأصول ٣١٧/١، شرح الجمل لابن الفخار صـ ٦١٢ ، الارتشاف ٧٧٩/٢، التصريح ٥١٠/٤ ، الهمع ٢٧٤/٢.

(٢) نحو: كم كتابٍ عندي!، وكم كتبٍ عندي!، فمن أفرد المفسِّر جعلها بمنزلة مائة وألف، ومن جمعه جعلها بمنزلة ثلاثة إلى عشرة.

(٣) انظر: الارتشاف ٧٨٠/٢، التصريح ٥١٠/٤.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٦/٢، شرح الجمل لابن خروف ٦٥٠/٢، شرح الجمل لابن الفخار صـ ٦١٥، ٦١٦.

(٥) فمثال حمل الخبرية على الاستفهامية: كم غلامًا ملكتَ، ومثال حمل الاستفهامية على الخبرية قولك: كم غلامٍ ملكتَ؟.

(٦) أي: يجب الحمل على الاستفهامية.

(٧) أي: لا يجوز خفض تمييز الاستفهامية إلَّا في ضرورة شعر أَو نادر كلام، ومنه قول الشاعر:

كم بجودٍ مقرفٍ نالَ العُلا وكريمٍ بُخلُهُ قد وَضَعَه

في رواية من رواه بخفض مقرف . شرح الجمل لابن عصفور ٤٨/٢.

وزعم الزجاجي أنْ لا حَمْلَ، وأجاز الخفض في تمييز الاستفهامية على إضمار "مِنْ" بشرط أن يتقدم على "كم" حرف جر(١).

وقوله في الاستفهامية صحيح، وأما في الخبرية فحكي سيبويه نصب تمييزها من غير فصل حملًا على الاستفهامية(٢).

ويجوز الفصل بين تمييزها استفهاميةً وبينها بالظرف والمجرور(٣) لا خبرية إلا ضرورة(٤)، وزعم يونس أنه لا يفصل في الشعر إلا بشرط أن يكونا(٥) ناقصين(٦).

---

(١) الجمل صـ ١٣٥، فأجاز: بكم درهمًا اشتريت ثوبك؟، وبكم درهمٍ اشتريتَ ثوبك؟، فالنصب على تقدير قولك: أبعشرين درهمًا اشتريت ثوبك؟، والخفض على تقدير: بكم من درهم اشتريتَ ثوبك؟، فأضمرت "مِنْ"، وخفض بها.

(٢) انظر: الكتاب ١٦١/٢، ١٦٤.

(٣) نحو قولك: كم في الدارِ رجلًا

(٤) كقول الشاعر:

كم دونَ سلمى فلواتٍ بيدِ

(٥) أي الظرف والمجرور.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٥٠/٢، الهمع ٢٧٧/٢، ٢٧٨، وقد رُدَّ هذا القول بأن العرب لم تفرق بين الظرف التام والناقص في الفصل، بل تجريهما مُجرى واحداً. انظر: الهمع ٢٧٨/٢.

ولا تميز بمعرفة، ولا متوغلٍ[١]، ولا مختصٍّ بالنفي[٢]، ولا مقرونٍ بـ"لا".

و"كم"[٣] إن تقدمها حرف جر ففي موضع جر، وإنْ لا[٤] فإنْ كُنِّيَ بها عن مصدر أو مفعول فيه، ففي موضع نصب، وإلا[٥] فإن لم يقع بعدها فعل ففي موضع رفع[٦]، أو وقع لازمًا فمبتدأةٌ[٧]، أو واقعًا مسندًا لضمير "كم" فمبتدأ[٨]، أو لغيره[٩] والفعل لم يأخذ معموله، فهي هو، أو أخذه فالابتداء والنصب على الاشتغال.

والجواب مطابق لإعراب "كم"، ويجوز رفعه كانت هي في موضع رفع أو نصب أو خفض.

---

(١) أي: الأسماء المتوغلة في البناء، نحو: "مَنْ" و"ما"، ولا ما توغل في الإبهام، نحو "شيءٍ". انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٠/٢.

(٢) مثل: عَرِيب، وكنَيع، وطُورِيّ، ولا ما قُرِن بلا نحو: كم لا رجلٍ في الدار. شرح الجمل لابن عصفور ٥٠/٢.

(٣) لا يخلو أن يكون قبلها حرف أو لا يكون.

(٤) أي: وإن لم يتقدّم عليها حرف جر.

(٥) أي: إن لم تكن كناية عن شيءٍ من ذلك فلا يخلو أن يكون بعدها فعل أَو لا يكون.

(٦) نحو: كم رجلٍ في الدارِ.

(٧) أي: إن كان بعدها فعل غير متعدَ.

(٨) نحو: كم غلامًا جاءَك؟.

(٩) وإن لم يكن فلا يخلو أَن يكون الفعل قد أَخذ معمولَه، أَو لا يكون قد أَخذه.

ويجوز حذف تمييز "كم" للدليل(١)، ويحسن إن كان ظرفًا(٢).

******

كأيِّنْ: مثل"كَمْ" في الخبر، ويلزم تمييزها "مِنْ"(٣)، ويفصل بينها وبينه بالجمل(٤)، وفيها لغات: كَأَيِّنْ، كائن، كَيْئِنْ(٥) [٤٧/أ].

كذا: تجري مجرى "كم" في كونها كنايةً عن عدد، فإذا كنيت عن ثلاثة إلى عشرة قلت: له كذا من الدراهم، وقال الكوفيون: له كذا دراهم.

والمائة والألف عند البصريين (٦) كالثلاثة إلى العشرة، وقال الكوفيون(٧) : له كذا درهمٍ.

وعن أحد عشر إلى تسعة عشر: له كذا كذا درهمًا، وعن عشرين إلى تسعين: له كذا درهمًا، وعن المعطوف من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين: له كذا وكذا درهمًا.

---

(١) نحو قولك: كم مالُكَ؟، وكم درهمُك؟، تريد: كم حبةً درهمُكَ، وكم درهمًا مالُكَ . شرح الجمل لابن عصفور ٥١/٢.

(٢) كقول الشاعر:

كم عمةٌ لكَ يا جريرُ وخالةٌ فدعاءُ قد حَلَبَتْ عليَّ عِشاري

في رواية من رفع العمة . شرح الجمل لابن عصفور ٥١/٢.

(٣) انظر: الارتشاف ٧٨٩/٢، الهمع ٢٧٨/٢.

(٤) تقول: كأَيِّن جاءَك مِنْ رجلٍ، تريد: كم من رجلٍ جاءَكَ، قال أبو حيان: "ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها بالظرف والمجرور، والجملة والأفصح اتصال تمييزها بها كما جاء في القرآن الكريم". الارتشاف ٧٩٢/٢، وانظر: الهمع ٢٨٠/٢.

(٥) انظر : الارتشاف ٧٩٢/٢، الهمع ٢٨٠/٢.

(٦) انظر : الارتشاف ٧٩٥/٢

(٧) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٥٢/٢.

الهمزة إن كانت أوَّلًا فلا تُسَهّل، وتكون صورتها ألفًا، أو كانت حشوًا[١] ساكنةً متحركًا ما قبلها بالضم أو بالفتح أو بالكسر فتدبر بحركة ما قبلها، فمع الفتحة ألفًا [٢] ، ومع الضمة واوًا[٣]، ومع الكسرة ياءً[٤]، وصورتها في الخط على قياس تسهيلها.

أو متحركةً[٥] ساكنًا[٦] ما قبلها صحيحًا فتسهيلها بنقل حركتها إليه، وتحذفها[٧]، ولا صورة لها في الخط.

أو حرفَ علةٍ ياءً أو واوًا[٨] أصليين، فكما قبله حرف صحيح[٩] تسهيلًا وخطًّا، أو زائدين فتقلب الهمزة مع الياء ياءً، ومع الواو واوًا، وتدغم[١٠]، ولا تثبت لها صورة.

---

(١) لا يخلو أن تكون ساكنة أو متحركة.

(٢) نحو: كأس . انظر: الهمع ٤٣١/٣.

(٣) نحو: نؤمن، بؤس. انظر: الهمع ٤٣١/٣.

(٤) نحو: بئر، وذئب. انظر: الهمع ٤٣١/٣.

(٥) لا يخلو أن يكون ما قبلها ساكنًا أو متحركًا.

(٦) لا يخلو أن يكون الساكن حرف علة أو حرفًا صحيحًا.

(٧) فتقول في تسهيل دِفْئِك ، ويئْأَوْنَ : دِفُك ، وَيَنَوْن.

(٨) لا يخلو أن يكونا زائدين أَو أَصليين.

(٩) نحو: شيئك، وضوؤك.

(١٠) أي: وتدغم الياء في الياء والواو في الواو، فتقول في نبيئك ووضوؤك: نبيُّك ووضوّك. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٦/٢.

ومع الكسرة تثبت في التسهيل، ولا في الخط، أو ألفًا فبينها وبين الحرف الذي منه حركتُها، فمع الفتحة لا تثبت لها صورة، ومع الكسرة تثبت ياءً[١]، ومع الضمة واوًا[٢].

أو متحركًا ما قبلها[٣] مثل: سأل، وجُؤَنٍ، ومِئَرٍ، وجَؤُلٍ، ورأس، ويستهزئون، وسئم، ودُئِلٍ، ومِئِينٍ، فتسهل بينها وبين الحرف الذي منه حركتها، إلا في جُؤَنٍ ومِئَرٍ، فتبدل حرفًا من جنس الحركة قبلها، هذا مذهب سيبويه [٤]، وزاد الأخفش والكوفيون إبدال مثل: يستهزئون ياءً محضةً، ومثل: سُئِلَ واوًا محضةً[٥].

---

(١) تقول في سائل: سايل.

(٢) تقول: طاؤس.

(٣) قال ابن عصفور: فإن كانت الهمزة متحركة، وما قبلها متحرك ، فلا يخلو أَن تكون متحركة بالفتح أَو الضم أَو الكسر، فإن كانت متحركة بالفتح فلا يخلو أَن يكون ما قبلها متحركًا بالفتح مثل: سأل، أَو بالضم مثل: جُؤَنٍ، أَو بالكسر مثل: مِئَرٍ، وكذلك إن كانت الهمزة متحركة بالضم لا يخلو أَن يكون ما قبلها متحركًا بالفتح، مثل: قَؤَول، أَو بالضم مثل: رُؤوس، أَو بالكسر مثل: يستهزِئون، وكذلك إن كانت الهمزة متحركة بالكسر لا يخلو أَن يكون ما قبلها متحركًا بالفتح، مثل: سَئِمَ، أَو بالضم مثل: سُئِمَ، أَو بالكسر مثل: مِئين". شرح الجمل ٣٥٧/٢.

(٤) انظر: الكتاب ٥٤٣/٣، ٥٤٤، وراجع: شرح الجمل لابن هشام صـ ٣٥٤، الهمع ٤٣٢/٣.

(٥) فتقول : سُول . انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٨/٢، شرح الجمل لابن هشام صـ ٣٥٤، الهمع ٤٣٢/٣.

أو طرفًا[١] ساكنة دبرت بحركة ما قبلها، ففي الكسرة [٤٧/ب] تبدل ياء، وفي الضمة واوًا، وفي الفتحة ألفًا، والخط على ذلك، أو متحركة[٢] ساكنًا ما قبلها[٣] صحيحًا فقياس تسهيلها بحذفها وإلقاء حركتها عليه، ولا صورة لها في الخط.

أو حرف علة ياءً أو واوًا أو غيرَ زائدين، فكما ذكر في الحشو، وكذلك خطها، أو زائدين فكما في الحشو تسهيلًا وخطًّا، أو ألفًا فتكتب على قياس الوقف.

******

الأفعال المهموزة: لا تضبط بقياس، قيل: يجوز أن تبدل الهمزة ياءً في كل موضع، وقيل: يقصر ذلك على السماع، والصحيح التفصيل، فنقول: الهمزة من الفعل[٤] إن وقعت لامًا فالأجود إثباتها، ولغة للعرب ضعيفة إبدالها ياءً[٥] حكى ذلك الأخفش[٦].

(١) أي: إن كانت الهمزة طرفًا، فلا يخلو أن تكون ساكنة أو متحركة.
(٢) أي: كانت متحركة فلا يخلو أن يكون ما قبلها ساكنًا أو متحركًا.
(٣) أي: إن كان ساكنًا فلا يخلو أن يكون حرفًا صحيحًا أو معتلًّا.
(٤) الهمزة من الفعل لا يخلو أن تقع فاء أو عينًا أو لامًا.
(٥) أي يبدلون من الهمزة ياء، يقولون: قَريتُ في: قَرأْتُ، وأَخطيتُ في: أَخطأتُ.
(٦) انظر: المحتسب ٦٧/١، ١٧٣/٢

أو فاءً فلا تبدل إلا فيما سمع، وهو: واتَيْتُ، ووامَرْتُ، وواخَيْتُ، وهو من: أتى، وأَمَرَ، والأخوة، ولا يقاس على ذلك، و"أرَّخت" و"ورَّخت" لغتان لم تبدل[(١)].

أو عينًا لم تبدل ألفًا إلا فيما جاء، وهو سال في سأل[(٢)]، فمنهم من يبدل واوًا[(٣)]، ومنهم من يبدل ياء[(٤)].

******

الوقف[(٥)]:

إن كان على مثنى أو مجموع فكالوقف على المبني وسيأتي ، وغيرهما[(٦)]

---

(١) أي يبدل الهمزة واواً، فيقول: سِلتُ أسأل، كما يقال: خِفتُ أَخاف، وتقول: المساولة. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٩/٢، وراجع: إصلاح الخلل الواقع في الجمل صـ ٣٣١.

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي ٤٧/٣، ٤٨.

(٣) أي: لم تبدل الواو من الهمزة؛ لأنَّهما يتصرفان على السواء، وليست واحدة منهما أكثر تصرفًا من الأخرى، يقال: أَرَّخت وورخت وتأريخ وتوريخ ومؤرخ ومورخ . شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٩/٢.

(٤) أي: فيقول: المسايلة، فيبدل من الهمزة في سأل ياء.

(٥) هو قطع النطق عند إخراج آخر الكلمة، وهو اختياري، فهو غير الوقف الذي يكون استثباتًا وإنكارًا وتذكارًا وترنمًا. انظر: الارتشاف ٧٩٨/٢، التصريح ٢٣٣/٥، والوقف لا يخلو أن يكون على معرب أو على مبني، فإن كان على معرب فلا يخلو أن يكون مثنى أو مجموعًا بالواو والنون أو لا يكون. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٧/٢.

(٦) أي: فلا يخلو أن يكون في آخره تاء التأنيث أو لا يكون.

إن كان في آخره تاء التأنيث فتقف بالهاء[١]، وقد تقف بالتاء[٢]، وإلا[٣] فإن كان غير مهموز[٤] منونًا منصوبًا[٥] متحركًا ما قبل آخره[٦] فالإبدال ألفًا، ثم السكون، ثم بالهمزة، ثم التشديد في الضرورة فقط[٧]، أو ساكنًا

---

(١) أي: تقول في فاطمة وقائمة: فاطمهْ، وقائمهْ. انظر: الارتشاف ٨٠٠/٢، التصريح ٢٥٨/٥، الهمع ٣٨٦/٣.

(٢) هذا عند بعض العرب، وعليه قول الراجز:

اللَّهُ نجّـــــاك بِكَفيَّ مَسْلَمَت

من بعد ما وبعدِ ما وبعدِ مَتْ

قال سيبويه: "وتاء الجميع أقرب إلى التاء التي هي بمنزلة ما هو من نفس الحرف من تاء طلحة؛ لأن تاء طلحة كأنها منفصلة، وزعم أبو الخطاب أن ناسًا من العرب يقولون في الوقف: طَلْحَتْ، كما قالوا في تاء الجميع قولًا واحدًا في الوقف والوصل". الكتاب ١٦٧/٤، وراجع: شرح الشافية للرضي ٢٧٧/٢، ٢٧٨، التصريح ٢٥٨/٥، الهمع ٣٨٦/٣.

(٣) أي: فإن لم يكن في آخره تاء التأنيث فلا يخلو أن يكون معتل اللام، أو يكون في آخره همزة، أو لا يكون. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٧/٢.

(٤) أي: فإن لم يكن في آخره همزة، ولا يكون معتلَّ الآخر فلا يخلو أن يكون منوّنًا أو غيرَ منون.

(٥) أي فإن كان منصوبًا فلا يخلو أن يكون ما قبل آخره ساكنًا أو متحركًا. انظر: الارتشاف ٨٠٨/٢، التصريح ٢٤٦/٥ وما بعدها، الهمع ٣٩٠/٣ وما بعدها.

(٦) أي: جاز فيه أربعة أوجه.

(٧) كقول الشاعر:

لقد خَشِيتُ أن أُرَى جَدَبًّا

فهي[١] إلا التشديد[٢]، أو مرفوعًا أو مخفوضًا[٣] متحركَ ما قبل الآخر ففي المرفوع الإسكان، ثم الإشمام[٤]، ثم الرَّوْمُ[٥]، ثم التثقيل، ثم البدل[٦]، وفي المخفوض تلك إلا الإشمام[٧].

أو ساكنًا[٨] صحيحًا[٩] مرفوعًا فتلك[١٠] إلا التشديد، فيخلفه النقل[١١]،

---

(١) أي: فإنه يوقف عليه بالإبدال ألفاً ثم السكون ثم بالهمزة .

(٢) أي: فإن التشديد لا يجوز.

(٣) أي: فلا يخلو أن يكون ما قبل آخره ساكنًا أو متحركًا .

(٤) والإشمام هو: الإشارة بالشفتين إلى الحركة بُعَيْد الإسكان من غير تصويت يسمع. انظر: التصريح ٢٤٨/٥، الهمع ٣٩٢/٣.

(٥) والروم هو: إخفاء الصوت بالحركة، فلا تميلها ، بل تختلسها اختلاسًا تنبيهًا على حركة الأصل . انظر: التصريح ٢٤٧/٥، الهمع ٣٩١/٣.

(٦) أي: جاز فيه هذه الأوجه الخمسة . نظر: الجمل للزجاجي صـ ٣٠٩، ٣١٠، وشرح الجمل لابن هشام صـ ٣٧٤، التصريح ٢٣٤/٥، ٢٤٦ وما بعدها، الهمع ٣٨٦/٣، ٣٨٧.

(٧) أي: يجوز فيه ما جاز في المرفوع إلا الإشمام.

(٨) أي: فإن كان ما قبل آخره ساكناً فلا يخلو أن يكون الساكن حرف علة أو حرفًا صحيحًا.

(٩) أي: فإن كان الساكن حرفًا صحيحًا فلا يخلو أن يكون الآخر مرفوعًا أو مخفوضًا.

(١٠) أي: فإن كان مرفوعًا جاز فيه ما جاز فيما قبل آخره متحرك إلاّ التشديد، فإنه لا يجوز هنا، أي جاز فيه الإسكان ثم الإشمام ثم الروْم ثم البدل.

(١١) أي: أن تنقل حركة الإعراب إلى الساكن قبله. انظر: الارتشاف ٨١٠/٢، التصريح ٢٥٢/٥، الهمع ٣٩٣/٣ .

إلا إن أدى إلى بناء معدوم فيمتنع، [٤٨/أ] ويخلفه الإتباع[١]، أو مخفوضًا فكالمرفوع إلا الإشمام، أو عليلًا مرفوعًا فكالمرفوع الساكن الصحيح إلا النقل، أو مخفوضًا فكالمرفوع الذي قبل آخره ساكن عليل إلا الإشمام.

أو غير منون[٢] منصوبًا[٣] متحركَ ما قبل الآخر فالسكون، أو التشديد[٤]، أو ساكنه[٥] فالسكون ليس إلا، أو مرفوعًا أو مخفوضًا[٦] فكالوقف على ما قبل آخره متحرك من المنون إلا البدل، فإن تحرك ما قبل آخره[٧] وهو صحيح[٨] مرفوع فالسكون والروم والإشمام والنقل إلا أن يؤدي إلى بناء معدوم، أو مخفوض فالروم والإشمام والنقل إلا أن يؤدي –أيضًا– إلى بناء معدوم، فيعقبه الإتباع.

أو عليل مرفوع أو مخفوض جاز فيه ما جاز في الذي قبل آخره ساكن صحيح من مرفوع غير المنون ومخفوضه إلا النقل، وإن كان معتل الآخر[٩] بالألف[١٠]

---

(١) أي: يُحَرِّك الساكن بحركة مثل حركة ما قبله.

(٢) أي: إن كان غير منون فلا يخلو أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مخفوضًا.

(٣) أي: فإنَّ كان منصوبًا فلا يخلو أن يكون ما قبل آخره ساكنًا أو متحركًا.

(٤) أي: جاز فيه هذان الوجهان.

(٥) أي: إن كان ما قبل آخره ساكنًا.

(٦) أي: فلا يخلو أن يكون ما قبل آخره ساكنًا أو متحركًا.

(٧) أي: فلا يخلو أن يكون حرف علة أو حرفاً صحيحاً.

(٨) أي: فلا يخلو أن يكون مرفوعًا أو مخفوضًا.

(٩) أي: فلا يخلو أن يكون معتلًّا بالياء أو بالواو أو بالألف.

(١٠) وهو الاسم المقصور، وإذا وقفت عليها جاز فيها أربعة أوجه.

فبها[١]، وبإبدالها ياءً أو واوًا أو همزةً [٢] كان منونًا أو غير منون ، إلا أنك إذا وقفت على الألف المنون ، ففيه خلاف قيل : الألف عوض من التنوين في الأحوال كلها ، وهو مذهب المازني[٣]، وقيل: في حال الخفض والرفع ألف أصل، وفي حال النصب بدل من التنوين، وهو مذهب سيبويه[٤] ، وقيل: الألف ألف أصل مطلقًا، وهو مذهب الكسائي[٥].

وإن كان في آخره ياء[٦] مشددة جاز إبدالها جيمًا[٧]، وجاز أن تقف عليها نفسها من غير بدل[٨]، أو غير مشددة[٩]،

---

(١) أي: إبقاء الألف كما هي من غير تغيير.

(٢) انظر: الارتشاف ٨٠٢/٢، التصريح ٢٣٦/٥، ٢٣٧، الهمع ٣٨٦/٣.

(٣) ومعناه: أن الألف بدل من التنوين في الأحوال الثلاثة، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلًا ووقفًا، ونسب هذا القول أيضًا إلى الأخفش ، والفراء ، والفارسي . انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٦٠/١ ، التكملة للفارسي صـ ١٩٩، شرح الكافية الشافية ١٩٨٣/٤ ، التصريح ٢٣٦/٥ ، الهمع ٣٨٧/٣.

(٤) أي: الألف في حالة النصب بدل من التنوين، وفي حالتي الرفع والجر بدل من لام الكلمة. انظر: الكتاب ٢٩٠/٢ بولاق، التكملة للفارسي صـ ١٩٩، شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٩، المساعد ٣٠٤/٤، ٣٠٥، التصريح ٢٣٥/٥، الهمع ٣٨٦/٣.

(٥) أي الألف المنقلبة في الأحوال الثلاثة، وأن التنوين حذف، فلما حذف عادت الألف، وهو مروي عن أبي عمرو، كما نسب هذا القول لابن كيسان . انظر: شرح الكافية الشافية ١٩٨٣/٤، المساعد ٣٠٤/٤، التصريح ٢٣٦/٥، الهمع ٣٨٧/٣.

(٦) أي فلا يخلو أن تكون مشددة أو غير مشددة.

(٧) أي فتقول في الوقف على عليّ: علّج، وعلى مريّ: مرجّ . وتسمى بـ (عجعجة قضاعة) ، وهي تحويل الياء جيماً مع العين . انظر : المعجم الوسيط (عجعج) .

(٨) أي تقول: علي، ومري.

(٩) أي فلا يخلو أن يكون ما قبلها متحركاً أو ساكناً.

وما قبلها متحرك[١]، والاسم منون[٢] غير منصوب فالأفصح حذف الياء[٣]، والآخر: إثباتها[٤] إلا أن يؤدي ذلك إلى توالي الحذف على الاسم، فلا يجوز إلا إثبات الياء[٥]، أو منصوب فإبدال التنوين ألفًا فقط[٦]. أو غيرُ منون[٧] معرب[٨] اسمًا، فالأفصح في الرفع والجر إثبات الياء[٩]، وفي النصب لا يجوز إلا إثبات الياء[١٠]، أو فعلًا فلا يجوز إلا إثبات الياء، مرفوعًا[١١] كان أو منصوبًا إلا في الفواصل والقوافي[١٢]إلا [٤٨/ب]

(١) أي إن كان متحركاً فلا يخلو أن يكون الاسم منوناً أو غير منون.
(٢) أي فإن كان منوناً فلا يخلو أن يكون منصوباً أو غير منصوب.
(٣) أي تقول: قاضٍ، وعارٍ.انظر: الهمع ٣٨٧/٣.
(٤) أي تقول: قاضي، وعاري..
(٥) أي تقول: مُرِيّ اسم فاعل من أرى يُري ليس إلاّ. شرح الجمل لابن عصفور ٤٣١/٢.
(٦) أي تقول: رأيت قاضياً، وعارياً.انظر: الهمع ٣٨٧/٣.
(٧) أي فلا يخلو أن يكون معرباً أو شبه معرب وهو المبني في باب النداء نحو: يا قاضي.
(٨) أي فإن كان معرباً فلا يخلو أن يكون اسماً أو فعلاً.
(٩) أي أفصحهما إثبات الياء ، فتقول: القاضي ، والآخر: حذفها فتقول: القاض.انظر: الكتاب ١٨٥/٤، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٢/٢، الارتشاف ٨٠٤/٢، الهمع ٣٨٧/٣.
(١٠) أي تقول:(رأيت القاضيّ). انظر: الكتاب ١٨٣/٤، ١٨٤، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٢/٢، الارتشاف ٨٠٤/٢، الهمع ٣٨٧/٣.
(١١) أي تقول:(يَرمي).
(١٢) نحوقوله تعالى : ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ سورة الفجر: ٤. انظر: الارتشاف ٨٠٦/٢.

"لا أدري" و"ما أدري"، فإنَّ العرب حذفت منهما الياء في الوقف في غير القوافي والفواصل(١).

أو شبهُ معرب، وهو المبني في باب النداء(٢)، فإثبات الياء، وهو اختيار الخليل(٣)، وحذفها وتسكين ما قبلها وهو اختيار سيبويه ، ويونس(٤)، أو ساكن(٥) فكنظيره الصحيح.

وإن كان في آخره واو(٦) ساكن ما قبلها فالوقف عليه كنظيره من الصحيح(٧)، أو متحرك ، فلا تكون الحركة إلا ضمة، ولا يوجد إلا في الفعل(٨)، ولا يجوز الوقف عليه إلا بالسكون .

أو مهموز الآخر فالوقف عليه كالوقف على الصحيح إلا أنه يخالفه في أن النقل يجوز هنا، وإن أدَّى إلى بناء معدوم، وفي أن الإتباع يجوز هنا حيث لا يؤدي النقل إلى بناء غير موجود(٩).

---

(١) أي فيقول: لا أَدْرْ، وما أَدْرْ.

(٢) نحو: يا قاضي.

(٣) أي: تقول في الوقف: يا قاضي. انظر: الارتشاف ٨٠٤/٢، التصريح ٢٤٥/٥، الهمع ٣٨٧/٣.

(٤) أي: تقول في الوقف على يا قاضي : يا قاضْ ، كما أنه رأي يونس أيضًا . انظر: الارتشاف ٨٠٤/٢، التصريح ٢٤٥/٥، الهمع ٣٨٧/٣.

(٥) نحو: ظبي، وغزو.

(٦) أي: فلا يخلو أن يكون ما قبلها ساكنًا أو متحركًا.

(٧) نحو: يغزو.

(٨) نحو: وغزو.

(٩) أي: تقول: البُطِيء في الخفض، والرُّدءْ في الرفع، ولا يجوز ذلك في الصحيح.

ويجوز في الهمز وإن لم يؤد النقل إلى ذلك(١)، ويخالفه – أيضًا – في أنه يجوز أن تبدل من الهمزة حرفًا من جنس حركتها(٢)، وفي أنه لا يجوز التضعيف هذا في لغة المحققين، فأما المُسَهِّلون فينقلون الحركة إلى ما قبلُ في مثل "الوَثِئ"، فيكون الوقف عليه كالوقف على ما آخره صحيح، ويُسَهِّلون الهمزة في مثل الكلا بينها وبين الحرف الذي منه حركتها، فيكون الوقف عليه كالوقف على ما في آخره حرف علة.

وإن كان مبنيًّا أو مشبهًا بمبني ، وهو ما في آخره حرف ليس فيه علامة إعراب، وآخره(٣) ساكن(٤) صحيح وقفت عليه من غير تغيير(٥)، أو معتل(٦) ألفٌ، فإن شئت وقفت عليه من غير تغيير(٧)، وإن شئت ألحقته

---

(١) أي: يجوز أن تقول: رأيت البُطُؤ فتتبع، ولو نقلت فقلت: البُطَأ، لكان له نظير، ولا يجوز أن تقول: رأيت البُسَرْ. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٣/٢، الارتشاف ٨١١/٢ .

(٢) أي: فتقول: الوَثُو في الرفع، والوَثِي في الخفض، والوَثا في النصب، فتحرّك الثاء بالفتح؛ لأنَّ الألف لا يكون ما قبلها إلَّا مفتوحًا، وكذلك الكاف، فتقول: الكَلَو في الرفع، والكَلَىْ في الخفض، والكَلاَ في النصب . انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٣/٢، الارتشاف ٨١١/٢.

(٣) نحو: لم يغزُ، ومسلمان ومسلمونَ، ألا ترى أن يغزو في نحو: لم يغزُ ومسلمانِ ومسلمونَ، الحركة التي في آخرها ليست إعرابًا، وإن كانت هذه الألفاظ في أنفسها معربة. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٤/٢، الارتشاف ٨١٩/٢، التصريح ٢٧٠/٥.

(٤) أي: فإن كان ساكنًا فلا يخلو أن يكون الساكن حرف علة أو حرفًا صحيحًا.

(٥) أي: نحو: مَن، وهَلْ.

(٦) أي: فإن كان حرف علة فلا يخلو أن يكون ألفًا أو غير ألف.

(٧) فتقول: هاهنا، وإن شئت: ها هناه.

الهاء إلا أن تكون للندبة فتلزمه الهاء[١]، أو ياء أو واو[٢] صلتان للمضمر لم يجز فيهما إلا الحذف[٣]، أو ليسا بصلتين لزمت الهاء[٤].

وإن لم يكونا في آخره وقفت عليهما من غير تغيير ولا زيادة[٥] إلا ما شذ من إبدالهم الهاء من الياء في الوقف على: هذا لي، فتقول: هذا لِهْ.

أو متحركٌ[٦] [٤٩/أ] اسمًا مرخمًا بحذف التاء ، فالأفصح إلحاق التاء[٧]، وقد يستغنى عن الهاء في الشعر بألف الإطلاق[٨].

أو فعلًا محذوفًا[٩] منه الفاء فالهاء[١٠]، أو غير محذوفها فالأفصح إلحاقها، ويجوز في المضموم الكسر أو [.....][١١] محذوف الآخر قد

---

(١) فتقول: يا غُلاماه، ولا يجوز في الوقف: يا غُلاما.

(٢) أي: فلا يخلو أن يكونا صلتين للمضمر أو لا يكونا.

(٣) نحو: بِهِ وضَرَبَهُ.

(٤) نحو: واغلامَهُوه ، وا انقطاع ظهريه.

(٥) نحو: لو، ولي.

(٦) أي: وإن كان الآخر متحركًا فلا يخلو أن تكون الكلمة اسمًا مرخمًا قد حذفت منه التاء في الترخيم أو فعلًا أو حرفًا محذوفي الآخر. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٥/٢.

(٧) فتقول: يا فاطِمَهْ، ويا سعلاه في الوقف على: يا فاطِمَ، ويا سعلا . انظر: الارتشاف ٨٢٤/٢.

(٨) كقول الشاعر:

عوجِي علينا واربَعِي يا فاطِما

(٩) أي: لا يخلو أن يكون قد حذفت منه الفاء أو لم تحذف.

(١٠) أي: عند الوقف عليه تقول: قِهْ، ولم يَقِهْ.

(١١) بياض في الأصل بمقدار كلمة.

جرت باسم فالهاء، أو بحرف[١] فالأفصح إلحاقها[٢]، وندر بغير هاء فيما حرف الجر منه على أزيد من حرف واحد[٣] أقل منه[٤].

وإن كان متحركَ الآخر، ولم يحذف منه شيء[٥]، وهو بهاء ضمير فالأفصح الإسكان[٦]، ويجوز نقل الحركة من الضمير إلى الساكن[٧]، ويجوز كسر الساكن الأول[٨]، أو غير ذلك فالإسكان، وإلحاق هاء

(١) قال ابن عصفور: "وإن كان حرفًا محذوف الآخر مثل "ما" إذا حذفت ألفها في الاستفهام إذا اتصلت بخافض فلا يخلو أن يكون الخافض الذي دخل عليها حرف جرٍّ أو اسمًا مضافًا إليها، فإن كان الداخل عليها في الوقف اسمًا لم يجز الوقف إلَّا بالهاء أو الإسكان، والأفصح إلحاق الهاء". انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٥/٢، ٤٣٦ .

(٢) أي: تقول: لِمَ؟، ولِمَهْ؟، وبِمَ؟، وبِمَهْ؟.

(٣) أي: تقول: علَامَ، وإلَامَ.

(٤) في نحو: بِمَ، ولِمَ.

(٥) أي: وإن كان المبني الموقوف عليه متحرك الآخر، ولم يحذف منه شيء فلا يخلو أن يكون بها ضمير قبله ساكن أو غير ذلك.

(٦) أي: تقول: اضرِبُهْ، وضربتُهْ.

(٧) أي: تقول: لم أضرِبْهُ.

(٨) أي: تقول: اضْرِبهْ.

السكت[١]، إلا "حيَّهل" و"أنا"، فيجوز الإسكان[٢]، وإلحاق الهاء[٣]، وإلحاق الألف[٤].

******

همزة الوصل: لا توجد إلا وبعدها ساكن لفظًا أو نية[٥]، وتكون في الكلم، ففي الحرف مع أداة التعريف خاصة[٦]، وفي الماضي موازن "انفَعَلَ"، و"استفعَلَ"، و"افتَعَلَ"، و"افعَلَّ"، و"افعالَّ"، و"افعلَّ"، و"افعنلل"، و"افعَوْعَل"، و"افعوَّل"، و"افعَنْلَى"، و"تفاعَلَ"، و"تفَعَّلَ"[٧] إذا أدغمت التاء فيما بعدها.

وفي الأمر بغير لام بشرط أن يكون من الثلاثي، أو من مثال ما تقدم.

وفي الاسم في "ابن"، و"امرئ" وفرعيهما، و"اسم"، و"است"، و"ابنم" وفرعهما، و"اثنين"، و"اثنتين" و"ايمن"[٨] على خلاف فيها، ومصدر المُثُلِ المتقدمة.

---

(١) نحو: «أَنا»، يجوز في الوقف عليها: أَنْ وأَنَه، وقد يجوز في الوقف عليها: هو وهوه.

(٢) أي: تقول: حَيَّهلْ، وأَنْ.

(٣) أي: تقول: حَيْهلَهْ، وأَنه.

(٤) أي: تقول: حَيْهلا، وأَنا.

(٥) لأنه جيء بها للتوصل إلى النطق بالساكن . الكتاب ١٤٤/٤، شرح الجمل لابن خروف ١٠٥١/٢.

(٦) نحو: الرجل، والمعلم. انظر: الجمل صـ ٢٥٧، شرح الجمل لابن هشام صـ ٣٣٥.

(٧) انظر: الجمل صـ ٢٥٨، شرح الجمل لابن خروف ١٠٥١/٢، شرح الجمل لابن هشام صـ ٣٣٥، ٣٣٦.

(٨) انظر: الجمل صـ ٢٥٧، شرح الجمل لابن خروف ١٠٥١/٢، شرح الجمل لابن هشام صـ ٣٣٥.

ومذهب الخليل أن الهمزة الداخلة على الأداة همزة قطع، ومذهب غيره همزة وصل(١).

وأصل الهمزة الكسر(٢)، إلا إن عدل إلى الفتح أو الضم لموجب، فتفتح فيه مع لام التعريف، وفي "ايمن"(٣)، وتضم في كل فعل ثالثه مضموم لزومًا لفظًا أو نية(٤).

******

التثنية: ضم شيء إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين [٤٩/ب] والمعنيين، أو المعنى الموجب للتسمية(٥).

والاسمان إن اختلفا لفظًا فالعطف إلا ما سمع من قولهم: العُمَرَانِ،

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ١١٦/١، وراجع: شرح الجمل لابن خروف ١٠٥١/٢.

(٢) اختلف في أصل همزة الوصل: هل هو السكون أو الحركة؟ فالأول مذهب الفارسي، والثاني مذهب سيبويه، وهو الظاهر . قال ابن جني: "واعلم أنَّ هذه الهمزة أبدًا في الأسماء والأفعال مكسورة". انظر: سر صناعة الإعراب ١١٣/١، وراجع: الكتاب ١٤٤/٤، شرح الجمل لابن خروف ١٠٥١/٢، التصريح ٣٥٢/٥، ٣٥٣.

(٣) وعلة فتحها مع الأول: دخولها على ما ليس من جنسها أن تدخل عليه، فخولف بحركتها، و"أيمن" اسم غير متصرف، لا يكون إلا في القسم، فشبه بالحرف في عدم التصرف، ففتحت همزته . شرح الجمل لابن خروف ١٠٥١/٢.

(٤) نحو: أُقتُل، اخُرج، أُستُفعِلَ، ونحو ذلك . شرح الجمل لابن خروف ١٠٥١/٢.

(٥) أي والمعنى الموجب للتسمية فيهما واحد.

والقمران، والعجاجان[١]، أو اتفقا واختلفا معنى فالعطف[٢]، أو اتفقا في موجب التسمية فالعطف إلا فيما سمع، نحو: الأحمرين[٣]، والأصفرين[٤]، والأبيضين[٥]، وإن اتفقا فيهما، وكانا علمين فالعطف[٦]، أو لم يكوناهما فالتثنية، ويختص العطف بالضرورة[٧].

والتثنية تثنيةٌ لفظًا ومعنًى[٨]، أو لفظًا أو معنًى[٩]، وجميع الأسماء تثنى إلا كُلًّا وبعضًا[١٠]، وأجمع، وجمعاء، وأفعلَ مِنْ، والمحكيَّ[١١]، والعددَ غير

---

(١) أي: فيما غلب أحدهما على الأخر، فالأول لأبي بكر وعمر، والثاني للشمس والقمر، والثالث: لرؤبة بن العجاج وأبيه. انظر: شرح الجمل لابن عصفور١٣٥/١، المقرب ٢/ ٣٩٣، شرح الجمل لابن خروف ٢٧٩/١، الارتشاف ٥٥٥/٢، الهمع١٣٧/١.

(٢) أي: إذا لم يكن المعنى الموجب للتسمية فيهما واحدًا، تقول: عينٌ وعينٌ . انظر: الارتشاف ٥٥٥/٢، ٥٥٦.

(٣) في اللحم والخمر.

(٤) في الذهب والزعفران.

(٥) في الشحم والشباب.

(٦) أي: ولا تجوز التثنية؛ لأنَّ الاسم لا يثنى إلا بعد تنكيره . انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٣٦/١.

(٧) كقول الراجز:

لَيثٌ ولَيثٌ في مَحّلٍ ضَنْكٍ

(٨) نحو: الزيدين، والعمرين.

(٩) نحو: مِقَصَّيْنِ، وجَلَمَيْنِ.

(١٠) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٣٧/١، المقرب ٣٩٥/٢، الارتشاف ٥٥١/٢.

(١١) الأسماء المحكية نحو: تأبط شرًّا، وبَرِقَ نَحره. انظر: الكتاب ٣٢٧/٣، المقرب ٣٩٦/٢، الهمع ١٣٩/١.

مائة وألف[١]، والمتوغلَ في البناء[٢]، والمختصَّ بالنفي[٣]، والمثنى، والمجموع جمع السلامة في المذكر، واسمَ الجنس[٤]، واسمَ الجمع[٥]، والمكسَّرَ، ووردا مثنيين في الضرورة.

والمثنى إن كان منقوصًا مقيسًا[٦] رددت المحذوف[٧]، أو غير مقيس[٨] لم ترده[٩] إلا في أخ، وأب، وحم، وهن[١٠]، وإلا في يد، ودم ضرورة.

وغير المنقوص[١١] إن كان صحيحًا ألحقت العلامتين من غير تغيير،

---

(١) انظر: الكتاب ٣٩٢/٣، ٣٩٣، المقرب ٣٩٥/٢، المساعد ٣٨/١.

(٢) وهي التي لم تكن معربة قطّ ، نحو : مَنْ وكَمْ.

(٣) نحو: أحَد، وعَريب.

(٤) نحو: ضرَب، وقَتلٌ.

(٥) نحو: قوم، ورهَطَ.

(٦) المقيس: هو ما قُدِّر إعرابه في الحرف المحذوف ، نحو: جاءني قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ؛ لأن علامة الرفع والخفض الحركة المقدَّرة في اليَاء المحذوفة. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٣٩/١.

(٧) وهو الياء، وألحقت العلامتين نحو: جاءني قاضيانِ، ورأيت قاضيَيْنِ، ومررتُ بقاضيين.

(٨) غير المقيس هو: ما لم يُقدَّر إعرابه ، بل ظهر فيما ولي المحذوف ، نحو: جاءني أخٌ وأبٌ ؛ لأن الأصل فيهما : أخوٌ وأبَوٌ. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٣٩/١.

(٩) أي: تلحق العلامتين من غير أن تردَّ المحذوف نحو: يَديْنِ في تثنية يَدٍ، ودَمَينِ في تثنية دَمٍ. انظر: ابن عصفور ١٣٩/١.

(١٠) أي: تقول في تثنيتهما: أخوانِ، وأبوانِ، وحَمَوانِ، وهَنَوانِ، فتردُّ المحذوف . انظر: الارتشاف ٥٦٢/٢.

(١١) أي: لا يخلو أن يكون صحيح الآخر أو معتلَّه أو مهموزه..

إلا ما شذ من قولهم: أليان، وخُصيان[١].

أو معتلًّا[٢] بالياء أو بالواو[٣]، فكالصحيح[٤]، أو بالألف[٥] ثلاثيًّا فتقلبه إلى أصله إن كانت معلومة[٦]، وإن كانت مجهولة وأميل[٧] أو قلب ياءً في حال من الأحوال[٨] فإلى الياء[٩]،

---

(١) أي: تقول: أَلْيَانِ، وَخُصْيَانِ بغير تاء، وأَلْيَتَان، وَخُصْيَتَان بالتاء. انظر: الكتاب ٣٨٧/٤، المقتضب ٤١/٣، شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٨٥.

(٢) أي: لا يخلو أن يكون معتلاً بالواو أو بالألف أو بالياء.

(٣) نحو: ظَبْيٍ، وغَزْو.

(٤) أي: تلحق به العلامتين من غير تغيير، فتقول: ظَبْيانِ، وغَزْوانِ في الرفع، وظَبْيَيْنِ وغَزْويَنِ في النصب والخفض.

(٥) أي: لا يخلو أن يكون ثلاثيًّا أو رباعيًّا أو غير ذلك.

(٦) أي: تقلب الألف إلى أصلها إن كان أصلها ياء قلبتها ياءً، وإن كان أصلها واوًا قلبتها واوًا، وألحقت العلامتين، فتقول: رَحيَانِ وعَصَوانِ في الرفع، ورحَيَيْنِ وعَصَوَيْنِ في النصب والخفض، في تثنية رَحَى وعصا؛ لأنّك تقول: رَحَيت بالرحى وعَصَوْتُ بالعَصَا، أي: ضربتُ بها. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٤١/١، الارتشاف ٥٦٤/٢، التصريح ٤٥/٥.

(٧) نحو: بَلَى إذا سميت بها.

(٨) نحو: لدَى ، وعلَى ، وإلى إذا سميت بها أيضًا ؛ لأنك تقول: لدَيه ، وعلَيه ، وإليه.

(٩) نحو: بَلَيانِ ، ولَدَيانِ ، وعَلَيانِ ، وفي إلى: إليانِ في الرفع ، وبلَيَيْنِ ، ولَدَيَيْنِ ، وعَلَيَيْنِ ، وإليَيْنِ في النصب والجر . انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٤١/١، الارتشاف ٥٦٥/٢، التصريح ٤٥/٥، ٤٦، الهمع ١٤٧/١.

وإلا[١] فإلى الواو خلافًا للكوفيين[٢] فإنه إن كان عندهم على "فَعُل" أو "فِعَلَ"، فتقلب واوًا إلا حِمَى، وربا فإليها وإلى الياء[٣].

أو أزيد فإلى الياء مطلقًا[٤] خلافًا للكوفيين فيما زاد على الرباعي؛ إذ يحذفونها[٥]، أو مهموزًا[٦] قبلها متحرك، فكالصحيح[٧]، أو ساكن[٨] صحيح، فكالصحيح، ويجوز النقل[٩].

---

(١) أي: وإن كانت لم تُمَل ولم تقلَب ياء في حال نحو: إلى إذا سميّتَ بها فتقلبها واوًا . التصريح ٤٧/٥، ٤٦، الهمع ١٤٧/١.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٤١/١، الارتشاف ٥٦٤/٢، ٥٦٥، الهمع ١٤٧/١.

(٣) فقالوا: حميَانِ وحَمِوانِ، وربَوانِ ورَبيانِ.

(٤) أي: تقلب الألف ياءً بالاتفاق، وتلحق العلامتين، فتقول: حُبليان، وملهيان في حُبلى، وملهى.

(٥) رأيُ البصريين قلبُ الألف ياء كالرباعي، وعند الكوفيين تحذف، فتقول في تثنية حُبَارى وجُمادَى على مذهب البصريين: حبُارِيان وجُمادَيانِ، وعلى مذهب الكوفيين: حبُارانِ وجُمادانِ، والصحيح في القياس ما ذهب إليه البصريون، وبه ورد السماع . انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٤٢/١، الارتشاف ٥٦٥/٢، التصريح ٥٦٤/٥، الهمع ١٤٧/١.

(٦) لا يخلو ما قبل الهمزة أن يكون ساكنًا أو متحركًا.

(٧) أي: إن كان متحركًا نحو: نَبَأ وأَجَأ أَلحقتَ العلامتتين من غير تغيير فتقول: نَبَآنِ وأَجَآنِ، في الرفع ونَبَأَيْنِ وأَجأَيْنِ، في النصب والخفض . انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٤٢/١.

(٨) لا يخلو أن يكون حرفَ علةٍ أو حرفًا صحيحًا.

(٩) أي: إن كان حرفًا صحيحًا نحو: عِبْءٍ، ودِفْءٍ جاز فيه وجهان: عدم التغيير، فتقول: عِبْئانِ، ودِفْئانِ، ويجوز نقلُ حركة الهمزة إلى الساكن وحذفها، فتقول: عِبانِ ودِفانِ . انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٤٢/١.

أو معتلٌّ بالياء أو بالواو(١) مزيدين فكالصحيح، ويجوز الإدغام(٢)، أو غير مزيدين فكالصحيح(٣) [٥٠/أ]، أو بالألف(٤)، والهمزةُ أصل فكالصحيح(٥)، ويقل قلبها واوًا(٦)، أو منقلبة عنه(٧)، أو زائدة للإلحاق فكالصحيح، ويجوز قلبها واوًا(٨)، وهو أحسن في الملحق(٩)، كما أن عدمه في كِساءٍ

---

(١) لا يخلو أَن يكون زائدًا أو غير زائد.

(٢) أي إن كان زائدًا جاز في الاسم وجهان: عدم التغير مع إلحاق العلامتين، تقول في تثنية نبيء ووُضُوء: نَبِيئانِ وَوُضُوآنِ، أو أن تقلب الهمزة مع الياء ياءً أو مع الواو واوًا، وأُدغمت الياء في الياء، والواو في الواو مع إلحاق العلامتين، فتقول: نَبِيّان وَوُضُوّانِ . انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٤٣/١.

(٣) نحو: شَيءٍ ، ووضَوْءٍ ، تقول في تثنيتهما: شَيئانِ وضَوآنِ، من غير تغيير إلا بإلحاق العلامتين.

(٤) لا تخلو الهمزة أن تكون أصلًا أو منقلبةً عن أصل أو زائدة إمّا للإلحاق ، وإمّا للتأنيث.

(٥) نحو: قُرَّاء ووضَّاء، تقول فيهما: قُرَّاءَنِ وَوُضَّاءانِ . انظر: الارتشاف ٥٥٩/٢.

(٦) أي أن تقول: قَرّاوانِ ، ووضاوان وهوقليل جدًّا.

(٧) نحو: كساء. انظر: الارتشاف ٥٦٠/٢.

(٨) أي: تقول: حَمراوانِ، وحمراءان، وكساءان، وكساوان.

(٩) نحو: عِلباء جاز أن تقول : عِلباءان، وعلباوان، والقلب إلى الواو هو الأحسن . انظر: التصريح ٥٠/٥.

أحسن[١]، وبعض فزارة يقلبها فيهما ياءً[٢]، أو للتأنيث فتقلبها واوًا[٣] وقد تبقى شاذًّا[٤].

والمذكر والمؤنث إن اختلفا لفظًا فالعطف، إلا فيما شذ نحو قولهم: أبوان في "أب" و"أم"، أو اتفقا غَلَّبت المذكرَ[٥] إلا في ضَبُع وضِبْعانٍ[٦]، فنقول: ضَبُعَانِ[٧]، ومن العرب من يقول: ضبعانان، فيُغَلِّب المذكرَ.

******

الجمع: ضم اسم إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني، أو المعاني الموجبة للتسمية[٨].

والأسماء[٩] إن اختلفت لفظًا فالعطف، إلا فيما سمع نحو: المهالبة،

---

(١) أي بالقلب واوًا، وهو رأي ابن مالك ، والجزولي . انظر: شرح الكافية الشافية١٧٨٢/٤، الارتشاف ٥٦٠/٢، المساعد ٦٠/١.

(٢) أي: يقولون: كِسايان، وعِلبايانِ. انظر: الارتشاف ٥٦٢/٢.

(٣) نحو: حمراء، فتقول: حَمراوانِ.

(٤) أي: تقول: حمراءان، وحمراءَينِ.

(٥) نحو: قائم، وقائمة، تقول في تثنيتهما: قائِمان بتغليب المذكر.

(٦) فالأول للمؤنث، والثاني للمذكر.

(٧) بتغليب المؤنّث على المذكر؛ لأنّه أخفّ منه لقلّة حروفه.

(٨) أي: كون المعاني الموجبة للتسمية فيهما واحدًا.

(٩) لا تخلو الأسماء أن تتفق في اللفظ أو تختلف.

والحُوص[١]، أو اتفقت[٢] واختلفت المعاني فالعطف، إلا فيما سمع نحو: الأحامرة[٣]، أو اتفقت[٤] وكانت أعلامًا فالعطف وإلا فالجمع، ولا يجوز العطف إلا ضرورة.

والجمع: مسلَّمٌ، ومكسر، واسم جمع، واسم جنس.

والأول هو المتكلم فيه، وهو بالواو والنون، وشرطه إن كان صفة: الذكورية، والعقل، وخلوه من تاء التأنيث، وأن يجمع مؤنثه بالألف والتاء[٥].

أو غير صفة فكذلك إلا الشرط الأخير، ويزاد العلمية، وعدم التركيب[٦]، خلافًا للكوفيين والبغداديين في أنهم لا يشترطون خلوه من تاء التأنيث[٧].

---

(١) أي: جمعت، لكنه موقوف على السماع، فالمهالبة في المُهَلَّبِ وبنيه، والحُوص في الأحوص وإخوته.

(٢) أي: وإن اتفقت في اللفظ ، فلا تخلو المعاني أن تَتَفق أو تختلف.

(٣) أي: أنه يجمع نحوالمثال المذكور في: اللحم، والخمر، والزعفران.

(٤) أي: الألفاظ والمعاني فلا تخلو الأسماء أن تكون أعلامًا باقية على علميتها أو لا تكون.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٤٧/١، الارتشاف ٥٧٣/٢، التصريح ٢٣٧/١، الهمع ١٥١/١.

(٦) انظر: المصادر السابقة.

(٧) أي: أنهم يجمعون نحو : طلحة ، وحمزة بالواو والنون في الرفع، وبالياء والنون في النصب والخفض، فيقولون: طلحون وحمزون، وذلك لا يجوز عند البصريين . انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٤٧/١، الارتشاف ٥٧٢/٢.

أو بالألف والتاء: وهو علم لمؤنث[١]، أو فيه تاء التأنيث لمذكر أو لمؤنث، ما عدا "فَعْلى" "فَعْلان"، و"فعلاء" "أفعَل"، والمُصغر لما لا يعقل[٢]، وما عدا ذلك لا يجمع بهما إلا حيث سمع، نحو: حمامات ، وسجلات ، وسُرادقات ، واصْطبلَات ، ولُحِّنَ المتنبي في جمع [٥٠/ب] بوق على بوقات[٣].

وحكم المجموع بالواو والنون حكم المثنى إلا المنقوص، فلا ترد المحذوفَ[٤]، وإلا المعتل بالألف، فتحذفها ويكون ما قبلها مفتوحًا[٥] خلافًا للكوفيين ، إذ أجازوا ضمه[٦].

ونون الاثنين مكسورة أبدًا، وحكي فتحها مع الياء[٧]، وأجازه بعضهم مع

---

(١) كهند ، وزينب.

(٢) نحو: دُرَيهمات، ودُنينيرات.

(٣) في قوله:

إذا كان بعضُ الناسِ سيفًا لدولةٍ ففي الناسِ بوقاتٌ لها وطبولُ

(٤) تقول في قاضٍ : قاضُونَ في الرفع ، وقاضِينَ في النصب والخفض.

(٥) نقول في جمع موسى: موسوْنَ في الرفع، وموسَينَ في النصب والخفض، قال الله تعالى : ﴿ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ ﴾ سورة آل عمران: ١٣٩، وقال تعالى : ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ﴾ سورة ص: ٤٧.

(٦) فيقولون: موسُونَ في الرفع، وموسَينَ في النصب والخفض. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٥٠/١، الارتشاف ٥٧٩/٢، ٥٨٠، الهمع ١٥٣/١.

(٧) وهي لغة بني أسد. انظر: التصريح ٢٦٢/١، كقول الشاعر:

على أَحْوَذِيَّيْنَ استقلت عشية فما هي إلا لَمْحةٌ وتغيبُ

فالرواية بفتح النون من "أحوذينَ" تثنية "أحوذي".

الألف[١]، ولغة خثعم استعمال المثنى بالألف على كل حال[٢]، ونون الجميع مفتوحة[٣]، والعقود[٤] من قبيل أسماء الجموع.

وحكم المجموع بالألف والتاء حكمه في التثنية ما لم تكن فيه تاء التأنيث، فإنك تحذفها[٥]، أو كان على وزن "فَعْلٍ" أو "فِعْلَةٍ" أو "فُعْلٍ" أو "فُعْلة" صحيحًا[٦]، فعلى حذفها[٧]، أو فتح الوسط[٨]، أو الإتباع[٩].

أو معتل العين[١٠] أو مضعفًا فالإسكان[١١]، أو اللام فكالصحيح ما لم يكن ياءً أو واوًا، فلا يجوز الإتباع[١٢] .

---

(١) انظر: التصريح ٢٦٣/١

(٢) وخثعم: فَخذ من طيىء، قال الشاعر:

إنَّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجدِ غايتاها

(٣) قيل: فتحت فرقًا بينها وبين نون التثنية، أو طلبًا للتخفيف. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٥٠/١، التصريح ٢٦٥/١.

(٤) نحو: عشرين، وثلاثين.

(٥) تقول في فاطمة ، وعائشة : فاطمات ، وعائشات.

(٦) أي: لا يخلو أن يكون صحيحًا أَو معتل العين أَو اللام.

(٧) أي: تبقي العين على سكونها، نحو: هِنْدٍ ، وجُمْلٍ، فتقول: هندات ، وجُمْلات.

(٨) أي: تفتحها طلبًا للتخفيف، فتقول: هِنَدات ، وجُمَلات.

(٩) أي: إتباعها للفاء، فتقول: هِنِدات ، وجُمُلات.

(١٠) نحو: دِيمَةٍ ودُولَةٍ.

(١١) أي: تقول في جمعهما: ديمات ، ودُولات.

(١٢) نحو: مِرْيَة، تقول في جمعه: مِرْياتٌ ومِرَيَاتٌ، ولا يجوز: مِرِيات بإتباع حركة العين للفاء . شرح الجمل لابن عصفور ١٥١/١.

أو "فَعْلة" صحيح العين[١] اسمًا ففتحها[٢]، ولا يجوز الإسكان إلا ضرورةً[٣]، أو صفة فالإسكان[٤]، إلا رَبْعَة ولَجْبَة، فالفتح[٥]، أو معتله[٦] فالإسكان[٧] إلا بني هذيل، فكصحيحه يفتحونه[٨].

والنون زيدت ليظهر فيها حكم الحركة في المفرد وتنوينه، لا عوضًا من الحركة[٩]، ولا منها ومن التنوين[١٠] خلافًا لابن جني[١١]، ولا منها مع "أل"، ومنه مع الإضافة خلافًا للمبرد[١٢]، ولا فارقة بين رفع الاثنين ونصب

---

(١) قال ابن عصفور: "إن كان على وزن "فَعْلَة" فلا يخلو من أَن يكون صحيح العين أو معتلًّه، فإن كان صحيح العين فلا يخلو أَن يكون اسمًا أو صفة، شرح الجمل لابن عصفور ١٥٢/١.

(٢) نحو: جفنةٍ وجَفَناتٍ.

(٣) كقول الراجز: أَو تَستريحَ النفسُ من زَفْراتِها

(٤) نحو: ضَخْمَةٍ وضَخْماتٍ.

(٥) قالوا في جمعهما: رَبَعات ، ولَجَبات بفتح العين.

(٦) أي: معتلة العين.

(٧) نحو: جَوْزَةٍ وجَوْزاتٍ ، وبَيْضَةٍ وبَيْضاتٍ.

(٨) أي: يجرونه مجرى صحيح العين في الفتح فيقولون: جَوزَات وَبَيَضات.

(٩) وهو رأي الزجاج. انظر: إعراب القرآن ٧/١، المساعد ٤٧/١.

(١٠) وهو اختيار ابن طاهر، وأبي موسى . الارتشاف ٥٧٠/٢، الهمع ١٥٩/١.

(١١) انظر: سر الصناعة ٤٤٩/٢، ٤٦٥.

(١٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٥٣/١، الارتشاف ٥٧٠/٢، الهمع ١٥٩/١.

الواحد في حال الوقف خلافًا للفراء[١]، ولا من تنوينين في التثنية ومن تنوينات في الجمع خلافًا لثعلب[٢].

والأصل دلالة المفرد والمثنى والمجموع على موضوعاتها، وقد يُخرج عن الأصل، فيقع المفرد على المثنى[٣] وعلى المجموع[٤]، والمثنى على الجمع[٥] وعلى المفرد[٦]، والجمع على المثنى[٧] وعلى المفرد[٨]، ولا ينقاس شيء من ذلك إلا الجمع للمثنى في كل شيئين من شيئين[٩].

******

(١) انظر: سر الصناعة ٤٤٩/٢، ٤٦٥، شرح الجمل لابن عصفور ١٥٣/١، الارتشاف ٥٧٠/٢، ٥٧١، الهمع ١٥٩/١.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٥٣/١، الارتشاف ٥٧٠/٢، الهمع ١٥٩/١.

(٣) كقول الشاعر: حمامةَ بَطن الوادِيَيْنْ تَرَنَّمي
يريد: بطني الواديين.

(٤) كقول الشاعر: كلوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعفُّوا
أي: في بِطُونِكُم.

(٥) كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ ﴾ سورة الملك من الآية: ٤ ، أي كرات.

(٦) كقول الشاعر:
إذا ما الغلامُ الأحمقُ الأم شَافَنِي بأطرافِ أنفَيْهِ .....
يريد بأنفه.

(٧) كقولهم: فلان عظيمُ المناكب.

(٨) كقولهم: شابتْ مَفَارِقُه.

(٩) انظر: المساعد ٧١/١، شرح الكافية الشافية ١٧٨٩/٤.

النسب: هو الإضافة[١]، ويكون للأب، والأم، والحي ، والقبيلة ، والمكان، والمذهب ، والصنعة، ولما يُلَازَمُ، أو يُمْلَك، وللصفة وهو قليل[٢].

وقد تلحق الياءان لفظًا، ولا يكون منسوبًا[٣]، كما أنه يجيء النسب بغيرها، فيجيء على "فاعل" فيما يُملك، وعلى "فَعَّال" في الصنعة[٤]، وعلى "فَعِل" في الملازم، وعلى "مِفعال" و"مِفعيل"[٥] و"مِفعَل"[٦]، وكله موقوف على السماع . [٥١/أ] والمنسوب إليه إن كان غير متغير أو متغيرًا باطراد مقيس، وبغير اطراد مسموع، ثم إن كان[٧] اسم جمعٍ أو

---

(١) النسب والإضافة بمعنى واحد، ولذلك قال سيبويه: "باب الإضافة، وهو باب النسبة. انظر: الكتاب ٣٣٥/٣.

(٢) نحو: أحمريّ، وأشقريّ، وأعجميّ، ودوّاريّ . راجع مواضع النسب في: الجمل صـ ٢٥٢، شرح الجمل شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٩/٢، شرح الجمل لابن هشام صـ ٣٣١، التصريح ١٨٥/٥.

(٣) أي في المعنى ، نحو: كُرسيّ، ويُحتيّ.

(٤) نحو: عطّار، وخيّاط ، وبزاز.

(٥) نحو: ناقة مِخطير.

(٦) نحو: امرأة مِدعَسَ.

(٧) الاسم المنسوب لا يخلو أن يكون مفردًا أو مثنًّى أو مجموعًا، فإن كان مجموعًا فلا يخلو من أن يكون جمعَ سلامة أو اسمَ جمع أو اسمَ جنس أو جمعَ تكسير. شرح الجمل شرح الجمل لابن عصفور ٣١٠/٢.

جنسٍ[١] أو مكسرًا[٢] لا واحد له من لفظه[٣]، أو له[٤] لكنه صار اسمًا لشيء بعينه[٥]، أو لم يصر[٦] لكنَّ ردَّه إلى المفرد يغير المعنى نسبت على لفظه[٧].

وإن لم يغير[٨]، أو كان مثنًّى أو مسلَّمًا فإلى مفرده[٩]، وإن كان مفردًا[١٠] محكيًّا فإلى الصدر[١١]، وسمع إلى الجملة بأسرها[١٢]، أو

---

(١) فتقول في النسب إلى قوم: قومِيٌّ، وإلى رهط: رَهطَيّ، وإلى شجر: شَجَرِيّ ، وإلى تمر: تَمرِيّ.

(٢) إن كان جمع تكسير فلا يخلو من أن يكون له واحد من لفظه أو لا يكون.

(٣) نحو: عباديدي، وشماطيطي.

(٤) أي: إن كان له واحد من لفظه فلا يخلو من أن يكون قد بقي على جمعيته أو كان اسمًا لشيء.

(٥) نحو: أنمار وأنصار، تقول: أنماريّ وأنصاريّ.

(٦) أي: إن كان باقيًا على جمعيته فلا يخلو من أن يكون ردُّه إلى المفرد يغيّر المعنى أو لا يكون، نحو : أعراب وأعرابيٌّ.

(٧) كالأمثلة السابقة.

(٨) نحو قولهم في النسب إلى الفرائض: فَرَضِيٌّ، وإلى القبائل: قَبَلِيٌّ، وإلى أبناء فارس: بَنَويٌّ.

(٩) تقول في النسب إلى زيدِينَ: زَيدِيٌّ، وإلى زَيدَيْنِ: زَيْدَيٌّ.

(١٠) أي: إن كان مفردًا فلا يخلو أن يكون محكيًّا أو لا يكون.

(١١) فتقول في النسب إلى تأبط شرًّا: تأبطي.

(١٢) نحو: كنُتيٌّ في النسب إلى كنت.

مضافًا[١] لم يصيرا بمنزلة اسم واحد نسبت إلى أيهما شئت[٢]، أو صارا بمنزلته[٣] والأول يتعرف بالثاني فإلى الثاني[٤]، أو لم يتعرف، بل عُلِّقَا في أول حال فإلى الأول إلا إن خِفْتَ لبسًا فإلى الثاني[٥]، أو مركبًا فالفصيح إلى الأول[٦]، ويجوز إلى الثاني[٧]، ويجوز إليهما[٨].

ومن العرب من يبني من المضافين أو المركب اسمًا واحدًا، وينسب إليه[٩] وهو موقوف على السماع.

---

(١) إن كان مضافًا فلا يخلو أن يكون المضاف والمضاف إليه قد صارا بمنزلة اسم واحد لشيءٍ أو لا يكونا.

(٢) نحو: غلام زيد إن أردت النسبة إلى زيد نسبت، أو إلى الغلام نسبت.

(٣) أي: إن كانا بمنزلة اسم واحد فلا يخلو من أن يكون الأول يعرف بالثاني في الأصل، ثم غُلِّبَ بعد ذلك فصار كالعلم، أو يكون المضاف والمضاف إليه عُلِّقَ في أول أحواله علمًا على مسماه . شرح الجمل شرح الجمل لابن عصفور ٣١٢/٢.

(٤) نحو: ابن كراع، وابن دألان، وابن عمر، أَلا ترى أن جميع ذلك أضيف إلى ما بعده ليتعرف به ثم غُلِّب؟. شرح الجمل شرح الجمل لابن عصفور ٣١٢/٢.

(٥) تقول في النسب إلى امرىء القيس: امرئي؛ لأنك لم تَخَفْ في الأول لبسًا . شرح الجمل لابن عصفور ٣١٢/٢.

(٦) تقول: بعليٌّ في النسب إلى بعلبك.

(٧) تقول: بعلبكي.

(٨) تقول: بعليٌّ بكّيٌّ.

(٩) فيقول في النسب إلى عبد شمس: عَبشَميٌّ، وإلى عبد قيس: عَبْقَسيٌّ، وإلى عبد الدار: عَبدَريٌّ، وإلى حضرموت: حَضرَميٌّ، وإلى درابجرد: دراورديّ . شرح الجمل لابن عصفور ٣١٣/٢.

وإن كان مفردًا[١] غير ما ذكر على حرفين[٢]، محذوفَ اللام[٣]، معتلَّ الثاني، رُدَّ المحذوف[٤]،أو صحيحَه[٥]، والمحذوف يُرَدُّ في التثنية والجمع فترده[٦]، أو لا يرد فوجهان: الرد وتركه[٧].

وإذا رددت فمذهب سيبويه أن العين على حالها من الحركة[٨]، ومذهب الأخفش ردها إلى أصلها من السكون[٩] ما لم يكن المحذوفُ اللامِ فيه همزةُ وصلٍ[١٠]، فإن أثبتَّها فإلى لفظه[١١]، وإن حذفتها رددت

(١) أي: لا يخلو أن يكون على حرفين أو على أزيد.
(٢) فإنْ كان على حرفين فلا يخلو أن يكون محذوف اللام أو الفاء أو العين.
(٣) فإن كان محذوف اللام فلا يخلو أن يكون الثاني من الحرفين معتلًّا أو صحيحًا.
(٤) فتقول في النسب إلى قولك: ذو مال، ذَوَويّ.
(٥) لا يخلو أَن يكون المحذوف قد رُدَّ إليه في التثنية والجمع بالألف والتاء أَو لم يرد.
(٦) أي ترده في النسب، فتقول في النسب إلى أَخٍ: أَخَوِيّ، وإلى أَبٍ: أَبَوِيّ.
(٧) فتقول في يَدٍ: يَدِيّ.
(٨) انظر: الكتاب ٣٥٨/٣.
(٩) انظر رأيه في: شرح الكافية الشافية ١٩٥٨/٤، المساعد ٣٧٣/٣، الخزانة ٤٧٨/٧.
(١٠) نحو: ابن، واسم.
(١١) فتقول في ابن: ابني وفي اسم اسمي.

المحذوف[١]، أو تاء الإلحاق[٢] فسيبويه يحذفها، ويرد المحذوف[٣]، ويونس لا يحذفها[٤]،

والأخفش يحذفها، ويبقي ما قبل التاء على حركته[٥].

أو محذوف العين فلا ترد[٦]، أو محذوف الفاء[٧] صحيح الثاني فلا ترد[٨] أو معتله فترد[٩]، والأخفش يرد العين إلى أصلها[١٠].

---

(١) فتقول: بنويّ ، وسمويّ.

(٢) نحو: أخت ، وبنت.

(٣) فيقول: أخَويّ وبَنَويّ.انظر: الكتاب ٣٦٣/٣، شرح الشافية للرضي ٦٨/٢، ٦٩، شرح الكافية الشافية ١٩٥٥/٤، شرح الجمل لابن عصفور ٣١٥/٢.

(٤) أي ينسب إليه على لفظه، فيقول: أُختِيّ، وبِنْتيّ، وكِلْتيٌّ . انظر: المسائل البصريات صـ ١٧٤، الإيضاح في شرح المفصل ٦٠١/١، شرح الكافية الشافية ١٩٥٥/٤، المساعد ٣٧٧/٣ .

(٥) فيقول في النسب إلى أُخت: أُخْوِيّ، وإلى بنت: بِنْويّ. انظر: المساعد ٣٧٧/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٣١٥/٢.

(٦) تقول في النسب إلى سَهِ ، ومُذْ: سَهِيٌّ ، ومُذيٌّ.

(٧) لا يخلو أن يكون الثاني حرف علة أو حرفًا صحيحًا.

(٨) أي: تقول في مثل عِدَة ، ولِدَة ، وزِنَة: عِدِيٌّ ، وزِنيٌّ ، ولِدِي.

(٩) أي: تنسب إليه كما تنسب إلى فِعَل، فتقول: وشِوِيّ.

(١٠) أي: من السكون، فيقول: وِشْيِيّ.

الثلاثي[١] الصحيح اللام[٢] الموازن فَعِلًا أو فُعَلًا أو فِعِلًا تفتح العين، وتبقي الفاء على حركتها[٣] إلا إن كانت كسرة الفاء إتباعًا[٤] فيجوز فتحها[٥].

أو غيرها من الأوزان فإلى لفظه، والمعتلة بالألف [٥١/ب] تقلب واوا أبدًا[٦]، أو بالواو فإلى لفظه[٧]، أو بالياء[٨] وقبلها ساكن[٩] وفي آخر الاسم ياء مشددة فإلى لفظه[١٠]، أو تفتح العين، فتتحرك الياء، وما قبلها مفتوح، فتنقلب ألفًا، فيصير من باب رَحى، أو مخففة[١١]، وعري عن تاء التأنيث فإلى لفظه[١٢]، أو كانت فيه حذفت، فسيبويه ينسب على لفظه،

---

(١) أي: فلا يخلو أنْ يكون معتل اللام أو صحيحًا.
(٢) أي: لا يخلو أن يكون على وزن فِعِل أو فَعِل أو غير ذلك من الأوزان.
(٣) أي: تقول في النسب إلى إبِل: إبَلِيّ، وسبب ذلك أنّك لو نسبت إليه على لفظه لاجتمع ثلاث كسرات مع ياءي النسب، فيتوالى الثقل، شرح الجمل لابن عصفور ٣١٦/٢.
(٤) أي: لكسرة العين نحو: صِعِق، فإنّه في الأصل صَعِق فأتبعت حركة الفاء.
(٥) أي: تقول: صَعَقيٌّ وصِعِقيٌّ. انظر: شرح الكافية الشافية ١٩٤٧/٤، المساعد ٣٦٨/٣، الارتشاف ٦١٧/٢.
(٦) تقول في النسب إلى رَحىَ: رَحَوِيّ، وإلى قُب: قُبَويّ.
(٧) تقول في غزو: غَزْوِيّ، وفي غَدٍ: غَدْوِيّ.
(٨) أي: لا يخلو أن يكون ما قبل الياء ساكنًا أو غير ساكن.
(٩) أي: فإنْ كان ساكنًا فلا يخلو من أن يكون في آخره ياء مشددة أو مخففة.
(١٠) أي: تقول في النسب إلى حَيّ: حَيِّيّ.
(١١) أي: لا يخلو أن تكون في آخره تاء تأنيث أو لا تكون.
(١٢) تقول في النسب إلى ظَبي: ظَبييّ.

ويونس ينسب إلى مثل "فَعْلَة" أو "فُعْلَة" أو "فِعلة" مكسوراتِ العين[١]، ويُجْرى ذوات الواو من "فَعْلَة" و"فُعْلَة" و"فِعلة" مجرى ذوات الياء.

الرباعي الموازن "فَعِيلة" تحذف منه الياء، وتفتح العين[٢] إلا ما شذ[٣] إلا في المعتل العين والمضاعفها، فتقر[٤]، أو "فُعَيْلة" فتحذفها[٥] إلا ما شذ[٦]، أو "فَعولَة" تحذف الواو على مذهب سيبويه [٧] ، ويقرها المبرد[٨]، وثلاثتها بلا تاء على لفظها إلا ما شذ.

(١) فيقول في النسب إلى ظَبْيَة: ظَبَوِيّ، وإلى دُمْيَة: دُمَويّ، وإلى زِنْيَة: زنويّ.

(٢) تقول في النسب إلى جَذِيمَة وحَنِيفَة: جَذَمِيّ وحَنَفِيّ.

(٣) قالوا في النسب إلى سَليقة وسَلِيمَة: سَلِيقيّ سَلِيميّ.

(٤) أي: لا تحذف إلَّا تاء التأنيث، وتنسب إليه على لفظه، فتقول في شَدِيدَة: شَدِيديٌّ هروبًا من اجتماع المثلين. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣١٧/٢، المساعد ٣٦٦/٣، الارتشاف ٦١٢/٢.

(٥) فيقول في النسب إلى حُذَيفة: حُذَفِيٌّ بحذف الياء والتاء.

(٦) وشذ من ذلك: خُرَيْبة، فقالوا: خُرَيْبيّ.

(٧) أي: تحذف الواو وتاء التأنيث، وتنقله إلى فعل، فتقول في حَمُولة: حَمَلِيّ، وفي ركُوبة: رَكَبِيّ، وعلى ذلك قولهم في شَنوءة: شَنَئيٌّ. انظر: الكتاب ٣٣٩/٣، المسائل العضديات ص ٣، شرح الجمل لابن عصفور ٣١٧/٢، ٣١٨.

(٨) فيقول في حَمولة: حَمُولي. انظر: المقتضب ١٤٠/٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٦/٥، ١٤٧، شرح الجمل لابن عصفور ٣١٨/٢

وغيرها من الأوزان[١]، وفي آخره ألف[٢]، وتوالت حركاته تحذف الألف[٣]، أو لم تتوالَ، والألف منقلبة عن أصل، فتقلب واوًا، وقد تحذف[٤]، أو للإلحاق فتحذف، وقد تقلبها[٥]، أو للتأنيث فتحذف فصيحًا، وقد تقلبها، وتجوز زيادة ألف قبل الواو[٦].

أو ليست في آخره ألف[٧]، بل همزة[٨] أصل فالإثبات[٩]، أو بدل من أصل فهما[١٠]، أو في آخره واو فتبقى، أو ياء فيجوز قلبها همزة، وإذا قلبت فإن شئت أبقيتها، وإن شئت قلبتهما واوًا[١١]، وإن عري عن ذلك، وقبل

---

(١) لا يخلو أن يكون في آخره ألف أَو لا يكون.
(٢) لا يخلو أن تتوالى الحركات أو لا تتوالى.
(٣) تقول في جمزى: جَمزيّ.
(٤) فتقول في النسب: مَلهَوِيّ، وقد يجوز حذف الألف، وذلك قليل، فتقول: مَلهِيٌّ.
(٥) نحو: مِعزَى وذِفرَى وأَرطى عند من قال: أَديمٌ مأروطٌ، فإنك تقلبها واوًا، فتقول في النسب إلى مِعزَى: مِعزَويّ وذِفرَويّ، وحذفها أَجود من حذفها في المنقلب عن أَصل . شرح الجمل لابن عصفور ٣١٩/٢.
(٦) نحو: حُبلَى فالنسب إليها على ثلاثة أَوجه: حُبليٌّ، وحُبلَويّ ، وحُبلاويّ، والأفصح حذفها.
(٧) لا يخلو أن يكون في آخره همزة أو ياء أو واو بعد ألف زائدة أَو لا يكون.
(٨) لا يخلو أن تكون أَصلًا أَو بدلًا من أَصل.
(٩) نحو: حِربائي ، وقُبائي.
(١٠) نحو: كسائي ، وردائي.
(١١) نحو: سقائي في سِقاية.

آخره كسرة، فعلى لفظه، ويجوز قلبها فتحةً[١]، أو بعدها ياء، فإن لم تقلب الكسرة حذفت الياء، وإن قلبتها قلبت الياء ألفا، وقلبتها واوًا[٢].

الخماسي[٣] الذي في آخره ألف، أو ياء قبلها كسرة تحذف[٤]، أو همزة بعد ألف[٥] زائدة للتأنيث فلا يجوز إلا قلبها واوًا[٦]، أو أصلاً فثبت، ويجوز القلب، أو بدلا منه أو ملحقة فالإثبات، والقلب والإثبات في البدل أحسن كما أن القلب في الملحقة [٥٢/أ] أحسن[٧]، أو ياء بعد ألف زائدة فيجوز قلبها همزة وواوا[٨].

أو قبل الآخر ياء مشددة فتحذف المتحركة منهما [٩] إلا إن كان بعد الياءين حرف مد ولين فلا تحذف[١٠]، وما بقي من الخماسي والرباعي

---

(١) فتقول في ثَغلِب: ثَغلِبيّ وثَغلبِيّ.

(٢) فتقول في النسب إلى قاضٍ: قاضِيّ، وقاضَوِيّ

(٣) لا يخلو أن يكون في آخره ألف أَو همزة أَو ياء بعد أَلف زائدة أو ياء بعد كسرة أَو قبل آخره ياء مشدَّدة أو لا يكون فيه شيء.

(٤) تقول في النسب إلى مُرامَى: مُرامِيّ.

(٥) أي: لا يخلو أَن تكون الهمزة للتأنيث أَو أَصلً، أَو بدلًا من أَصل، أو بدلًا من زائدة ملحق بالأصل.

(٦) تقول في النسب إلى حَمراء : حَمراوِيّ

(٧) تقول في النسب إلى كساء: كِسائيّ وكساويّ، وفي النسب إلى عِلباء: عِلبائيّ وعِلباويّ، والإثبات في كساء أحسن، والقلب في عِلباويّ وبابه أَحسن . شرح الجمل لابن عصفور ٣٢١/٢.

(٨) تقول في النسب إلى دِرحايَة: دِرحائي، ودِرحاويّ.

(٩) تقول في النَّسب إلى أُسَيِّد: أُسَيْديّ.

(١٠) تقول في النَّسب إلى مُهَيِّيم: مُهَيِّيمي.

ينسب إليه على لفظه إلا ما شذ(١).

الشاذ: ضرب بابه أن يُغير فلم يُغير، وعكسه، وضرب غُيِّرَ بخلاف ما يستحقه.

الأول(٢): سَلِيقي، وعَمِيري، وسَلِيميٌّ، والعكس(٣): هُذَلِي، وسُلَمي، وقُرَشي، ومُلَحِيٌّ، وبَصْرِي، وسُهْلِي، ودُهْرِي، وبَحراني، وجُمانِي، ورَقَباني، ولِحياني، وأُفقِي، وخُرْسِي، وحَمِضي، وخَرَفِي، ورَبَعي، وحِرْمِي، وقَفِي، وشآمٍ، ويمانٍ، وتَهامٍ، ورُوحانِي، وثَقَفي، وأُنافِي، وأبارِي، ومَروزِي، ورازِي في: هُذَيل، وسُلَيْم، وقُريش، ومُلَيْحِ خُزاعَة، والبصرة، والسَهل، والدَهر، والبَحر، والجُمّة، والرقَبَة، واللحية، والأُفُق، وخُراسان، والحُمْض، والخريف، والربيع، والحَرم، والقَفا، والشام، واليمن، وتِهامة، والرُوح، وثَقِيف، والأنف(٤)، ووبار، ومَرْو، والرَيّ.

الثالث(٥): زَبانِيّ(٦)، وطائيّ(٧)، وعُلْوِيّ(٨)، وبَدَوي(٩)، وعُبَدي(١٠)،

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٢٠، ٣٢١.
(٢) وهو ما ترك تغييره وبابه أَن يتغير.
(٣) وهو ما تغيّر وبابه أَن لا يتغير.
(٤) أي: الرجل العظيم الأنف.
(٥) وهو ما غير خلاف تغييره الذي يجب فيه.
(٦) وبابه: زَبَنِيّ.
(٧) وبابه: طَيْئيّ.
(٨) وبابه: عالِيّ وعالَويّ.
(٩) وبابه بادِيّ أَو بادَوِيّ.
(١٠) وبابه: عَبيديّ.

وجَذمِي[١]، وحُبْلِيّ[٢]، وصَنعانِي، وبَهرانِيّ، ودَسْتَوَاني، وروحانيّ[٣]، وحَروريّ، وجَلُولي[٤]، وأَمويّ، وطَهويّ[٥]، وعَبْقَسيّ، وعبشمي، وعبدري، وحضرمي، ودراوردي[٦] في: زَبينَة، وطَيئ، والعالية، والبادية، وعَبِيدَةَ، وجذيمة، والحُبْلى من الأنصار، وصنعاء، وبهراء، وَدْستَواء، وروحاء، وحَرُوراء، وجَلُولاء، وأُمَيَّة، وطُهيَة، وعبد قيس، وعبد شمس، وعبد الدار، وحضر موت، وداربجرد.

******

نون التوكيد: لا تدخل إلا على الأمر[٧]، والنهي[٨]، والدعاء، والتحضيض[٩]، وجواب القسم[١٠]، وفعل الشرط[١١] بشرط أن تكون "ما"

---

(١) وبابه: جَذَمِيّ.

(٢) وبابه: حُبْلِيّ أَو حُبلَويّ أَو حُبلاوِيّ.

(٣) والباب فيها أَن يقال: بَهراوِيّ، ودَسْتَواوِيّ، وصَنعاوِيّ، ورَوحاوِيّ.

(٤) والباب فيها: حَرُوراويّ وجَلولاويّ.

(٥) وبابهما: أُمَيِيّ وأُمَوِيّ، وطُهَيّ أَو طُهَوِيّ.

(٦) والباب فيها أَن تنسب إلى الأول منهما، فتقول: حَضْرِيّ ودَرابيّ.

(٧) نحو قولك: اضربَنَّ زيدًا. انظر: الارتشاف ٢/ ٦٥٣ وما بعدها، التصريح ١٧٨/٤ وما بعدها، الهمع ٥٠٩/٢ وما بعدها.

(٨) نحو قولك: لا تضرِبَنَّ خالدًا.

(٩) كقول الشاعر:

هَلاَّ تَمُنِّنْ بِوَعْدٍ غَيْرَ مُخْلِفَةٍ

(١٠) نحو قولك: والله ليقومنَّ زيدٌ.

(١١) نحو قولك: إنْ تضربنَّ زيدًا يُسِئْ إليك.

قد زيدت بعد الأداة[١] [٥٢/ب]، فإن لم تكن زيدت فلا تدخل إلا ضرورة [.....][٢] زيدت قبله "ما"، وكل فعل دخلت عليه أداة الاستفهام.

والأفعال التي يدخل فيها النونان إن كانت صحيحة غير مضعفة، ولم يتصل بها ضمير أدخلت النونين، وفتحت آخر الفعل[٣] بناء، وقيل: لالتقاء الساكنين، أو اتصل مذكرًا ضمير تثنية ألحقت الشديدة لا الخفيفة.

والساكنان إذا التقيا في كلمة، وإحداهما الألف، وبعده غير مشدد لم يجز الجمع بينهما عندنا[٤]، وذلك مقيس عند الكوفيين[٥]، ولا ينقاس عندنا، أو الياء والواو، وبعدهما غير مشدد لم يجز الجمع بينهما، أو مشدد لا أصل له في الحركة لم يجز الجمع بينهما، أو له أصل في الحركات جاز، وذلك أن تبني "تُفُوعِلَ" من المد فتقول: تُمُودَّ، ففي مثل هذا يجوز الجمع

---

(١) كقوله تعالى: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾ سورة الأنفال من الآية : ٥٨. انظر: الكتاب ٥١٤/٣، ٥١٥، المقتضب ١٣/٣، المساعد ٦٦٩/٢، التصريح ١٨٢/٤.

(٢) طمس بمقدار أربع كلمات.

(٣) نحو: هل تضرِبَنَّ زيدًا، وهل تضرِبَنْ عَمْرًا. انظر: الارتشاف ٢/ ٦٦٢، وقد اختلف في الحركة قبل النون، فذهب قوم إلى أنها حركة بناء، وآخرون إلى أنها حركة عارضة لالتقاء الساكنين، وهو قول سيبويه. انظر: الكتاب ٥١٩/٣، الارتشاف ٦٦٢/٢.

(٤) نحو قولك: هل تضربانِّ تحذف النون ؛ لأنّها علامة إعراب وألحقت النون الشديدة خاصة، ولا سبيل إلى إلحاق النون الخفيفة لئلا يجتمع ساكنان. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٣/٢.

(٥) أجاز يونس والكوفيون وقوع الخفيفة بعدهما، فتقول: اضربانْ زيدًا، واضربنان عمرًا. انظر: المقتضب ٢٤/٣، شرح الكافية الشافية ١٤١٧/٣، الارتشاف ٢/ ٦٦٢، المساعد ٦٧٤/٢.

بينهما، أو ضمير الجمع فالشديدة والخفيفة، وتحذف علامة الرفع، فتلتقي النون مع علامة الجمع وهي ساكنة، فتحذف علامة الجمع[١].

أو مؤنثًا لم يتصل به ضمير فالشديدة والخفيفة أيضاً ، ويفتح آخر الفعل، أو اتصل ضمير مفرد، فالشديدة لا الخفيفة أيضًا ، وتفصل بين أجزاء الفعل والنون الشديدة بالألف.

أو مضعفًا[٢] فحكمه حكم غير المضعف[٣] غير أن الأكثر ممن كان يقول: اردد يرجع إلى لغة من كان يقول: رُدَّ.

وإن كان مهموزًا فحكمه حكم غير المهموز.

وإن كان معتلًّا[٤] بالياء والواو، ولم يتصل به ضمير، فإن كان لمذكر قلت: هل ترمِيَنَّ؟، وادعونَّ، وترد المحذوف، أو اتصل به ضمير تثنية فالشديدة، أو ضمير جمع فالشديدة والخفيفة، وإن كان لمؤنث اتصل به ضمير مفرد فهما[٥]، فإن كان معتلًّا بالألف قلبتها إلى أصلها[٦]، أو مثنى فالشديدة[٧]،

---

(١) انظر: الارتشاف ٢/ ٦٦٥، التصريح ١٩/٤.

(٢) نحو: رُدَّ.

(٣) لم تفكه، تقول: رُدَّنَّ، ولا تقول: ارْدُدَنَّ.

(٤) أي: لا يخلو أَن يكون معتلًّا بالواو أو بالياء أو بالألف.

(٥) نحو قولك: يا هندُ هل تضرِبنَّ؟، فإنك تلحق النون الشديدة والخفيفة فيلتقي ساكنان فتحذف الياء لالتقاء الساكنين ويبقى ما قبل الياء على حركته ليدل على المحذوف نحو قولك: يا هندُ هل تضرِبِنَّ؟. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٢/٢.

(٦) نحو: هل تخشِيَنَّ؟، وهل تخشِيَنْ؟ بالنون الشديدة والخفيفة.

(٧) نحو قولك: هل تضربانِّ تحذف النون ؛ لأنّها علامة إعراب ، وتلحقه النون الشديدة فقط.

أو مجموع فهما، فتقول: هل تَخْشَوُنَّ، وتحرك الواو بالضم [٥٣/أ]، أو بالألف واتصل به ضمير مؤنث مفرد قلت: هل تَخْشَينَّ، واخْشَينَّ .....(١).

أو [.....](٢) فالشديدة، أو جمع قلت: هل تخشينان، والوقف على الشديدة بالسكون، وأما الخفيفة فإن كان ما قبلها مفتوحًا أبدلت منها ألفا، أو مضمومة أو مكسورة فتحذفها، وذهب يونس إلى إبدالها حرفا من جنس الحركة التي قبلها(٣)، والنون الشديدة إذا وصلتها بساكن بعدها لم تغيرها عن حالها، وإذا وصلت الخفيفة بساكن بعدها حذفتها [.....](٤).

التصغير: للتحقير(٥)، ولتقليل الكمية(٦)، وللتقريب(٧) لا للتعظيم خلافًا للكوفيين في ذلك(٨).

---

(١) بياض لم أستطع قراءته.
(٢) بياض لم أستطع قراءته.
(٣) انظر: الارتشاف ٦٦٦/٢.
(٤) بياض لم أستطع قراءته.
(٥) نحو: زُيَيْد، ورُجَيْل.
(٦) نحو: دُرَيْهمات.
(٧) أي: تقريب الشيء، نحو: أُخَيِّ وصُديقِّي، والمراد تقريب منزلة الأخ من أخيه، والصديق من صديقه، وقد يكون التقريب للزمان، نحو: قُبَيْل العصر، وبُعَيْدَ المغربِ، وتقريب مسافته، نحو: فُوَيْق المرحلة، وتُحَيْت البريد . شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٩/٢، التصريح ١٤٣/٥.
(٨) ذهب الكوفيون إلى أن التصغير قد يأتي لتعظيم الشيء، نحو: دُوَيْهيَة للمنية، وزعموا أيضًا أن من ذلك: أُخَيِّ، وصُديقِّي، كما استدلوا بقول الشاعر:

فُوَيْقَ جُبيلٍ شامخٍ لن تنالَه ... بِقُنَّته حتى تكِلَّ وتَعمَلا

ولا يُصَغّر متوغلٌ في البناء[١] إلا اسم الإشارة[٢]، و"الذي"، و"التي"، ولا اسم استفهام أو شرط وإن أعرب، ولا مختص بالنفي[٣]، ولا أسماء الأيام، ولا الظرف غير المتمكن[٤]، ولا المحكي، ولا المصغر، ولا الاسم العامل، ولا جمع كثرة.

والاسم إن كان مركبًا صُغِّر صدره[٥]، أو غيره مجموعًا غير مكسر، أو مكسرًا لقلة فعلى لفظه[٦]، أو لكثرة ولا واحد له من لفظه رُدَّ إلى واحده على القياس، وصُغِّرَ، أو له[٧] واحد، وله جمع قلة، فيردُّ إليه، ويُصَغَّر[٨]،

قالوا: فقوله:(حتى تكلَّ وتعملا) دليل على عظمته ، وقد رُدَّ قولهم بما يتوافق وغرض التصغير. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٩/٢، شرح الشافية للرضي ١٩١/١، الارتشاف ٣٥١/١، التصريح ١٤٣/٥.

(١) نحو: مَنْ، وكَمْ، وأينَ. انظر: الكتاب ٤٨٩/٣، شرح الشافية للرضي ٢٨٩/١، المقرب ٨٢/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٠/٢، الارتشاف ٣٥١/١، التصريح ١٤٤/٥.

(٢) وهي: ذا، وتا، وذان، وتان، وأولاء . التصريح ١٧٧/٥.

(٣) نحو: أحد، وعَريب.

(٤) نحو: بُعيدات بين، وذات مرة.

(٥) نحو: بعلبك، تقول: بُعَيْلَبَك. انظر: الارتشاف ٣٦٠/١، التصريح ١١٧٥/٥.

(٦) نحو: أفلُس، فإنك تقول: أُفَيْلِس.

(٧) نحو: عباديد، وشماطيط، فإنك ترُدُّ إلى واحده على القياس، فتقول: عُبيديد؛ لأن واحده لا يخلو أن يكون عُبودًا أو عبديدًا أو عِبديدا، وكيفما كان فإن تصغيره: عُبَيْديد . شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٢/٢، وراجع: الكتاب ٤٩٣/٣، شرح الشافية للرضي ٢٦٩/١، الارتشاف ٣٨٢/١، ٣٨٣.

(٨) نحو: فلوس، فإنك تقول: أُفليس.

أو ليس له رُدَّ إلى واحده، وصُغِّرَ، وجمع بالواو والنون للعاقل، وبالألف والتاء لغيره[١]، أو مثنى أو مفردًا على حرفين، فيُرَد ما حذف، وحكمه كالثلاثي[٢]، أو على أزيد ثلاثيًّا مذكرًا ضممت أوله، ويجوز كسره إن كان ثانيه ياءً، وفتحت ثانيه، وألحقت ياء التصغير ثالثة، وجرى الحرف الذي بعدها بالإعراب، أو مؤنثًا فكذلك إلا أنك تلحق علامة التأنيث إلا في حَرْب، وقوس، وناب للمسن من الإبل، وعُرْسٌ، فلا تلحق، أو رباعيًّا مذكرًا، فيضم أوله، ويفتح ثانيه، وتلحق الياء ثالثةً، ويكسر ما بعدها، إلا إن كان الرابع تاءَ تأنيث أو ألفَه، فتبقيه على حركته، أو مؤنثًا فكالمذكر، ولا تلحق التاء إلا أن تحذف [٥٣/ب] في التصغير حتى يصير ثلاثيًّا، أو يكون ظرفًا غير متمكن، أو أزيد من أربعة دون تاء التأنيث، أو ألفه الممدودة، أو الألف والنون المشبهتين لها، فإنك لا تحذفه حتى ترده إلى أربعة أحرف إن لم يمكن رَدُّهُ إلى خمسة رابعها حرف علة، فإنك إن رددته إلى أربعة فقد تقدم حكمه.

وإن كان على خمسة رابعها حرف لين زائد صار حرف العلة ياءً[٣] إلا إن كان جمعًا على وزن "أَفْعَال"[٤]، أو في آخره ألف التأنيث الممدودة، أو الألف والنون المشبهتان لها، وذلك كل اسم هما فيه، ولم يكسر على "فعالين"، فتبقي على حركته، فعلى هذا إذا صغرت الخماسي، فإن كانت

---

(١) نحو: دراهم، وعمُور، فإنك تقول: دُرَيْهمات، وعُميَرون.

(٢) نحو: يد، ودم، وسَنَة، فإنك تقول: يُدَيَّة، ودُمَيّ، وسُنَيْهَة.

(٣) فتقول في سربال: سُرَيْبِيل، وفي قنديل: قُنَيْديل، وفي بُهلول: بُهَيْلِيل. شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٣/٢، وراجع: التصريح ١٤٧/٥.

(٤) نحو: أحمال ، وأثواب ، تقول: أُحَيْمال وأُثَيْاب.

حروفه أصولًا حذفت الخامس[١]، أو الرابع إن أشبه الزائد[٢]، وعوضت إن شئت[٣].

أو واحد منها فلا حذف أينما كان، أو اثنين للإلحاق حذفت أيها شئت، أو لغيره حذفت الأخير، إلا إن فضل الواحد بالتقديم، والآخر بالحركة فالخيار[٤]، أو أحدهما له تركته وحذفت الآخر، والتعويض جائز في كليهما.

وإن كان أحدهما[٥] لمعنى، والآخر لا لمعنى، ولم يَفْضُلْ أحدُهما الآخرَ، فبعض النحويين لا يحذف إلا ما ليس له معنى، وهو القياس، وتحذف أيهما شئت في مذهب سيبويه [٦]، نحو: حُبَارى، تقول: حُبَيِّر، وأبو عمرو يعوض تاءً، فيقول: حُبَيِّرة[٧]، وإن حذفت الأولى قلت: حُبَيْرَى، فإن أدى إلى عدم المثال حَذْفُ أحدِهما، ولم يؤد إليه حذف الآخر لم تحذف إلا ما لا يؤدي[٨]، فإن كان رابع الخماسي حرف مد ولين لم تحذف منه شيئًا،

---

(١) نحو: سفرجل، تقول: سُفَيْرج . التصريح ١٤٨/٥.

(٢) نحو: فرزدق، تقول: فُرَيْزِد وفُرَيْزِق؛ لأن الدال تشبه التاء، وهي من حروف الزيادة.

(٣) أي: عن المحذوف، فتقول: سُفَيْريج وفُرَيزيد.

(٤) نحو: قلنسوة، تقول: قُلَيْنِسة إن حذفت الواو، وقُلَيْسِيَة إن حذفت النون.

(٥) أي: أحد الزيادتين.

(٦) انظر: الكتاب ١١٠/٢.

(٧)انظر: السابق ١١٥/٢.

(٨) نحو: استضراب، تقول فيه: تُضَيْرِيب بحذف الألف؛ لتحرك الأول، ثم تحتاج بعد ذلك إلى حذف حرف واحد، فتحذف السين، فيبقى: تِضْراب مثل : سربال، ولا يبقى السين؛ لأنه يبقى سِضراب، وليس في كلامهم سِفْعال . شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٥/٢.

فلو صغرت (انطلاقًا) قلت: نُطَيْلِقٌ، والمازني لا يجيز إلا طُلَيِّق، ويحذف النون.

والزائد على الخماسي جارٍ على هذا القياس، والكوفيون يجيزون في الخماسي فما زاد ألا يحذف منه، فيقولون: سُفَيْرِجِل بكسر ما قبل الآخر(١)، وقُبَيْعَثرى(٢)، ومنهم من لا يجيز ذلك في الخماسي إلا بشرط أن يسكن ما قبل الآخر، فيقول:(سُفَيْرِجْل) [٥٤/أ].

وصيغ التصغير: فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل حركة، وسكونًا، وعددًا(٣).

وهذا تقسيم جارٍ في التصغير، فنقول: الثلاثي المذكر الصحيح والمعتل الفاء أو العين بالواو والياء يضم أوله، ويفتح ثانيه، وتلحق الياء ثالثة(٤)، وتجري ما بعدها بالإعراب إلا في مثل: وُجَيْه ونُيَيْب، فيجوز قلب الواو همزة، وكسر النون، أو بالألف فترد إلى الواو فيما هي أصله أو مجهولة، وإلى الياء فيما هي أصله، أو يائيًّا، فيبقى على حاله، أو بالألف أو بالواو، فإلى الياء.

والمؤنث كالمذكر، إلا أنك تلحق تاء التأنيث(٥)، ويفتح ما قبلها إلا ما شذ

---

(١) أي في سَفَرْجَل.

(٢) أي في قَبَعثَرى.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٣٢٥/٤، التصريح ١٤٥/٥.

(٤) نحو: فُلَيْس، ورُجَيْل في فلس، ورجل. انظر: أوضح المسالك ٣٢٥/٤.

(٥) نحو: هند، تقول: هُنَيْدَةَ. انظر: الارتشاف ٣٧٦/١.

من ناب ، وحَرْبٍ ، وعُرْسٍ ، وقَوس، فلا تلحق[١]، والمحذوف كغيره[٢]، ويَرُد يونسُ[٣].

الرباعي الصحيح كالثلاثي إلا أنك تكسر ما بعد الياء إلا المؤنث بالتاء فالفتح[٤]، أو المضاعف مُدغمًا فعلى حاله[٥]، أو غير مدغم فكالصحيح، وتجوز زيادة ياء بين المثلين[٦]، والمعتل أوله كالصحيح[٧]، ويجوز همز الواو، أو ثانيه بالألف فإلى الواو[٨]، أو بالواو والياء فكالصحيح[٩]، أو

---

(١) لأنها مؤنثة، ولا تلحقها تاء التأنيث. انظر: شرح الشافية للرضي ٢٤١/١، ٢٤٢، الارتشاف ٣٧٥/١، ٣٧٦.

(٢) أي: إذا كان الاسم ثلاثيًّا محذوفًا منه صُغر كما يصغر غير المحذوف، ولا يُردُّ إليه شيء، فتقول في تصغير هارٍ: هُوَيْر، شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٨/٢.

(٣) أي: أن يونس يرد المحذوف، فيقول: هُوَيْئِر؛ لأن أصله هائر، وهو رأي أبي عمرو بن العلاء أيضًا . انظر: الكتاب ٤٥٦/٣، الأصول ٥٦/٣، شرح الشافية للرضي ٢٢٤/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٠/٥، ١٢١، الارتشاف ٣٦٥/١.

(٤) نحو:(طلحة) تقول:(طُلَيْحة).

(٥) أي فحكمه كحكم الصحيح إلا أنك تكسر ما بعد ياء التصغير، وتبقي المدغم على ما كان عليه، فتقول في: (مُدَقّ): (مُدَيِّق) . شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٩/٢.

(٦) فتقول في:(قَرْدَد):(قُرَيدِدْ، وقُرَيدِيد).

(٧) أي فإن كان أحد حروفه علة فإما أن يكون أولاً أو ثانياً أو ثالثاً أو رابعاً، فإن كان أولاً وكان ياء أو واواً، فحكمه حكم الصحيح، تقول في:(يمين: يُمَيِّن، وتقول في: وقود: وُقَيِّد).شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٩/٢.

(٨) أي تقلب واواً، فتقول في:(ضارب: ضُويرب).

(٩) تقول في تصغير:(كوثر، وصيقل):(كُوَيثر، وصُيَيْقِلِ).

ثالثه بالألف[١] فكالصحيح فإلى الياء[٢]، أو بالياء فتدغم ياء التصغير فيهما[٣]، أو بالواو أصلية أو زائدة للإلحاق، فالقلب والإدغام، وكالصحيح[٤]، أو لغيره[٥]

فالقلب والإدغام[٦]، أو رابعة بالياء فكالصحيح[٧]، وبالألف للتأنيث فكالصحيح، ويترك ما قبل الآخر على حركته[٨]، أو لغيره فكالصحيح، وتقلبها ياء[٩].

---

(١) بعدها في المخطوط(فكالصحيح) وأرى أنها زائدة.

(٢) أي تقلب إلى ياء، وتدغم فيها ياء التصغير، فتقول في تصغير: منار: مُنَيِّر.

(٣) تقول في تصغير:(شعير):(شُعيّر).

(٤) أي جاز فيها وجهان: القلب والإدغام، وإجراؤها مجرى الصحيح، فتقول في: أسود، وجهور، وقسور:(أُسَيوِد، وأُسَيِّد، وجُهَيور، وجُهَيِّر، و قُسَيور، وقُسَيِّر). انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٠/٢، وراجع: شرح الشافية للرضي ٢٣٠/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/٥، الارتشاف ٣٥٥/١.

(٥) أي لغير الإلحاق.

(٦) أي قلبت ياء، وأدغمت في ياء التصغير، تقول في: عجوز: عُجَيِّز.

(٧) فتقول في تصغير:(قاضي):(قُوَيض).

(٨) نحو:(حُبْلى) تقول في تصغيرها:(حُبَيْلَى).

(٩) نحو:(ملهى) تقول في تصغيرها:(مُلَية).

وإن كان في المصغر مبدل حرف علة أو همزة طرف رُدَّ إلى أصله[١] إن زال بالتصغير موجب البدل، أو غير طرف أو صحيح لم يرد[٢]، والمقلوب يرد[٣].

والرباعي إن أدي به التصغير لحذف حرف منه ردت تاء التأنيث[٤]، وإن لم يؤدِّ لم تَرد، فأما وُرَيْئة[٥] فستأتي [٦].

الخماسي المجرد تَحْذِف آخرَه وجوبًا[٧] إلا إن كان ما قبل آخره من حروف الزيادة، أو مشبهها مخرجاً[٨]، وليس الآخر من حروف [٥٤/ب] الزيادة فجوازًا، ويجوز أن تحذف ما قبله، والتعويض في الكل جائز.

---

(١) أي: إن كان حرف علة، فتقول في موقن: مُيَيْقِن برد الواو إلى الياء؛ لزوال الموجب لإبدالها، وهو سكونها، وانضمام ما قبلها، فلما صُغرت تحركت، فعادت إلى أصلها . شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٠/٢ .

(٢) فتقول في تُخمة: تُخَيَمة.

(٣) أي: إن كان الاسم مقلوبًا رددته إلى أصله، فتقول في تصغير هارٍ: هُوَيئر؛ لأنه مقلوب من هائر، فيُرد إلى أصله . شرح الجمل لابن عصفور ٣٠١/٢.

٤) نحو: سماء، تقول في تصغيرها: سُمَيَّة.

٥) أي في وراء.

(٦) انظر: التحقيق ص ٢٩٤.

٧) فتقول في سَفَرجَل: سُفَيْرِج، ويجوز أن تعوض، فتقول: سُفَيْرِيج. انظر: شرح الجمل لابن خروف ١٠٢١/٢.

(٨) نحو: خَدَرْنَق، وفَرَزدَق، فالنون من حروف الزيادة، والدال تشبه التاء، والتاء من حروف الزيادة، فتقول: خُدَيرق، وفُريزِد، وفُرَيزق، وإن شئت

والمزيد فيه حرف تحذفه منه إلا إن كان حرف علة قبل الآخر فلا، بل تبقيه إن كان ياءً، وإن كان واوًا أو ألفًا[١]، والمزيد فيه حرفان[٢] للإلحاق[٣] تحذف أيهما شئت إن كانا من غير لفظ الأصل، فإن كان أحدُهما حُذِفَ[٤].

وإن كان أحدهما ملحقًا، والآخر غيرَه، حذفت غير الملحق[٥] إلا إن كان زائدًا مع الملحق دفعة واحدة، فحكمه حكمه[٦]، وإن كانا لغير الإلحاق

عوضت ياء قبل الآخر، فتقول: خُدَيْرِيق، وخُدَيرْيق، وفُريزيد، وفُرَيزِيق، شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٢/٢، وراجع: التصريح ١٤٨/٥.

(١) فإن كان ياء أبقيته، أو واوًا أو ألفًا قلبتهما ياءً، نحو: قِنْدِيل، ومنصور، ودينار، فتقول: قُنيديل، ومنيصير، ودُنَيْنِير. انظر: شرح الجمل لابن خروف ١٠٢١/٢.

(٢) فإنْ كان فيه زيادتان، واحتجت إلى حذف واحدة منهما فلا يخلو من أن تكون للإلحاق أو لغيره، أو إحداهما للإلحاق، والأخرى لغير الإلحاق. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٢/٢.

(٣) فإنْ كانتا للإلحاق فلا يخلو أَن تكون إحداهما من لفظ الأصل، والأخرى ليست كذلك، أَو يكونا من غير لفظ الأصل. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٢/٢.

(٤) نحو: عَفَنْجَج، فتقول: عُفَيْجِج، فتحذف النون.

(٥) نحو: عِثْوَلّ، فتقول فيها: عُثَيّل، وعُثَييّل بحذف إحدى اللامين، لأنها زائدة لغير الإلحاق، وتترك الواو. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٣/٢.

(٦) نحو: مُقعَنسِس، تقول: مُقَيعِس.

حذفت المفضول(١)، والتفاضل بالتقدم، والتحرك، ووجود المثال(٢)، فإن تفاضلا حذفت أيهما شئت(٣).

والخماسي موازن "أفعال"، وفي آخره ألف التأنيث ممدودة أو مقصورة، أو الألف والنون المشبهتان لها يبقي ما قبل آخره على حاله(٤)، فإن كان أزيد من خمسة حذف حتى يرجع إلى أربعة إن لم يمكن رده لخمسة رابعها حرف مد ولين.

وحكم الحروف في الحذف حكمها في الخماسي، ولا يعتد بتاء التأنيث، ولا بألِفَيْهِ، ولا بمشبهها، بل بما عدا ذلك.

******

متصرف الظروف تصغيره كغيره من الأسماء، وغير متصرفها(٥) أصلًا لا يجوز تصغيره(٦)، ومتصرفها قليلًا لا يصغر إلا ضرورة حيث سمع، وقياسه كقياس غيره، إلا أنك تلحق المؤنث منه تاء التأنيث وإن زاد على الثلاثة.

******

---

(١) أي: وتركت الفاضلة.

(٢) نحو: منطلق، تقول في تصغيره: مُطَيْلِق، بحذف النون؛ لأنَّ الميم فضلتها بالتقديم. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٣/٢.

(٣) نحو: قُلنسوة، فتقول فيها: قُلَينِسَة، وقُلَيْسِيَة، فتارة تحذف النون وتارة تحذف الواو؛ لأنَّ النون تفضل بالتقديم والواو-أيضًا-تفضل بالحركة. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٤/٢ .

(٤) نحو: أَجمال، وحمراء، وسكران تقول فيها: أُجَيمال، وحُمَيراء، وسُكيران.

(٥) غير المتصرف ينقسم قسمين: قسم لم يتصرف في موضع أصلًا، وقسم يتصرف قليلًا.

(٦) نحو: بُعيداتِ بَيْنٍ، وذاتَ مرّةٍ، وسبحانَ الله.

المتوغل في البناء لا يصغر إلا اسم الإشارة، و"الذي" و"التي" و"اللاتي" من الموصول(١)، فتقول في ذا: ذيَّا، وفي تا: تيَّا(٢)، ولا يصغر "ذي"، ولا "هذي"، ولا "هذه"(٣).

وفي "أولى" المقصورة: أُلَيَّا، والممدودة: أُولَيَّاء، والحال في التثنية ولحاق الهاء واللام والكاف كالحال في المكبر.

وفي تصغير الذي: اللَّذَيَّا، و"التي": اللَّتَيَّا بفتح اللام أو بضمها، وفي التثنية: اللَّذَيَّانِ واللَّتَيَّانِ رفعًا، واللَّذَيَّينِ واللَّتَيينِ نصبًا وجرًّا.

وفي جمع اللَّذَيَّا: اللَّذَيُّونَ رفعًا، واللَّذَيِّينَ نصبًا وجرًّا، وفي [٥٥/أ] جمع اللَّتَيَّا: اللتيات، وفي تصغير اللاتي: اللَّوَيْتا(٤)، ولا يصغر اللاتِي واللواتي واللَّائِي(٥).

وقد تحذف العرب زوائد الاسم ويسمى تصغير الترخيم(٦).

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن خروف ١٠٣١/٢، التصريح ١٧٥/٥، الهمع ٣٥٢/٣.

(٢) وقد خالفوا في تصغيرها حين أبقوا على أولهما مفتوحًا، وزيد في آخرهما ألف عوضًا عما فات من ضم الأول . الهمع ٣٥٢/٣.

(٣) انظر: التصريح ١٨٣/٥، الهمع ٣٥٣/٣.

(٤) انظر: الجمل صـ ٢٥١، شرح الجمل لابن خروف ١٠٣١/٢، ١٠٣٢، التصريح ١٨٠/٥، ١٨١، الهمع ٣٥٢/٣.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن خروف ١٠٣٢/٢، ١٠٣٣، التصريح ١٨٢/٥، الهمع ٣٥٢/٣ . ذهب الأخفش إلى جواز تصغيرهما على لفظهما قياسًا لا سماعًا، فقال في الأولى: اللوَيْتَا، واللويئا. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٥، شرح الشافية ٢٨٨/١، الهمع ٣٥٣/٣.

(٦) نحو: اشهيباب، تقول في تصغيره: شُهيّب. انظر: التصريح ١٦٨/٥، الهمع ٣٥٤/٣ .

التكسير

سبق أن الجموع جمع سلامة وسبق حكمه(١)، واسم جمع، ولا يدرك بالقياس إنما هو محفوظ، وجمع تكسير، واسم جنس، وهما اللذان يذكران هنا.

ونبدأ بجمع التكسير، فنقول: الاسم(٢) إن كان ثلاثيًّا(٣) غير صفة(٤) ولا مؤنث(٥) صحيحًا فعشرة أبنية:(٦) فَعْل في القلة: أَكْلُبٌ، وجموع القلة: أَفْعُلٌ، وأَفْعَالٌ، وأَفْعِلَةٌ، وفِعْلَةٌ(٧) وما سواها جمع كثرة.

وفي الكثرة: كِلابٌ، وفُروخٌ . هذا هو المقيس فيه(٨)، وقد يأتي: فَحَالة،

---

(١) انظر: التحقيق صـ ٢٢٤ ، ٢٢٥.

(٢) الاسم الذي يراد جمعه جمع تكسير لا يخلو أن يكون ثلاثيًّا أو رباعيًّا أو زائدًا على ذلك.

(٣) لا يخلو أن يكون صفة أو غير صفة.

(٤) لا يخلو أن تكون فيه هاء التأنيث أو لا تكون.

(٥) إن لم تكن فيه هاء التأنيث فلا يخلو أن يكون مضعّفًا أو معتلَّ العين أو اللام أو صحيحًا.

(٦) هي: فَعْلٌ وفَعَلٌ وفَعِلٌ وفِعْلٌ وفَعُلٌ وفِعِلٌ وفُعَلٌ وفُعْلٌ وفِعَلٌ، وسقط من جميع ما يتصور فيه بناءان: فُعِلٌ بضم الفاء وكسر العين وعكسه؛ لاستثقالهما. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥١٣/٢.

(٧) انظر: الأصول ٤٣٢/٢، شرح الكافية الشافية ١٨٤٥/٤، الارتشاف ٤٠٥/١، التصريح ٦٩/٥ وما بعدها، الهمع ٣٠٨/٣ ومابعدها.

(٨) أي: على فُعول وفِعال.

وفُحُولةٌ، وفِقَعَة[١]، ورِدْآن[٢]، وكَلِيب[٣]، وبُطْنان[٤]، وأرآدٌ.

فَعَل: أَجْمَالٌ[٥] ، وجِمَال[٦] وهو أكثر[٧]، وقد يجمع أُسْدٌ[٨] وورِلان[٩] وحُملان[١٠] وأزمُن[١١].

فَعِل: أنمار[١٢]، وقد يجمع نُمُرٌ[١٣]، ويجوز أن يكون مقصورًا من نُمُور، وقد يجمع نُمُورٌ[١٤].

فِعَل: أضلاع[١٥]، وقد يجمع أضلُع[١٦]، وضُلُوع شاذ[١٧].

---

(١) أي: يجمع في الكثير على فِعَلَة.
(٢) أي: يجمع في الكثير على فِعْلان.
(٣) أي: يجمع في الكثير على فَعيل.
(٤) أي: يجمع في الكثير على فُعلان.
(٥) أي: يجمع في القليل على أفعال.
(٦) أي: يجمع في الكثير على فِعال.
(٧) لأنه يجمع في الكثير أيضاً على فُعُول، وفِعال أكثر منها.
(٨) أي: على فُعْل.
(٩) أي: على فِعْلان.
(١٠) أي: على فُعْلان.
(١١) أي: يجمع في القليل على أفعُل.
(١٢) أي: يجمع في الكثير والقليل على أفعال.
(١٣) أي: يجمع في الكثير على فُعُل.
(١٤) أي: يجمع في الكثير على فُعُول.
(١٥) أي: يجمع في الكثير والقليل على أفعال.
(١٦) أي: يجمع في القليل على أفعُل.
(١٧) أي: جمعه في الكثير على فُعُول.

فُعُل: أعناق[١]، ولا يتجاوزه.

فِعِل: لم يجئ منه إلا إبِل، قالوا: آبال[٢].

فَعُلٌ: أعضاد[٣]، وقد يجمع سِباع[٤].

فُعَلٌ: صِرْدانٌ[٥]، وقد جمع أرطاب شاذا[٦].

فِعْلٌ: أعدال[٧]، وجذوع،

وبئار[٨]، وقِرَدَة[٩]، وصنوان، وذؤبان[١٠]، وأذؤب[١١]، وضَرِيس[١٢].

فُعْل: أجناد[١٣]، وجنود[١٤]، وقد يجمع أركُن[١٥]، وإن كان مضعفًا فَفَعْلٌ: أَصُكٌّ وصِكاك وصُكوك[١٦].

---

(١) أي: على أفعال.

(٢) أي: في الجمع.

(٣) أي: على أفعال.

(٤) أي: يجمع في الكثير على فِعال.

(٥) أي: على فِعْلان.

(٦) أي: على أفعال.

(٧) أي: على أفعال.

(٨) أي: ويجمع في الكثير على فُعول وفِعال، لكن فعول أكثر.

(٩) أي: ويجمع على فِعَلة.

(١٠) أي: ويجمع على فِعْلان.

(١١) أي: ويجمع على أفعُل.

(١٢) أي: ويجمع على فَعيل.

(١٣) أي: على أفعال.

(١٤) أي: في الكثير على فُعول، وفِعال، أي: جنود، وجِناد.

(١٥) أي: على أفعُل، وذلك في القليل.

(١٦) أي: يجمع في القليل على (أفعُل)، وفي الكثير على (فِعال، وفُعول).

فَعَلٌ: أفنان(١)، ويجوز الجمع على فِعال وفُعول بالقياس إلا أنه لم يسمع.

فَعِلٌ وفِعَلٌ، وفُعَلٌ، وفُعُلٌ، وفَعْلٌ، حكمها حكم الصحيح.

فِعْلٌ: ألصاص(٢)، ولصوص(٣).

فُعْل: أعشاش(٤)، وعِشاش، وعُشوش(٥)، وعِشَشَةٌ، وذلك قليل(٦)، وقد يجمع عُشَّانٌ، وهو قليل(٧).

وإن كان معتل اللام فَفَعْل أظْب(٨)، وظِباء، ودُلِي(٩) [٥٥/ب].

فَعَلٌ: أقفاء(١٠)، وقُفِي(١١)، وقد يجمع أَعْصٍ شاذٌّ(١٢).

فِعْلٌ وفُعَلُ ، وفُعُلٌ ، وفَعْلٌ ، وفَعَلٌ إن كان منها معتلٌّ فحكمه كحكم الصحيح.

فِعْل: أنحاء ونُحِيٌّ(١٣).

---

(١) أي: فإنه يجمع في القليل والكثير على (أفعال).
(٢) أي: على (أفعال).
(٣) أي: في الكثير على (فُعُول).
(٤) أي: على (أفعال).
(٥) أي: في الكثير على (فُعُول، وفِعال).
(٦) أي: على (فِعَلَة).
(٧) أي: على فِعلان.
(٨) أي: على أفعُل.
(٩) أي: في الكثير على (فِعال)، و(فُعول).
(١٠) أي: على أفعال.
(١١) أي: في الكثير على فُعول.
(١٢) أي: على أفعِل.
(١٣) أي: يجمع في القليل على أفعال، وفي الكثير على فُعُول.

فُعَلٌ: أظباء[١]، وإن كان مؤنثًا بالهاء[٢] صحيحًا[٣] فباب "فَعْلَةٍ" بالألف والتاء، ويفتح العين، ولا تسكن إلا ضرورة، وقِصاعٌ[٤]، ومُؤونٌ، وقُدورٌ[٥]، وهِضَب[٦]، وقد يجمع في الكثير بالألف والتاء[٧].

فَعَلَةٌ: بالألف والتاء، ورقاب[٨].

فُعْلَة: بالألف والتاء، ويجوز[٩] الفتح والإتباع والسكون، ورُكَبٌ ، وبِرام[١٠].

فِعْلَة: بالألف والتاء[١١]، وأَنْعُمٌ[١٢]، وسِدَرٌ[١٣].

فَعِلَة: بالألف والتاء[١٤]، وقلَّما يتجاوز، وقد يجمع مِعَدٌ[١٥].

---

(١) أي: على أفعال.
(٢) فلا يخلو أن يكون صحيحاً أو مضعّفاً أو معتل اللام.
(٣) أي: ففَعْلَة يجمع في القليل.
(٤) أي: ويجمع في الكثير على (فِعال).
(٥) أي: وقد يجمع على (فُعُول).
(٦) أي: وقد يجمع على (فِعَل).
(٧) نحو: الجفنات.
(٨) أي: ويجمع في الكثير على (فِعال).
(٩) أي: ويجوز في عينها.
(١٠) أي: وفي الكثير على (فُعَل) و(فِعال).
(١١) نحو: سدرات، ويجوز في عينه الفتح والإتباع والسكون.
(١٢) أي: وقد يجمع على (أفعُل).
(١٣) أي: وفي الكثير على (فِعَل).
(١٤) نحو: نَبِقَةٌ ونَبِقات.
(١٥) أي: يجمع في الكثير على (فِعَل).

فُعْلَةٌ: بالألف والتاء[١]، وما عدا ذلك لا يتجاوز فيه الجمع بالألف والتاء في القليل، وبحذفها في الكثير.

هذا ما لم يكن مخلوقًا، فإن كان مخلوقًا، وتوجه الخلق عليه جملة واحدة جمع في القليل بهما[٢]، وفي الكثير بحذف التاء.

وقد يجمع جمع المصنوع، وأكثر ما يكون ذلك فيما كثر استعماله، أو لم يتوجه دفعة واحدة، فصخار إن كان صحيحًا، وإن كان مُضعَّفًا ففَعْلَة: جنات، وجِنان[٣]، وحبوب[٤].

فُعْلَة: غُدَّاتٌ، وغُدَدٌ[٥].

فِعْلَةٌ: عِدَّات، وعِدَدٌ[٦]، وقد يجمع أَشُدٌّ[٧].

وما بقي من الأمثلة إن وجد فجمعه جمع صحيحه، وإن كان معتلَّ اللام ففَعْلَة: رَكَوَاتٌ، ورِكاءٌ[٨]، وشذ منه: قُرًى وكُوًى[٩].

فُعْلَةٌ: مُدْيَاتٌ، ومُدًى[١٠]، وتسكن وتفتح ولا تضم العين إلا في ذي الواو، فيجوز[١١].

---

(١) نحو: تُخْمَة وتُخْمات.
(٢) أي: بالألف والتاء.
(٣) أي: وفي الكثير على (فِعال) .
(٤) أي: وعلى (فُعُول) .
(٥) أي: وعلى (فُعَل) في الكثير.
(٦) أي: وعلى (فِعَل) في الكثير.
(٧) أي: وقد يجمع في القليل على (أفعُل).
(٨) أي: وعلى (فِعال) في الكثير.
(٩) أي: فيما جاء على (فُعَل).
(١٠) أي: وعلى (فُعَل) في الكثير.
(١١) نحو: خُطوَة، وخُطْوات وخُطُوات.

فِعْلَة: فِرْيَات(١)، وتفتح وتسكن ولا تكسر العين.

وما بقي إن جاء فجمعه كجمع صحيحه، وما كان منه مخلوقًا فبالألف والتاء(٢)، وبحذف التاء(٣) إلا ما جرى مجرى المصنوع، فجمعه كجمعه.

فإن كان معتل العين(٤) بالواو ففَعْل: أثواب(٥)، وثياب(٦)، وقد يجمع أَثْوُبٌ، وقد يجيء فُؤُوجٌ(٧)، وثيران(٨)،

وعِودَةٌ(٩).

أو بالياء(١٠) فأسياف(١١)، وقد جمع أَعْيُنٌ(١٢)، وفي الكثير بيوت(١٣) [٥٦/أ] وقد يكسر أوله، وخُيُوطَةٌ(١٤).

---

(١) أي: تُجمع في القليل بالألف والتاء.
(٢) أي: في القليل.
(٣) أي: في الكثير.
(٤) فلا يخلو أن يكون بالياء أو بالواو.
(٥) أي: يجمع في القليل على (أفعال).
(٦)أي: يجمع في الكثير على (فِعال).
(٧) أي: قد يأتي في الكثير على (فُعول).
(٨) أي: وقد يجيء على (فِعلان).
(٩) أي: وقد يجيء على (فِعَلة).
(١٠) أي: فإن كان معتل العين بالياء.
(١١) أي: يجمع في القليل على (أفعال).
(١٢) أي: وقد يأتي على (أفعل).
(١٣) أي: ويجمع في الكثير على (فُعول).
(١٤) أي: ويجيء على (فُعولة) كخَيْطٌ وخُيوطة.

وفَعَلٌ [١]: أنياب[٢]، ونِيب[٣]، وقِيعان[٤]، وقد يجمع ديار[٥] وأَدْوُرٌ[٦] هذا مذهب سيبويه [٧] ، وزعم يونس أنه إن كان مذكرًا فأفعال ، أو مؤنثًا فأفعُل[٨].

فِعْل بالياء[٩]: أكياس[١٠]، وجيول[١١]، وقد يجمع دِيَكَة[١٢]، ويحتمل دِيَكَة أن يكون فُعْلًا وفِعْلًا عند سيبويه ، ولا يكون إلا فِعْلًا عند الأخفش[١٣]، وبالواو[١٤]: أرواح جمع ريح[١٥]، ورياح[١٦].

---

(١) أي: إذا كان المعتل العين على (فَعْل).
(٢) أي: يجمع في القليل على (أفعال).
(٣) أي: وقد يجمع في القليل على (فُعْل).
(٤) ويجمع في الكثير على (فِعْلان).
(٥) وقد يجمع في الكثير على (فِعال).
(٦) وقد يجمع في القليل على (أفعُل).
(٧) انظر: الكتاب ٥٨٨/٣.
(٨) انظر: السابق
(٩) أي: المعتل العين بالياء.
(١٠) أي: يجمع في القليل على (أفعال).
(١١) أي: ويجمع في الكثير على (فعول).
(١٢) أي: يجمع على (فِعَلة).
(١٣) انظر: الكتاب ٥٩٢/٣.
(١٤) أي: وإن كان معتلًّا بالواو.
(١٥) أي: يجمع في القليل على (أفعال).
(١٦) أي: يجمع في القليل على (فِعال).

فُعْل بالواو: أحْوات[١]، ونينان[٢]، وما عدا ذلك إن جاء فحكمه حكم صحيحه.

وإن كان هذا المعتل العين بالهاء ففَعْلَةٌ[٣] من ذوات الواو: روضات[٤]، وبنو سُلَيْم يفتحونها، ورياض، ودول[٥]، وبالياء[٦]:عَيْبات[٧]، وسليم تفتح، وعِياب، وخِيَمٌ[٨]، وفِعَالٌ مقيس فيهما، وفُعَل وفِعَل شاذ.

فَعْلَة: دُولاتٌ[٩]، ودول[١٠].

فِعْلَة: دِيمات[١١]، ودِيَم[١٢].

---

(١) أي: يجمع في القليل على (أفعال).

(٢) أي: يجمع في القليل على (فِعْلان).

(٣) أي: لا يخلو أن يكون من ذوات الواو أو من ذوات الياء.

(٤) أي: يجمع في القليل بالألف والتاء، وكانت العين ساكنة.

(٥) أي: يجمع في الكثير على (فِعال) و(فُعَل).

(٦) أي: إن كان المعتل العين الذي دخلت عليه تاء التأنيث من ذوات الياء.

(٧) أي: يجمع في القليل بالألف والتاء، وكانت العين ساكنة كحكمه في المعتل بالواو.

(٨) أي: يجمع في الكثير على (فِعال) و(فِعَل).

(٩) أي: يجمع في القليل بالألف والتاء.

(١٠) أي يجمع في الكثير على (فُعَل).

(١١) أي: يجمع في القليل بالألف والتاء.

(١٢) أي: يجمع في الكثير على (فِعَل).

فَعَلَةٌ: ساحات(١)، وأينق(٢)، وسُوح(٣)، وقد يجمع نياق(٤).

هذا كله إن كان ذو التاء واقعًا على مصنوع، فإن كان مخلوقًا فجَوْزات وجَوَزْ(٥) إلا أن يشذَّ من ذلك شيء ، فيجمع جمع المصنوع ، وما عدا ذلك إن وجد فقياسه كالصحيح.

وإن كان الثلاثي صفة(٦) ففَعْلٌ لآدمي(٧): صَعْبُون، وقد يجمع صِعاب(٨)، ولغيره(٩): جِدال، وكهول، وثُطٌّ(١٠).

وما استعمل منها(١١) استعمال الأسماء فأَعْبُدٌ وعَبِيد وعِبْدَانٌ، ووُغْدَانٌ(١٢)، وشيخة، وذو التاء منه: عَبْلات، إلا لَجَبَاتٌ ورَبَعات(١٣)، فأجمعوا على تحريك عينه، وصِعاب(١٤).

---

(١) أي: يجمع في القليل بالألف والتاء.
(٢) أي: قد يجمع على (أَفعُل).
(٣) أي: يجمع في الكثير على (فُعْل).
(٤) أي: قد يجمع على (فِعال).
(٥) أي: جمع بالألف والتاء في القليل، وبحذفها في الكثير.
(٦) أي: لا يخلو أن يكون على (فَعْل) أو غير ذلك من الأوزان.
(٧) أي: جمع بالواو والنون في القليل من الآدميين.
(٨) أي: يجمع في الكثير على (فِعال).
(٩) أي: لغير الآدميين.
(١٠) أي: يُكسَّر في القليل والكثير على فِعال، أو فُعول، أو فُعْل.
(١١) أي: من الصفات.
(١٢) أي: يجمع جمعها.
(١٣) أي: ما كان فيه تاء التأنيث يجمع بالألف والتاء في القليل.
(١٤) أي: يجمع في الكثير على (فِعال).

وفَعَلٌ لأدمي: حَسَنُون[١]، وحِسان[٢]، وقد جاء أعزاب[٣]، ولغيره[٤]: حِسان[٥]، وذوات التاء منه: حسنات[٦]، وحِسَانٌ[٧].

فَعُل: قليل جدًّا، التزموا في جمعه: حَدُثُونَ[٨] إلا نَجُدًا ويَقُظًا، فقالوا: أنجاد، وأيقاظ، وحكى الشيباني[٩]: يَقَاظ، ولم يجئ منه في المؤنث شيء.

فُعُلٌ: أقل من فَعُلٍ بكثير، ولا يحفظ منه إلا جُنُب وشُلُلٌ أي: سريع، أما جُنُب فالأفصح إفراده، ويجوز [٥٦/ب] جُنُبون، وقالوا: أجناب.

وأما شُلُل فلم يُتجاوز فيه شللون[١٠].

---

(١) أي: يجمع في القليل بالواو والنون.

(٢) أي: ويجمع في الكثير على (فِعال).

(٣) أي: جاء على (أفعال) قليلًا.

(٤) أي: فإن كان لغير الآدميين.

(٥) أي: يجمع في القليل والكثير على (فِعال).

(٦) أي: يجمع في القليل بالألف والتاء.

(٧) أي: ويجمع في الكثير على (فِعال).

(٨) أي: جمع مذكر سالم.

(٩) هو إسحاق بن مرار الشيباني اللغوي، كان من أعلم الناس باللغة، جمع أشعار العرب ودونها، حتى عرف بصاحب ديوان اللغة والشعر، صنف كتاب الحروف في اللغة، وسماه الجيم، وغير ذلك، توفي سنة ٢١٠هـ . انظر: إنباه الرواة ١/ ٢٥٦ وما بعدها.

(١٠) أي: جمعه بالواو والنون.

فُعْل: قليل جدًّا، لم يتجاوز فيه إن كان لأدمي حُلُوون ومُرُّونَ[١]، ويجمع أمرار[٢]، وإن كان مؤنثًا فلا يجوز فيه إلا مُرَّاتٌ[٣].

فِعْل لآدمي: رِدْوُونَ[٤] وأَنْضَاءٌ[٥]، وقد يأتي: أَجْلُفٌ[٦]، ولم يحفظ منه في المؤنث شيء.

فَعِل لآدمي: فَزِعون[٧] وحَذِرُونَ، وكسِّرَ: أنكادٌ[٨]، وفِراحٌ[٩]، وما جاء منه لمؤنث لا يتجاوز فيه جمع المؤنث بالألف والتاء.

الرباعي[١٠] إن كان غير صفة[١١]، ثالثه حرف مدٍّ ولينٍ فخمسة أبنية[١٢]:

---

(١) أي: يجمع بالواو والنون.
(٢) أي: على(أفعال).
(٣) أي: بالألف والتاء.
(٤) أي: يجمع بالواو والنون.
(٥) أي: يجمع في الكثير على (أفعال).
(٦) أي: بالألف والتاء.
(٧) أي: يجمع بالواو والنون.
(٨) أي: يُكسر على (أفعال).
(٩) أي: وكسروه على (فِعال).
(١٠) لا يخلو الاسم الرباعي من أن يكون صفة أو غير صفة.
(١١) لا يخلو من أن يكون ثالثه حرف مد، ولين، أو ثانيه ألفًا، أو على وزن (أفعل)، أو على غير ذلك من الأوزان.
(١٢) هي: فَعُول، وفَعِيل، وفِعال، وفَعَال، وفُعَال.

فِعال: أخمرة[١]، وخُمُر[٢]، ويجوز تسكين العين[٣]، ومضاعفه ومعتل لامه لا يتجاوز فيه أَفْعِلَةٌ: أجلة وأردية، ومعتل العين كالصحيح، إلا أنه يجب في فُعْلٍ الواويِّها تسكينُ العين: سورٌ، وتُحَرَّك ضرورة، وفي اليائِّيها التحريكُ والتسكينُ: عُيُنٌ وعُيْنٌ.

وقد يُجمع شاذًّا على (فِعْلانٍ)، ولم يفعلوه إلا فيما فيه لغتان: (فُعَالٌ)، و(فِعال)، قالوا: صُوار، وصِيرانٌ.

فَعَالٌ: أقذِلَةٌ[٤]، وقُذُلٌ، وقُذْلٌ[٥] ومضاعفه ومعتل لامه تلتزم فيه (أَفْعِلَة): أَجنِّة، وأسمِيَةٌ، ومعتل العين كمعتلها من (فَعَالٍ): أجودِة وجُودلإ، وأسبِلة وسُبُل وسبل.

فُعَال: أغرِبَة[٦]، وقد جاء غِلْمَة[٧]، وفي الكثير غِلْمَان[٨]، وشذ منه زُقان[٩] وربما جاء ذُبٌّ.

فَعِيل: أَرْغِفة[١٠]، ورُغفان[١١]، ورُغُف[١٢]،

---

(١) أي: يجمع في القلة على (أفعِلَة).
(٢) أي: يجمع في الكثير على (فُعُل).
(٣) أي: تصير(فُعْل) فتقول: خُمْر.
(٤) أي: يجمع في القلة على (أفعِلَة).
(٥) أي: يجمع في الكثير على (فُعُل)، أو (فُعْل).
(٦) أي: يجمع في القلة على (أفعِلَة).
(٧) أي: جاء على (فِعْلَة) قليلًا.
(٨) أي: جاء على (فِعْلان) كثيرًا.
(٩) أي: جاء على (فُعْلان) كثيرًا.
(١٠) فيجمع في القليل على (أفعِلة).
(١١) ويجمع في الكثير على (فُعْلان).
(١٢) ويجمع في الكثير-أيضًا-على (فُعُل).

وقد يجمع قِضْبان، وأنصِباء[١].

ومعتل اللام كالصحيح: أَقْرِيَةٌ[٢]، وشذ صِبْيَة[٣]، وفي الكثير: قُريان[٤]، ومضعفه: أَحِزَّةٌ[٥]، وحُزّانٌ[٦]، وسُرُر[٧]، وقد يفتح عينه، فيقال: سُرَرٌ.

فَعُول: أخرِفَة[٨]، وخِرْفانٌ[٩]، وزُبُرٌ[١٠]، وقد جاء قدائمُ[١١].

ومعتل اللام: أعداءٌ[١٢]، ولا يتجاوزونه، وشذ فَلاء وفُلِيٌّ[١٣].

فإن كانت الخمسة واقعة على مؤنث فأعنُق، وأكرُعٌ، وأذرُعٌ، وأشمُلٌ، وأيمُنٌ[١٤]، وشذ أيمان[١٥]، فأما أسمِيَةٌ فشاذ في جمع المؤنث [٥٧/أ] أو جمع سماء، وسماء مذكر، قولان.

---

(١) أي: على (فِعْلان).
(٢) أي: على (أفعِلة).
(٣) أي: شذ جمعه في القليل على (فِعلَة).
(٤) أي: على (فُعلان).
(٥) أي: يجمع في القليل على (أفعِلة).
(٦) أي: وفي الكثير على (فُعلان).
(٧) أي: على (فُعُل).
(٨) أي: يجمع في القليل على (أفعِلة).
(٩) أي: وفي الكثير على (فِعْلان).
(١٠) أي: ويأتي على (فُعُل).
(١١) أي: على (فعائل).
(١٢) أي: على (أفعال).
(١٣) أي: على (فَعال) و(فُعول).
(١٤) أي: جمعت في القلة على (أفعُل).
(١٥) أي: جمع يمين، فجمعوه في القلة على (أفعال).

وقالوا: عُنُوق[١] عُنُق وعُنْق[٢]، وشُمُل وشَمائل[٣]، وما عدا ذلك التزم فيه أفعُلٌ.

وفَعُول: للمؤنث كالمذكر لا فرق، نحو: قَدُوم وقُدُم، فإن لحقت بهذه الأمثلة تاء تأنيث ففَعِيلةٌ: صحائف[٤]، وشذ سُفُن[٥]، ومعتل اللام[٦] على فعائل خاصة، ولا بد من تحويل الكسرة فتحة، وقلب الياء الأخيرة ألفًا، والهمزةِ ياءً، نحو: مَطِيّة ومطايا.

وغير فعائل من الأوزان الأربعة: ذَوائب، ورسائل، وحَلائب، وعمائم[٧]، ولا يتجاوز هذا في المصنوع، فإن كانت لمخلوق فبحذفها[٨]، أو بالألف والتاء[٩]، وقد يجرى المخلوق كالمصنوع في الجمع والعكس، والمسموع: سُفُنٌ[١٠]، وعِمامٌ[١١].

---

(١) حيث جمعوا(فَعالاً) على(فُعُول).
(٢) أي: وجمعوا فَعالًا على (فُعُل) و(فُعْل).
(٣) أي: حيث جمعوا فَعالًا على (فُعُل) و(فعائل).
(٤) أي: تجمع على (فعائل).
(٥) أي: شذ جمع (فَعِيلة) على (فُعُل)، وهي جمع (سفينة)، وقالوا في صحيفة: صُحُف.
(٦) أي: من هذا.
(٧) أي: تجمع على (فعائل).
(٨) أي: يحذف التاء في الكثير.
(٩) أي: في القليل.
(١٠) أي: في سفينة.
(١١) أي: في عمامة.

وإن كان صفة ففعيل: فُقَهاء، وظِراف، ونُذُرٌ[١]، وقد تُسَكَّن عينه، وشُجْعان جمع شجيع[٢]، وأيتام[٣]، وهو شاذ، ومعتل عينه: طوال[٤]، وقد تقلب واوه ياء[٥].

ومعتل لامه: أغنياء[٦]، وشذ تُقَواء وفيه شذوذان[٧]، ولا يحفظ البصريون غيره.

وحكى الفراء: سَرِيٌّ وسُرَواء، ومضعفه: أشِداء[٨]، وقد يجمع أشِحة[٩] شاذًّا، ولُذُذ[١٠] شاذٌّ أيضًا ، فإن لحقته التاء فظرائف[١١]، وقد يُجمع سُفَهاء وفُقَراء[١٢]، ولا يحفظ من ذلك إلا هذان، وظِراف، وهو القياس، فأما خُلفاء[١٣] فجمع خَلِيفٍ، وهو مسموع، أو خَلِيفَةٍ شذوذًا.

---

(١) أي: يجمع على (فُعَلاء) و(فِعال) و(فُعُل).
(٢) أي: وقد يجمع على (فُعْلان) و(فِعْلان).
(٣) أي: وقد يجمع على (أفعال).
(٤) أي: يجمع على (فُعال) كطويل وطُوال.
(٥) أي: فيقال: صيان وطيال.
(٦) أي: يجمع على (أفعلاء).
(٧) حيث جمع على (فُعَلاء)، وأبدلوا واوًا من ياء. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٣/٢.
(٨) أي: يجمع على (أفعِلاء).
(٩) أي: على (أفعِلة).
(١٠) أي: على (فُعُل).
(١١) أي: على (فعائل).
(١٢) أي: على (فُعلاء).
(١٣) أي: من قوله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ سورة الأعراف من الآية: ٧٤ .

فَعُول: للمذكر والمؤنث بغير تاء، فللمذكر: صُبُر(١)، وللمؤنث: عُجُز(٢)، وقد يجمع: عجائز(٣)، ومعتل اللام: أعداء(٤)، وذو التاء: حلائب(٥).

وما كان من هذه الصفات للمذكر فلا يمتنع جمعه بالواو والنون إذا كان لأدمي، إلا إن كان فيه التاء(٦)، أو يكون المذكر والمؤنث بغير تاء(٧).

فَعَال: جُمُدٌ(٨)، وشذ جُبَناءُ(٩)، ومعتل العين جُوُدٌ(١٠)، وشذ جياد(١١)، والتزموا قلب الواو ياء.

فِعَال: دُلُث(١٢)، وهِجان(١٣) جمع فِعَال.

فُعال: كجمع فَعِيل(١٤)، وإن كان ثانيه ألفًا(١٥) على [٥٧/ب] فاعَلٍ

---

(١) أي: على (فُعُل).
(٢) أي: على (فُعُ)-أيضًا-.
(٣) أي: على (فعائل).
(٤) أي على (أفعال).
(٥) أي يجمع على (فعائل) كركوبة وركائب.
(٦) نحو: (خليفة).
(٧) نحو: (صبور، وشكور).
(٨) في جَماد، أي: يجمع على (فُعُل).
(٩) أي شذ جمعه على (فُعلاء).
(١٠) أي: إن كان معتل العين جُمع على (فُعْل) كجواد.
(١١) أي: جمعه على (فِعال).
(١٢) في (دُلاث)، أي: يجمع على (فُعُل).
(١٣) أي: وقد يجمع على (فِعال).
(١٤) نحو: شُجاع وطُوال.
(١٥) لا يخلو أن يكون على وزن (فاعِل) أو (فاعَل).

فطوابق[١]، وقد يجمع خواتيم.

وفاعِلٌ[٢] اسما فكواهل، وعلمه يجوز بالواو والنون، وشذ: بواطِيل[٣]، وزعم الفراء أنّها من كلام المولدين.

وقد يُجمع حُجران[٤]، وحيطان[٥]، وأودية، وأَجوِزَة، وأندية[٦] ولم يسمع إلا هذه الثلاثة.

وصفة[٧] استعملت كالأسماء فصواحب، وصُحبان[٨]، وقد يجمع جمع الصفات ويُبين، أو لم تستعمل[٩]، وليس فيه تاء[١٠]، فلمذكر ضُرّاب وضُرَّب، لعاقل وغير عاقل[١١].

---

(١) أي: إن كان على وزن (فاعَل) جمع على (فواعيل).
(٢) لا يخلو أن يكون اسمًا أو صفة.
(٣) أي: شذ جمعه على (فواعيل).
(٤) أي: يجمع على (فُعلان).
(٥) أي: وقد يجمع على (فِعلان).
(٦) أي: وقد يجمع على (أفعِلَة)، وهو أقل.
(٧) لا تخلو أن تكون هذه الصفة قد استعملت استعمال الأسماء، أوباقية على أصلها. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٨/٢.
(٨) أي: جمعت جمعه.
(٩) أي: لا يخلو أن يكون فيه تاء التأنيث أو لا يكون. شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٨/٢.
(١٠) أي: لا يخلو أن يكون لمذكر أو لمؤنّث، شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٨/٢.
(١١) أي: جمعت على (فُعّال)، و(فُعّل).

وقد يجمع بُزُلٌ وبوازِل[١]، ولمن يعقل: كَتَبة[٢]، وشذ كُفَّار[٣]، وجُهلاء[٤]، وشُهود[٥]، وهلكى، والصفة آفة أو عاهة[٦]، وفوارس وهوالِك[٧] ولم يسمع في الكلام غيرهما، وفي الشعر:

.... نواكس[٨].....

وكذا حكم المُضَعَّف منه، والمعتل العين إلا أن فُعَّالا أفصح في المضعف من فُعَّل، نحو: فُرَّار وفُرَّر[٩]، ومعتلها بالواو[١٠]: صُوَّام وصُيَّام[١١]، وصُيَّم وصِيَّم[١٢]، ومعتل اللام: قضاة[١٣]، وشذ غُزَّى[١٤]، ولمؤنث[١٥] حُيَّاض وحُيَّض وحَوائض، وذو التاء: ضوارب[١٦].

---

(١) أي: يجمع على (فُعْل) و(فواعل) لغير العاقل.
(٢) أي: يجمع على (فَعَلة) لمن يعقل.
(٣) أي: شذ جمعه على (فُعّال).
(٤) أي: شذ جمعه على (فُعلاء).
(٥) أي: شذ جمعه على (فُعول).
(٦) أي: وقد يجمع على (فَعْلَى).
(٧) أي: وقد يجمع على (فواعل) للعاقل.
(٨) أي: من قول الفرزدق:

وإذا الرجالُ رأوا يزيدَ رأيتَهُم خُضُعَ الرقابِ نواكِسَ الأبصارِ

(٩) وذلك هروبًا من اجتماع الأمثال.
(١٠) أي: معتل العين.
(١١) يجوز في (فُعَّال) قلب الواو ياء.
(١٢) أي: ويجوز في (فُعّل) قلب الواو ياء، وكسر الفاء.
(١٣) يجمع على (فُعَلَة) وغُزاة.
(١٤) وذلك لجمعه على (فُعَل).
(١٥) أي: إن كان مؤنثًا فحكمه حكم المذكر، إلا أنه يجوز في جمعه فواعل.
(١٦) جمع ضاربة، أي: يجمع على (فواعل).

وإن كان آخره ألفًا لغير تأنيث فذَفار ومَلَاهٍ[١]، وشذ تحويله إلى فَعَالى نحو: ذَفَارى ومَدَارى، أو لتأنيث ممدودة[٢] على فَعْلاء[٣] اسمًا فصحارٍ وصحارِيٌّ وصَحارَى وصحراوات[٤]، أو صفة فحُمْرٌ[٥]، ولا تجمع بالألف والتاء، ولا يقاس على الخضروات[٦]، وبِطاح[٧]، أو على غير فعلاء فعِشار ونِفَاس[٨].

أو مقصورة[٩] على فُعْلَى[١٠] مؤنثِ الأفعلِ فكُبْرَيات[١١] وكُبَرُ[١٢]، وشذ منه رُباب[١٣] ورِباب[١٤]، أو ليس بمؤنث لها،

---

(١) أي: يجمع على (فَعال) جمع ذفرى ومَلهى.

(٢) لا يخلو أَن يكون الاسم على فَعْلاء أو على غير ذلك من الأوزان . شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٥/٢.

(٣) لا يخلو أَن يكون اسمًا أو صفة . شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٥/٢.

(٤) أي: تجمع على (فَعالٍ)، فتقلب الهمزة ياء، وتحذف وتبدل من الألف التي قبل الهمزة ياء، وقد تدغم الياء التي هي بدل من الألف في الياء التي هي بدل من الهمزة، فيقال: صحارِيّ، وقد تحول إلى فَعالَى، فيقال: صَحارَى . شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٦/٢.

(٥) أي: يجمع على (فُعْل).

(٦) من قوله عليه السلام : "ليسَ في الخَضْروات صَدَقةٌ".

(٧) أي: قد تجمع على (فِعال).

(٨) أي: يجمع على (فِعال) في عِشار ونِفاس.

(٩) لا يخلو أن تكون على وزن (فُعْلى) أَو على غير ذلك من الأوزان.

(١٠) لا يخلو من أَن تكون مؤنثًا لأفعَل، أو لا تكون.

(١١) أي: جمع في القليل بالألف والتاء.

(١٢) وجمع في القليل على (فُعَل).

(١٣) لأنه جاء على (فُعال).

(١٤)لأنه جاء على (فِعال).

فحبَالى[١]، وإناث[٢]، أو فَعْلَى[٣] مؤنثِ فَعْلاَن فسَكَارى وغَضَابٌ وسُكارَى، أو غير مؤنثها فعلاقَى[٤]، أو على غير هذه الأوزان فذفارى[٥].

وإن كان على وزن أفعل اسمًا فأفاكِل[٦]، وعَلَمُهُ يجمع بالواو والنون.

أو مذكر فَعْلاء فحُمْر، وعُميان[٧]، إلا آفةً أو عاهةً فحمْقَى، ولا يجمع جمع سلامة إلا ضرورة[٨]، وإن استُعملت كالأسماء فحُوصٌ وأحاوص[٩]، إلا "أجمع" في التأكيد، فيسلم ولا يكسر[١٠] [٥٨/أ]، أو مذكرَ أَفْعَلَةٍ فأرامل، أو أفعلَ للمفاضلة[١١]بـ"مِنْ" فلا يثنى ولا يجمع، أو بأل فالأفاضل[١٢]، أو مضافًا فالإفراد دائمًا، والتثنية والجمع نحو قوله تعالى :

﴿ أَكَـٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾[١٣].

---

(١) أي: إذا لم يكن مؤنثًا لأفعل جُمع على (فَعالَى).

(٢) أي: وقد يجمع على (فِعال).

(٣) لا يخلو أن يكون مؤنثًا لفَعْلان أو لا يكون.

(٤) أي: إذا لم يكن مؤنثًا لفَعْلان جمع على (فَعَالى) .

(٥) أي: يجمع على (فَعَالى).

(٦) أي: جمع على (أفاعل)، والأفكل: الرعدة.

(٧) أي: يجمع على (فُعْل)، ويجمع على (فُعْلان).

(٨) كقول الكميت:

فما وجَدَت نساءُ بني نِزار حلائلَ أسودينَ وأحمرينا

(٩) أي جمعت تارة جمع الأسماء، وتارة جمع الصفات.

(١٠) أي: يجمع جمع مذكر، ولا يجمع جمع تكسير.

(١١) أي: لا يخلو أن يكون بـ"مِنْ" أو بالألف واللام أو مضافًا.

(١٢) أي: جمع على (أفاعل).

(١٣) سورة الأنعام من الآية : ١٢٣.

أو على غير ذلك من الأوزان فعلى فَعالِلَ، نحو: دراهم، وهَجَارع إلا مضاعف اللام فقراديد[١]، أو على فَيْعِلٍ فأموات ، وأجياد[٢].

الخماسي فصاعدا[٣]: إن كان في آخره ألف ونون، وهو خماسي اسمًا أو صفةً فسَراحين[٤]، إلا فَعْلانَ فسُكَارى، وعَجَالى وعُجالى[٥]، أو ألف تأنيث ممدودة حذفت وجمع على فَعالِل، نحو: قاصِعاء وقواصِع، وخُنْفُساء وخنَافِس، أو مقصورة لم يُكَسَّر، بل يُسَلَّم، فتقول: جُمادَياتٌ[٦]، أو غير ذلك حذف حتى يبقى منه أربعة، وكُسِّر على مثال فَعالل أو فَعَالِيل، والياء عوض[٧]، إلا أن يكون رابعه حرف مد ولين، فلا يحذف منه شيء، تقول: سَرَابِيل، وقَنَاديل.

هذا حكم الجمع المبني على واحدة الملفوظ به، وشذت جموع لم ينطق لها بواحد، نحو: عبَادِيد، وشَماطِيط[٨]، وجاء من الجموع ما هو على غير لفظ واحده المنطوق به، فيحفظ.

---

(١) أي: يجمع على (فعاليل)، وهو جمع قَرْدَدٌ.
(٢) أي: يجمع على (أفعال)، وهما جمع جيّد، وميِّت.
(٣) أي: لا يخلو أن يكون آخره بالألف والنون أو بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة، أو لا يكون فيه شيء من ذلك . شرح الجمل لابن عصفور ٥٤١/٢.
(٤) أي: يجمع على (فَعالين)، وهما جمع: سِرْحان.
(٥) أي: إن كان على وزن (فَعْلان) فيجمع على (فَعالى) و(فُعالى).
(٦) أي: في جُمادى.
(٧) أي: من الحروف المحذوفة.
(٨) قال ابن عصفور: "أَلا ترى أنَّه لا يقال: عبَدُود ولا شَمطُوط، ولا لفظ بشيء يمكن أن يكون مفردًا لهذه الجموع" . شرح الجمل لابن عصفور ٥٤٢/٢.

والمسموع: مَلاميح جمع لَمْحَة، ومَذاكِير جمع ذَكَر، وأراهط جمع رهط، وأراضٍ، وأحاديث جمع حديث، وأقاطيع، وأباطيل، وأطيار، وتُؤام، وأَمْكُنٌ، وأعاريض، وأهالٍ، وليالٍ وكِرْوان، وَوِرْشان، في جمع: لمحة، وذكر، ورهط، وأرض، وحديث، وقطيع، وباطل، وطائر، وتَوْأم، ومكان، وعَروض، وأهل، وليلة، وكَرَوانٍ، وَرَشانٍ، هذا ما شذ من الجموع من هذا النوع، إلا ما بان له إن كان شذَّ.

وأما فَعْل في جمع فاعل نحو: طائر وطَيْرٍ، وراكب ورَكْبٍ، فجعل الأخفش ذلك جمع تكسير(١)، وجعل سيبويه ذلك اسم جمع، وهو الصحيح؛ بدليل تصغيره على لفظه(٢).

وجمع الجمع شاذ يحفظ، ولا [٥٨/ب] يقاس عليه، فمن ذلك: أيادٍ، وأواطِب، وأسمامٍ، وأساور، وأبابيت، وأناعِم، وأقاويل، ومصارين، وحَشاشين، وجمائل، وأعطيات، وأسقيات، وبيُوتات، ومَواليات بني هاشم، ودُورات، وعوذات، وصَواحِبات يوسف، وحُمُرات، وطُرُقات، وجُزُرات، وأناضٍ، في جمع: أيْدٍ، وأوطُب، وأسماء، وأسورَة، وأبيات، وأنعام، وأقوال، ومُصران، وحُشّان، وجِمال، وأعطية، وأسقية، وبيوت، وموال، ودور، وعُوذ، وصواحب، وحُمُر، وطُرُق، وجُزُر، وأنضاء.

وفي آصال خلاف، قيل: جمع أُصُل الذي هو جمع أصيل، وقيل: جمع أُصُل المفرد الذي هو بمعنى أصيل، وأما أصائل فجَمْعُ جَمْعِ جمعٍ؛ لأنه

(١) انظر: المنصف ١٠١/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٥٨٢/٣.

جمع آصال، وآصال جمع أُصُل، وأُصُل جمع: أصيل، وحكى يعقوب[١] أصِيلة في معنى أصيل، فعلى ذلك يكون أصائل جمعه.

هذا ما جمع من الجمع في الكلام وما عدا ذلك لا يجوز أن يستعمل إلا ضرورة، إلا أن يسمع من ذلك شيء، فيحفظَ ولا يقاس عليه.ومما جاء ضرورة:

.... أعينُاتٍ .....[٢]

و:

.....أيامِنينَا [٣]

و:

..... أكَيْرِعاتِي[٤]

وهو كثير في الشعر إلا الجمعَ المتناهيَ، فلا يجمع لا في ضرورة ولا غيرها، إلا أن يجمع جمع سلامة خاصة.

---

(١) هو أبو يوسف، يعقوب بن إسحاق بن السكيت البغدادي النحوي المؤدب، مؤلف كتاب إصلاح المنطق، حجة في العربية، أخذ عن أبي عمرو الشيباني وغيره، روى عنه أبو عكرمة الضبي، وأحمد بن فرح المفسر، وجماعة، وبرع في النحو واللغة، مات سنة أربع وأربعين ومائتين. انظر ترجمته في: بغية الوعاة ٣٤٩/٢.

(٢) أي في قول الشاعر:

ترمِي الفِجاج والفَيافِيَّ القُصَى بأعيُناتٍ لم يُخالِطْها قَذَى

(٣) أي في قول الشاعر:

قد جَرَتِ الطَيرُ أَيامِنينا

(٤) أي في قول الراجز:

أَشكو إلى مولايَ من مولاتي
تربِطُ بالـــحَبْلِ أُكَيْرِعاتِي

هذا حكم جمع المجموع ما لم يكن أعجميًّا، فإن كان أعجميًّا وافق العربي فيما ذكرنا، إلا أنّه يلزم جمع الرباعي منه تاء التأنيث، نحو: سَبْحٍ وسَبَابِحَة، إلا أن يشذ من ذلك شيء، فيجمع بغير التاء، نحو: جَوْرَب وجَوارِب، وكُرْفَح وكَرافِيح، والمنسوب تلزمه التاء، نحو: مهالِبَة، ومناذِرَة، ومسامِعَة إلا ما شذ كالدَّياسِم ، والمَعَاوِل لقبيلتين.

فأما أناسية في جمع إنسان فيحتمل وجهين.

والمنقوص كغيره، نحو: أَخ وزنه فَعَلٌ، فجمعه: آخاءٌ، ووزنه أفعال، ويَدٍ وزنه فَعْلٌ، فجمعه: أيدٍ، إلاّ ما فيه التاء، فإنَّه لا يُكسَّر إلَّا ما شذَّ، وهو: أَمَة وإماء وإموان وآمٍ، وبُرَة وبُرًى ولُغَةٌ ولُغًى [٥٩/أ]، وشَفَةٌ وشِفَاة، وشاة وشياهٌ، وباب هذا الجمع بالألف والتاء للقلة، أو بالواو والنون للكثرة، نحو: سَنة وسَنوات وسِنينَ.

وأسماء الأجناس[١] إن لم تكن فيها علامة تأنيث، وأردت الواحدة، أدخلتها تاء التأنيث، نحو: تمر وتَمْرة، وليس تمر جمعًا لتمرة، بل هو اسم جنس مفرد، يصغر على لفظه، والباب فيه ألا يجمع، فإن جمع فلذهابه مذهب النوع.

أو كانت فيه لم تدخل التاء إن أردت الواحدة، بل الفارق بين الواحد والجنس الوصف، فتقول: شُكاعَى واحدة، وشكاعى كثيرة، وحَلْفاء واحدة، وحلفاء كثيرة، فأما ما حكاه ابن دريد[٢] من قولهم: شُقارَي وشُقارَة،

---

(١) أي لا يخلو أن تكون فيها تاء التأنيث أو لا تكون.

(٢) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية، حدث عن أبي حاتم السجستاني ، وأبي الفضل الرياشي ، وابن أخي الأصمعي، وأخذ عنه أبو سعيد السيرافي، وأبو بكر بن شاذان وغيرهما، توفي في شعبان سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة. انظر: إنباه الرواة ٩٢/٣، بغية الوعاة ٧٦/١.

ولُصَيْقَي ولُصَيْقات، فلا يُعَوَّل عليه؛ لأنَّ أهل الضبط كـ سيبويه ، والخليل، وأبي زيد ، وأعلام النحويين لا يعرفونه ، فإن صح فالألف زائدة لغير تأنيث. (١)

******

أبنية المصادر

الفعل ثلاثي ومزيد، الثلاثي علاج وغيره، العلاج متعدٍّ وغيره، المتعدي: (فَعَل)، ومضارعه (يَفْعِلُ)(٢)**: فَعْلٌ، وسَرَقٌ، وكذب، وسرقة، وغلبة، وحمية، وحماية، وكِذَاب، وجرم، وغفران، ولَيَّانٌ، وما مضارعه (يَفْعُلُ) حَلَبٌ، وشُكْرٌ، وذكر، وكتابة، وشكران، وشُكور.**

والمقيس من المتعدي سواء أكان صحيحًا أو مضاعفًا أو معتلًّا: (فَعْلٌ) اللازمُ ومضارعه يفعِل أو يفعُل: هدير(٣)**، ونُبَاح**(٤)**، وغَلَيان**(٥)**، ورُجْحَان**(٦)**، وذَهَاب**(٧)**، وعجز**(٨)**، وحِرْص**(٩)**، وحَلِف**(١٠)**، وهياح**(١١)**،**

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٥٤٨/٢.
(٢) أي: أن مضارعه بفتح العين أو كسرها.
(٣) أي: يكون على وزن (فَعيل).
(٤) أي: يكون على وزن (فُعال).
(٥) أي: يكون على وزن (فَعَلان).
(٦) أي: يكون على وزن (فُعْلان).
(٧) أي: يكون على وزن (فَعَال).
(٨) أي: يكون على وزن (فَعْل).
(٩) أي: يكون على وزن (فِعْل).
(١٠) أي: يكون على وزن (فَعِل).
(١١) أي: يكون على وزن (فِعَال).

والمقيس:فُعُول[١]، أو بفَعَلَ[٢]: فلج، وسِباب[٣]، وثَبَات[٤]، وسَكْت[٥]، ونزوان[٦]، وبِطْنة[٧]، وفِسْق[٨]، والمقيس منهما: فعول.

فَعِلَ: متعدٍّ ولازمٌ، المتعدي: شُرْبٌ[٩]، وعِلْم[١٠]، ورَحْمة[١١]، وحِيْلَة[١٢] وغِشْيان[١٣]، ولزوم[١٤]، وسِفاد[١٥]، والمقيس: فُعْلٌ.

ويطرد فُعال في الأصوات، وشذ الغَواث، وفي الأدواء، وشذ السُّواف، وفي [٥٩/ب] متفرق الأجزاء[١٦].

وفُعَالةٌ في الفضلات نحو: النحاتة والنجارة والنفاية، هذه مصادر في الأصل وضعت موضع اسم المفعول.

---

(١) كقعود.
(٢) كرقص.
(٣) أي: يكون على وزن (فِعَال).
(٤) أي: يكون على وزن (فَعَال).
(٥) أي: يكون على وزن (فَعْل).
(٦) أي: يكون على وزن (فَعَلان).
(٧) أي: يكون على وزن (فِعْلة).
(٨) أي: يكون على وزن (فِعْل).
(٩) أي: يكون على وزن (فُعْل).
(١٠) أي: يكون على وزن (فِعْل).
(١١) أي: يكون على وزن (فَعْلة).
(١٢) أي: يكون على وزن (فِعْلة).
(١٣) أي: يكون على وزن (فِعْلان).
(١٤) أي: يكون على وزن (فُعُول).
(١٥) أي: يكون على وزن (فِعَال).
(١٦) نحو: الدقاق، والحُطام.

وفَعِيلٌ في الأصوات.

وفِعَال في الهياج وما جرى مجراه(١)، ويكثر في الأصوات(٢)، ويطرد في انقضاء أوان الشيء(٣).

وفِعالة في الولاية والصناعة، وجاء: الوَكالة، والوَلاية بالفتح(٤).

والفَعَلان فيما فيه زغزغة وحركة شديدة(٥).

وفَعْلة في الهيئة.

اللازم ينقاس فيه فَعَلٌ في الأدواء وضدها، وفيما يتعذر ويعسر، وفي الامتلاء وضده.

وما عدا ذلك فيطرد فيه فعيل، إلا ما كان لونًا فيطرد فيه فُعْلة وفَعَل، نحو: أُدْمَةٍ وأَدَمٍ، ويخرج المصدر عن هذين الوزنين شذوذًا، فجاء خشية وسُكْر(٦)، وشِبع(٧)، وريٌّ(٨)، وشكاسة(٩)، وصُهوبة(١٠).

فَعُل: لازم، ولا يوجد إلا في الصفات الغريزية، ومصادره: فعَالٌ وفعالة، وأكثرها فُعْلٌ، نحو قُبْح، وشذ قبوحة وكرم.

---

(١) نحو: النِكاح، والوِداق، والضِراب.
(٢) كالصِياح والنِداء.
(٣) كالحِداد، والصِرام.
(٤) أي: بفتح الفاء من (فَعالة).
(٥) نحو: الغليان.
(٦) أي: على وزن (فُعْل).
(٧)أي: على وزن (فِعَل).
(٨)أي: على وزن (فِعْل).
(٩)أي: على وزن (فَعالة).
(١٠)أي: على وزن (فُعولة).

ومما يحفظ من المصادر ولا ينقاس: فَعول، وجاء منه: الوَضُوء والطَّهور والوَلوع والوَقُود والقَبُول، وفُعَلٌ لم يجئ منه إلا هُدًى وسُرًى وبُكًى[١].

والذي جاء وفي آخره ألف التأنيث الممدودة: الكبرياء[٢] ليس إلا، والمقصورة[٣]: رُجْعَى وذِكْرى وفُتْيا، ودَعْوى، وأما الحُذَّبَّا والسقيا فمصدران وضعا موضع الاسم، إلا للمبالغة فيطرد فيه الفعيلى، ولا يحفظ البصريون شيئًا من فعيلى ممدودًا إلا الخصيصاء، وقاس عليه الكسائي فأجاز الخليفاء والمكيثاء، والتفعال نحو التلعاب.

المزيد: ما فى أوله همزة وصل، ومصدره على مثال الماضي، إلا أنك تزيد ألفا قبل آخره، وتكسر الثالث[٤]، والطمأنينة والقشعريرة اسمان لا مصدران.

وما ليست فيه ففَاعَلَ يطرد فيه مُفاعَلَةٌ[٥]، وجاء فيه: قِيتال[٦]، وقِتَّالٌ[٧]، وفي فَعَّل تفعيل[٨]، وجاء فيه تَكْرِمة وكِذَّابٌ.

وفي أفعل إِفْعال[٩]، وفي تفاعل تفاعُلٌ[١٠]، وفي تفعَّل تفَعُّلٌ[١١]، وفي فعلل

---

(١) وذلك في لغة من قصر. انظر: المقرب لابن عصفور ١٣٣/٢.

(٢) أي: على وزن (فِعْلياء).

(٣) أي: اللتي على وزن (فَعْلى).

(٤) نحو: انطلاق، واستخراج. انظر: المقرب لابن عصفور ١٣٣/٢.

(٥) نحو: مُضاربة.

(٦) أي: على وزن (فِيعال).

(٧) أي على وزن (فِعال).

(٨) نحو: تعذيب.

(٩) نحو: إكرام.

(١٠) نحو: تضارُب.

(١١) نحو: التضرُّب.

فَعْلَلة[1]، وجاء [٦٠/أ] دبران بكسر الباء إلا إن كان مضاعفًا فيفتح، نحو: صَلْصَال ما لم تعتل العين في المزيد بالحذف، فتلزم تاء التأنيث، نحو: إقامة ، واستقامة، ولا تحذف إلا حيث سمع، ولا ينقاس، وزعم الفراء أنه لا يجوز حذف التاء إلا مع الإضافة[2]، وسيبويه لا يجيز ذلك إلا حيث سمع[3]، أو تعتل اللام في فَعَّلَ فيلزم التاء إلا ضرورة فتحذف، أو يكون مصدر الثلاثي محذوف الفاء، فتلزم ولا تحذف إلا حيث سمع، والفراء يجيز ذلك لأجل الإضافة.

وما ألحق من الثلاثي بالرباعي جرى مجراه، وقد يجيء مصدر الفعل على قياس مصدره غيره إذا تقاربا في المعنى، وتدخل التاء للتأنيث على المصادر للمرة الواحدة من الأفعال المزيدة.

******

اسم المصدر ، والزمان والمكان

الفعل الثلاثي إن كان غير معتل اللام فاسم المصدر (مَفْعَل)، واسم الزمان والمكان كذلك[4] إلا أن عينه كعين مضارعه إلا إن أدى إلى بناء مفقود، فكاسم المصدر، ثم مضارع الفعل الذي ليس بمعتلِّ عينٍ ولا فاء بواو إن كان على (يَفْعَل) فاسم المصدر والزمان بفتح العين إلا ما شذ من ذلك في المصدر، وهو المحمِد والمكبِر، أو على يفعِل فبالفتح إلا ما شذ ، وهو المرجِع، والمحيض، والمَعْجِز، والزمان والمكان بالكسر، أو على (يَفْعُل)

---

(١) نحو: دحْرجة.

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي ١٦٥/١.

(٣) انظر: السابق

(٤) أي بفتح العين، نحو: مَذْهب ، ومَقْتَل، فيصلح للمصدر، وللزمان، وللمكان.

فالمصدر منه والزمان والمكان بفتح العين[١]، إلا ما شذ في المكان، وذلك: المَنْبِت، والمَجْزِر، والمَسْقِط، والمَسْكِن، والمَطْلِع، والمَغْرِب، والمَرْفِق، والمَفْرِق، والمَنْسِك، والمَسْجِد [٢]، وقد استعمل المَطْلِع بالكسر في معنى الطلوع.

وإن كان معتل اللام بالواو فأسماؤها على (مَفْعِل) بالكسر إلا إن أدى التصريف إلى تحريك فاء في مضارع فكالصحيح إلا ما شذ، وذلك: مَوْجِل، ومَوْضِع فيما حكاه [٦٠/ب] الكوفيون، وكذا كل (مَفْعِل) عينه واو إلا ما شذ، وهو: مَوْهَبْ، ومَوْظَبْ، ومَوْرَقْ، وهو آلة، أو بالياء فثلاثتها: (مَفْعَل) بفتح العين إلا ما شذ، وهو: مأوِي الإبل، ومَحْمِية، ومَعْصِية، ولا يستعمل إلا بالتاء، وكذلك (مَفْعل)، ولامه حرف علة مصدرًا كان أو اسمَ زمان أو مكان أو غير ذلك، ومَأْقِي العين شاذٌّ، والمزيد اسم المصدر منه والزمان والمكان كاسم المفعول[٣].

******

المقصور

سُمِي بذلك لأنه قصر عن الإعراب أو عن الغاية التي للمد، وهو مسموع، ومقيس.

---

(١) أي: يكون على (مَفْعَل).

(٢) انظر: الارتشاف ٥٠٢/١، ٥٠٣.

(٣) فتقول: مُكْرم ومُمْرَق في المصدر واسم الزمان والمكان. انظر: شرح الشافية للرضي ١٦٨/١، شرح المقرب لابن عصفور ١٣٧/٢، تقريب التقريب صـ ١١٨، الارتشاف ٥٠٠/١.

المقيس: مصدر لفعل لازم معتل اللام على (فَعِلَ)، واسم فاعله (فَعِلٌ)، أو (أَفْعَلُ)، أو (فعلان)[١].

وشذ القِراء، و(فُعَل) جمع لِفُعلَة، و(فِعَلٌ) لفِعْلَة معتلي اللام[٢]**، و(فَعْلَى) جمع (فَعيل) بمعنى (مفعول)**[٣]**، أو جمع (أفعل) آفة أو علامة، وما وازن (فِعيلي)**[٤]**، وشذ الخِصيصاء، والخِليفاء.**

و(فُعالى) و(فَعالى)[٥] **جمعين، وأسْمَاء المثنى مما في آخره ألف**[٦]**، وما وازن (فَعَلى)**[٧]**، وما آخره تاء تأنيث إذا جمع بحذفها**[٨]**، و(أفعل) صفة لامها عليل، ومؤنثه (فَعْلاء)**[٩]**، و(فُعْلى) صفة لامها عليل، ومذكرها (الأفعل)**[١٠]**، ومصدر لفعل معتل اللام في أوله ميم زائدة**[١١]**، وكل فعل آخره حرف علة، وقبل الحرف فتحة**[١٢].

---

(١) نحو: عَمِى عَمَى، فهو أعمى، وصَدِي صَدى فهو صدٍ، وطوِىَ طوى، فهو طيان.

(٢) نحو: دُميَة ودُمى، وكِسوة وَكِسى، ومِشية ومِشى، وفِرية وفِرى. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٦١/٢.

(٣) نحو: جريح وجَرْحَى، وصَريع وصَرْعى.

(٤) نحو: القبِيلي.

(٥) نحو: سُكارى، وأسارى، فهو مقصور.

(٦) نحو: الخَوْزَلى، والهَيْدَبى.

(٧) نحو: البَشَكى، والمَرطَى، وجَمَزَى.

(٨) نحو: قَطاة وقطا، ونواة ونوى.

(٩) نحو: قنواء وأقنى، وعشواء وأعشى.

(١٠) وجمعها يكون على (فُعا)، نحو: الدنيا، والدُنا، والعليا والعُلى.

(١١) نحو: مَدْعَى، ومَرْعَى، ومَسْعَى، ومَغْزَى.

(١٢) نحو: أَعْطَى، وساهَى، ورامَى.

الممدود: مسموع ، ومقيس . المقيس: مصدر فعل معتل اللام، في أوله همزة[١]، وموازن (فُعال)، أو(فِعال) لصوت[٢]، وجمع على (أفعِلاء)، أو (فُعَلاء) ، واسم جمع على (فَعْلاء)[٣] و(فِعْلاء) صفة مذكره (أَفْعَل)[٤]، وموازن (فُعَلاء) غالبًا[٥].

وقد جاء مقصورا: شُعَبَى[٦]، وأُرَبَى[٧]، وجمع أسامٍ في آخره تاء التأنيث قبلها ياء أو واو بعد ألف زائدة إذا كان الجمع بحذف التاء[٨] [٦١/أ]، ومفرد الجمع على (أَفْعِلة)[٩]، وشذ: ندى، وقد جمع على أندية خلافًا للمبرد[١٠]؛ إذ زعم أنه جمع نداء الذي هو جمع نَدى.

---

(١) نحو: انطوى انطواء.

(٢) نحو: الثُّغاء، والدُعاء، والرُغاء، والنداءُ.

(٣) نحو: الحَلْفاء، والقصْباء، والطَرْفاء.

(٤) نحو: أحمر وحمراء، وأصفر وصفراء.

(٥) نحو: عُشَراء ونُفَساء.

(٦) اسم أرض.

(٧) اسم للداهية.

(٨) نحو: عظايَة، وصَلايَة، وسماوَة تقول في جمعها: عظاء، وصِلاء، وسَماء.

(٩) نحو: أَرْشِيَة واحدها رِشاء، وأكسية واحدها كِساء إلا أندية فإنه شاذ، والوجه منه: نداء.

شرح الجمل لابن عصفور ٣٦٣/٢.

(١٠) انظر: المقتضب ٨٢/٣.

وموازن (فعال) جمعًا لفَعْلَةٍ معتل اللام، وشَذَّ: قرية وقُرى، وكُوَّةٌ وكُوى، أو لفَعْلٍ معتل اللام، وموازن (أفعال) جمعًا لفَعْلٍ معتل اللام، وفُعْلَاءَ، وفاعِلاء[1]، وفاعولاء[2]، وفَعَالاء[3]، وفَعُولاءَ.

وألحق بعضهم بمقيس الممدود كلَّ مقصور أو ممدود له من الصحيح ما هو على وزنه ومعناه.

******

اسما الفاعلِ والمفعول

لا يبنى اسم الفاعل إلا من فعل متصرف[4]، فمن (فَعُلَ): فَعِيل[5]، ومن (فَعَلَ) مطلقًا و(فَعِلَ) متعديًا: فاعل، أو لازمًا: فَعِلٌ، وأَفْعَلَ[6]، وفَعْلان[7].

ومن زائد على الثلاثي يأتي على وزن المضارع إلا أن مكان حرف المضارعة ميمًا مضمومة، ويكسر ما قبل الآخر.

ولا يبنى اسم المفعول إلا من فعل بني لما لم يسم فاعله، فمن الثلاثي على وزن مفعول قياسًا، ومن الزائد يأتي على وزن المضارع المبني للمفعول؛ إلا أن مكان حرف المضارعة ميمًا مضمومة.

******

---

(١) نحو: السابياء، والقاصِعاء.

(٢) نحو: عاشوراء.

(٣) نحو: عجاساء وبراكاء.

(٤) اسم الفاعل لا يخلو أن يكون من فعل ثلاثي أو أزيد، فإن كان من فعل ثلاثي فإنه يأتي على وزن (فعَل)، أو (فعُل)، أو (فَعِلَ).

(٥) نحو: ظرُف فهو ظريف، وكرُم فهو كريم.

(٦) نحو: عَشِي فهو أعشى.

(٧) نحو: صَدِي فهو صَديْان.

الإمالة: أن تنحو بالألف نحو الياء، وبالفتحة قبلها نحو الكسرة(١)، والحجاز تفتح، وتميم تميل(٢)، وقَلَّتْ في لغة غيرهم(٣).

وهي لياء قبلها، وألف تليها، أو بينهما حرف(٤)، أو متحركان أحدهما الهاء، ولم يفصل بينهما بضمة(٥)، ولكسرة متأخرة تلي الألف(٦)، ومتقدمة فصل بينهما بحرف(٧)، أو بحرفين أولهما ساكن(٨)، أو متحركين بشرطهما(٩) قيل: أو بثلاثة أولها ساكن، وبذلك الشرط(١٠)، ولانقلاب عن ياء(١١)، وللشبه بذلك(١٢)،

---

(١) انظر: الارتشاف ٥١٨/١

(٢) وكذلك قيس ، وأسد، وعامة أهل نجد.

(٣) انظر: الكتاب ١٢٠/٤، شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/٩، ٥٤، شرح الشافية للرضي ٤/٣، الإتحاف ٢٤٧/١.

(٤) نحو: شيبان.

(٥) نحو: بينها.

(٦) نحو: عابد.

(٧) نحو: عِماد.

(٨) نحو: شِمْلال.

(٩) أحدهما الهاء إذا لم تفصل بين المكسورة والألف ضمة، نحو: لن يَضرِبَها، فإن فصل بينهما ضمة لم تجز الإمالة، نحو: هو يَضرِبُها. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦١٣/٢، ٦١٤.

(١٠) أي: أولها ساكن، وكان أحدها الهاء، ولم يفصل أيضًا بين الكسرة والألف ضمة، نحو: عِندهَا. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦١٤/٢.

(١١) أي: تكون الإمالة لكون الألف منقلبة عن ياء، نحو: رَمَى؛ لأنه من الرَّمْيِ.

(١٢) أي: أن الإمالة تكون لكون الألف مشبهةً بما انقلب عن ياء، نحو: حُبْلَى، فإن ألفها غير منقلبة عن شيء إلا أنها تشبه المنقلبة عن الياء من جهة

ولانقلاب عن واو تطرفت ثالثةً فصاعدًا[1]، أو كانت عينًا مكسورة في الأصل[2]، ولإمالة، ويمنعها مستغلٍ إن كانت لكسرةٍ .[٦١ /ب]

******

أنك لو ثنيت حُبلى لقلت: حُبليان، فقلبت الألف ياء كما تفعل بالألف المنقلبة عن الياء في التثنية، نحو: فتى، تقول: فَتَيانِ. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦١٤/٢.

(١) نحو: غزَا.

(٢) نحو: خاف، فإن أصله: خَوِفَ.

الفهارس الفنية

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث والآثار.
- فهرس الأمثال والأقوال والنماذج.
- فهرس الأبيات الشعرية.
- فهرس الأعلام والقبائل والجماعات.
- فهرس الكتب.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

ض

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة النساء		
﴿ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴾	٤	٢٩٣
﴿ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ ﴾	١٧١	٢٩٧
سورة الأنعام		
﴿ أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا ﴾	١٢٣	٤٤٨
سورة الأعراف		
﴿ وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ جَعَلَكُمۡ خُلَفَآءَ ﴾	٧٤	٤٤٣

فهرس الأحاديث والآثار

لا ها الله ذا: ٢٦١.

فهرس الأمثال والأقوال والنماذج

أَكَلَتْنِي البَرَاغِيثُ: ٢١٧.

أَكَلُونِي البراغيث: ٢١٧.

أَوَّلُ ما أقول أَنِّي أحمد الله: ٢٠٢.

أجِدَّكَ: ٢٦٢.

ايْمُنُ اللهِ: ٢٦٢.

ذهبت الشامَ: ٢٢١.

شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة: ١٨١.

عَلَيَّ عَهْدُ اللهِ لَأَقُومَنَّ: ٢٦١.

عليه رجلا لَيْسَنِي: ٢١٥.
فِي ذِمَّتِي لَأَفْعَلَنَّ: ٢٦١.
قضية ولا أبا حسن: ٢٤٥.
قمتُ وأصكُّ عينَهُ: ٢٢٢.
كل رجل وضيعته: ٢٣٠.
لا أخا لك: ٢٤٧.
لا يدي لك بكذا: ٢٤٧.
لا نَوْلَكَ أن تفعل: ٢٤٥.
لَعَمْرُكَ: ٢٦٢.
لَيْسَ الطِّيبُ إِلَّا المِسْكُ: ١٨٦.
ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها: ١٦٧.
ما جاءت حاجتَك: ١٨١.
ما رأيته مذ يوم الجمعة: ٢٥٥.
ما رأيته منذ يومان: ٢٥٥.
هذا زَيْدٌ مَلْأَمَانُ: ٢٤١.
هذه هِنْدُ مَلْأَمَانَةُ: ٢٤١.
يا حَرْمَلُ: ٢٤٤.

فهرس الأبيات الشعرية

البيت	القائل	الصفحة
تربِطُ بالحَبْلِ أُكَيْرِعاتِي	–	451
إذا قلت: قد أقبلت، أدبرت كمن ليس غاد ولا رائحُ	زياد الأعجم	189
حَرَاجِيجَ مَا تَنْفَكُّ إِلَّا مُنَاخَةً على الخَسْفِ أو نَرْمِي بها بلدا قَفْرا	ذو الرمة	١٨٦
وإذا الرجالُ رأوا يزيدَ رأيتَهُم ¶ خُضُعَ الرقابِ نواكِسَ الأبصارِ	الفرزدق	٤٤٦
تَرَى الثور فيها مُدخلَ الظل رأسَهُ وسائرُهُ بادٍ إلى الشمس أكتَعُ	–	٢٧٩
وَكُونِي بِالمَكَارِمِ ذَكِّرِينِي ودَلِّي دَلَّ ماجِدَةٍ صَنَاعِ	بعض بني نهشل	١٨٢
فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة *كفاني ولم أطلب قليل من المال*	امرؤ القيس	٢٨٩
قد جَرَتِ الطَيرُ أَيامِنينا	–	٤٥١
ترمِي الفِجاج والفَيافِيَّ القُصَى *بأعيُنَاتٍ لم يُخالِطْها قَذَى*	–	٤٥١

فهرس الأعلام والقبائل والجماعات والطوائف

الأخفش الأوسط: ١٢٧، ١٥١، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٥، ١٧١، ١٧٥، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٤، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٦١، ٢٨٦، ٣٠٥، ٣٢٩، ٣٧٨، ٣٧٩، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٣٣، ٤٤٧.

الأخفش الأصغر: ٢٠٤.

أبو إسحاق بن ملكون: ١٠٠ ، ١٥٩ ، ٢٩٠.

الأعلم الشنتمري: ١٤٦.

ابن بابشاذ: ٣٤٥.

ابن الباذش: ٢٤٥.

البصريون: ٢٠٨ ، ٢٣٥ ، ٢٥٢ ، ٣٤٨ ، ٤٤٠ ، ٤٥٣.

البغداديون: ٢٧٨.

تميم (التميميون): ١٨٥، ١٩٤، ١٩٥، ٢١٩، ٢٢٨، ٢٤٧، ٢٩٥، ٣٤٠، ٣٤٤، ٤٥٩.

الجرمي: ٢٧٣، ٣٠٠.

الجزولي: ١٢٣.

الجمهور: ١٤٥، ٢٣١.

ابن جني: ٢٢٩، ٢٤٢، ٤٠٠.

أبو حاتم السجستاني: ٢٤٠.

الحجازيون (أهل الحجاز):١٨٠، ١٩٥، ٢١٩، ٢٢٨، ٢٤٧، ٢٩٥،

٣٤١، ٣٤٤، ٣٥١، ٣٥٣، ٤٥٩.

ابن خروف: ٢٠١، ٢١٢.

خلَف الأحمر: ٢٣٤، ٢٥٨.

الخليل بن أحمد: ٢٠٨، ٣٨٥، ٣٩٠، ٤٥٠.

ابن درستويه: ٢٠٢.

ذو الرُّمَّة: ١٨٥.

الزجاج: ١٢٩، ١٩٦، ٢١٩، ٢٤٥، ٢٨٤.

الزجاجي: ١٩٦، ٢٣٨، ٢٦٤، ٣٣٢، ٣٧٤.

زياد الأعجم: ١٨٧.

ابن السراج: ١٧٢، ١٩٦، ٢٦٤، ٢٧٠، ٣٠٦.

ابن سعدان: ٢٩٦.

السَّعْدي: ٢٨٤.

ابن سلام الجمحي: ١٢٣.

سليم: ٢٠١، ٤٣٣.

السهيلي: ١٦٧.

سيبويه (صاحب الكتاب): ٢٧٥، ٢٨٨، ٢٩٤، ٢٩٨، ٣٠٥، ٣١٧، ٣٢٩، ٣٤٧، ٣٥٣، ٣٦١، ٣٧٤، ٣٧٨، ٣٨٣، ٣٨٥، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١٨، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٤٧، ٤٥٠، ٤٥٤.

ابن السِّيدِ: ١٥٩.

السيرافي: ١٦٦، ١٦٩، ١٧٨، ١٨٨، ٢٢٥.

الشيباني: ٤٣٥.

الصيمري: ٢٢٩.

ابن الطراوة: ١٨٦، ١٨٧، ١٩٨، ٢٤٧، ٢٨٩.

العرب: ١٤٤، ١٦٠، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٢، ٢٧١، ٣٠٤، ٣٢٥، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٨٥، ٣٩٦، ٤٠٤، ٤٢٥.

ابن عصفور: ١١٥.

عضد الدولة: ٢٠١.

أبو عمرو بن العلاء: ١٦٢، ٢٣٢، ٢٣٣، ٤١٨.

عيسى بن عمر : ٣٠٤، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٦.

الفارسي: ١٢٣، ١٦٦، ١٦٩، ١٨٥، ١٨٨، ٢٠١، ٢١٧، ٢٤٣، ٢٥٣، ٣٢٧، ٣٤٧، ٣٦١.

الفراء: ١٢٤، ١٥٧، ١٦٩، ١٨٣، ١٨٤، ١٩٨، ٢١٠، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٦١، ٢٧٢، ٢٨٨، ٢٩٥، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٦٦، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٥٣.

ابن قتيبة: ٣٢٥.

قطرب: ٣١٤.

الكسائي: ١٨٣، ١٨٤، ١٩٨، ٢١٤، ٢٢٥، ٢٥٣، ٢٨٧، ٣٨٣، ٤٥٢.

الكوفيون: ١١٧، ١١٩، ١٤٢، ١٦٦، ١٧١، ١٨٠، ١٨٣، ١٩٠، ١٩٩، ٢٠٨، ٢١٣، ٥٨، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٥٦، ٢٦٦، ٢٧٧، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣١٣، ٣٢١، ٣٤٧، ٣٥٨، ٣٦٦، ٣٧٥، ٣٧٧، ٤١٧، ٤٥٤.

ابن كيسان: ١٦١، ١٨١، ٢٥٨.

المازني: ٢٢٥، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٤٧، ٣٠٢، ٣٨٢، ٤١٧، ٤٦٧، ٤٨٧.

المبرد: ١٢٤، ١٣١، ١٩٤، ٢١٠، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٧٤، ٢٨١، ٢٩٧، ٣٣٥، ٤٠٧، ٤٦٧، ٤٧٢.

المتنبي: ٣٩٧.

النحويون: ١٩٠، ٢٢١، ٣٠٥، ٤١٧، ٤٤٩.

النظار: ١٩٢.

هذيل: ٣٩٩، ٤٠٩.

هشام الكوفي: ١٥٥، ١٧٨.

يونس: ٢٣٤، ٢٧١، ٢٩٣، ٣١٦، ٣٥٤، ٣٧٣، ٣٨٥، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤١٣، ٤١٨، ٤٣١.

فهرس الكتب المذكورة في المتن

التدريب:١١٦.
التقريب:١١٦.
الشرح الكبير (شرح الجمل لابن عصفور):١١٦.
الكبير للأخفش: ١٦١.
الكتاب: ٣٥٦.
المُبْدِعَ:١١٦.
المُقَرِّبَ:١١٦.
الممتع: ١١٦.

المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبى بكر الشرجي الزبيدي تحقيق د/ طارق الجنابي-عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية-ط ١-١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- الأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية، إعداد/ سعد بن حمدان الغامدي، إشراف أ.د/محمد إبراهيم البنا-رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى ١٤٠٦هـ.

- أبو حيان النحوي-للدكتورة/ خديجة الحديثي-مكتبة النهضة بغداد-ط ١-١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م.

- أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل، إعداد/ حمّاد بن محمد حامد الثمالي، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى-١٤١٠هـ.

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى (منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات) تأليف/ أحمد بن محمد البنا الدمياطي-تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل-عالم الكتب-ط ١-١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- الإحاطة في أخبار غرناطة-لمحمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب (ت ٧٧٦هـ)-دار الكتب العلمية بيروت-ط ١-١٤٢٤هـ.

- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض، صنعه أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى-تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا-دار الاعتصام-ط ١-١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- أدب الكاتب لابن قتيبة-شرحه وقدم له أ/ علي فاعور-وزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية-بدون تاريخ.
- أدب الكاتب أو أدب الكتّاب لابن قتيبة-تحقيق د/ محمد الدالي-مؤسسة الرسالة بيروت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)-تحقيق د/ رجب عثمان محمد-مكتبة الخانجي القاهرة-ط ١-١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- الأزهية في علم الحروف-لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت ٤١٥هـ)-تحقيق/ عبد المعين الملوحي -مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق-١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)-تحقيق/ محمد بهجة البيطار-دار الأفاق العربية دمشق-بدون.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)-دار الأرقم بن أبي الأرقم-ط ١-١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي اليماني (ت ٧٤٣هـ)-تحقيق د/عبد المجيد دياب-ط ٢-مركز الملك فيصل الرياض-١٩٨٦م.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي-لابن السيد البطليوسي-تحقيق د/ حمزة عبد الله النشرتي-دار المريخ الرياض-ط ١-١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج (ت٣١٦هـ)-تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي-مؤسسة الرسالة-ط ٣-١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

- إعراب القرآن للنحاس (ت ٣٣٨هـ)-تحقيق د/ زهير غازي زاهد-عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية-ط ٢-١٤٠٥هـ /١٩٨٥م.
- الأعلام لخير الدين الزركلي-دار العلم للملايين بيروت-ط ٥-١٩٨٠م.
- أعيان العصر وأعوان النصر-لصلاح الدين الصفدي (ت ٧٦٤هـ)-تحقيق د/ علي أبو زيد وآخرين-دار الفكر المعاصر بيروت، ودار الفكر دمشق-ط ١-١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- أمالي ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)-تحقيق د/ محمود محمد الطناحي-مكتبة الخانجي بالقاهرة، ومطبعة المدني-ط ١-١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- إنباه الرواة علي أنباه النحاة-تأليف/ جمال الدين القفطي (ت ٦٢٤هـ)-تحقيق/محمد أبي الفضل إبراهيم-دار الفكر العربي القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت-ط ١-١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٢م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد-لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد (ت ٣٣٢هـ)-تحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان-مؤسسة الرسالة بيروت-ط ١-١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين-لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد-المكتبة العصرية صيدا بيروت -١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري-تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد-دار الجيل بيروت-ط ٥-١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- الإيضاح-لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)-تحقيق د/ كاظم بحر المرجان-عالم الكتب بيروت-ط ٢-١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- الإيضاح العضدي لأبِي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)-تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط/ دار العلوم، ط٢١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ)-تحقيق د/موسى بناي العليلي-وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بغداد-[١٩٨٣م].
- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)-تحقيق د/ مازن المبارك -دار النفائس بيروت-ط ٣-١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)-تحقيق/ صدقي محمد جميل-دار الفكر بيروت-١٤٢٠هـ.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)-دار المعرفة-بيروت.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ)-تحقيق د/عياد بن عيد الثبيتي-دار الغرب الإسلامي بيروت-ط ١-١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة-لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)-تحقيق/ محمد أبي الفضل إبراهيم-دار الفكر بيروت-ط ٢-١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة-للفيروزآبادي (٨١٧هـ)-تحقيق/محمد المصري-دار سعد الدين دمشق-ط ١-١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام لشمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)-تحقيق د/ عمر تدمري-دار الكتاب العربي بيروت-ط ١-١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- التبصرة والتذكرة، للصيمري-تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفي-جامعة أم القرى-ط ١-١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين-لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)-تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين-مكتبة العبيكان-ط ١-١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

- التدريب في تمثيل التقريب لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)-تحقيق د/ نهاد فليح حسن-مطبعة الإرشاد ببغداد-١٩٨٧م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥)-تحقيق د/ حسن هنداوي-دار القلم دمشق.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك (ت٦٧٢هـ)-تحقيق د/ محمد كامل بركات-وزارة الثقافة بالجمهورية العربية المتحدة-١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.

- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)-تحقيق د/عبد الفتاح بحيري إبراهيم-الزهراء للإعلام العربي القاهرة-ط ١-١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)-دار الكتب العلمية بيروت-ط ١-١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

- التعليقة على كتاب سيبويه-لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)-تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي-دار الأمانة القاهرة-ط ١-١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

- تقريب المقرب-لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)-تحقيق د/عفيف عبد الرحمن-دار المسيرة بيروت-ط ١-١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

- التكملة لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)-تحقيق د/ كاظم بحر المرجان-عالم الكتب-ط ١-١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد-لناظر الجيش (٧٧٨هـ)-تحقيق د/ علي محمد فاخر وآخرين-دار السلام القاهرة-ط ١-١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

- توجيه اللمع لابن الخباز ، تحقيق د/ فايز زكي دياب-دار السلام القاهرة-ط ١-١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك-للمرادي (٧٤٩هـ)-تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان -دار الفكر العربي القاهرة-ط ١-١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

- الجمل في النحو-لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)-تحقيق د/على توفيق الحمد-مؤسسة الرسالة بيروت-ط ٥-١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

- الجنى الداني في حروف المعاني-للمرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، أ/محمد نديم فاضل-دار الكتب العلمية بيروت-ط ١-١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م .

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك-دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع-بدون.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك-دار الكتب العلمية بيروت-ط ١-١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

- الحجة للقراء السبعة-لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)-تحقيق/ بدر الدين قهوجي، بشير جويجاتي-دار المأمون للتراث دمشق-ط ٢-١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

- حروف المعاني-لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)-تحقيق د/علي توفيق الحمد-مؤسسة الرسالة بيروت، ودار الأمل الأردن-ط ٢-١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب-تأليف/عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)-تحقيق/عبد السلام محمد هارون-مكتبة الخانجي القاهرة-ط ٤-١٤١٨هـ/١٩٩٧ م.

- الخصائص-لابن جني (ت ٣٩٢هـ)-الهيئة المصرية العامة للكتاب-ط ٤.

- درة الحجال في أسماء الرجال لأبي العباس المكناسي الشهير بابن القاضي (ت ١٠٢٥هـ)-تحقيق/ محمد الأحمدي أبو النور-دار التراث بالقاهرة-بدون.

- دقائق التصريف-لأبي القاسم المؤدب (ت ٣٣٨)-تحقيق د/حاتم الضامن-دار البشائر-ط ١-٢٠٠٤م.

- ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد-لمحمد بن أحمد بن علي الفاسي (ت ٨٣٢هـ)-تحقيق/ كمال يوسف الحوت-دار الكتب العلمية بيروت-ط ١-١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لأبي عبد الله الأنصاري الأوسي المراكشي (ت ٧٠٣هـ)-تحقيق/ إحسان عباس-ط ١-دار الثقافة بيروت-١٩٦٥م.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني-للمالقي (ت ٧٠٢هـ)-تحقيق/أحمد محمد الخراط-مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق-١٩٧٥م.

- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات-تأليف/ محمد باقر الموسوي الخوانساري-الدار الإسلامية بيروت-ط ١-١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

- الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه (الإيضاح) للدكتور/ مازن المبارك-دار الفكر دمشق-ط ٢-١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

- سر صناعة الإعراب-لابن جني (ت ٣٩٢هـ)تحقيق د/حسن هنداوي-دار القلم دمشق-ط ٢-١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

- سر صناعة الإعراب لابن جني (ت ٣٩٢هـ)-دار الكتب العلمية بيروت-ط ١-١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م .

- السلوك لمعرفة دول الملوك لتقي الدين المقريزي (ت ٨٤٥هـ)-تحقيق/ محمد عبد القادر عطا-دار الكتب العلمية بيروت-ط ١-١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)-تحقيق/ محمود الأرناؤوط-دار ابن كثير دمشق، وبيروت-ط ١-١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك-تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد-دار الكتاب العربي بيروت-ط ١-١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م.

- شرح ألفية ابن مالك-لابن الناظم (ت ٦٨٦هـ)-تحقيق د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد-دار الجبل بيروت-١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

- شرح التسهيل لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)-تحقيق د/عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون-هجر للطباعة والنشر والتوزيع-ط ١-١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

- شرح جمل الزجاجي الشرح الكبير-لابن عصفور (ت ٦٤٩هـ)-تحقيق د/ صاحب أبي جناح-وزارة الأوقاف بالعراق-١٩٨٢م.

- شرح جمل الزجاجي لابن خروف الإشبيلي (ت ٦٠٩هـ)-تحقيق د/سلوى محمد عرب-مطبوعات جامعة أم القرى-١٤١٩هـ.

- شرح الجمل لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)-تحقيق د/علي محسن مال الله-عالم الكتب بيروت-ط ١-١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- شرح كتاب الحدود في النحو-للفاكهي (ت ٩٧٢هـ)-تحقيق د/ المتولي رمضان أحمد الدميري-مكتبة وهبة القاهرة-ط ٢-١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

- شرح حدود النحو-لابن قاسم-تحقيق د/ المتولي رمضان أحمد الدميري-وكالة الشروق للطباعة والنشر-١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ) مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)-تحقيق وضبط/ محمد نور الحسن وزميليه-دار الكتب العلمية بيروت-١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)-تحقيق/ عبد الغني الدقر-الشركة المتحدة للتوزيع سوريا.

- شرح شواهد المغني-لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)-منشورات دار مكتبة الحياة بيروت-بدون.

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات-لأبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ)-دار المعارف القاهرة-ط ٤-١٤٠٠هـ.

- شرح قطر الندى وبل الصدى-لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)- تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد-ط ١١-المكتبة التجارية الكبرى القاهرة-١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.

- شرح الكافية لابن الحاجب-لرضي الدين الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ)- تصحيح وتعليق د/يوسف حسن عمر-منشورات جامعة قاريونس-بنغازي-ط ٢-١٩٩٦م.

- شرح كافية ابن الحاجب-لابن جمعة الموصلي-تحقيق د/علي الشوملي-دار الكندي للنشر والتوزيع، ودار الأمل-ط ١-١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠ م.

- شرح الكافية الموسوم بالبدور الضافية لابن الحاجب الصنعاني- تحقيق/ محمد عبد الستار أبو زيد-رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالزقازيق-جامعة الأزهر-٢٠٠٧م.

- شرح الكافية الشافية-لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)-تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي-مطبوعات جامعة أم القرى-ط ١٠-١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ)-تحقيق/ أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي-دار الكتب العلمية بيروت-ط١-٢٠٠٨م.

- شرح ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك-ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ/محمد محيي الدين عبد الحميد-دار التراث القاهرة-ط ٢٠-١٤٠٠ هـ/١٩٨٠م.

- شرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)-إدارة الطباعة المنيرية القاهرة-بدون.

- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير-لصدر الأفاضل الخوارزمي (ت ٦١٧هـ)-تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين-دار الغرب الإسلامي بيروت-١٩٩٠م.

- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين-تحقيق د/تركي بن سهو العتيبي-مؤسسة الرسالة بيروت-ط ٢-١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

- شرح المقدمة المُحْسِبَةِ-لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)-تحقيق/خالد عبد الكريم-ط ١-الكويت-١٩٧٦م.

- شرح المقرب المسمى التعليقة للعلامة بهاء الدين بن النحاس الحلبي-تحقيق د/ خيري عبد الراضي-دار الزمان-ط ١-١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

- شرح المكودي (ت ٨٠٧هـ) على ألفية ابن مالك-تحقيق د/ فاطمة الراجحي-جامعة الكويت ١٩٩٣م.

- شعر زياد الأعجم-جمع وتحقيق ودراسة د/ يوسف حسين بكار-دار المسيرة-ط ١-١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- شعر عمرو بن أحمر الباهلي-جمعه وحققه د/ حسين عطوان-مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

- الشعر والشعراء لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)-تحقيق/أحمد محمد شاكر-دار المعارف القاهرة-[١٩٨٢م].

- الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية-لمرعي بن يوسف الكرمي المقدسي الحنبلى (ت ١٠٣٣هـ)-تحقيق/ نجم عبد الرحمن خلف-دار الفرقان، ومؤسسة الرسالة بيروت-ط ١-١٤٠٤هـ.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية-لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)-تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار-دار العلم للملايين بيروت-ط ٣-١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- صلة الصلة-لأبي جعفر الغرناطي (ت ٧٠٨هـ)-تحقيق/ شريف العدوي-مكتبة الثقافة الدينية القاهرة-ط ١-١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

- طبقات الشافعية لأبي بكر تقي الدين ابن قاضي شهبة (ت ٨٥١هـ)-تحقيق د/ عبد العليم خان-عالم الكتب بيروت-ط ١-١٤٠٧هـ.

- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي (ت٧٧١هـ)-تحقيق د/ محمود محمد الطناحي، د/ عبد الفتاح محمد الحلو-هجر للطباعة والنشر-ط ٢-١٤١٣هـ.

- طبقات المفسرين-للحافظ شمس الدين الداودي (ت٩٤٥هـ)-دار الكتب العلمية بيروت-ط ١-١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- العبر في خبر من غبر-للحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ)-حققه/أبو هاجر محمد السعيد زغلول-دار الكتب العلمية بيروت-ط ١-١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- العقد المذهب في طبقات حملة المذهب لابن الملقن (ت٨٠٤ هـ) تحقيق/أيمن نصر الأزهري، وسيد مهنا-دار الكتب العلمية بيروت-ط ١-١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

- علل النحو لأبي الحسن الوراق (ت ٣٢٥هـ)-تحقيق د/ محمود جاسم محمد الدرويش-مكتبة الرشد الرياض-ط ١-١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

- عنوان الدراية فيمن عُرِفَ من العلماء في المائة السابعة ببجاية-لأبي العباس الغبريني (ت ٧١٤هـ)-تحقيق/ عادل نويهض-منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت-ط ٢-١٩٧٩م.

- غاية النهاية في طبقات القراء-لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)-عنى بنشره/ ج. برجستراسر-دار الكتب العلمية بيروت-ط ٣- ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر-لأبي الفتح البعلي (ت ٧٠٩هـ)-تحقيق د/ ممدوح محمد خسارة-الكويت-ط ١-١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات-تأليف/ عبد الحي الكتاني-اعتناء د/ إحسان عباس-دار الغرب الإسلامي بيروت-ط ٢-١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- فوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبي (ت ٧٦٤هـ)-تحقيق/ إحسان عباس-دار صادر بيروت-ط ١-١٩٧٣، ١٩٧٤.

- الكامل في اللغة والأدب-لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)-تحقيق د/ محمد أحمد الدالي-مؤسسة الرسالة بيروت-ط٢-١٩٩٧م.

- الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تحقيق وشرح الشيخ / عبد السلام هارون ، دار الجيل بيروت ، الطبعة الأولى .

- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المُشْكِلَةِ الإعراب-لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)-تحقيق د/ محمود محمد الطناحي-مكتبة الخانجي القاهرة-ط ١-١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون-لحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)-دار إحياء التراث العربي-بيروت.

- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية-لأبي البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)-أعده للطبع/ عدنان درويش، ومحمد المصري-مؤسسة الرسالة بيروت-ط ٢-١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

- اللباب في علل البناء والإعراب-لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)-تحقيق د/ عبد الإله نبهان، وغازي مختار طليمات-دار الفكر المعاصر بيروت، ودار الفكر دمشق-ط ١-١٤١٦هـ/ ٢٠٠١م.

- لسان العرب-لابن منظور الأنصاري (ت ٧١١هـ)-دار صادر بيروت-ط ٣- ١٤١٤هـ.

- ما ينصرف وما لا ينصرف-لأبي إسحاق الزجاج-ت ٣١١هـ-تحقيق د/ هدى محمود قراعة -مكتبة الخانجي القاهرة، ومطبعة المدني-ط ٣-١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

- المبدع في التصريف-لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)-تحقيق د/ عبد الحميد السيد طلب-مكتبة دار العروبة الكويت-ط ١-١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- مجالس ثعلب-شرح وتحقيق/عبد السلام محمد هارون-دار المعارف القاهرة-الجزء الأول ط ٤-١٤٠٠هـ=١٩٨٠م، والجزء الثاني ط٥ [١٩٨٧م].

- مجالس العلماء-لأبي إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)-تحقيق/عبد السلام هارون-مكتبة الخانجي القاهرة-ط ٣-١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

- مجمع الأمثال-لأبي الفضل الميداني (ت ٥١٨هـ)-تحقيق/ محمد أبي الفضل إبراهيم-مكتبة عيسي البابي الحلبي.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها-لابن جني (ت ٣٨٢هـ)-تحقيق/علي النجدي ناصف وزميليه-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة-١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز-لابن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦هـ)-تحقيق/عبد السلام عبد الشافي محمد-دار الكتب العلمية بيروت-ط ١-١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (ت ٤٥٨هـ)-تحقيق/ عبد الحميد هنداوي-دار الكتب العلمية بيروت-ط ١-١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠ م.

- المخصص لابن سيده (ت ٤٥٨هـ)-تحقيق/ خليل إبراهم جفال-دار إحياء التراث العربي بيروت-ط ١-١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

- المرتجل في شرح الجمل-لابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ)-تحقيق/علي حيدر دمشق- ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

- المسائل البصريات-لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)-تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد محمد-مطبعة المدني القاهرة-ط ١-١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- المسائل الحلبيات-لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)-تحقيق د/حسن هنداوي دار القلم دمشق، ودار المنارة بيروت-ط ١-١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- المسائل الشيرازيات-لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)-تحقيق د/حسن هنداوي-كنوز إشبيليا الرياض-ط ١-١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

- المسائل العضديات-لأبي علي الفارسي-تحقيق د/ علي جابر المنصوري-عالم الكتب ، ومكتبة النهضة بيروت - ط ١-١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات-لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)- ت/ صلاح الدين السنكاوي-وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق-١٩٨٣م.

- المسائل المنثورة-لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)-تحقيق/شريف عبد الكريم النجار-دار عمار عمَّان-ط ١-١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

- المساعد على تسهيل الفوائد-لبهاء الدين بن عقيل (ت ٧٦٩هـ)-تحقيق د/محمد كامل بركات-مطبوعات جامعة أم القرى-١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

- معاني القرآن للأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)-تحقيق د/ هدى محمود قراعة- مكتبة الخانجي، ومطبعة المدني القاهرة-ط ١-١٤١١هـ/١٩٩٠م.

- معاني القرآن للفراء (ت ٢٠٧هـ)-تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار عالم الكتب بيروت-ط ٣-١٤٠٣هـ/١٩٨٣م عن طبعة دار الكتب المصرية.

- معاني القرآن وإعرابه-لأبي إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)-تحقيق د/عبد الجليل عبده شلبي-دار الحديث القاهرة-ط ١-١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب-لياقوت الحموي الرومي-تحقيق د/ إحسان عباس-دار الغرب الإسلامي بيروت-ط ١-١٩٩٣م.

- معجم المؤلفين-تأليف/عمر رضا كحالة-مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي بيروت.

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار لشمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)-دار الكتب العلمية بيروت-ط ١-١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

- المغني في النحو-لابن فلاح اليمني (ت ٦٨٠هـ)-تحقيق د/عبد الرازق السعدي-دار الشئون الثقافية العامة بغداد-ط ١-١٩٩٩م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب-لابن هشام الأنصاري(ت ٧٦١هـ)-تحقيق د/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله-دار الفكر-بيروت-ط١-١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب-لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)-تحقيق وشرح د/ عبد اللطيف محمد الخطيب-المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت-ط ١-١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

- المفصل في صنعة الإعراب-للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)-تحقيق د/ علي بو ملحم-مكتبة الهلال بيروت-ط ١-١٩٩٣.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية-للإمام أبي إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)-تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين وآخرين-جامعة أم القرى-ط ١-١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

- المقتصد في شرح الإيضاح-لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)-تحقيق د/ كاظم بحر المرجان-منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق-١٩٨٢م.

- المقتضب-لأبي العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ)-تحقيق د/ محمد عبد الخالق عضمية- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية مصر-ط ٣-١٤١٥هـ/ ١٩٩٤ م.

- المقدمة الجزولية في النحو-لأبي موسى الجزولي (ت ٦٠٧هـ)-تحقيق د/ شعبان عبد الوهاب محمد-أم القرى للطبع والنشر القاهرة-ط ١-[١٩٨٨م].

- المقرب لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)-تحقيق د/ أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري-ط ١-١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

- الملخص في ضبط قوانين العربية-لابن أبي الربيع الإشبيلي (ت ٦٨٨هـ)-تحقيق/ علي بن سلطان الحكمي- ط ١-١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- المنصف شرح تصريف المازني-لابن جني (ت ٣٩٢هـ)-تحقيق/ إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين-مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي القاهرة-ط ١-١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.

- المنهاج في شرح جمل الزجاجي-ليحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٩هـ)-تحقيق د/ هادي عبد الله ناجي-مكتبة الرشد الرياض-ط ١-١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك-لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)-أضواء السلف الرياض.

- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب-لخالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)-تحقيق/ عبد الكريم مجاهد-دار الرسالة دمشق-ط ١-١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

- نتائج الفكر في النحو-لأبي القاسم السهيلي (ت ٥٨١هـ)-تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا-دار الاعتصام القاهرة.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء-لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)-تحقيق د/ إبراهيم السامرائي-مكتبة المنار الأردن-ط ٣-١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة-تأليف الشيخ/محمد الطنطاوي-دار المنار القاهرة-١٤١٢هـ/١٩٩١م.

- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب-للشيخ أحمد بن محمد المَقَّرِيِّ التلمساني (ت)-تحقيق د/ إحسان عباس-دار صادر بيروت-ط ١-١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان-لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)-تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي-مؤسسة الرسالة بيروت-ط ١-١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه-لأبي الحجاج الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)-تحقيق/رشيد بلحبيب-وزارة الأوقاف المغرب-١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

- نَكْتُ الهِمْيَانِ في نُكَتِ العُمْيَانِ لصلاح الدين الصفدي (ت ٧٦٤هـ)-وقف على طبعه/ أحمد زكي بك-المطبعة الجمالية بمصر-١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع-للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق/أحمد شمس الدين-دار الكتب العلمية بيروت-ط١-١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

- الوافي بالوفيات-لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)-تحقيق/ أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى-دار إحياء التراث بيروت-١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

- وسائل الفئة في شرح العوامل المائة-للعلامة محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ)-تحقيق د/ خالد أبي جندية-دار الطباعة المحمدية-ط ١-١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

ض

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة .	٤٥
التمهيد.	٤٩
المبحث الأول : ابن عصفور حياته ، وآثاره .	٥٠
المبحث الثاني : الجمل وشروحه .	٥٧
المبحث الثالث : أبو حيان حياته ، وآثاره .	٦٨
القسم الأول : (دراسة المخطوط):	٧٥
المبحث الأول : شرح الجمل الكبير لابن عصفور .	٧٦
المبحث الثاني : منهج الموفور.	٧٩
المبحث الثالث:أصول النحو عند أبي حيان من خلال (الموفور)	٩٩
القسم الثاني : التحقيق.	١٠٥
وصف نسخة المخطوط	١٠٦
توثيق نسبة الموفور لأبي حيان	١٠٧
منهج التحقيق	١١٠
صور من المخطوط	١١٢
النص المحقق	١١٥
مقدمة أبي حيان	١١٦
الكلام وأقسامه	١١٧
الإعراب وعلاماته	١١٩
الباب الأول: باب النكرة والمعرفة	١٢٣

الموضوع	الصفحة
المضمر	١٢٥
العلم	١٣١
اسم الإشارة	١٣٢
المعرف بـ"أل"	١٣٤
المعرف بالإضافة	١٣٦
المخاطبة	١٣٦
الفاعل	١٣٧
المفعول	١٣٨
قلب الإعراب	١٤١
الموصول	١٤٢
الإخبار	١٥٤
نعم وبئس	١٥٨
حَبَّذَا	١٦٢
التعجب	١٦٤
النائب عن الفاعل	١٦٨
المبتدأ والخبر	١٧١
أدوات الابتداء	١٧٦
الاشتغال	١٧٧
النواسخ	١٨١
"كان" وأخواتها.	١٨١
أفعال المقاربة	١٩٤

الموضوع	الصفحة
ما النافية	١٩٥
"إنَّ" وأخواتها	١٩٧
الأفعال المتعدية	٢٠٣
الفصل	٢٠٩
اسم الفاعل	٢١٠
الأمثلة	٢١٣
المصدر	٢١٣
الإغراء	٢١٥
الصفة المشبهة باسم الفاعل	٢١٦
المفعول المطلق والظرفان والحال والتمييز والاستثناء والمفعول معه والمفعول له	٢١٨
المفعول المطلق	٢١٨
ظرف الزمان	٢١٩
ظرف المكان	٢٢٠
الحال	٢٢٢
التمييز	٢٢٣
الاستثناء	٢٢٤
المفعول معه	٢٣٠
المفعول من أجله	٢٣١
أبواب النداء	٢٣١
الندبة	٢٣٥

الموضوع	الصفحة
المنادى المكرر	٢٣٧
ياء المتكلم	٢٣٨
المختص بالنداء	٢٤٠
المستغاث به	٢٤٢
الترخيم	٢٤٢
"لا" للتبرئة	٢٤٥
حروف الجر	٢٤٨
رُبَّ	٢٥٧
القسم	٢٥٨
الإضافة	٢٦٣
التوابع .	٢٦٥
النعت .	٢٦٥
عطف النسق	٢٧٢
التوكيد	٢٧٧
البدل .	٢٨٣
باب عطف البيان .	٢٨٧
الإعمال .	٢٨٨
المعمول لفعل يجب إضماره	٢٩٠
المصادر التشبيهيات	٢٩٥
المصادر الموضوعة موضع الخبر في المبالغة	٢٩٧
إعراب المضارع	٢٩٩

الموضوع	الصفحة
النواصب	٣٠٠
الجوازم لفعل واحد	٣١١
كلم الجزاء	٣١٧
الاسم المنصرف	٣٢٢
التنوين	٣٢٣
غير المنصرف	٣٢٥
اسم القبيلة	٣٤١
الأماكن	٣٤٣
السور	٣٤٤
فَعالِ	٣٤٦
البناء	٣٤٨
الحكاية	٣٥٣
القول	٣٥٤
حكاية الاسم المفرد	٣٥٦
الاستفهام عن نكرة بـ"مَنْ"	٣٥٧
حكاية الجمل	٣٥٩
التذكير والتأنيث	٣٦٢
العدد	٣٦٧
اسم الفاعل من العدد	٣٧٢
التأريخ	٣٧٤
"كم"	٣٧٦

الموضوع	الصفحة
كأين وكذا	٣٧٩
أحكام الهمزة في الخط	٣٧٩
باب الأفعال المهموزة	٣٨٢
الوقف	٣٨٣
همزة الوصل	٣٩٢
التثنية	٣٩٤
الجمع	٣٩٩
النسب	٤٠٥
شواذ النسب	٤١٣
نون التوكيد	٤١٥
التصغير	٤١٨
تصغير الظروف	٤٢٧
تصغير المبنيات	٤٢٧
التكسير	٤٢٨
أبنية المصادر .	٤٥٣
اسم المصدر والزمان والمكان	٤٥٧
المقصور	٤٥٨
الممدود	٤٦٠
اسما الفاعل والمفعول	٤٦١
الإمالة	٤٦٢
الفهارس الفنية.	٤٦٥

الموضوع	الصفحة
فهرس الآيات القرآنية .	٤٦٦
فهرس الأحاديث والآثار	٤٦٦
فهرس الأمثال والأقوال والنماذج.	٤٦٦
فهرس الأبيات الشعرية .	٤٦٨
فهرس الأعلام والقبائل والجماعات والطوائف.	٤٦٩
فهرس الكتب المذكورة في المتن	٤٧٢
المصادر والمراجع	٤٧٥

ض